حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرءوف سعد

الجزء الثانى

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[لَا التِي لِنَفْيِ الجِنسِ]

اعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت[1] بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظًا أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جرًا لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهوره

[لا التى لنفى الجنس]

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا . ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده ، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر . والمراد بكونها لنفى الجنس نصًا كونها له فى الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصًا فى نفى الجنس إذا كان اسمها مفردًا فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعًا نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله . وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهورًا لعموم النكرة مطلقًا فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثُنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند افراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . والمهملة كالعاملة عمل ليس . ولا يرد على كون العاملة ليس ليست لنفى الجنس نصًا عند افراد اسمها أم الجنس منفى نصًا فى :

*** تعز فلا شىء على الأرض باقيا ***

مع عملها عمل ليس لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية .

(قوله على سبيل الاستغراق) أى نصًا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ **(قوله لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من)** وذلك لأن الموضوع لنفى الجنس نصًا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم **(قوله وجود من)** أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة . وفى سم أنها البيانية . قال شيخنا : وهذا إن صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شىء من رجل . **(قوله ولا يليق ذلك)** أى وجود من لفظًا أو معنى وقوله إلا بالأسماء النكرات أى لأنها

---

(١) قول الشارح اختصت إلخ . قال السيد : أقول ظاهر العبارة أن قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه لمن مع أن استغراق أفراد الجنس كاف فى الاختصاص بالاسم ، وتضمن من إنما هو علة لاستغراق النفى ، إلا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك لا بالأسماء النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصًا : ثم رأيت الشنوانى قاله ما نصه بيانا لهذه العبارة : كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا مضمنة معنى من البيانية ، فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ وسيأتى عن الروداني ما فى قوله أنهم إلخ .

فى بعض الأحيان كقوله :

[٣٠٢] **فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ**

ولم يكن رفعًا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن فى ذلك إلحاقا لمشابهتها إياها فى التوكيد فإن لا لتأكيد النفى وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساو للفظ إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل . وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (**عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ**) نحو لا غلام رجل قائم (**أَوْ مُكَرَّرَهْ**) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

(**تنبيه**) : شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا

التى تدخل عليها من المذكورة (**قوله فوجب إلخ**) تفريع على قوله اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه . (**قوله بمن المنوية**) أى تضمنًا لا تقديرًا كما يفهم من الدمامينى وذكره يس (**قوله لظهورها فى بعض الأحيان**) أى ضرورة كما فى حاشية شيخنا السيد (**قوله يذود**) أى يطرد (**قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء**) يرد عليه أنه يخشى مس هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه إلا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملًا من العاملة عمل ليس للإجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (**قوله ولأن فى ذلك إلخ**) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إلخ أو لسلامته مما ذكر ولأن إلخ (**قوله لتأكيد النفى**) يعنى للنفى المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًا وهذا لا يقتضى وجود النفى أولًا بغيرها فلا اعتراض عليه (**قوله وإن لتأكيد الإثبات**) أى إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيًا كما فى القضية المعدولة المحمول نحو إن زيدًا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا (**قوله حملت عليها فى العمل**) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفًا أو مجرورًا (**قوله يؤذن بذلك**) أى بالحمل (**قوله شروط اعمال لا إلخ**) شمل الإعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والتشبيه به ، وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى أن لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافًا للتاج

---

[٣٠٢] هو من الطويل (**قوله فقام**) عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالا أى يدفع ، من ذاد ذودا . وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفى الجنس ومن زائدة لا فائدة استغراق الجنس . وفيه الشاهد حيث برزت للضرورة وإن كانت هى الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصًا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل . وشذ إعمال الزائدة فى قوله :

[٣٠٣] لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوْبَ لَهَا   إِذَنْ لَلَامَ ذُوُوْ أَحْسَابِهَا عُمَرَا

السبكى حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بنى اسمها . ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المبنية أيضًا ليست نصًا فى العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم ، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقًا . فإن قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفى الجنس نصًا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه وإلا لبنيا ، قلت لا تسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالرودانى وإنما أعربا لمعارضة الإضافة الإضافة وشبهها شبه الحرف **(قوله سبعة)** الثلاثة الأول فهمت من الترجمة : أما الاولان ففهمهما منها ظاهر . وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفى الجنس انصرف إلى نفيه نصًا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للا لأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولًا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذٍ . وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكرة والاتصال من قوله الآتى وبعد ذاك الخبر اذكر لإفادته جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر ، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم . وبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم . وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل **(قوله وأن يكون نفيه نصا)** أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفى نصا فرع عن عمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطًا لسبق الشرط على المشروط **(قوله وشذا عمال الزائدة)** أى لعدم اختصاصها فحقها الاهمال **(قوله لو لم تكن إلخ)** وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أى امتنع لومهم عمر ابن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لم لأن نفى النفى إثبات فلم يستفد من لا نفى أصلًا فتعين أن تكون زائدة . وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور . وقال الرودانى الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا

[٣٠٣] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هبيرة الفزارى . وغطفان قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد فى لا ذنوب لها ، فإن كلمة لا زائدة مع انها علمت عمل غير الزائدة لأن ذنوب اسمها ولها خبرها . وأصل الكلام لو لم تكن غطفان لها ذنوب . والجملة حال **(قوله إذ اللام)** جواب الشرط من اللوم وهو العدل . والاحساب جمع حساب وهو ما يعد من المآثر . وأراد بعمر عمر بن هبيرة الفزارى .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر ، وإن دخل عليها جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء ، وشذ جئت بلا شىء بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلًا أهملت ووجبت تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ، ولا فى الدار رجل ولا امرأة . وأما نحو : قضية ولا أبا حسن لها و :

[٣٠٤] لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

وقوله :

[٣٠٥] يَكَدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِى الْبِلَادِ

ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب فى غير محله **(قوله أو لنفى الجنس)** أى مطلقًا عن قيد الوحدة وإلا فالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضًا لكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض . ولك أن تقول إنها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر **(قوله عملت عمل ليس)** أى أو أهملت وكررت **(قوله خفض النكرة)** أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذٍ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه **(قوله بلا شىء بالفتح)** وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله فى التصريح **(قوله وإن كان الاسم معرفة)** سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة **(قوله ووجب تكرارها)** أى عند الجمهور أما فى المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس ، وأما فى الانفصال فتنبيهًا بالتكرير على كونها لنفى الجنس لأن نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقه أفاده الدماميني ، ومنه يعلم أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس فى النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فى الموضعين **(قوله قضية ولا أبا حسن لها)** أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العينى فى شواهده وصار مثلا يضرب عند الأمر العسير ، فقول البعض هو من كلام علىّ وهو من الكلام ودخله الوقص فى جزءيه الأول والثانى خبط فاحش **(قوله ولا هيثم)** كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح ، وهيثم بالمثلثة اسم سارق أوراع أو حاد أقوال . وهذا شطر بيت من الرجز **(قوله فمؤول)** أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى

فمؤول ، وعدم التكرار في قوله :

[٣٠٦] **أشَاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شأْنِنا شَانِى**

ضرورة ا هـ . واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناها ويسمى مطولًا وممطولًا أى ممدودًا ، ومفرد وهو ما سواهما

ذلك العلم ، والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى ، والثانى أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذٍ تنكير اسم لا فى الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما فى قوله :

* **يبكى على زيد ولا زيد مثله** *

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل فى أبى الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهرًا وعن الثانى بأن الفساد فى موضع لمقتض لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى ، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل ، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه **(قوله حتى لا أزال)** الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب . وقوله شانى أى باغضًا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شائيته . ومن شأننا متعلق بشائية على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة **(قوله ومشبه بالمضاف)** من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه **(قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه)** أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد ، على أن سم نقل عن الرضى فى النداء أن الموصوف بالجملة من التشبيه بالمضاف ، بل صرح صاحب الهمع فى النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف ، والمراد بالتمام المتمم .

---

[٣٠٦] هو من البسيط . أشاء مضارع للمتكلم ، وما شئت مفعوله والتاء مكسورة . وحتى للغاية بمعنى إلى ، ولا أزال منصوب بأن المقدرة واسمه الضمير المستتر فيه ، وخبره هو قوله شانى ، وأصله شانيا بالنصب فترك للضرورة وهو فاعل من الشناء . وهو البغض والشاهد فى قوله لا أنت حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلا منها يجب تكرارها . ومذهب المبرد وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقا واحتجابه . واللام فى لما يتعلق بقوله شانى فى آخر البيت . وما موصولة ، ولا مهملة عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ ، وشائية خبره ، وهو من المشيئة فافهم .

(فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا) نحو لا صاحب بر ممقوت **(أَوْ مُضَارِعَهْ)** أى مشابهه نحو لا طالعًا جبلًا ظاهر **(وَبَعْدَ ذَاكَ)** المنصوب **(ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ)** حال كونك **(رَافِعَهْ)** حتمًا . وأما الرافع فقال الشلوبين لا خلاف فى أنّ لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هي الرافعة له . وقال فى التسهيل إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلا فى الاسم .

(قوله فانصب بها مضافًا) قال سم إنما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف فى لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد فى المعنى اهـ وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها ، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فإعراب المضاف لمعارضة الإضافة التى هى من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه . ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو لا أبا لك ولا أخا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناه على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهى مثل مثلك لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة فى إضافة الوصف العامل إلى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذًا ، وأوله جماعة كالفارسى وابن الطراوة واختاره السيوطى بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذًا واللام ومجرورها خبر . وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به **(قوله أو مضارعه)** جوّز البغداديون ترك تنويه حملًا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الإعراب وخرّج ابن هشام على قولهم حديث : « **لا مانع ما أعطيت ولا معطى لما منعت** » . قال الدمامينى ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا بجعل مانع اسم لا مفردًا مبنيًا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت **(قوله وأما الرافع له)** معادلها محذوف أى أما الرافع فلا خلاف فيه وأما الرافع إلخ **(قوله لا خلاف)** أى بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون برفع إن للخبر فلا أولى أفاده الدمامينى **(قوله فمذهب الأخفش إلخ)** دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله **(قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع إلخ)** مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ . وفى التصريح أن

(تنبيه): أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر **(وركِّبِ)** الاسم **(ٱلْمُفْرَدَ)** وهو ما ليس مضافًا لا مشبهًا به مع لا تركيب خمسة عشر **(فَاتِحاً)** له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح . وإنما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل

العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار إليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمع وأن العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تمسحًا وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادًا . وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك . فإن قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر . قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم لقوتها وتخسها عمل الابتداء لفظا ومحلا . فتلخص أن ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى إرجاعه إليه بالتأويل هذا . وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت فى الاسم لقربه . وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لأن جزء الشىء لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع الفاضل كذلك . قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا ما يرده **(قوله تقديم خبرها)** ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندى نعم ويرشحه قوله * **تعز فلا إلفين بالعيش متعا** * **(قوله فاتحًا له)** فتحًا ظاهرًا أو مقدرًا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فاتحا قصور سيشير الشارح إليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا وفى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتى قريبا فى جمع المؤنث السالم **(قوله على الصحيح)** وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفا **(قوله لتضمنه حرف الجر)** اعترض بأن المتضمن

محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل فى الدار ، وكان من الواجب أن يقال لا من رجل فى الدار ليكون الجواب مطابقًا للسؤال ، إلا أنه لما جرى ذكر من السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيذانًا بعروض البناء ، وعلى الفتح لخفته . هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلَا حَوْلَ ، وَلَا قُوَّةَ) إلا بالله . وجمع التكسير مثل لا غلمان لك . أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء

ذلك إنما هو لا نفسها ، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى آخر والتضمن إنما عهد فى الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من إنما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم . **(قوله مبنى)** أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إلخ مرتب على السؤال لأنه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل اجابة سؤال إلخ **(قوله أو مقدر)** أى مفروض وإنما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع فى النفس **(قوله من الواجب)** أى المستحسن **(قوله فتضمن من فبنى لذلك)** كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فإعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر . وقول البعض كلامه كالصريح فى أن تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله وركب إلخ وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى يقتضى البناء كتضمن الحال معنى فى والتميز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذود الناس إلخ . ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو فى البناء الأصلى لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع : أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف . وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف . وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض . فاحفظ هذا التحقيق ينفعك فى مواطن كثيرة وعن الثانى بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من **(قوله لخفته)** ولأنه إعراب هذا النوع نصبا **(قوله وهو المفرد)** أى فى باب الإعراب والضمير للغير **(قوله فيبنيان إلخ)** لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه فى اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على الثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض إنهما غير حقيقيين إنما يأتى على

كقوله :

[٣٠٧] تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمنونِ تَتَابُـعُ

وقوله :

[٣٠٨] يُحْشَرُ ٱلنَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْهُـمْ شُؤُونُ

مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه **(قوله تعز)** أى تسل وتصبر **(قوله وقد عنتهم)** أى أهمتهم والشئون جمع شأن وهو الخطب . قال فى التصريح : والجملة أى جملة وقد عنتهم شئون فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى : فأمسى وهو عريان ، وقولهم ما أحدا لا وله نفس أمارة ، وليست حالا خلافا للعينى لأن واو الحال لا تدخل على الماضى التالى إلا كما قاله الموضح فى باب الحال ا هـ . قال الروداني فى قوله لأن خبر النسخ إلخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما فى التسهيل والهمع أن الخبر ان كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو وأصلا ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شئون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد إلا الإيجابية وسيأتى فى باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بأن من شروط عملها أى لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العينى . وقد نقل الشارح فى باب الحال جواز اقتران الماضى التالى إلا بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يبطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما إلا فى الدار ا هـ وكتب على قوله وقولهم ما أحد إلخ ما نصه فيه أن ما لإبطال نفيها بإلا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم إبطاله بإلا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم فأحد مبدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لا أنه اسم وخبرها محذوف قبل إلا كما مر فى لا بنين لأن خبر ما يجوز حذفه ا هـ وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشرى . قال فى قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ [الحجر : ٤] ، أن ولها إلخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال . **(قوله**

---

[٣٠٧] هذا أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر ، والفاء للتعليل . والشاهد فى قوله جاء بالياء والنون فى حالة البناء الذى كان حقه فى المعرب النصب ، كما فى لا غلامين قائمان ، ولا كاتبين فى الدار . وهو تثنية ألف بكسر الهمزة وهو الأليف ومتعا خبر لا والباء تتعلق به . والمنون الموت . ورواده الذين يردونه وهو جمع وارد . وتتابع ره . والمعنى لا يبقى أحد بعد مضى الالفين ولكن يتبع بعضهم بعضا .

[٣٠٨] هو من الخفيف **(قوله يحشر الناس)** من الحشر وهو الجمع والناس مفعول ناب عن الفاعل . والمعنى يحشر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل . ولا آباء جمع آب . وقيل ولا أبناء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا بنين . والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثناه كما بنى فى جمع التكسير على الفتح وهو حال كما فى قوله تعالى : ﴿ **والله يحكم لا معقب لحكمه** ﴾ وخبر لا محذوف **(قوله ولا آباء)** عطف عليه والاستثناء مفرغ وقيل قد عنتهم شؤون جملة حالية أى اهمتهم شؤون جمع شان وهو الخطب . وقد حرف من روى وقد علتهم من العلو . ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله علتهم شؤن صفة للبنين . وقد قال الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ أن ولها كتاب معلوم جملة واقعة صفة لقرية ، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما فى الحال ، وبهذا يرد على ابن مالك فى قوله الا لا تقع بين موصوف وصفته .

وذهب المبرد إلى أنهما معربان . وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ، ويجوز أيضًا فتحه ، وأوجبه ابن عصفور . وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله :

[٣٠٩] إنَّ ٱلشَّبَابَ ٱلَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيِّبِ

وقوله :

[٣١٠] لَا سَابِغاتٍ وَلَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِى الْمَنُونَ لَدَى ٱسْتِيْفَاءِ آجَالِ

(وَٱلثَّانِ) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله (ٱجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :

[٣١١] لَا أُمَّ إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قال الشارح فى شرحه على التوضيح ومثله فى التصريح وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (**قوله وهو الكسر**) أى بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى (**قوله وقد روى بالوجهين**) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (**قوله للشيب**) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العينى فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب ، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافى (**قوله لا سابغات**) أى دروعا سابغات أى واسعة . والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأو أى السواد لكثرة الدروع . وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (**قوله والثانى**) مفعول أول لا جعل لكن سكن الياء ضرورة

---

[٣٠٩] قاله سلامة بن جندل السعدى وهو من قصيدة بائية من البسيط . وشاب كل شيء أوله ، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعنى قوله فيه نلذ ، وهو بنون المتكلم ، والمعنى إنما تكون اللذات والطيب فى الشباب . والذى فى محل النصب صفة للشباب ، وصدر صلته محذوف تقديره الذى هو مجد . وعواقبه مرفوع بمجد لأن المصدر عمل فعله . والمعنى إذا تعقب أمور الشباب وجد فى عواقبه العز ، وليس فى الشيب ما ينتفع به إنما فيه الهرم والعلل ، والشاهد فى قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأن اسم إذا كان جمعا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان الأشهر البناء على الفتح ، نص عليه ابن مالك . قال ابن هشام أنشده ابن مالك :

* أوْدَى الشَّبَابُ الذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ *

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب (**وقوله فيه نلذ**) خبران . وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به ، والذى أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة :

أوْدَى الشَّبَابُ حَمِيدًا ذُو التعاجيب أودى وذَلكَ شأوٌ غير مَطْلُوب

(**قلت**) هذا فى المفضليات مثل أورده ابن مالك. وفى شرحه ويروى ذاك الشباب ولم يتعرض أصلا إلى أن فإذا لا فائدة فى التشفيع عليه .

[٣١٠] هو من البسيط ، ولا لنفى الجنس ، وسابغاة اسمه . وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح . وهو المختار ، وهو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة ، ولا جأواء عطف عليه وهو بفتح الجيم وبسكون الهمزة وفتح الواو ممدودا . يقال كتيبة جأواء بينة الجأو وهى التى يعلوها السواد لكثرة الدروع . والجأوة مثل الجعوة لون من ألوان الخيل والإبل وهى حمرة تضرب إلى السواد يقال فرس اجأى ورمكة جأواء . وباسلة بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (**قوله تقى المنون**) أى ترد الموت عند استكمال الاعمار وهو خبر لا فافهم .

[٣١١] * هَذا وجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

(أَوْ مَنْصُوبَاً) كقوله :

[٣١٢] لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّــةً

(أَوْ مُرَكَّبَاً) كالأول نحو : ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، ف

وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الأوجه بل قيل ضرورة كما فى التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأول وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى أى ولا خلة اليوم وتمامة قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل * اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القالى وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده فى موضع رفع مبتدأ ولا قوة فى محل رفع معطوف على المبتدأ فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر

= نسبه سيبويه فى كتابه إلى رجل من مذحج ، وأبو رياش إلى همام بن مرة ، وزعم ابن الاعرابى إنه لرجل من بنى عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام . وقال الحاتمى هو لابن أحمر ، والأصفهانى هو أضمرة بن ضمرة ، وكان له أخ يدعى جنديا وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من الكامل هو منها . ومنها قوله :

وَإِذَا تكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيسُ يُدعَى جُنـدُبُ

وأراد بالكريهة الحرب ، أو كل أمر فيه شدة . والحيس بفتح الحاء وبالسين المهملتين بينهما ياء آخر الحروف ساكنة . وهو تمر يخلط بسمن واقط ثم يدلك حتى يختلط (قوله هذا) مبتدأ . والصغار بفتح الصاد خبره أى الذلة والهوان ، والو فى وجدكم للقسم . أى وحق حظكم وبختكم . ويروى لعمركم والخبر محذوف أى لعمركم قسمى أو يمينى . والعمر بالفتح يستعمل فى القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمنا طويلا ، واللام للتأكيد ، وبعينه تأكيد للصغار ، والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقا . وأم اسم لا النافية ولى خبرها ، وكان تامة ، وذاك فاعله إشارة إلى الامر الذى استجلب له الصغار . والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجمل عليه ، والشاهد فى قوله ولا أب حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس عطفا على محل اسم لا فى لا أم لى . فافهم .

[٣١٢] قاله أنس بن عباس بن مرداس . ويقال أبو عامر جد العباس . ورواه القالى فى نوادره اتسع الفتق على الراتق . وقيل الصواب لأن قبله :

لَا صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

وكلمة لا لنفى الجنس . ونسب اسمها مبنى على الفتح . واليوم ظرف محل الخبر وهو محذوف تقديره لا نسب اليوم حاصل بيننا والشاهد فى ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتأكيد عطفا على محل اسم لا السابقة . وقال يونس : هو مبنى ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء . وقال الزمخشرى هو منصوب بفعل مقدر لا أنه اسم لا .

قراءة أبي عمرو وابن كثير . فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل لا مع اسمها فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف

لكل خبر على حدته أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا عاملتين الا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى زيدا وان عمرا قائمان ، وأن يقدر لكل خبر على حدته كذا التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجوعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المتبدأين اللذين كل منهما لا واسمها ، وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفى على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفى الجنس بمعنى نفى الخبر عن جنس الاسم فلابد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اهـ ببعض تصرف . وكتب الروداني قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه رفع الخبر فى ذلك وفى نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مطلقا ، ولأن قائمان لكونه لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجومع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو وقائمان ، فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ، ولا فرق إلا أن التثنية فى أول بحرف العطف . وفى الثانى بالصيغة ولا أثر له اهـ واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه **(قوله فأما الرفع)** أى رفع الثانى مع فتح الأول **(قوله على محل لا مع اسمها إلخ)** فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا . وفى عبارة الشارح هنا وفيما يأتى التسمح المتقدم بيانه ، والمحل فى الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا نغفل **(قوله فإن محلهما إلخ)** نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه فى المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم ، وفيه عندى نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ فى شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر إلا أن يقال النافى والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائما الزيدان فتأمل **(قوله زائدة بين إلخ)** فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة ؟ والجواب أن فى الكلام تسمحا كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه[1] فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض . قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هى التى لا عمل لها أصالة والملغاة هى التى لها عمل أصالة لكن أهملت اهـ وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفى وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغلبيا . والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام

---

(١) **(قوله والعطف عليه)** أى فتكون الأولى مسلطة على ما بعد الثانية . فإن قلت كون لا الثانية لتأكيد النفى يقتضى صحة الاستغناء فى إفادة المقصود وهو نفى كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها يحتمل نفى المجموع كما يحتمل نفى كل واحد . قلت : كونها لتأكيد النفى لا ينافى تأكيده بها يدفع احتمال نفى المجموع ويعين نفى كل واحد سم اهـ من خط الشنواني .

والمعطوف لتأكيد النفى ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس . وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلا) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، فالثاني وهو

عنها بخلاف الملغاة فتأمل **(قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه)** أى بل هى ملغاة من العمل فى الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدماميني . وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل . ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدأ الأول الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر ، هذا ما ظهر لى **(قوله أو أن لا الثانية إلخ)** وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ، ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا **(قوله وأما النصب فبالعطف إلخ)** وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز . وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا فى شرح الجامع بإيضاح . ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره . وأما ثانيا فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده إناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما . ولا فى مبحثنا مركبة فلا عمل فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة لاسمها بأن كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك . وزاد فى التصريح أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذا الزيادة من النظر ما فيها فتأمل **(قوله على محل اسم لا)** أى أو على لفظه وإن كان مبينا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر **(قوله أما رفعه)** وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسيمه أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه . اقتصر فى المغنى على تقدير خبرين

المعطوف (لَا تَنْصِبًا) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظًا أو محلًا ، وهو حينئذٍ مفقود ، بل يتعين أما رفعه ، كقوله :

[٣١٣] فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِى فِى هَذَا وَلَا جَمَلُ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

[٣١٤] فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوْا بِهِ أَبَدَاً مُقِيمُ

عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذور إن السابقان وكذا إن جعلت معملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن ، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ غير معطوف على مبتدأ قبله ، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن ، وهكذا ظهر لى ، ثم رأيت فى كلام الدمامينى ما ظهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب وكلام جملتان ا هـ (قوله فلا لغو إلخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول إلخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول المصنف والعطف إن لم تتكرر لا إلخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان ، أو كان أحد الاسمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضا خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها ، وهذا ما فى التنبيه الأول وإن كان الثانى

---

[٣١٣] قاله الراعى عبيد بن حصين ، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك ، أى ما قطعت حبل ودك حتى تبرأت منى معلنة بذلك حيث قلت لا ناقة فى هذا ولا جمل ، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور فى هذا المعنى ، ومعلنة حال من الضمير الذى فى قلت بكسر التاء . والشاهد فى قوله لا ناقة لى فى هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كررن كما فى قوله تعالى : ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ﴾ فى إحدى القراءات . وهذه الجملة مقول القول (وقوله ولى) فى محل الرفع لأنها صفة لناقة . وقوله فى هذا خبر لا ، ولا جمل عطف عليه ، وخبره محذوف أى ولا جمل لى فى هذا .

[٣١٤] قاله أمية بن أبى الصلت ، وهو من قصيدة الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها الفاء للعطف . والأصح الواو ، ولا لنفى الجنس ولكنها الغيت وأعملت عمل ليس وهو الشاهد . واللغو القول الباطل اسم لا ، وخبرها فيها . ولا تأثيم مبنى على الفتح لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ، وعند سيبويه فيها خبر لهما ، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر محذوف . والتأثيم من أثمته إذا قلت له أثمت . والمعنى ولا فى الجنة هذا القول (قوله وما فاهوا به أبدا مقيم) تحريف من النحاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل فى القصيدة فى ديوانه هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

أى وفى الجنة لحم ساهرة وبحر ، أى لحم بر وبحر . والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة . وما موصول مبتدأ . وفاهوا به صلته وابدا نصب على الظرف.ومقيم خبره أى الذى يلفظ به مما يشتهون حاصل موجودا بدا لا ينقطع ولا يغيب .

فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى .

(تنبيهان) : الأول أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوبًا جاز فى المعطوف أيضًا الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو لا غلام رجل ولا امرأةَ ولا امرأةً ولا امرأةٌ . الثانى محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحًا لعمل لا ، فإن لا يكن صالحًا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو **(وَمُفْرَدًا**

تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها ، وإن كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى **(قوله خمسة أوجه)** أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لأن ما بعد الأولى إما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر ، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى القسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانى هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية . إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية **(قوله أفهم كلامه)** يعنى قوله :

* **وإن رفعت أولا لا تنصبا** *

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحا أو منصوبا بأن كان مضافا أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة **(قوله صالحا لعمل لا)** بأن كان نكرة **(قوله تعين رفعه)** أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات **(قوله ومفردا)** مفعول مقدم لا فتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتا ويلى صفة ثانية . هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا ولابد من تنوين باردا لأن العرب لا تركب أربعة أشياء ، ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظيا ولا بدلا لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى : ﴿ **ناصية كاذبة خاطئة** ﴾ [العلق : ١٦] ، وقال فى النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه توكيدا أو بدلا بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثانى طارئا بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح

نعْتًا لِمَبْنِيّ يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (**فَافْتَحْ**) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر، نحو لا رجل ظريف فيها (**أَوِ انْصِبَنْ**) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفًا فيها (**أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ**) مراعاة لمحل لا مع المنعوت، نحو لا رجل ظريف فيها (**وَغَيْرَ مَا يَلِي**) منعوته (**وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ**) وهو المضاف والمشبه به (**لَا تَبْنِ**) لتعذر موجب البناء بالطول (**وَانْصِبْهُ**) نحو لا رجل فيها ظريفًا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر (**أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب برّ فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر. وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرًا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد

توجيها للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقا وحاصل الثانى اتحادهما تقييدا ومثل جاءنى رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو التوكيد اللفظى لا من الإبدال (**قوله فافتح**) جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب أو يحكم بالحمل على كل اختار يس على التصريح الثانى واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى البمنى حيث لم تبن لأن الصفة هنا هى المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست فى المعند كما قاله سم (**قوله على نية**) أى بنية تركيب الصفة مع الموصوف. فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ما تقدم فى أصل البناء وما هنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشى فى كل من الموضعين على قول من القولين فى علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا. وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتى يجوز أن تكون اتباعية (**قوله قبل دخول لا**) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (**قوله أو انصبن**) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع فى المتقدم (**قوله مراعاة لمحل اسم لا**) أو اتباعا للحركة البنائية (**قوله وغير المفرد إلخ**) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه ولو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (**قوله لتعذر موجب البناء**) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما يلى الفاصل لاحظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (**قوله وكذا يمتنع البناء إلخ**) هذا مفهوم قول المصنف لمبنىّ (**قوله أو ماهر فيها**) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه فى غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (**قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد**) أى بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنعه قوله أو الرفع اقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال

(وَٱلْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا) معه (ٱحْكُما * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَىٰ) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله :

[٣١٥] فَلَا أَبَ وَابْنَاً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح . وأما ما حكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ ، وما ذكره فى معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها .

(تنبيه) حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلًا وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإن لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد

لا عمل ليس أو إلغائها **(قوله دون البناء)** أى لوجود الفصل بحرف العطف **(قوله مثل مروان)** إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط **(قوله بالفتح)** أى فتح البناء **(قوله فشاذ)** وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا **(قوله حكم البدل إلخ)** مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى إن كان لفظيا فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التوين وجاز الرفع والنصب ا هـ أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى به أى لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الأندلسى بناء البدل إذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى . قال الرضى وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفى المبنى لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح **(قوله رجلا)** أى منه أى من الأحد فوجه الضمير المشترط فى بدل البعض والنصب إما إتباع للمحل أو للفظ **(قوله رجل)** بالرفع بدل من محل لا مع اسمها **(قوله تعين الرفع)** أى على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء **(قوله نحو لا أحد**

---

[٣١٥] تمامه : * إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ٱرْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة . وذكره سيبويه فى كتابه غير معزوة وهو من الطويل . الفاء عاطفة ولا لنفى الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها . وأراد به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان . والشاهد فى قوله وابنا حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا . ويجوز فيه الرفع لعدم تكرر لا وقال أبو على : يحتمل أن يكون مثل مروان صفة وأن يكون خبرا ، فإن كان خبرا فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة تقدر الخبر ، ويحتمل مثل النصب على اللفظ والرفع على المحل **(قوله إذا)** منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتدى خبره وتأزرا عطف عليه ، وأفرد الضمير فيهما كما فى قوله تعالى : ﴿ وإذا رأوا أو لهوا انفضوا إليها ﴾ . وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه الوزن لقال ارتديا واتزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة . وروى ابن الأنبارى إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا . ورواية سيبويه أولى لأن الاتزار قبل الارتداء والواو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم . فافهم .

وعمرو فيها (**وَأَعْطِ لَا**) هذه (**مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ * مَا تستحِقُّ**) من الأحكام (**دُوْنَ ٱلاسْتِفْهَامِ**) على ما سبق بيانه . وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

[٣١٦] **أَلَا فُـــرْسَانَ عَادِيَـــةً إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيـرِ**

وقوله :

[٣١٧] **أَلَا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَـرَمُ**

زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (**قوله هذه**) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (**قوله مع همزة استفهام**) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ وإنكار كذا فى الشيخ يحيى والرودانى وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفى واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (**قوله من الأحكام**) كالاعمال عمل إن وجواز الالغاء إذا تكررت وجواز جواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (**قوله وأكثر ما يكون ذلك**) أى الإعطاء المذكور (**قوله التوبيخ**) أى على الفعل الماضى والإنكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالإنكار عدّه منكرا قبيحا لا الجحد والنفى (**قوله ألا طعان**) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان ، أما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية ، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو إسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة بالمعجمة من الغدو ضد الرواح . وقوله إلا تجشؤكم أى الناشىء من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه . من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (**قوله ألا ارعواء**) أى انكفاف والشبيبة وهو لغة حداثة السن . وعند الأطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس

[٣١٦] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعى . الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية للجنس ، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها . والطعان من طاعن يطاعن مطاعنة وطعانا ، وهو اسم لا وليس لها خبر عند سيبويه والخليل ، وعند غيرهما محذوف أى ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان وهو جمع فارس . وفى كتاب سيبويه ولا فرسان بواو العطف . وعادية حال من الفرسان بالعين المهملة من العدو ، وقيل بالمعجمة من الغدو الذى يقابل الرواح . وقال أبو الحسن بالمهملة أحب إلى للعموم ويروى بالرفع فوجهه إن صح يكون خبرا والاستثناء منقطع . والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء ويقال بالمهملتين من الاحساء . وروى بالرفع على أن ألا بمعنى غير . وقال النحاس هو غلط . والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أى لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنانير . وكنى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من من كثرة الأكل . والتنانير جمع تنور وهو الذى يوقد فيه النار .

[٣١٧] هو من البسيط . والهمزة للاستفهام ولا لنفى الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار . وهو الشاهد . والارعواء الانكفاف عن القبيح اسم لا وخبره محذوف ، واللام تتعلق به ، والشبيبة الشباب أى لمن أدبر شبابه ، وآذنت اعملت بمشيب ، أى شيحوخة بعدها هرم أى فناء .

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن المنفى حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع ، كقوله :

[٣١٨] أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أم لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

أما إذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله :

[٣١٩] أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ

فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة

وثلاثين أو أربعين سنة . والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل فى حدّ الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن . شمنى مع زيادة . قال الدماميني : وآذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا إشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته فى الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اهـ باختصار **(قوله ويقل ذلك)** أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوّه من التوبيخ والإنكار . وقرر البعض العبارة بما لا ينبغى فاحذره **(قوله لسلمى)** هى زوجته . وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر . دمامينى **(قوله أما إذا قصد بالاستفهام)** أى مع لا إذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين . وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى ع لا أفاده الرودانى **(قوله فيرأب)** أى يصلح منصوب فى جواب التمنى أثأت أخربت **(قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها)** أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بأن كونه بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإنّ أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل . قال والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلم والا فتسليط التمنى على مجرد الاسم

---

[٣١٨] نسبه بعضهم إلى قيس بن الملوح . وذكر موضع سلمى ليلى ، وهو من البسيط ، والمعنى ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت اينتفى الصبر من هذه المرأة ، أم لها تثبت وجلد ، وكنى عن الموت بما ذكره تسلية لها . والشاهد فى قوله إلا اصطبار حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفى والحرفان باقيان على معنييهما وهو قليل حتى توهم الشلوبين إنه غير واقع وبه رد عليه **(قوله لسلمى)** يتعلق بالخبر المحذوف ، وام متصلة معادلة للهمزة عطفت بها الجملة على الجملة ، وجلد مرفوع بالابتداء ولها خبره ، وإذا للظرف والذى مفعول الاقى ، وأمثالى فاعل لاقاه .

[٣١٩] هو من الطويل . ألا كلمة واحدة للتمنى ، وفيه الشاهد حيث أريد بها التمنى ، وقيل الهمزة للاستفهام دخلت على لا التى لنفى الجنس ولكن أريد به التمنى فيبقى للا بعده ما كان لها من العمل . أو لكن ليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا ، فقوله عمر اسمها مبنى على الفتح ، وولى جملة وقعت صفة له ، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى ، ورجوعه مرفوع بالابتداء أو على الفاعلية . قوله فيرأب بالنصب جواب التمنى مقرون بالفاء من رابت الإناء إذا شعبته وأصلحته ، ومادته راء وهمزة وباء موحدة . قوله ما أثأت يد الغفلات فى محل النصب على المفعولية وما موصولة ، وأثأت أى أخرمت ، ومادته ثاء مثلثة وهمزة وتاء مثناة من فوق ، ويد الغفلات فاعله ، والجملة صلة والعائد محذوف أى ما أثأته . واستعار للغفلات التى هى جمع غفلة يد تشبيها بمن يكتسب أشياء بيده .

محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازنى والمبرد ، ولا حجة لهما فى البيت ، إذ لا يتعين كون مستطاع خبرًا أو صفة ورجوعه فاعلًا ، بل يجوز كون مستطاع خبرًا مقدمًا ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .

(تنبيه) : تأتى ألا لمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو :

دون معنى فيه لا يعقل والمعقول إنما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون المعنى خبرا ا هـ وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج إلى خبر فلا يرد قوله وإلا فتسليط إلخ . والحاصل أن ألا ماء كلام حملا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ **(قوله وخالفهما المازنى والمبرد)** فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لأن مستطاع إما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع ، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الأول . قال فى الهمع : والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثانى **(قوله ولا حجة لهما)** أى للمازنى والمبرد **(قوله خبرا)** أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها ، وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب **(قوله ورجوعه)** أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل **(قوله والجملة صفة ثانية)** أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى . وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرّج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه ا هـ سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف ، وهذا الإشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لأن جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية ، وسيأتى فى باب النداء جواز نحو يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف . هذا . وبحث الروداني فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكابرة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى إنما هو استطاعة ورجوع عمر ولى ، فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه **(قوله لمجرد التنبيه)** أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقوّيه لتركبها فى الأصل من همزة الانكار الابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة كذا فى المغنى والدمامينى عليه . قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا

﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ﴾ [هود : ٨] ، وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو : ﴿ ألا تحبون أن يغفر الله لكم ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ﴾ [التوبة : ١٣] ، وقوله :

[٣٢٠] أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ

تركيب فيهما اهـ . (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخلة فى الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أى ولو تقديرا كما فى البيت ، ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤوّل به كما سيأتى (قوله ألا رجلا إلخ) بعده :

ترجل لمتى وتقم بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيت

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا تروننى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهدا لمدعى الشارح . ثم رأيته فى الدمامينى على المغنى . ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة . وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة . وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وبقى وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى ونوّن الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء . والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه . وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترجل لمتى إلخ . وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها . وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى . واللمة بكسر اللام هى فى الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم .

---

[٣٢٠] هذا من أبيات الكتاب وبعده :

تُرَجِّلُ لِمَّتِى وَتَقُمُّ بَيْتِى وأُعْطِيها الإِتَاوَةَ إنْ رَضِيتُ

قال الأزهرى ، هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وهما من الوافر ، وألا ههنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناهما طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث ، ورجلا منصوب بمقدر تقديره ألا تروننى رجلا ، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أى ألا جزى الله رجلا جزاه الله . ويروى رجل بالجر على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن . وتبيت بفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل ، واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله ترجل فى البيت الثانى . ويقال بضم التاء من أبات ، يقال غابت فلانة عن منزلها فتبيتنا عندها ، وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح . وقال ابن هشام اللخمى فى شرح أبيات الجمل : هو تبيث بثاء مثلثة والعرب تقول بثت الشيء ثابو وبثته بيثا إذا استخرجته ، فأراد امرأة =

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفى الأخيرتين خلاف ، وكلامه فى الكافية يشعر بالتركيب (**وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ**) جوازًا عند الحجازيين ولزومًا عند التميميين والطائيين (**إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**) بقرينة نحو : ﴿ **ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت** ﴾ [سبأ : ٥١] ، ﴿ **قالوا لا ضير** ﴾ [الشعراء : ٥٠] ، فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره . قال حاتم :

[٣٢١] **وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ ٱلْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ**

وقوله وتقمّ بيني بضم القاف أى تكنسه . والأتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العينى ولعل المراد به هنا المهر (**قوله وليست الأولى**) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (**قوله على الأظهر**) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فما يوهمه قوله وفى الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف فى تركيب الأولى غير مراد . ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح فى الأخيرتين بخلاف الأولى لكن فى التصريح أن الأصح البساطة فى الثلاث (**قوله يشعر بالتركيب**) إلا أنهما انسلخا عن المعنى الأصلى (**قوله إسقاط الخبر**) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر فى الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور منّ نحو وما محمد إلا رسول الله . وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستتكلم على القولين فى الاستثناء . فإن قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر إلى المبدل منه سبيلة فيفيد التركيب ضد المطلوب . قلت : النسبة إنما وقعت للبدل بعد نقض النفى بإلا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفى إثبات أفاده الدمامينى (**قوله إذا المراد**) بإذا الشرطية أو إذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد فى كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (**قوله فلا فوت**) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وإنا إلى ربنا لمنقلبون (**قوله قال حاتم**) نوزع فى نسبته إلى حاتم . والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة . والمصرّمة بفتح الراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع

= تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن . وهذا وهم فاحش منشأه من عدم الاطلاع على البيت الثانى . وكذا وهم الاعلم فى تفسيره الراوية بقوله طلبها للمبيت إما للتحصيل وإما للفاحشة . والترجيل من رجلت الشعر إذا سرحته . واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن ، فإذا بلغ المنكبين فوجمة . والاتاوة بكسر الهمزة الخراج .

[٣٢١] زعم الزمخشرى أنه لحاتم . وأورد فى المفصل عجزه فقط . وهذا مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر . وقد أورده سيبويه والجرمى وأبو على وابن الناظم وغيرهم هكذا . وقيل سلم الزمخشرى من هذا الغلط ولكنه غلط فى نسبته إلى حاتم كما غلط الجرمى فى نسبته كله لأبى ذؤيب . والصواب أنه لرجل جاهلى من بنى النبيت اجتمع هو =

(تنبيه)*: ندرس من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، من ذلك قولهم : لا عليك ، يريدون لا بأس عليك ا هـ .

(خاتمة)*: إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو : ﴿ **لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون** ﴾ [الصافات : ٤٧] ، ﴿ **توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية** ﴾ [النور : ٣٥] ، وجاء زيد لا خائفًا ولا آسفًا . وأما قوله :

[٣٢٢] **وَأَنْتَ آمْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا   حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ**

وقوله :

[٣٢٣] **بَكَتْ جَزَعًا وَآسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا**

وقوله :

[٣٢٤] **قَهَرْتُ آلْعِدَا لَا مُسْتَعِيْنًا بِعُصْبَةٍ   وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ**

فضرورة والله أعلم .

لبنها ليكون أقوى لها . والولدان جمع وليد من صبي وعبد . والمصبوح اسم مفعول من صحبته أي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا . وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني **(قوله ندر في هذا الباب إلخ)** كما ندر حذفهما معا في قوله لا في جواب القائل أعلىّ بأس **(قوله إذا اتصل بلا خبر إلخ)** وتكون حينئذ مهملة **(قوله وجب تكرارها)** ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا **(قوله نفع)** أي لا نافية ويحتمل أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه .

= وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي   عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً   فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا   وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وهي من البسيط . النبيتيون جمع نبيتي نسبة إلى نبيت وهو عمرو بن مالك ابن أوس . والجازر الذي ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذ لا يكون للحي جازر واحد عادة وهو فاعل رد . وحرفا مفعوله وهي الناقة المهزولة . وقيل المسنة ومصرمة صفتها ، يقال ناقة مصرمة إذا قطع طبياها ليبيس الاحليل اللبن ليكون أقوى لها . ويروى مضمرة أي مهزولة من الضمر وهو الهزال والشاهد في الشطر الثاني حيث ذكر فيه خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره . والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب ويروى وفي الانقاء جمع نقى بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه مخ أو شيء من دسم **(قوله تمليح)** أي شيء من ملح أي شحم سمي بالملح تشبيها له به . واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب . والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشدّ ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وإنما يلقى إذا لم يكن ثم در . والولدان جمع وليد وهو الصبي والعبد . ومصبوح من صحبته إذا سقيته الصبوح وهو الشراب بالغداة .

[ظن وأخواتها]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . وهي على نوعين : أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار

[ظن وأخواتها]

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذى هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه فى البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم **(قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها)** جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس **(قوله على المبتدأ والخبر)** يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف فى الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفا . وأجيب عن الجميع بأنه ليس فى العبارة أن هذه الافعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الأخبار فى ثانيهما باعتبار الأولى وفى أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو فى الواقع زيد فينبغى التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أى أنهما متحدان أو أن المرئى الذى هو زيد فى الواقع عمرو **(قوله وهى على نوعين)** جعل الأخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ، ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبى الربيع واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد فى حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب أعطى ويبطل الثانى أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اهـ همع . وللأخفش ومن وافقه اختيار الثانى ودفع هذا الابطال بأن من باب ظن

إلى الأول بقوله (**انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا**) يعنى المبتدأ والخبر (**أَعْنِى**) بفعل القلب (**رَأَى**) بمعنى علم وهو الكثير كقوله :

[٣٢٥] **رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ   مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا**

وبمعنى ظن وهو قليل . وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : ﴿ **إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا** ﴾ [المعارج : ٦] ، أى يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رئته تعدت إلى واحد . وأما الحلمية فستأتي و (**خَالَ**) بمعنى ظن كقوله :

ما لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (**قوله لقيام معانيها**) أى التضمنية[1] (**قوله جزأى ابتدا**)أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى عن هذه الأفعال ولثانيهما الأقسام والأحوال ما لخبر كان ا هـ . قال الدمامينى : فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء : وجدت الناس أخبر تقله ، فعلى إضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخبر تقله كما أول قول الشاعر : * **وكونى بالمكارم ذكرينى** * بأنه خبر معنى أى تذكريننى (**قوله رأى بمعنى علم إلخ**) يستثنى منه أرى المبنى للمفعول فإنه ايتعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل فى الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقانى عن الرضى (**قوله يرونه**) أى يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول . قال الشيخ يحيى : لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (**قوله أو من الرأى**) بمعنى الاعتقاد الناشيء عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين . وقال الرضى : لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال ا هـ . وهذا صريح فى جواز

[شواهد ظن واخواتها]

[٣٢٥] قاله خداش بن زهير . وهو من قصيدة من الوافر . ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد ، فلذلك يقتضى مفعولين أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل ، ومحاولة تمييز أى من حيث المحاولة أى القدرة والطاقة ، وأكثر بالنصب عطف على أكبر ، وجنودا تمييز .

(١) (**قوله أى التضمنية**) أى فى الجملة فلا يرد زعم على بعض الأقوال (**قوله تقله**) قال الشيخ المدابغى فى باب التوابع قلى يقلى كرمى يرمى ، وقلى يقلى كرضى يرضى ا هـ .

[٣٢٦] إخالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم وهو قليل كقوله :

[٣٢٧] دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهى لازمة و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت كقوله :

[٣٢٨] عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

[٣٢٩] عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثانى الجزءين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه فى العبارة . وفى الدمامينى ما يخالف ذلك وعلله بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستدعية فى المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحص وما قدمناه عن الرضى أوجه فتأمل **(قوله أصاب رئته)** بالهمز عضو ذو شعبتين فى القلب **(قوله إخالك)** بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هو مفعوله الثانى ، تغضض الطرف أى تكفه ، يسومك أى يكلفك والضمير المستتر للهوى **(قوله دعانى)** أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل ، وخلتنى الياء مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله الثانى . وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى أى أفلا أدعى به وهو اسم لى وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشىء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطه **(قوله أو ظلع)** من باب نفع كما فى المصباح أى عرج **(قوله المعروف)** بالنصب مفعول الباذل أو

[٣٢٦] هو من الطويل . إحالك أى ظنك وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين : أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمزة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بنى أسد من خال يخال خيلا وخيلة وخيلولة وخيلانا فهو خائل والشىء مخيل ، والأمر خل كدع **(قوله إن لم تغضض)** الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أى عشق ومحبة إن لم تنم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام **(قوله يسومك)** أى يكلفك الهوى جملة فى محل الجر لأنها صفة لهوى وما لا يستطاع مفعول ثان أى ما لم يقدر عليه ، ومن الوجد بيان لما وهو شدة العشق من وجدت بفلانة وجدا إذا أحببتها حبا شديدا .

[٣٢٧] قاله النمر بن تولب الصحابى رضى الله عنه وهو من قصيدة من الطويل . الغوانى جمع غانية بالغين المعجمة وهى المرأة التى غنيت بحسنها وجمالها . ويروى العذارى جمع عذراء وهى الجارية التى لم يمسها رجل وهى بكر ، وهو فاعل دعانى ، وقد جاء تذكير الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقى ، فحكى سيبويه قال فلانة ، وما قيل أنه ضرورة لا يصح . ورواه أبو على دعاء العذارى عمهن والتقدير أنكرت دعاء العذارى إياى عمهن أى تسميتهن إياى بالعم والشاهد فى خلتنى فإن خال فيه بمعنى اليقين أى خلت نفسى . والمعنى تيقنت فى نفسى أن لى اسما كنت ادعى به وأنا شاب . قوله اسم مبتدأ ولى مقدما ماحيره والحملة فى محل النصب على المفعولية ، والتقدير تيقست أن لى اسما فلا ادعى به أى فلم أسمي به وهو أول أى والحال أنه أول أى الاسم الأول الذى كنت أدعى به ، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعى به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لهن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب .

[٣٢٨] هو من البسيط . الشاهد فى علمتك حيث نصب علمت مفعولين أحدهما الكاف والآخر الباذل المعروف . ويجوز فى المعروف الجر بالإضافة والنصب على المفعولية ، والفاء للتعليل ، وبى صلة انبعثت فى محل النصب على المفعولية ، وإليك حال معترض =

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو : ﴿ **فإن علمتوهن مؤمنات** ﴾[الممتحنة : ٦٠] ، فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهى لازمة . وأما التي بمعنى عرف فستأتى و (وَجَدَا) بمعنى علم نحو : ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومصدرها الوجود ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان . وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهى لازمة . و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان كقوله:

[٣٣٠] **ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيَاً فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعرِّدَا**

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو : ﴿ **يظنون أنهم ملاقوا ربهم** ﴾ [البقرة : ٤٦] ، وأما التى بمعنى اتهم فستأتى و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت كقوله تعالى : ﴿ **يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف** ﴾[البقرة : ٢٧٣] ، ﴿ **وتحسبهم أيقاظًا وهو رقود** ﴾[الكهف : ١٨] ، وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله :

[٣٣١] **حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُوْدَ خِيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحَاً إذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا**

وفى مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر فى الاستعمال ،

الجر بإضافة الباذل إليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (**قوله منانا**) أى معددا للنعم . والندى الجود . والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (**قوله علم الرجل**) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فمتعد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا فى القاموس (**قوله شفته العليا**) أما مشقوق السفلى فأفلح (**قوله ومصدرها الوجود**) وقيل الوجدان (**قوله ومصدرها الوجدان**) بكسر الواو كما فى القاموس قيل والوجود أيضا (**قوله فهى لازمة**) ومصدر الأولى وجد بتثليث الواو ، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اهـ سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (**قوله إن شبت**) بفتح الشين وضمها كما فى القاموس أى اتقدت ، صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرّها ، فعرّدت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (**قوله وظنوا أنهم ملاقوا ربهم**) التلاوة : ﴿ **الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم** ﴾[البقرة : ٤٦] ، ولعله لم يرد نظم القرآن (**قوله ثاقلا**) أى ميتا (**قوله وفى مضارعها لغتان**) بخلاف التى بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم

= بينهما ، واجفات الشوق فاعل انبعث أى دواعيه وأسبابه المشوقة إلى الانبعاث إليه لأجل معروفه ، والشوق نزاع النفس إلى الشىء والأمل بالجر عطف على الشوق . والتقدير علمتك صاحب الإحسان والكرم فلأجل ذلك انبعثت بى واجفات الشوق قاصدة إليك .

[٣٣٠] هو من الطويل . الشاهد فيه ظننتك فإن ظن فيه يحتمل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان ، والغالب فيه هو الثانى كباب حسب وخال ، ومفعوله الأول الكاف والثانى صاليا ، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت والحرب أشبها شبا وشبوبا إذا أوقدتها ولظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أى نارها . والفاء فى فعردت تصلح للتعليل من عرد الرجل بالتشديد انهزم وترك القصد ، والمعرد فاعل منه وهو المنهزم والباقى ظاهر .

[٣٣١] قاله لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من قصيدة من الطويل ، الشاهد فى قوله حسبت حيث جاء بمعنى علمت ، ونصبب مفعولين : أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولفظة خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ورباحا نصب على التمييز أى من حيث الربح والفائدة ، وإذا للظرف ، وما زائدة ، والمرء مبتدأ ، وأصبح ثاقلا خبره ، وثاقلا نصب لأنه خبر أصبح ، أراد ميتا لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلا كالجماد .

ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة ، فإن كانت بمعنى صار أحسب – أى ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص – فهى لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ) بمعنى الرجحان ، فالأول كقوله :

[٣٣٢] زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَاً

ومصدرها الزعم . قال السيرافى هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا . وقال الجرجانى هو قول مع علم . وقال ابن الأنبارى إنه يستعمل فى القول من غير صحة ، ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب ، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس

ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا فى القاموس ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور **(قوله والمحسبة والمحسبة)** أى بفتح السين وكسرها **(قوله مع عد)** حال من مفعول أعنى **(قوله يدب)** بكسر الدال أى يمشى متمهلا **(قوله ومصدرها الزعم)** بتثليث الزاى كما فى القاموس **(قوله قال السيرافى إلخ)** ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو فى قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجانى وكلام ابن الأنبارى ليقابل بكل منهما القول الأول أما مقابلته بكلام الجرجانى فلاشتراط الجرجانى فى الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل ، وأما مقابلته بكلام ابن الأنبارى فلاشتراط ابن الأنبارى عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد ، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجانى التباين بناء على المراد بالاعتقاد فى الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الأول وقول ابن الأنبارى العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنبارى على أن الزعم يستعمل فى القول من غير صحة غالبا كما فى كلام كثير فلا ينافى أنه قد يستعمل فى القول الصحيح كما فى قول أبى طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم .

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق . وأما بين قول ابن الأنبارى فالتباين لاشتراط الصحة فى أولهما لأن المعلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وإن خالفه الاعتقاد . وتقدير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشىء عن عدم التأمل **(قوله فإن كانت بمعنى تكفل إلخ)** عبارة الهمع فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ . وفى القاموس

---

[٣٣٢] قاله أبو أمية الحنفى واسمه أوس . وهو من قصيدة من الخفيف . الشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيخا ، والباء فى بشيخ زائدة وهو خبر ليس ، ومن يدب أى من يدرج فى المشى رويدا ، ودبيبا نصب على المصدرية .

تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة .

(تنبيه) : الأكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها نحو : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا** ﴾ [التغابن : ٧] ، وقوله :

[٣٣٣] **وَقَدْ زَعَمَتْ أَنّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ**

والثاني كقوله :

[٣٣٤] **فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى ... وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ**

فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و **(حَجَا)** بمعنى ظن ، كقوله :

[٣٣٥] **قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ**

فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو رد تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى

الزعم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة **(قوله وتارة بالحرف)** أى الباء فى الأولى وعلى فى الثانية **(قوله هزل)** هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح **(قوله إلى أن)** أى المشددة والمخففة منها بدليل الأمثلة ، وكزعم فى أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسهما هب فإن تعديه إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدمامينى **(قوله والثانى)** أى عد **(قوله المولى)** أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أولى أى مخالطك فى حال الغنى . والعدم كقفل : الفقر **(قوله بمعنى حسب)** أى بفتح السين **(قوله ثقة)** بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه فمعنى ثقة وثوق الملمات الحوادث النازلة بالشخص **(قوله فى المحاجاة)** فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته **(قوله أورد)** أى أو ساق أو حفظ أو كتم كما فى التسهيل **(قوله دريت)**

---

[٣٣٣] قاله كثير بن عبد الرحمن ، وهو كثير عزة ، وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف وقد للتحقيق والشاهد فى زعمت أنى حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وأن كثير نحو : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا** ﴾ وقوله أنى مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى زعمت ، والضمير فى بعدها العزة ، ومن استفهامية مبتدأ وذا خبره ويا عز معترض بين الموصول وصلته وأصله يا عزة رخمت .

[٣٣٤] قاله النعمان بن بشير الأنصارى له ولأبيه صحبة رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنهى وتعدد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل ، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى والآخر شريكك والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به ههنا الصاحب أو الحليف . والعدم بضم العين : الفقر .

[٣٣٥] قاله تميم بن أبى مقبل فيما زعم ابن هشام ، ونسبه فى المحكم لأبى شنبل الأعرابى ، وهو من البسيط . وأحجو بمعنى أظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما أبا عمر والآخر أخاثقة . ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك ، وحتى الغاية بمعنى إلى ، والملمات النوازل جمع ملمة أى كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل ، وبنا فى محل النصب على المفعولية ويوما على الظرفية وملمات فاعل ألمت .

أقام أو بخل فهي لازمة و (دَرَى) بمعنى علم كقوله :

[٣٣٦] **دُرِيْتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ**

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء نحو : ﴿ **قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به** ﴾ [يونس : ١٦] ، وتكون بمعنى ختل أي خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد أي ختلته (**وَجَعَلَ ٱللَّذْ كَاعْتَقَدْ**) في المعنى نحو : ﴿ **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا** ﴾ [الزخرف : ١٩] ، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو : ﴿ **وجعل الظلمات والنور** ﴾ [الأنعام : ١] ، وتقول جعلت للعامل كذا والتي بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها وأما التي بمعنى صير فستأتي (**وَهَبْ**) بلفظ الأمر بمعنى

التاء المفتوحة كما في شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفي مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أي دم على الاغتباط وهو تمني مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (**قوله والأكثر فيه إلخ**) عطف على مقدر أي هذا الاستعمال قليل والأكثر إلخ أي الكثير إذ لا كثرة في الاستعمال الأول (**قوله فإن دخلت عليه همزة النقل إلخ**) محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى : ﴿ **وما أدراك ما القارعة** ﴾ [القارعة : ٣] ، فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام . ولا يبعد عندي منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدى إليه بالحرف لما في الهمع والمغني أنها تسد مسد المفعول المتعدى إليه بالحرف فتكون في محل نصب بإسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (**قوله كاعتقد**) أي ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتي إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن الدليل كما قد يراد بالظن ذلك كما في الأطول . ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد نقل في الهمع عن السكاكي زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (**قوله وجعلوا الملائكة**) قال الناظم في شرح الكافية أي اعتقدوا . وقال ابن الناظم : أي ظنوا . وقال الزمخشري أي صيروا كذا في شرح الغزي فالتمثيل بالآية مبني على غير ما ذكره الزمخشري (**قوله تعدت إلى واحد**) أي بنفسها فلا ينافي أن جعل بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما في المثال (**قوله بمعنى ظن**) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب

---

[٣٣٦] هو من الطويل . ودريت بجهول من درى إذا علم . وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين : أولهما التاء نابت مناب الفاعل والآخر الوفي . وله استعمالان أغلبهما بالباء نحو : ﴿ **ولا أدراكم به** ﴾ ويعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرهما أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت . ويجوز في العهد الخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أي العهد منه ، فأرجحها وأضعفها الرفع ، ويا عرو منادى مرخم أي يا عروة ، والفاء في فاغتبط جواب شرط محذوف لأن التقدير إذا دريت الوفي العهد فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد . والفاء في فإن للتعليل والباء تتعلق بالخبر أعني حميد أي بوفاء العهد .

ظن ، كقوله :

[٣٣٧] فَقُلْتُ أَجِرْنِى أَبَا خَالِدٍ وإِلَّا فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا

أى اعتقدنى و (تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم ، كقوله :

[٣٣٨] تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله :

[٣٣٩] فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعْهَا فَـإِنَّكَ قَاتِلُـهُ

وقوله :

تَعَلَّمْ رَسُوْلَ ٱللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِى

وفى حديث الدجال : « **تعلموا أن ربكم ليس بأعور** » أى اعلموا فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد . فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع : الأول ما يفيد فى الخبر يقينًا وهو ثلاثة : وجد وتعلم ودرى . والثانى ما يفيد فيه رجحانًا وهو خمسة : جعل وحجا وعد وزعم وهب . والثالث ما يرد للأمرين والغالب

أمرا من الهيبة (**قوله أى اعتقدنى**) بمعنى ظننى كما عبر به فى الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (**قوله غرة**) أى غفلة وقوله وإلا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (**قوله بمعنى تعلم الحساب**) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأىّ فرق أفاده سم (**قوله فى الخبر**) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (**قوله**

---

[٣٣٧] قاله ابن همام السلولى . وهو من المتقارب . المعنى قلت يا أبا خالد أجرنى وأغثنى وإن لم تجرنى فظننى من الهالكين . وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف ندائه (**قوله وإلا**) أصله وإن لم فقعل الشرط محذوف وجزاؤه فهبنى ، وهب ههنا بمعنى الظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله امرأ .

[٣٣٨] قاله زياد بن سيار . وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله ، ولكن أكثر استعماله فى أن وبدونها قليل ، واحد المفعولين شفاء النفس . والآخر قهر عدوها (**قوله فبالغ بلطف**) عطف على تعلم والباقى ظاهر .

[٣٣٩] قاله زهير بن أبى سلمى . وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف على ما قبله ، وتعلم بمعنى اعلم . وفيه الشاهد كما فى البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا ، ومنه فى حديث الدجال : « **تعلموا أن ربكم ليس بأعور** » أى اعلموا وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى تعلم ، وإلا مركبة من أن ولا وليست للاستثناء . وقوله فإنك قاتله ، جواب الشرط . والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مفترا .

كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم . والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن وخال وحسب .

(تنبيه) : إنما قال أعنى رأى إلى آخره إيذانًا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولًا واحدًا نحو عرف وفهم ، ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهى أفعال التصيير **(وَٱلَّتِى كَصَيَّرَا)** من الأفعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد **(أَيْضًا بِهَا انْصِبْ)** بعد أن تستوفي فاعلها **(مُبْتَدَا وخَبَرا)** نحو :

[٣٤٠] **فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْلِ**

كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما فى التسهيل . وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب **(قوله نحو جعل إلخ)** إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو ضرب العامل فى المثل نحو : ﴿ **ضرب الله مثلا قرية** ﴾ [النحل : ١١٢] ﴿ **واضرب لهم مثلا أصحاب القرية** ﴾ [يس : ١٣] ، لكن الذى اختاره المصنف فى تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ فى نحو : ﴿ **نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم** ﴾ [البقرة : ١٠١] ، فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ لأن الظرف لابد أن يكون حاويا لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره ، وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها فى ذلك ، وأن الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورائى وأجلست عمرا أمامى وهو بعيد جدا ، ثم رأيت الفاضل الرودانى قال : ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى إذ لا شك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل . فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد ، وتارة يحوى المفعول كالذى مر ، وتارة يحويهما معا كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير **(قوله ووهب)** وهو بهذا المعنى لازم المضى **(قوله فصيروا مثل كعصف مأكول)** هو عجز بيت من السريع الموقوف ، فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها

---

[٣٤٠] قاله رؤبة بن العجاج . وصدره :

* وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبابِيلْ *

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين . الشاهد فى صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التى تنصبهما . كجعل واتخذ أحدهما المفعول النائب عن الفاعل ، والآخر مثل ، وفيه شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف فى كعصف وهو بقل الزرع ، ومأكول بالجر صفته .

ونحو : ﴿ فجعلناه هباء منثورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] ، ونحو : واتخذ الله إبراهيم خليلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] ، وكقوله :

[٣٤١] تَخِذَتْ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيْلَا

وما حكاه ابن الأعرابى من قولهم وهبنى الله فداءك ونحو : ﴿ وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج فى بعض ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وقوله :

[٣٤٢] وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُـهُ أَخَاالْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

ونحو : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا ﴾ [البقرة : ١٠٩] ، وقوله :

[٣٤٣] فَرَدَّ شُعُورَهُـنَّ السُّوْدَ بِيْضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُـنَّ الْبِيْضَ سُوْدَا

مثل . وأجيب كما فى الروداني بأنه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور . والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة ، أثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس (قوله فردّ) الضمير يرجع إلى الحدثان فى البيت قبله وهو قوله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقـدار سمدن لـه سمودا

والحدثان بالكسر كما فى القاموس ، وحدثان الأمر ابتداؤه ، وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه . وفى العينى ما يقتضى أنه محرك مثنى لأنه فسره بالليل والنهار ، وعليه فالضمير فى فرد للمقدار ، وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن . وقال العينى بالبناء للمفعول ، ثم قال : والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ ففى كلامه تناف لأن فاعلا إنما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق إلخ) المناسب لما قبله من قوله : والتى

---

[٣٤١] تمامه : * وَفَرُّوا إِلى الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي *

قاله أبو جندب بن مرة الهذلى . وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى تخذت بفتح التاء وكسر الخاء حيث نصب مفعولين ، وهو بمعنى اتخذت : أحدهما غراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفى آخر زاى معجمة اسم واد وقد حرف من فسره بأنه اسم رجل وصحف من قال فى آخره نون وهو موضع بناحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلا . وأثرهم نصب على الظرف يعنى عقيبهم ، والضمير فى فروا يرجع إلى بنى لحيان فى البيت السابق ، وكذا فى أثرهم ، وكلمة فى بمعنى إلى كما فى قوله تعالى : ﴿ فردوا أيديهم فى أفواههم ﴾ أى إلى أفواههم واللام فى ليعجزونى للتعليل وهو منصوب بأن المقدرة فافهم .

[٣٤٢] قاله فرعان بن الأعرف . وهو من قصيدة من الطويل قالها فى ابنه منازل . والضمير فى ربيته يرجع إليه ، وحتى للابتداء وإذا فى موضع نصب والعامل فيه جوابه ، والتقدير حتى إذا ما تركته ، ويجوز أن تكون حرفا جارة ويكون ذا فى موضع الجر على ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش ، وما زائدة ، والشاهد فى تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعى مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخا القوم . وقيل هو حال من الضمير المنصوب فى تركته . وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة فى اللفظ لكنه لا يعنى به قوما بأعيانهم وإنما يريد تركته قويا لاحقا بالرجال . فعلى هذا لا استشهاد فيه . وفى واو واستغنى وجهان العطف والحال .

[٣٤٣] قاله عبد الله بن الزبير بفتح الزاى وكسر الباء الأسدى من قصيدة من الوافر . الفاء للعطف والضمير فى رد يرجع إلى قوله بمقدار فى البيت الذى قبله وهو :

=

(وَخُصَّ بالتَّعْلِيقِ) وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا (وَالإِلْغَاءِ) وهو إبطاله لفظًا ومحلًا (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلًا وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لأن متناولها فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ،

كصيرا * أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا * أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الأول قوله اجعل كل ماله زكن . وقوله وانو ضمير الشأن ، وقوله وجوّز الالغاء وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية فى هذين الأمر كما هو المشهور . ثم التخصيص إضافى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق فى نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور . ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ﴿ أن رآه استغنى ﴾ [العلق : ٧] ، وظننتنى داخلا ، وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو ظننت نفسى عالما . قال ابن كيسان نعم والأكثرون . لا وألحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجلة ذلك فى بقية الأفعال فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : ﴿ قال رب إنى ظلمت نفسى ﴾ [النحل : ٤٤ ، القصص : ١٦] ، وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران . أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد وقيل لأن الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول ، فلو قالوا ضربتنى مثلا لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير و لم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا إلى الأول فجاز فيها ذلك ، وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره أن أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا فلا يجوز ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد نفسه وضرب نفسه ، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما إلا هو وما ضرب عمرا إلا هو هذا حاصل ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى . وفى المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو : ﴿ وهزّى إليك بجذع النخلة ﴾ [مريم : ٢٥] ، ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿ أمسك عليك زوجك ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، أى إلى نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لأن إلخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لأنك إذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن

رَمَى الحِدْثَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سُمِدْنَ لَهُ سُمُودَا

وفيه الشاهد فى الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صير : أحدهما شعورهن والآخر بيضا ، وكذا فى الشطر الثانى . والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والحدثان الليل والنهار (قوله سمدن) على صيغة المجهول أى احزن واسكتن . والسامد الساكت ، والحزين الخاشع . وفيه من من البديع العكس والتبديل وهو أن يقدم فى الكلام جزء ثم يؤخر ، وهو على وجوه منها أن يقع بين متعلقى فعلين كما فى قوله تعالى : ﴿ يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ﴾ ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض فى الجملة الأولى وأخره عنه فى الثانية .

وإنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين ، فهى ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله **(وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا كَذَا تَعَلَّمْ)** ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ وهو هب **(وَلِغَيْرِ ٱلْمَاضِ)** وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر **(مِنْ * سِواهُمَا)** أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب **(ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ)** أى للماضى **(زُكِنْ)** أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو ظن زيدًا قائمًا ، ويا هذا ظن زيدًا قائمًا ، وأنا ظان زيدًا قائمًا ، ومررت برجل مظنون أبوه قائمًا ، وأعجبنى ظنك زيدًا قائمًا ، ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه **(وَجَوِّزِ ٱلإِلْغَاءَ لَا فِى)** حال **(ٱلابْتِدَا)** بالفعل

متعلقها الأحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها . وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية **(قوله التى تدل)** أى دلالة تضمنية **(قوله أسامى)** أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا **(قوله بخلاف أفعال التصيير)** فإن متناولها الذات فهى قوية فى العمل **(قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب)** أى غيرهما أى فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات ، فلا يقال إن تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالأولى **(قوله كذا تعلم)** قال الدمامينى هذا مذهب الأعلم وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانا خارج . قال سم : وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق **(قوله ألزما ماض مجهول إلخ)** يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك **(قوله ولغير الماض)** مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الأحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم **(قوله وهو المضارع إلخ)** نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغا من فعل قلبى لا يخفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا **(قوله ومن جواز الالغاء)** أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب **(قوله فى القلبى)** قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب **(قوله وتعليقه)** إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

بل فى حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور : الأولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذٍ سواء كقوله :

[٣٤٤] شَجَاكَ أَظُنّ رَبْعُ ٱلظَّاعِنِيــنَ

فيصدق بالوجوب فلا ينافى ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق **(قوله بل فى حال توسطه أو تأخره)** لكن يقبح الالغاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ، ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل الدمامينى نقلا عن سم ما نصه : ذكر المرادى أن لجواز الالغاء قيدين أهملهما المصنف : أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء . الثانى أن لا ينفى الفعل فإن نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائما لم أظن لبناء الكلام على النفى ، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد ا هـ أى يؤيد منعه منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء وبقول الشاعر :

* وما إخال لدينا منك تنويل *

على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى نكته عن أبى حيان شيخ المرادى . قال سم : وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات ا هـ وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظنت قائم **(قوله وصدق ذلك)** أى قول المصنف لا فى الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شىء كما هو صريح صنيع الشارح بعد **(قوله سواء)** أى لأن العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجاك إلخ على تقدير الشارح الآتى إذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وإنما يجريان فى نحو زيد ظننت قائم **(قوله شجاك)** أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين **(قوله يروى برفع ربع إلخ)** مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه

[٣٤٤] تمامه :

* وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ ٱلعَاذِلِينَا *

هو من الوافر . شجاك أى أحزنك من الشجو والربع الدار بعينها ، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك ، وأظن معترض بينهما . وفيه الشاهد حيث ألغى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على إنه مفعول أول لا ظن وعلى أن شجاك فى محل النصب على إنه مفعول ثان مقدما ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديرا . ولم تبعا لم تلتفت حال . والألف فى الظاعنينا أى الراحلين ، والعاذلينا أى اللائمين للاشباع .

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أحزنك ، وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم . الثانية أن يتأخر عنهما والإلغاء حينئذٍ أرجح كقوله :

[٣٤٥] آتٍ ٱلْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبْكُمْ مِنْ لَظَى ٱلْحُرُوبِ ٱضْطِرَامُ

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شىء نحو متى ظننت زيدًا قائمًا والاعمال حينئذٍ أرجح . وقيل واجب . ولا يجوز إلغاءُ المتقدم خلافًا للكوفيين والأخفش

خلاف بين بصرى وكوفى . وأما قول المصنف فى تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل يصلح مرفوعا له لا المرفوع بالفعل ، وكيف يدّعى على أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية . وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل **(قوله وأظن لغو)** فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع **(قوله وشجاك المفعول الثانى)** أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجا فى البيت اسما مضافا إلى الكاف لا فعلا ماضيا ، والشجا الحزن . والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفائتة **(قوله أن يتأخر عنهما)** وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى **(قوله فلا يرهبكم)** بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتغال **(قوله بل يتقدم عليه شىء)** أى سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كالأنى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز إلخ . وإنما جوّز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشىء المتقدم بأن لا يكون معمولا للفعل فإن كان معمولا له كمتى فى المثال إن جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل إذ معمول المعمول ليس بمعمول **(قوله وقيل واجب)** لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شىء غيرهما **(قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم)** هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المقولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شىء كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم إلغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لأن الفعل فيهما مسبوق بشىء وإنما يكون هذا التمثيل مناسبا

[٣٤٥] هو من الخفيف . المعنى تعلمون أن الموت آت ألبتة فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب **(قوله آت)** اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر المبتدأ متأخر وهو الموت . والجملة مفعول تعلمون ، وفيه الشاهد حيث ألغى عمل تعلمون لتأخره عنها . والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكم وهو نفى وليس بنهى . واضطرام فاعله . ولظى الحروب نارها وشدتها والمجرور فى محل الرفع على أنه صفة لاضطرام .

(وَانْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّأْنِ) ليكون هو المفعول الأول ، والجزءان جملة فى موضع المفعول الثانى (أَوْ) انو (لَامَ ٱبْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِى مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا) كقوله :

[٣٤٦] أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله :

[٣٤٧] كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّى رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ ٱلأَدَبُ

فعلى الأول التقدير إخاله ورأيته أى الشأن ، وعلى الثانى للملاك وللدينا . فالفعل عامل على التقديرين . نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما فى الأول وإنى فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه كما عرفت ، فالحمل على ما سبق أولى (وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ) عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْىِ مَا)

لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشىء غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قوله المصنف وانو إلخ بأن يرد انو وجوبا وذلك إذا لم يسبق الفعل بشىء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز إلخ أو استحسانا وذلك إذا سبق بشىء غير مفعوليه وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إلخ فتأمل **(قوله وآمل)** من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو وكما قاله زكريا وغيره **(قوله تنويل)** أى إعطاء **(قوله كذاك)** أى مثل الأدب المذكور . وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به . والشيمة بالكسر الخلق **(قوله فالفعل عامل على التقديرين)** لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى الجملة السادة مسد المفعولين **(قوله نعم يجوز إلخ)** استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء **(قوله كما عرفت)** أى من قوله والإعمال حينئذ أرجح وقيل واجب **(قوله فالحمل على ما سبق)** أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء **(قوله نفى ما)** أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية **(قوله لقد علمت ما هؤلاء**

---

[٣٤٦] قاله كعب بن زهير بن أبى سلمى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدته المشهورة التى أولها : * **بانت سعاد فقلبى اليوم متبول** * من البسيط . وأرجو وآمل جملتان من الرجاء والأمل ، وليس من عطف الشىء على نفسه لاختلاف اللفظ كما فى قوله تعالى : ﴿ **فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا** ﴾ وهذا العطف من خصائص الواو ، وأن تدنو فى محل النصب على المفعولية وأن مصدرية والتقدير دنو مودتها ، وسكنت الواو للضرورة . والشاهد الفعل القلبى وهو اخال المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدل الأخفش والكوفيون . وقيل إنما ألغى عمله لتوسطها بين النافى وهو ما والمنفى وقيل علقها عن العمل لام مقدرة أى وما أخال للدنيا . وقيل ليست بملغاة ولا معلقة بل مفعول الأول محذوف أى وما أخاله أى الامر والشان . والجملة أعنى لدينا منك تنويل فى محل النصب على أنها مفعول ثان ، وتنويل مبتدأ ، ولدين خبره . ومنك حال من التنويل ، وهو من نولته بالتشديد إذا أعطيته نوالا وهو العطاء .

[٣٤٧] قاله بعض الفزاريين . وقبله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةُ اللَّقَبُ

وهما من البسيط وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشارح . ووقع فى الحماسة منصوب القافية . ملاك الشيمة الادباء . والسوءة اللقبا . وكذاك إشارة إلى ما ذكر من قوله أكنيه حين أناديه والكاف للتشبيه أى كمثل الأدب المذكور وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأنى بفتح الهمزة فاعل صار . وملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم بها . والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه =

النافية نحو : ﴿ **لقد علمت ما هؤلاء ينطقون** ﴾ [الأنبياء : ٦٥] ، (**وَإِنْ وَلَا**) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدّر نحو علمت والله أن زيد قائم وعلمت أن زيد قائم ، وعلمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو و (**لَامُ ٱبْتِدَاءٍ أَوْ**) لام جواب (**قَسَمْ * كَذَا**) نحو : ﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه** ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، وكقوله :

[٣٤٨] **وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ ٱلْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا**

ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (**قوله وإن**) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للمهملة (**قوله ولا**) أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (**قوله فى جواب قسم**) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم . وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ وإن كلا (**قوله علمت والله إن زيد قائم**) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين . وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة ، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشىء الواحد فالمتقدم على القسم هذا ما قالوه . ولقائل أن يقول العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهى التى فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوّز المصرح فى قول الناظم فى باب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (**قوله لام ابتداء**) مبتدأ خبره كذا أى كنفى ما وإن ولا (**قوله نحو ولقد علموا إلخ**) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من ، وجملة من اشتراه

= بالابتداء ، والأدب خبره . والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء فى المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب : هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الالغاء بل القافية منصوبة كما ذكرنا . ويروى وجدت موضع رأيت .

[٣٤٨] قاله لبيد بن عامر كذا قالوا . ولكنى لم أجد فى ديوانه إلا الشطر الثانى حيث يقول :

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهُ ... إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

قاله فى جملة قصيدة طويلة من الكامل فى وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها ، وقد أكد قوله ولقد علمت بالواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللام فى لتأتين جواب القسم . والشاهد فيه أنها علقت علمت عن العمل يعنى منعته من الاتصال بما بعده والعمل فى لفظه . وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والالغاء لأن الملغى لا عمل له لفظا ولا تقديرا بمنزلة الحرف المهمل ، والمعلق عامل معنى إذا لولاه لظهر فافهم . والمنية الموت والمنايا جمعها . وطاش السهم عن الهدف عدل . والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد .

(**وَٱلأَسْتِفْهَامُ ذَا**) الحكم (**لَهُ ٱنْحَتَمْ**) سواء كان بالحرف نحو : ﴿ **وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو : ﴿ **لنعلم أى الحزبين أحصى** ﴾ [الكهف : ١٢] ، ﴿ **ولتعلمنَّ أينا أشد عذابًا** ﴾ [طه : ٧١] ، أم خبرًا نحو علمت متى السفر ، أم مضافًا إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أم فضلة نحو : ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون** ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ، فأي نصب على المصدر بما بعده أي ينقلبون منقلبًا أي انقلاب ، وليس منصوبًا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله .

(**تنبيهات**) : الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدًا

إلخ فى محل نصب سدت مسد المفعولين (**قوله ولقد علمت لتأتين إلخ**) اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العينى وجملة المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (**قوله والاستفهام**) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامينى (**قوله ذا الحكم**) أى التعليق لالتزامه لقوله انحتم (**قوله وإن أدرى إلخ**) أى ما أدرى جواب هذا السؤال ، وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بأدرى (**قوله أحصى**) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من رباعى . ورده فى المغنى بأن الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر ما لا واللام على الأول زائدة وعلى الثانى للتعدية (**قوله أم مضافا إليه المبتدأ**) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (**قوله أبو من**) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح أو مضافا إليه المبتدأ هو بالنظر للأصل وإلا فاسم الاستفهام بعد الإضافة هو أبو كما مر . لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو فى من لأنا نقول محل ذلك إذا لم يكن العامل جارا (**قوله فأى نصب على المصدر إلخ**) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لأن الأصل ينقلبون أى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (**قوله منقلبا أى انقلاب**) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (**قوله فلا يعمل فيه ما قبله**) ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام من أنت (**قوله جاز نصبه**) أى على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لأن زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق ، فإن وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب .

من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضًا رفعه لأنه المستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم أن أحدًا لا يقول ذلك ، فأحدًا هذا لا يستعمل إلا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لأنه والضمير فى لا يقول شىء واحد فى المعنى . الثانى من المعلقات أيضًا لعل نحو : ﴿ **وإن أدرى لعله فتنة لكم** ﴾ [الأنبياء : ١١١] ، ذكر ذلك أبو على فى التذكرة . ولو الشرطية كقوله :

[٣٤٩] **وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ ٱلْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ**

وإنَّ التى فى خبرها اللام نحو علمت أن زيدًا لقائم ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنَّ ، إلا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه إنه يجوز

قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : استعمال أرأيت بمعنى أخبرنى مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشىء وابصاره سببا للإخبار عنه استعمل رأى التى بمعنى علم أو أبصر فى الإخبار والهمزة التى للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب ففيه مجازان ا هـ باختصار **(قوله وهو الأجود)** وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثانى ، وقد نقل الدمامينى عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب **(قوله أيضا)** لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه . ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى فى الجملة السادسة من الباب الخامس ، بل قال الدمامينى إنما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق ، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة **(قوله لو أن حاتما)** أى ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال والمد كثرته والوفر الكثير **(قوله فى خبرها)** أى أو اسمها المتأخر علمت ﴿ **إن فى ذلك لعبرة** ﴾ [آل عمران : ١٣] ، أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا لفى الدار قائم **(قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام)** يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها . وقد يقال أن اللام حقها فى الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد كما مر فهى مصدرة حكما نقله شيخنا **(قوله فعلى هذا المعلق إن)** أى ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لأن إن أيضا لها الصدارة . قال سم : لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق

[٣٤٩] البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائى .

علمت أن زيدًا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إن . الثالث قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سببه الوجوب ، وأن الملغى لا عمل له ألبتة والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

[٣٥٠] وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا ٱلْبُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ ٱلْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفًا على محل قوله ما البكا . ووجه تسميته تعليقًا أن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقًا أخذًا من المرأة

ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إنّ وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق . ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إنّ فلا خلاف فى الحقيقة **(قوله الجواز)** أى فى غير المصدر أما إذا كان الملغى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل فى متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم ، وفى غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر **(قوله والمعلق عامل فى المحل)** أى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزأين أو فى محله **(قوله حتى يجوز إلخ)** حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع . ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب **(قوله كقوله وما كنت إلخ)** قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل ا هـ ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات **(قوله ولا موجعات)** عطف على محل ما البكا ، ولابد من تقدير ما هى بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبى وإلا لزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الأصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا أو تقديرا نحو الذى مرّ على الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير . وبهذا التحقيق يعلم ما

---

[٣٥٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة من منتخبات قصائده من الطويل . الواو وللعطف وما للنفى والتاء فى كنت اسم كان وأدرى خبره وما الهوى مفعوله . والشاهد فى ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدرى ، وهو بمعنى اعلم يقتضى مفعولين ، وما الاستفهامية علقته عن العمل لفظا وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت .

المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة . ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى . الرابع قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو : ﴿ **فلينظر أيها أزكى طعامًا** ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ **فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون** ﴾ [القلم : ٦] ، ﴿ **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة** ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، ﴿ **يسألون أيان يوم الدين** ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ **ويستنبئونك أحق هو** ﴾ [يونس : ٥٣] ، ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أما ترى أى برق ههنا (**لِعِلْمِ**

فى كلام البعض (**قوله من المرأة المعلقة**) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (**قوله ولهذا**) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (**قوله بأفعال القلوب**) أى الناصبة للمفعولين ، وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبى كما فى الأمثلة غير أو لم يتفكروا إلخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أولا لشىء أصلا كما فى أو لم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الأول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقول تعالى : ﴿ **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة** ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، بناء على الظاهر كما قاله الشمنى أن ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أو لم يتفكروا وما بعده استئناف . قال الشمنى : وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شىء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شىء منه ا هـ وعليه لا مخالفة فتأمل .

(**فائدة**) : الجملة بعد المعلق مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فإن كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال . وردّ بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير . وقال الفارسى : مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال : وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عالم فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (**قوله أو لم يتفكروا إلخ**) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر (**قوله لعلم عرفان**) من إضافة

عِرْفانٍ وَظنّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لواحِدٍ مُلْتزَمَهْ) نحو : ﴿ **والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا** ﴾ [النحل : ٧٨] ، أى لا تعرفون . وتقول سرق مالى وظننت زيدًا : أى اتهمته . واسم المفعول منه مظنون وظنين ، قال الله تعالى : ﴿ **وما هو على الغيب بضنين** ﴾ [التكوير : ٢٤] ، أى بمتهم . وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت . وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما . وأيضًا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبًا بخلافهما **(وَلِرَأى)** التى مصدرها **(آلرُّؤْيَا)** وهى الحلمية **(آنْمِ)** أى انسب **(مَا لِعَلَمَا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ آنْتَمَى)** أى انتسب . ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لا نم ، وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ، ولعلما متعلق بانتمى ، وكذلك من قبل ، والتقدير أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم

الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده ، والجار والمجرور خبر تعدية ، وملتزمة نعت تعدية ، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به **(قوله تعدية لواحد ملتزمه)** للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشىء وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته ، والثانية باتصافه الشىء بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم ، فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد فى نفسه ، ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر . ما ذهب له إليه ابن الحاجب وغيره . وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى . والعرق فى العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى **(قوله واسم المفعول منه)** أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول **(قوله فى غير ما)** أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية **(قوله بالتنبيه)** أى على استعمالها فى غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين **(قوله غالبا)** احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل **(قوله بخلافهما)** أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم **(قوله التى مصدرها الرؤيا)** حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مغتفر لأنه غير ظاهر **(قوله وهى الحلمية)** بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه **(قوله من قبل)** أى قبل ذكر علم العرفانية ، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم

متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن . قال الشاعر :

[٣٥١] أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وآوِنَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذَا مَا تجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إذَا أَنا كَالذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فهم من أراهم مفعول أول ، ورفقتي مفعول ثان . وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلايعتقد أنه أحال على علم العرفانية . فإن قلت : ليس فى قوله الرؤيا نص على المرادإذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقًا حلمية كانت أو يقظية . قلت :الغالب والمشهور كونها

(قوله من الأحكام) أى إلا التعليق والإلغاء خلافا للشاطبى كما فى التصريح وغيره **(قوله أبو حنش يؤرقنى إلخ)** أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله ، أثالا مرخم فى غير النداء للضرورة . يؤرقنى أى يسهرنى وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس . وقول البعض : وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا . وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية ، والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزال ، واللام فى لورد تعليلة والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد ، والآل بالمد . قال فى المصباح : هو الذى يشبه السراب اهـ والسراب كما فى القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء . وقال القاموس الآل السراب أو خاص بما فى أول النهار اهـ والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء . وبحث الدماميني فى الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق ليس الكلام فيه ، وجعل رفقتى حالا وضعف بأن رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة . وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محصنة . ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث **(قوله وإنما قيد بقوله إلخ)** ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى **(قوله أو يقظية)** فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بان الرؤيا قد تكون مصدرا لرأى العلمية والبصرية . هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال **(قوله الغالب إلخ)** أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى

[٣٥١] قالها عمرو بن أحمر الباهلي . وهي من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل . وأبو حنش كنية رجل مبتدأ وخبره يورقنى أى يسهرنى من أرقه تأريقا إذا أسهره ، وثلاثيه أرق بكسر العين ، وطلق اسم رجل عطف عليه ، وكذا عمار ، وآونة نصب على الظرف جمع أوان **(قوله أثالا)** بضم الممرة وبالثاء المثلثة اسم رجل وأصله أثالة فرخم . وفيه محذوران : أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن تقديره وعمار واثالة آوانة ، والآخر الترخيم فى غير حده . وعندى وجه للتخريج وهو أن الواو بمعنى باء الجر كما فى بعت الشياه شاة ودرهما أى بدرهم ، وتكون للظرف أى بآونة أى فيها . ويكون أصل اثالا وأثالا بواو العطف فحذف للضرورة وهو كثير فى الشعر . وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف . والشاهد فى أراهم حيث نصبت أرى التى هى من الرؤيا مفعولين أحدهما الضمير والآخر رفقتى وحتى ابتدائية ، وإذا للظرف وما زائدة =

مصدر للحلمية (**وَلَا تُجِزْ هُنَا**) فى هذا الباب (**بِلَا دَلِيلٍ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ**) ويسمى اقتصارًا . أما الثانى فبالإجماع وفى الأول وهو حذفهما معًا اقتصارًا خلاف : فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقًا كما هو ظاهر إطلاق النظم . وعن الأكثرين الجواز مطلقًا تمسكًا بنحو : ﴿ **أعنده علم الغيب فهو يرى** ﴾ [النجم : ٣٥] ، أى يعلم : ﴿ **وظننتم ظنّ السوء** ﴾ [الفتح : ١٢] وقولهم من يسمع يخل ، وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظنّ

العلمية . قال فى القاموس : الرؤية النظر بالعين وبالقلب (**قوله فى هذا الباب**) لانعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما أما فى الثانى فظاهر وأما فى الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى أن محل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم ، أما إذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إبهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الروداني . ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت فى الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (**قوله ويسمى اقتصارا**) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى إلى واحد فى صورة حذف أحدهما . فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظرهم إلى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المعنى البيانيين ، ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (**قوله أما الثانى فبالاجماع**) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها . ومثله يقال فى الحذف لدليل . وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا . واختلف فى حذف أحدهما اختصارا لأن المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما اقتصارا (**قوله مطلقا**) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الأعلم الآتى (**قوله فهو يرى**) أى ما يعتقده حقا وقد يقال كما فى الروداني أن قوله تعالى : ﴿ **أعنده علم الغيب** ﴾[النجم : ٣٥] ، يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (**قوله وظننتم ظن السوء**) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفيا أبدا ، وظن السوء مفعول مطلق . ولى فى كون الحذف هنا لغير دليل نظر لأن قوله تعالى : ﴿ **بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبدا وزين ذلك فى قلوبكم** ﴾ [الفتح : ١٢] ، يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب إلخ (**قوله من يسمع يخل**) أى مسموعه

= ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا فى موضع جر ، وتجافى الليل نطوى ، والنخزال انقطاع (**قوله إذا**) للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذى أى كالرجل الذى ، ويورى يجرى لوردو وهو الأشهر . والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء ، واللام فيه للتعليل ، والآل الذى تراه أول النهار وآخره كأنه برفع الشخوص وليس هو . والسراب الذى تراه نصف النهار كأنه ماء وبلالا بكسر الباء الموحدة ما يبل به الحلق من الماء وغيره ، وأراد به ههنا الماء .

دون أفعال العلم . أما حذفهما لدليل ويسمى اختصارًا فجائز إجماعًا نحو : ﴿ **أين شركائى الذين كنتم تزعمون** ﴾ [الأنعام : ٢٢] ، وقوله :

[٣٥٢] **بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسِبُ**

وفى حذف أحدهما اختصارًا خلاف : فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك ، والمحذوف الأول قوله تعالى : ﴿ **ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم** ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، فى قراءة يحسبنَّ بالياء آخر الحروف ، أى ولا يحسبنَّ الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا . ومنه – والمحذوف الثانى – قوله :

[٣٥٣] **وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ**

حقا وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل . قال الروداني : وينبغى أن لا يختلف فى أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثانى . وما قيل لا دلالة فيه فى على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم ا هـ ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبرا يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم **(قوله وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظن)** لكثرة السماع فيها ا هـ تصريح **(قوله تزعمون)** التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ، ولا يرد أن الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما **(قوله وتحسب)** جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الروداني **(قوله ابن ملكون)** ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره **(قوله هو خيرا)** هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون ويصح تقديره بخلهم **(قوله بالياء آخر الحروف)** أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبنّ بخل الذين يبخلون إلخ **(قوله ولقد نزلت إلخ)** كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظن أى فلا تظنى غيره كائنا منى فليس منه فقول الشارح أى لا

---

[٣٥٢] قاله كميت بن زيد الأسدى وهو من الطويل . الباء تتعلق بترى وأى للاستفهام والضمير فى حبهم يرجع إلى أهل البيت ، لأن البيت من قصيدة مدحهم ، والشاعر كان يتغالى فى محبتهم جدا ، والشاهد فى وتحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير وتحسبه عارا على . وهذا بلا خلاف عند قيام القرينة .

[٣٥٣] قاله عنترة العبسى من قصيدته المشهورة من الكامل ، أراد أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . والخطاب فى نزلت لمحبوبته ، فلا تظنى جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه . وغيره مفعول أول لتظنى والثانى محذوف أى واقعا أو نحوه . وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاقتصار وهو جائز عند الجمهور خلافا لابن ملكون . والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله . ويروى الأكرم موضع المكرم وهو لتفضيل المفعول دل عليه المكرم .

أى فلا تظنى غيره واقعًا منى (**وَكَتَظُنُّ**) عملًا ومعنى (**اَجْعَلْ**) جوازًا (**تَقُولُ**) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب ، فانصب به مفعولين (**إنْ وَلِى * مُسْتَفْهَمًا بِهِ**) من حرف أو اسم (**وَلَمْ يَنفَصِلِ**) عنه (**بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ**) وهو الجار والمجرور (**أَوْ عَمَلْ**) أى معمول (**وإنْ بِبَعْضِ ذِى**) المذكورات (**فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ**) فمن ذلك حيث لا فصل قوله :

[٣٥٤] عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِى ... إذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت . والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (**قوله وكتظن**) مفعول ثان لا جعل ومفعول ثان لا جعل ومفعول الأول تقول (**قوله عملا ومعنى**) أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى (**قوله جوازا**) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الروداني (**قوله مضارع قال**) وألحق به السيرافى . قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما فى التصريح (**قوله بتاء الخطاب**) أى لا بقيد الإفراد والتذكير . دمامينى (**قوله مستفهما به**) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدمامينى وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو : * **متى تقول القلص الرواسما** * البيت فإن متى ظرف ليدنين (**قوله أى معمول**) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا ، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم (**قوله وإن ببعض ذى**) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم ، قال لأن الأصل فى ضم الجائز إلى الجائز الجواز ، قال يس : والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها ، قال : ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وإن ببعض ذى إلخ حشو لأنه لم يفد زيادة على ما قبله (**قوله علام تقول إلخ**) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اهـ قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح :

[٣٥٤] قاله عمرو بن معد يكرب المذحجى الصحابى رضى الله عنه ، وهو من قصيدة من الطويل . وأصل علام على ما وما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه . والشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعنى قوله يثقل عاتقى من الأثقال . والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل ، ويجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وخبره يثقل على أن يكون تقول على بابه وإذا ظرف لقوله يثقل ، وإذا الخيل ظرف لقوله لم أطعن ، والجملتان بعد إذا فى الموضعين اسميتان فى الصورة فعليتان فى التقدير ، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل فحذف الفعل لدلالة الثانى عليه .

وقوله :

[٣٥٥] مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه – مع الفصل بالظرف – قوله :

[٣٥٦] أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

ومنه – مع الفصل بالعمول – قوله :

[٣٥٧] أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزءين على الحكاية نحو قال زيد عمرو

طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر ، وجاء الأخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق ا هـ بالمعنى ، وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأىّ حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرّ الخيل **(قوله القلص)** بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة ، الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الأرض لشدة الوطء فى القاموس **(قوله أبعد بعد إلخ)** هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثل الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيدا جالسا **(قوله شملى)** مصدر شملهم الأمر كفرح ونصر شملا وشمولا إذا عمهم كما فى القاموس . وفى شواهد العينى هو الاجتماع . وفى المصباح : جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم ، وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم **(قوله وأأنت تقول زيد منطلق)** إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل فاعل محذوف يفسره

---

[٣٥٥] قاله هدبة بن خشرم العذرى . الشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن : أحدهما القلص جمع قلوص وهى الشابة من النوق ، والرواسم صفته جمع راسمة من الرسيم نوع من سير الإبل والآخر يحملن ، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه . ويقال الصواب أم خازما لقصة هذا ذكرناها فى الأصل .

[٣٥٦] هو من البسيط . الهمزة للاستفهام ، وبعد نصب على الظرف ، والعامل فيه تقول وبعد بضم الباء مجرور بالإضافة . وبينهما جناس محرف والشاهد فى تقول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثانى نصب البعد محتوما وشملى معمول لجامعة وهو الاجتماع ، يقال جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف .

[٣٥٧] قاله كميت بن زيد الأسدى ، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن والهمزة للاستفهام . وتقول بمعنى تظن وهو الشاهد ، وجهالا جمع جاهل مفعوله الثانى . وبنى لؤى مفعوله الأول . وأراد بهم قريشا . والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم متجاهلين حين استعالوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم ، والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به . ولعمر أبيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وخبره محذوف أى قسمى وأم معادلة للهمزة والألف للاشباع .

منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأأنت تقول زيد منطلق .

(تنبيه) : زاد السهيلى شرطًا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق . وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرًا . وفى شرحه أن يكون مقصودًا به الحال . هذا كله فى غير لغة سليم **(وَأُجْرِىَ ٱلْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً)** أى ولو مع فقد الشروط المذكورة **(عِنْدَ سُلَيْمٍ نحو قُلْ ذا مُشْفِقاً)** وقوله :

[٣٥٨] **قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَـاً هَـذَا لَعَمْـرُ ٱللهِ إِسْرَائِيْنَـا**

المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح . واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من أن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له إلا فى الاسم المشتغل عن خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير **(قوله باللام)** لأنها تبعده من الظن **(قوله أن يكون حاضرا)** وعليه فيشترط فى الاستفهام أن لا يكون بهل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله : * **فمتى تقول الدار تجمعنا** * بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعنا فى موضع الثانى فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به . وبحث فيه الموضح والدمامينى وغيرهما بأنا لا نسلم علق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه . قال الدمامينى : فإن قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب فأما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه **(قوله وفى شرحه أن يكون إلخ)** ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره فى التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره فى شرحه بأن يكون إلخ **(قوله وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم)** وهل يعلمونه باقيا على معناه أو لا يعلمونه حتى يضمنوه معنى الظن ؟ قولان اختار ثانيهما ابن جنى ، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله قالت وكنت إلخ ا هـ سم ، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن

---

[٣٥٨] قاله إعرابى صاد ضبا وأتى به إلى امرأته فقالت له هذا ــ وأشارت إليه ــ لعمر الله إسرائين : أى ما مسخ من بنى إسرائيل . وإسرائين بالنون لغة فى بنى إسرائيل باللام ومعناه عبد الله . وقيل سمى يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيصو كان يسرى بالليل ويكمن بالنهار . الشاهد فى قالت . حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى ظننت على لغة سليم . أحدهما هذا والآخر إسرائينا . وفيه حذف تقديره هذا ممسوخ إسرائين أى بنى إسرائيل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشبعت حركة النون بالألف . ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره محذوف أى لعمر الله يمينى أو قسمى . وكذا قوله وكنت رجلا معترض بين القول ومعموليه . والفطين من الفطنة وهو الذكاء والفهم الجيد .

(تنبيه) : على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه . ومنه قوله :

[٣٥٩] إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

(خاتمة) : قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعرًا وخطبة وحديثًا ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو : ﴿ **يقال له إبراهيم** ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أى يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنيًا للفاعل لنصب إبراهيم خلافًا لمن منع هذا النوع . وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى . وإما جملة فتحكى

هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائين لأنها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى إسرائين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية لأنه لغة فى إسرائيل ا هـ تصريح **(قوله هذا)** إشارة إلى ضب صاده الأعرابى قائل هذا البيت والضمير فى قالت إلى امرأته إسرائينا أى من ممسوخ بنى إسرائين لغة فى إسرائيل ومعناه عبد الله **(قوله على هذه اللغة)** مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وأن أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم ، والمنقول عن البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها **(قوله تفتح أن)** أى جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط ، وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول **(قوله آيب أهل بلدة)** أى إلى أهل بلدة اسم فاعل من أبت إلى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا فى شواهد العينى . وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل ، والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة . والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره **(قوله حيث تضمن معنى الظن)** المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضا **(قوله وهو على نوعين)** بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى **(قوله لمن منع هذا النوع)** وجعل إبراهيم فى الآية منادى أو خبرا لمبتدأ محذوف **(قوله وإما جملة)** أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى : ﴿ **قالوا سلاما قال سلام** ﴾ [الذاريات : ٢٥] ، أى سلمنا سلاما وعليكم سلام **(قوله فتحكى به)** يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد

---

[٣٥٩] قاله الحطيئة جرول بن أوس . وهو من قصيدة من الطويل يمدح فيها بعيره وأوصافه التى ترغب فى الإبل . وإذا للشرط ، وقلت بمعنى ظننت ، ، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أنى بالفتح وهو على لغة تسليم . وأهل بلدة كلام إضافى منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بلدة ، يقال ابت إلى بنى فلان إذا أتيتهم ليلا **(قوله وضعت)** جواب إذا والباق بها بمعنى فى وكذا التى فى بالهجر ، وهو بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأصله تحريك الجيم وسكنت للضرورية . والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف وهى البرذعة، قاله أبو عبيد . ويقال هى التى توضع تحت البرذعة . والضمير فى بها يرجع إلى البلدة وفى عنه إلى بعيره الممدوح .

به فتكون فى موضع مفعوله . والله أعلم .

[أَعْلَمَ وَأَرَى]

(**إلى ثَلَاثَةٍ**) من المفاعيل (**رَأَى وَعَلِمَا**) المتعديين إلى مفعولين (**عَدَّوْ إذَا**) دخلت عليهما همزة النقل و (**صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا**) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلًا قبل ، فيصير متعديًا إن كان لازمًا ، نحو جلس زيد وأجلست زيدًا ، ويزاد مفعولًا إن كان متعديًا : نحو لبس زيد جبة ، وألبست زيدًا جبة ، ورأيت الحق

إلخ فعلى طريق المجاز كما مر . واعلم أن الأصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا فى الهمع . وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فإن زيدا وعمر فيه غائبان ا هـ وصرح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى . والظاهر أن العكس كذلك قال فى الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة ا هـ والوجه عند الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (**قوله فى موضع مفعوله**) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

[اعلم وأرى]

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى فليست إحداهما تابعة فى العمل للأخرى فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض . وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها (**قوله رأى**) ولو حلمية نحو : ﴿ **إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا**﴾ [الأنفال : ٤٣] (**قوله على الفعل الثلاثى**) قيد بذلك لأن غير الثلاثى لا تدخل عليه همزة النقل (**قوله إن كان متعديا**) أى لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (**قوله وما حقق**) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لأنه يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (**قوله مطلقا**) حال من ضمير حقق متعلق قوله

غالبًا ، وأرانى الله الحق غالبًا ، وعلمت الصدق نافعًا ، وأعلمنى الله الصدق نافعًا **(وَمَا)** حقق **(لِمَفْعُولَى عَلِمْتُ)** ورأيت الأحكام **(مُطْلَقاً * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ)** من مفاعيل أعلم وأرى **(أَيْضاً حُقِّقَا)** فيجوز حذفهما معا اختصارًا إجماعًا ، وفى حذف أحدهما اختصارًا ما سبق . ويمتنع حذف أحدهما اقتصارًا إجماعًا ، وفى حذفهما معًا اقتصارًا الخلف السابق . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو وأعلمت زيدًا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر . وقوله :

[٣٦٠] **وَأَنْتَ أَرَانِى اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وأَرْأَفُ مُسْتَكْفَىً وأَسْمَحُ وَاهِبِ**

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو : أعلمت زيدًا لعمرو قائم ، وأريت خالدًا لبكر منطلق . وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه . ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا **(وَإِنْ تَعَدَّيَا)** أى رأى وعلم **(لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ)** بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية **(فَلِاثْنَيْنِ**

لمفعولى أو حققا متعلق قوله للثان والثالث ، أو صفة مطلق أو تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين **(قوله للثان والثالث)** أى لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولى علمت ورأيت **(قوله فيجوز حذفهما معا)** أى مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم : جوازه مطلقا لحصول الفائدة إذا الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف **(قوله وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق)** أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما فى حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق **(قوله وفى حذفهما معا إلخ)** قال شم : قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر على ابن مالك **(قوله وأنت أرانى الله إلخ)** الأصل أرانى إياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ ، والعاصم الحافظ **(قوله مستكفى)** بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية **(قوله ويجوز حذفه)** أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف **(قوله فلاثنين به توصلا)**

[شواهد أعلم وأرى]

[٣٦٠] هو من الطويل . وأنت مبتدأ . وامنع عاصم خبره . وافعل فى المواضع الثلاثة للتفضيل . والشاهد فى أرانى الله حيث ألغى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه . ومستكفى اسم مفعول من استكفيته الشىء فكفانيه . والرأفة الشفقة والحنو . والسماحة الجود والكرم .

بِهِ) أى بالهمزة **(تُوُصِّلَا)** لما عرفت ، فتقول أريت زيدًا الهلال ، وأعلمته الخبر **(وَالثَّانِ مِنْهُمَا)** أى من هذين المفعولين **(كَثَانِي اثْنَيْ)** مفعولى **(كَسَا)** وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدًا جبة وأعطيته درهمًا **(فَهْوَ)** أى الثانى من هذين المفعولين **(بِهِ)** أى الثانى من مفعولى باب كسا **(فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا)** أى ذو اقتداء ، فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء . نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : ﴿ ربّ أرنى كيف تحيي الموتى ﴾ [البقرة : ٢٦٠] **(وَكَأَرَى السَّابِقِ)**

اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو : ﴿ **وعلم آدم الأسماء كلها** ﴾ [البقرة : ٣١] ، لا بالهمزة . وأجيب بأن فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز . وتوصلا إما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول **(قوله لما عرفت)** أى فى أول الباب **(قوله اثنى مفعولى)** الإضافة بيانية **(قوله فهو به إلخ)** أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر : * **ومن يعلق ههنا فما أسا** * لكان أحسن كما ستعرفه **(قوله فى كل حكم ذو ائْتِسَا)** منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لأنه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم **(قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول)** ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره **(قوله ويمتنع الإلغاء)** تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالإعمال وجوبا ، كما تقول زيدا درهما أعطيت . وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الأخبار بالثانى عن الأول **(قوله ومن تعليق أرى عن الثانى)** أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر ، وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **ألم تر كيف فعل ربك** ﴾ [الفجر : ٦] ، ويكون مضافا إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية إحيائك الموتى ، فظهر أن أرنى كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تحيى بإحياء لكونها مضافا إليها أفاده الروداني وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تحيى الموتى

المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نبَّا) و (أَخْبَرَا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) و (كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه كقوله :

[٣٦١] نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

وكقوله :

[٣٦٢] وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِى دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينِى

يحتمل كونها فى تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى : ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرًا **(قوله نبا وأخبرا إلخ)** قال شيخ الإسلام : اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب إلا وهى مبنية للمفعول اهـ وقد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سد مسدهما إن المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى : ﴿ ينبئكم إذا مزقتم ﴾ [سبأ : ٧] ، الآية إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة ، وفى الدمامينى من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم ، وفى قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك ، وفى التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر إذا الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمر وفى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه **(قوله نبئت زرعة إلخ)** التاء نائب فاعل وهى المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى أشعاره **(قوله وما عليك إلخ)** ما للاستفهام الإنكارى أى أىّ شيء عليك وقوله أن تعودينى أى فى أن تعودينى متعلق بما

[٣٦١] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد . الشاهد فى قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل أى أخبرت . والثانى زرعة . والثالث يهدى إلى **(قوله والسفاهة)** مبتدأ وكاسمها خبره اعترض بين المفعولين . أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه . وغرائب الأشعار كلام إضافى مفعول يهدى .

[٣٦٢] وبعده : وَتَجْعَلِى نُطْفَةً فِى الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِى فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينِى

قالهما رجل من بنى كلاب . وهما من البسيط . وما بمعنى ليس أى ليس بأس عليك . وقيل ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به . والشاهد فى أخبرتنى حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والضمير المنصوب . ودنفا وهو بفتح الدال وكسر النون وفى آخره فاء صفة مشبهة من الدنف بفتحتين وهو المرض الملازم . وغاب بعلك حال ويوما ظرف لأخبرتنى **(قوله إن تعودينى)** أى بأن تعودينى والباء تتعلق بخبر ما وإن مصدرية والمعنى ليس عليك بسبب عيادتك إياى بأس وقت غياب بعلك أى زوجك .

وكقوله :

[٣٦٣] أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُد ... دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

وكقوله :

[٣٦٤] وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

وكقوله :

[٣٦٥] وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرَ أَعُودُهَا

(تنبيه) : دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ، فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديًا إلى مفعول لم يكن متعديًا إليه بدونها ، وصوغه للمفعول يجعله قاصرًا عن مفعول كان متعديًا إليه قبل الصوغ ، فالذى لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعديًا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديًا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير متعد ،

تعلق به عليك . وقول البعض أن تعوديني مفعول لعليك فاسد **(قوله ما تسألون)** بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا **(قوله ولم أبله)** أى أجر به كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه **(قوله سوداء الغميم)** سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى . وقوله بمصر صفة لأهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت **(قوله فالذى لا يتعدى إلخ)** تفريع على قوله فدخول الهمزة إلخ و لم يقل والذى يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذى يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة إلخ

---

[٣٦٣] قاله الحارث بن حلزة اليشكرى . وهو من قصيدته المشهورة من الخفيف **(قوله أو منعتم)** عطف على قوله أو سكتم فى البيت السابق . والمعنى أو منعتم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا وما موصولة . وتسألون مجهول صلتها والعائد محذوف أى تسألونه . ومن استفهام فى معنى النفى كما فى قوله تعالى : ﴿ **ومن يغفر الذنوب إلا الله** ﴾[آل عمران : ١٣٥] والشاهد فى حدثتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل : الضمير المرفوع الذى ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعنى قوله له علينا العلاء . والمعنى فمن بلغكم إنه اعتلانا أو قهرنا فى قديم الدهر فتطمعون فى ذلك منا ، ولا يجوز أن يكون حالا لأنها هى المحدث بها .

[٣٦٤] قاله الأعشى بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المتقارب يمدح بها قيس بن معدى كرب الشاهد فى أنبئت حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء وقيسًا وخير أهل اليمن **(قوله ولم أبله)** حال أى لم أختبره من بلوته إذا جربته واختبرته **(قوله كما زعموا)** صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا . وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه . ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه أنه من خير أهل اليمن .

[٣٦٥] قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير . وهو من قصيدة من الطويل ، والشاهد فى خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء العميم بالغين المعجمة وهى امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عقبة بن كعب تشبب بها ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة ، فخرج إلى مصر فى ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها ، وأنشأ يقول البيت . ومنها : =

فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع[1] ا هـ .

(خاتمة) : أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه أظننت زيدًا عمرًا فاضلًا ؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت . ومذهبه فى ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع من المتعدى بالتجرد وليس فى الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاسَ عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا ، وهذا لا يجوز إجماعًا ، والله أعلم .

[الفَاعِلُ]

(ٱلْفاعِلُ) فى عرف النحاة هو الاسم **(ٱلَّذِى)** أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به

(قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى إلى اثنين لا فى سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا **(قوله المطاوع)** هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ، ومطاوع المتعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ، ومطاوع المتعدى إلى واحد لازم ككسرته فانكسر **(قوله الثنائية)** أى التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعمل معاملة علم ورأى فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن **(قوله بالتجرد)** أى من الهمزة والتضعيف **(قوله فيحمل)** أى يقاس بالنصب فى جواب النفى **(قوله ووجب أن لا يقاس عليهما)** لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه **(قوله لجاز أن يقال ألبست إلخ)** فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوّزنا القياس على أعلم وأرى لأن لبس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثانى فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة .

[الفاعل]

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل **(قوله أسند إليه فعل)** أى على وجه الإثبات أو النفى أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعى . قال يس : على أنا لا نسلم الإسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول . قال شيخنا : أى فالمذكور لم يسند إليه أصلا وكلاما فيه لا فى المقدر ا هـ .

= فَيَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّر بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنَيْهَا أَمِ اغْبَرَّ جِيدُهَا

ويروى سوداء القلوب وهو لقبها ، واسمها ليلى . والثالث مريضة **(قوله بمصر)** صفة لقوله أهلى ، وأعودها جملة وقعت حالا .

---

(١) والفعل المطاوع هو الذى يتعدى إلى واحد لازم أو إلى اثنين فتقول : علمته نتعلم . فهذا مطاوع فتعدى لواحد لازم . أما المتعدى لاثنين تقول : أعلمته العلم نافعًا نعلمه نافعًا . والمطاوعة هى حصول الأثر من الأول للثانى .

(**كَمَرْفُوعَىْ**) الفعل والصفة من قولك (**أَتَى * زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ ٱلْفَتَى**) فكل من زيد والفتى فاعل لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثانى جامد ، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مؤوَّل بالفعل المذكور وهو منيرًا : فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوَّل به نحو : ﴿ **أو لم يكفهم أنا أنزلنا** ﴾ [العنكبوت : ٥١]

وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (**قوله تام**) قال الشيخ فى شرحه على التوضيح : لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوبا إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة اهـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه فى باب كان وأخواتها (**قوله أصلىّ الصيغة**) المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فيهما ليس أصلى الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر ، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقانى كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (**قوله أو مؤوّل به**) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤوّل بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (**قوله كمرفوعى أتى**) عد[1] فاعلى أتى ونعم واحدا كما أشار إليه الشارح لأن الرافع فى كل فعل (**قوله الصريح**) المراد به ما قابل المؤوّل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير فى نحو قاما وقم (**قوله والمؤوّل به**) أى لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤوّل الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا فى التصريح واستثنى الدمامينى باب التسوية إن جعلنا سواء فى قوله تعالى : ﴿ **إن الذين كفروا سواء عليهم** ﴾ [البقرة : ٦] ، خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار . وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد بدليل : ﴿ **ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه** ﴾ [**يوسف : ٣٥**] ، ﴿ **وتبين لكم كيف فعلنا بهم** ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، ولا حجة فيهما أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قوله : * **بدا لى من تلك القلوص بداء** * وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا فى الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم كذا فى المغنى . وأما الثانى فلما يأتى . وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبى بمعلق . وقال الدمامينى تبعا للمغنى : إن

---

(١) (قوله عد إلخ) أظهر منه أن قوله نعم إلخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم فى العامل .

والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلى الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكر أو مؤوّل به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه .

(تنبيه) : للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقى : الأول الرفع وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو : ﴿ **ولولا دفع الله الناس بعضهم** ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمه نحو : (**من قبلة الرجل امرأته الوضوء**) ، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ **أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير** ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحو : ﴿ **وكفى بالله شهيدًا** ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثانى والآية الثانية لأن الإسناد حينئذ فى الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لى جواب أقام زيد وهذا التقدير لابد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه ا هـ فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها **(قوله يخرج المبتدأ)** أورد عليه أنه يدخل فى قوله أو مؤوّل به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤوّل بالفعل . وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه **(قوله وبأصلى الصيغة النائب عن الفاعل)** ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمى اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبنى على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلى الصيغة بقولنا على طريقة فعل **(قوله صفة)** المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع **(قوله أو مصدر)** لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر ، فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمرو ، واسم الفاعل نحو هيهات نجد ، والظرف نحو أعندك زيد ، وشبهه هو الجار والمجرور نحو ﴿ **أفى الله شك** ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، وهذان بحسب الظاهر وإلا ففى الحقيقة العامل فى الفاعل متعلق الظرف وشبهه **(قوله أحكام)** أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكراه كوحدته[1] فلا يتعدد فالفاعل[2] فى نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا فى أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل فى أجزائه . وأما قوله : ★ **فتلقفها رجل رجل** ★

فالأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل[3] وأقيم الحال مقامه **(قوله بإضافة المصدر)** أى بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليجرى كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور . وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا .

(١) **(قوله كوحدته)** لأن الأثر الواحد لا ينشأ إلا من واحد .

(٢) **(قوله فالفاعل إلخ)** فيه أن الثانى تابع كما مر ، وتوقف معنى الفعل على شىء آخر لا يمنع التبعية .

(٣) **(قوله فحذف الفاعل)** فيه أن المعتبر الظاهر فيكون الثانى تابعا بإسقاط العاطف . ولو كان من باب الحذف لذكر فى المواضع الآتية .

[٣٦٦] **أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاء تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ**

ويقضى حينئذٍ بالرفع على محله حتى يجوز فى تابعه الجر حملًا على اللفظ والرفع حملًا على المحل نحو ما جاءنى من رجل كريم وكريم . وما جاءنى من رجل ولا امرأة ولا امرأة ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءنى من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن

(قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو ﴿ **هيهات هيهات لما توعدون** ﴾ [المؤمنون : ٣٦] **(قوله بما لاقت)** فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمى أن تشيع حالية **(قوله على محله)** جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل . وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتى إعراب فى آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثانى أنه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كذا لاقتضائه أن المحلى لا يكون فى المعرب . كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير . ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظى **(قوله حتى يجوز)** حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار فى الأول لكونه حرفا زائدا وقوّته فى الثانى ، لكن فى حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة ا هـ وهذا هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله :

وجرّ ما يتبع ما جرّ ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله **(قوله فإن كان المعطوف)** أى على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لأنهما بعد النفى والنهى لإثبات الحكم لما بعدهما نعم إنْ قصد ببل نقل النفى لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر **(قوله جر الفاعل بمن)** بخلاف الباء واللام الزائدتين **(قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه)** عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب النائب عن

---

[٣٦٦] البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير .

أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه . الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكًا بنحو قوله :

[٣٦٧] فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل **(قوله لا يجوز حذفه)** أى بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما فى التسهيل . ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو ، والمصدر نحو ضربًا زيدا أو اطعام فى يوم بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده ، وذهب السيوطى إلى أنه فى مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل ، وضربا زيدا فى معنى اضرب واطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون فى نحو : ﴿ ولا يصدنك ﴾ [القصص : ٧٨] ، وكون الفاعل فيه محذوفا لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ [مريم : ٣٨] ، أى بهم فحذف فاعل الثانى ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد وفى استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ، ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمامينى ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن بزيد وأجمل بزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ [مريم : ٣٨] ، ا هـ وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد . وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحا هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ . قال يس : وبقى سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وإنما هو منفى عن غيره مثبت له ا هـ وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الإتيان بإلا أخرى فلا يرد ما قاله فتأمل **(قوله لأن الفعل وفاعله إلخ)** مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة ، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه . هكذا ينبغى تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض **(قوله تمسكا بنحو قوله فإن كان**

[شواهد الفاعل]

[٣٦٧] قاله سوار بن المضرب من قصيدة من الطويل حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه . الفاء للعطف وإن للشرط وكان لا يرضيك فعله ، وجوابه لا إخالك . والشاهد فى حذف فاعل كان الذى هو اسمه فإن التقدير فإن كان هو لا يرضيك أى ما نحن عليه من السلامة . واحتج به الكسائى على جواز حذف الفاعل وحتى للغاية . وتردنى منصوب بان المقدورة ويتعلق به إلى قطرى . وأراد به قطرى بن الفجاءة الخارجى . والأفصح كسر الهمزة فى لا إخالك أى لا أظنك . والكاف مفعوله الأول وراضيا مفعول الثانى .

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أى ما نحن عليه من السلامة . الثالث وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا ، وكون المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زيد قام وإما فاعلًا محذوف الفعل كما فى نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] ، ويجوز الأمران فى نحو : ﴿ **أبشر يهدوننا** ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ **أأنتم تخلقونه** ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، والأرجح الفاعلية لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الاشارة بقوله **(وَبَعْدَ فِعْلٍ)** أى وشبهه **(فَاعِلٌ)**

إلخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا وإن لم يتعرض له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان . وحتى للغاية بمعنى إلى كما فى العينى . وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى **(قوله على أن التقدير فإن كان هو)** أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف **(قوله وجوب تأخيره)** أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سيذكره الشارح **(قوله كما فى نحو وإن أحد إلخ)** على أى الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوّز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوّغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده **(قوله لما سيأتى)** من أن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا . ودفعه الرودانى بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين **(قوله وبعد فعل فاعل)** أى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطالما كذا قالوا . قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لأنها تستعمل للنفى المحض فيمكن أن تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالبا وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ثم رأيته فى المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن إيلاؤها فعلا مقدرا يفسره المذكور فى قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة . وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة . ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما فى ★ **أتاك أتاك اللاحقون** ★[1] وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام **(قوله أى وشبهه)** وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهوم فعل إلخ فلا اقتصار

---

(١) هنا صدر من بيت شعرى وتكملته : ... احبس احبس . والشاهد فيه أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل لأنها مؤكدة .

فاعل مبتدأ خبره في الظرف قبله ، أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل **(فَإِنْ ظَهَرْ)**(١) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما **(فَهْوَ)** ذاك **(وَإِلَّا)** أي وإن لم يظهر في اللفظ **(فَضَمِيرٌ)** أي فهو ضمير **(اسْتَتَرْ)** نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

[٣٦٨] **مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا**

في كلامه **(قوله فاعل مبتدأ)** والمسوّغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمني أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحا لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك ، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاما فلا تغفل **(قوله فإن ظهر)** أي الفاعل في المعنى أي داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أي الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادي . وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحي إذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه الواجب التأخير عن الفعل . اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا **(قوله لما مر إلخ)** علة لقوله أي يجب أن يكون الفاعل إلخ **(قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ)** فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو زيد قام . وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلم وابن عصفور(٢) في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح **(قوله تمسكا بقول الزباء)** ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعني وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهي التأني والجندل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على

[٣٦٨] قالته الخنساء بنت عمر الصحابية رضي الله عنها . وجمهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاي المعجمة وتشديد الباء الموحدة . وما استفهام . والجمال جمع جمل ، واللام تتعلق بمحذوف أي استقر ، والشاهد في مشيها وئيدا حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل ، وأن مشيها فاعل ارتفع بقوله وئيدا ، وهو اسم فاعل كالقوي والسمين بفتح الواو وكسر الهمزة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوي من بعد . وقالت البصرية هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير مشيها يكون وئيدا أو وجد . وقيل روى هذا مثلثا ، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف ، والنصب على المصدر أي تمشي مشيها ، والخفض بدل اشتمال من الجمال والهمزة للاستفهام . وجندلا منصوب بيحتملن وهو الحجر ، وأم متصلة عطف على أجندلا أي أم يحملن حديدا .

(١) أشار بذلك إلى أن الفاعل وشبهه لابد له من مرفوع .

(٢) سبق التعريف بهما .

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدًا . وقيل ضرورة وقد روى مثلثًا : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والخفض بدل اشتمال من الجمال (**وَجَرِّدِ الْفِعْلَ**) من علامة التثنية والجمع (**إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ**) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (**أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا**) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات . هذه اللغة المشهورة (**وَقَدْ يُقَالُ**) على لغة قليلة (**سَعِدَا**) الزيدان ويسعدان الزيدان (**وَسَعِدُوا**) العمرون ويسعدون العمرون . وسعدن الهندات ويسعدن الهندات . ومن ذلك قوله :

[٣٦٩] **تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ**

الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلوا الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (**قوله محذوف الخبر**) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ (**قوله وقيل ضرورة**) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا (**قوله على ما ذكرنا**) أى من الوجهين (**قوله وجرد الفعل**) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام[1] ففى قوله الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (**قوله لاثنين**) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو ، وقاموا زيد وعمرو وبكر . ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاءونى من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك ، وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال : وقد جوّز الزمخشرى فى : ﴿ **لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا** ﴾ [مريم: ٨٧] ، كون من فاعلا والواو علامة (**قوله على لغة قليلة**) فى الدمامينى ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخواك ووجوبا فى قولك ما قام إلا أخواك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بإلا كما يأتى وإنه إذا قيل : قام وقعد أخواك فإنه يتصل بكل من الفعلين ألف إلا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة ، وجوّز فى المغنى فى قوله تعالى : ﴿ **ثم عموا وصموا منهم** ﴾ [**المائدة : ٧١**] تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير

---

[٣٦٩] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يرثى بها مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما . الضمير فى تولى يرجع إلى مصعب ، وبنفسه تأكيد والباء زائدة . وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب الآخر . والشاهد فى قوله وقد أسلماه حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين وهما مبعد وحميم ، والقياس أسلمه أى خذلاه . يقال أسلمت فلانا إذا لم تعنه و لم تنصره على عدوه . والجملة حال . وأراد بالمبعد الأجنبى . وبالحميم الصاحب الذى يهتم لصاحبه .

---

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام فى هذا الصدد .

وقوله :

[٣٧٠] نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ... ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ٱبْنَ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ[1]

وقوله :

[٣٧١] نَصَرُوكَ قَوْمِى فَأَعْزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

وقوله :

[٣٧٢] يَلُومُونَنِى فِى اشْتِرَاءِ ٱلنَّخِيلِ ... أَهْلِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله :

[٣٧٣] رَأَيْنَ ٱلْغَوَانِى ٱلشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِى ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِٱلْخُدُودِ ٱلنَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث ، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصّلاة

مستتر فى المهمل . قال : وهذا أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية ا هـ قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجى هم » والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجىّ خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التى هى لغته ﷺ وقد قال الناظم سابقا :

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر ... إن فى سوى الإفراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير . والمارقين الخارجين . أسلماه أى خذلاه وأسلماه إلى عدوّه . والمبعد فى التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبى من للنسب ا هـ والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما فى التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاء فيه بعد موته **(قوله أكلونى البراغيث)** عبر بأكلونى مع أن حقها أكلتنى أو أكلننى لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالأكل مجازا

---

[٣٧٠] البيت من الخفيف .

[٣٧١] البيت من الكامل .

[٣٧٢] هو من المتقارب . الشاهد فى يلوموننى حيث جمع الفعل المسند فى الظاهر وهو قوله أهلى **(قوله فكلهم)** مبتدأ ، وألوم خبره من اللوم وهو العذل . ويروى يعذل من العذل . وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فافهم .

[٣٧٣] قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى من ولد عتبة بن أبى سفيان . وهو من الطويل . الشاهد فى رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر ، والقياس رأت الغوانى وهو جمع غانية وهى المرأة التى غنيت بحسنها وجمالها . والشيب مفعول راين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد ولاح بعارضى حال أى ظهر فى صفحة خدى . وفاء عرضن عطف على رأين . والفاء تصلح للتسبب . والباء فى بالخدود وتتعلق بأعرضن . يقال أعرض عنه بخده إذا لم يلتفت إليه . ويجوز أن تكون للسببية أى بسبب الخدود النواضر أعرضن عنى لأن الخدود النواضر لا تكون إلا فى الشبيبة وهو جمع ناضر من النضر وهى الحسن والرونق .

---

(١) البيت من الخفيف ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله : (نسيا حاتم وأوس) حيث ألحق الشاعر علامة التثنية بالفعل (نسى) وهو مسند إلى اثنين .
ومن ذلك قول عروة بن الورد :

وأحقرهم وأهونهم عليه ... وإن كانا له نسبٌ وخيرُ

والسَّلام : « **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** » أخرجه مالك فى الموطأ . ثم قال : لكننى أقول فى حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر . رواه البزار مطولًا مجردًا فقال : « **إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم** » وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة (**وَٱلْفِعْلُ**) عَلَى هذه اللغة ليس مسندًا لهذه الأحرف بل هو (**لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند على تأنيث الفاعل . ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة . ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قومًا من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف فى فعل الاثنين ، والواو فى جمع المذكر ، والنون فى فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفًا . وقد لزمت للدلالة على

كذا فى شرح الجامع والمغنى (**قوله يتعاقبون**) أى تأتى طائفة عقب طائفة (**قوله ثم قال لكننى أقول إلخ**) تبع فيه المرادى . قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (**قوله لأنه حديث مختصر**) أى من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى : « **إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار** »[1] فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق ، وقوله ملائكة بالليل إلخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة قاله البهوتى دافعا به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفًا لإسناد الفعل إلى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما فى كلام البهوتى من البعد فتأمل (**قوله رواه البزار**) ومثل ما رواه البزار فى صحيح البخارى (**قوله مجردا**) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير (**قوله فقال إن لله ملائكة إلخ**) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق (**قوله أزد شنوءة**) حى من اليمن ويقال أيضا أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاى ، وقد وجد هكذا فى بعض نسخ الشارح (**قوله للظاهر**) أو الضمير المنفصل فى نحو ما قاما إلا هما وإنما قاما هما (**قوله حمل جميع ما جاء إلخ**) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (**قوله كما لزمت التاء إلخ**) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه

---

(١) **لقد استشهد ابن مالك بهذا الحديث على أن الواو فى « يتعاقبون »** علامة جمع الذكور والفاعل « **الملائكة** » مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وهذا الحديث ورد مطولًا فى رواية أخرى ولكن الاستدلال هنا بما جاء فى موطأ أنس بن مالك .

التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقًا (**وَيَرْفَعُ ٱلْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا**) أى حذف من اللفظ أما جوازًا كما إذا أجيب به استفهام محقق (**كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا**) إذا جعل التقدير قرأ زيد . ومنه : ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ الله** ﴾ [لقمان : ٢٥] ، أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ **يسبح له فيها بالغدوّ والآصال رجال** ﴾ [النور : ٣٦] ، وقراءة ابن كثير : ﴿ **كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله** ﴾ [الشورى : ٣] ، وقراءة بعضهم : ﴿ **زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم** ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وقوله :

[٣٧٤] **لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ**

ولا إبهام قاله سم (**قوله للزم**) أى عند هؤلاء الأقوام المخصوصين (**قوله وأما إسناد الفعل مرتين**) أى إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (**قوله واللازم باطل اتفاقا**) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى . فإن قلت كيف يتصوَّرُ إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين . قلت لا مانع من ذلك عقلا إذا اتحد الفعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (**قوله ويرفع الفاعل فعل**) هذا هو الحكم الخامس (**قوله استفهام محقق**) أى ملفوظ بداله وإن كان فى حيز شرط لم يوجد مدلوله فى الخارج كما فى ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض** ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (**قوله يسبح له فيها إلخ**) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (**قوله وقراءة بعضهم**) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارىء (**قوله مضارع**) أى مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أى المهلكة. وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا

---

[٣٧٤] قاله نهشل بن حرّى النهشلى . وعزاه الثعلبى إلى الحارث بن نهيك النهشلى ، والنيلى لضرار النهشلى ، وبعضهم لمزرد ، وأبو عبيدة لمهلهل . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أخاه يزيد . واللام فى ليبك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به . والشاهد فى ضارع حيث رفع بفعل مقدر أى يبكيه ضارع أى ذليل مسكين . ورواه الأصمعى بنصب يزيد وليبك معلوم فعلى هذا لا شاهد فيه . واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطف عليه أى محتاج . وقال النحاس هو طالب المعروف وما فى مما مصدرية أى من إطاحة الأشياء المطيحة . يقال طوحته الطوائح أى نزلت به المهالك وأصلحه من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس إن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوائح والمعنى ليبك يزيد رجلان خاضع : متذلل لمن يعلونه وطالب معروف ومتوقع إحسان .

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة ، كأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ ومن زينه ؟ ومن يبكيه ؟ فقيل : يسبح رجال ، ويوحى الله ، وزينه شركاؤهم ، ويبكيه ضارع . وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه ، أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها وهو : ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهن العزيز العليم** ﴾ [الزخرف : ٩] ، وفيما هو على طريقتها وهو : ﴿ **قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحييها الذى أنشأها أوّل مرة** ﴾ [يس : ٧٩] ، ﴿ **قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير** ﴾ [التحريم : ٣] وأما البواقى فبالرواية الأخرى وهى رواية البناء للفاعل . نعم فى غير ما ذكر

(**قوله لأفعال محذوفة**) أى قياسا على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (**قوله لاعتضاد التقدير الأول**) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأنّا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت اسمية صورة لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة و لم يترك هذا التنبيه إلا لمانع هنا منه كما فى آية : ﴿ **قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر** ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه اهـ وفيه كما قال الرودانى تبعا لحفيد السعد أن المسؤول عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيها إنما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ، وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيدا أم ضرب ويقال إذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وإنما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بإيراد الجواب جملة اسمية إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اهـ أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (**قوله فلثبوته فيما يشبهها**) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والأرض . فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى : ﴿ **قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر** ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، ﴿ **قل الله ينجيكم منها** ﴾ [الأنعام : ٦٤] . قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (**قوله وفيما هو على طريقتها**) من حيث إن كلا سؤال عن شىء ولكون التناسب بين الآية الأولى التى شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية : ﴿ **قال من يحيى العظام** ﴾ عبر فى الأول بالشبه دون الثانى (**قوله وأما البواقى**) أى وأما اعتضاد التقدير الأول فى البواقى إلخ (**قوله فبالرواية الأخرى**) أى بالحمل عليها (**قوله نعم فى غير ما ذكر**) أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله

يكون الحمل على الثانى أولى لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير فاعل ، أو أجيب به نفى كقوله :

[٣٧٥] تَجلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى بل عراه أعظم الوجد ، أو استلزمه فعل قبله كقوله :

[٣٧٦] أُسْقِى الإِلٰهُ عُدْوَاتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلِثٍّ غَادِى
* كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَاد *

أى سقاها كل أجش . وإما وجوبًا كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] وهلا زيد قام أبوه ، أى وإن استجارك أحد استجارك[1] ، وهلا لابس زيد قام أبوه إلا إنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (**وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى**

فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (**قوله أو أجيب به نفى**) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل :

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالأرجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (**قوله أسقى الإله إلخ**) العدوات بضمتين جمع عدو بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما ، والغادى الآتى فى الغداة ، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد . وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازى لأن إسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (**قوله وإما وجوبا**) عطف على قوله أما جواز (**قوله أو ملابسة**) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف والنشر المرتب (**قوله وتاء**

---

[٣٧٥] هو من الطويل . ولم يعر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه همه ، وقلبه منصوب به ، وشىء بالرفع فاعله . وبل للاضراب . والشاهد فى أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الرافع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق .

[٣٧٦] قاله رؤبة . والعدوات جمع عدوة بضم العين المهملة وكسرها وهو جانب الوادى وحافته . وروى سيبويه جنبات الوادى وجوفه بالنصب عطف على عدوات . وكل ملث بالنصب أيضا مفعول اسقى كما تقول أسقيت زيدا ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد الثاء المثلثة من ألث المطر إذ دام أياما لا يقع . والغادى بالغين المعجمة هو الآتى فى الغداة . والشاهد فى كل اجش حيث حذف منه الفعل إذ تقديره سقاها كل اجش لدلالة أسقى عليه وهو السحاب الذى فيه صوت الرعد الشديد . وقوله حالك السواد أى شديده : من حلك الشىء يحلك حلوكة اشتد سواده واحلولك مثله . ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر . ويجوز فى الحالك الرفع على إنه صفة لكل والجر على إنه صفة لأجش .

---

(١) وهكذا يحدث فى كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) ويكون مرفوعًا بفعل محذوف وجوبًا . وهذا هو مذهب جمهور النحويين ، وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل للألفية ج ٢ ، ص ٨٦ .

اَلْمَاضِي إذَا * كَانَ لِأُنْثَى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي **(كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)** والمجازى كطلعت الشمس **(وَإِنَّمَا تَلْزَمُ)** هذه التاء من الأفعال **(فِعْلَ)** فاعل **(مُضْمَرٍ * مُتَّصِلِ)** سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا، أو مجازى كالشمس طلعت والعينان نظرتا[1] **(أَوْ)** فعل فاعل ظاهر متصل **(مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ)** أى فرج، وهو المؤنث الحقيقي، كقامت هند وقامت الهندان وقامت

تأنيث إلخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول **(قوله تلى الماضي)** أى وجوبًا أو جوازًا على التفصيل الآتى وكالماضي الوصف نحو أقائمة هند. وقوله لأنثى أى مسندا لأنثى والمراد بالأنثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف إلى المؤنث **(قوله لتدل على تأنيث الفاعل)** أى من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة. وأيضا في عدم الاكتفاء بتاء الاسم إجراء الباب على وتيرة واحدة **(قوله تأنيث الفاعل)** لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه **(قوله لما كان كجزء إلخ)** فإن قلت: يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر. قلت: لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظيّ كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا **(قوله وسواء في ذلك)** أى في تلو تاء التأنيث الماضي **(قوله التأنيث الحقيقي)** معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاق المؤنث على الشيء. ومعنى مجازيته إطلاق المؤنث عليه **(قوله فعل مضمر)** أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزًا كما يؤخذ من تمثيل الشارح. ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة إليها، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما في الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة إلخ وإنما لزمت مع المضمر لخفاء حاله. ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه ما ذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد، وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عن الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان **(قوله أو فعل فاعل ظاهر إلخ)** يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لأنه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل **(قوله ظاهر متصل)** أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني لدلالة الأول عليه **(قوله حر)** بكسر الحاء أصله صرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم. وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة **(قوله فرج)** المراد به كما في يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما في الطير، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص

---

(١) أى أنه لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازى، ولكن لها حالتان: حالة لزوم وحالة جواز. انظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٨.

الهندات ، فيمتنع هند قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات . وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هى وما قام إلا أنت ، ولا فى الظاهر المجازى التأنيث نحو طلع الشمس ولا فى الجمع غير ما ذكر على ما سيأتى بيانه .

(تنبيهان) : الأول يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل . الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين **(وَقَدْ يُبِيحُ الفصْلُ)** بين الفعل وفاعله

بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا . نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الإخبار عنه فإن بحسب ما يراد المعنى اهـ **(قوله وهو المؤنث الحقيقى)** أى تأنيثا معنويا فقط كزينب أو مَعْنويًا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان . والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع **(قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل)** أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل إلخ وقول الشارح ولا فى الظاهر المجازى التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر **(قوله ولا فى الجمع غير ما ذكر)** نحو قام الهنود وذكر هذا فى حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم فى المضمر إلخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور **(قوله تنبيهان الأول إلخ)** قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف * **والحذف من فصل بالأفضلا** * وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو انما قام أنت وإنما قام هى **(قوله فى اللزوم)** أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض **(قوله الغائبة والغائبتين)** لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك **(قوله وقد يبيح الفصل)** أى بغير إلا بدليل ما يأتى وفى التعبير بقد والإباحة إشعار بأن الإثبات أجود

الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرْكَ التَّاءِ) كما (فِي * نحوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) وقوله :

[٣٧٧] لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

وقوله :

[٣٧٨] إنِ امْرُءً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

والأجود الإثبات (وَالْحذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا) على الإثبات (كَما زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز ما زكت نظرًا إلى اللفظ ، وخصه الجمهور بالشعر كقوله :

[٣٧٩] مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ العَمِّ

وقوله :

(قوله كما في نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا **(قوله والأجود الإثبات)** بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند إليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأنيث أو الأجود الحذف نقل الدمامينى عنهم الثانى قال إظهارًا لفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغى أن إثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة الإثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها **(قوله مع فصل بإلا فضلا)** وقيل واجب ومثل إلا سوى وغير وإن كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ معناه إلخ قاله سم **(قوله إذ معناه ما زكا أحد)** أى فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذى هو أولى من

---

[٣٧٧] قاله جرير بن الخطفى . وتمامه :

* عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ *

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب . اللام وقد للتأكد . والشاهد فى ولد حيث ترك فيه التاء والحال إنه مسند إلى أم سوء لوجود الفصل . والصلب بضمتين جمع صليب النصارى . والشام جمع شامة . وأراد أنه عارف بذلك الموضع .

[٣٧٨] هو من البسيط . الشاهد فى غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، لأن التقدير امرأة واحدة كذا قدره سيبويه والجمهور . والتأنيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . وقال المبرد التقدير خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه ، لأن التأنيث مجازى ، ومنكن فى محل الرفع صفة الواحدة ، ويجوز أن يكون حالا **(قوله بعدى)** ظرف لغره . ولمغرور خبر إن واللام للتأكيد .

[٣٧٩] هو رجز لم أدر راجزه . الشاهد فى برئت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند إلا فى الضرورة ، والبيت من هذا القبيل وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غيرا لا يجوز فيه الوجهان ، والتأنيث أكثر ، وإذا كان إلا فالتذكير أكثر إلا فى الشعر . وقد جاء فى النثر على قراءة من قرأ إن كان إلا صيحة بالرفع .

[٣٨٠] فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *(1)

قال الناظم : والصحيح جوازه فى النثر أيضًا ، وقد قرىء : ﴿ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، ﴿ إن كانت إلا صيحة واحدة ﴾ [يس : ٢٩] ، (وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بِلَا فَصْلٍ) شذوذًا ، حكى سيبويه قال فلانة (وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِى) التأنيث (الْمَجاز) الحذف (فِى شِعْرٍ وَقَعْ) أيضًا كقوله :

[٣٨١] فَإِمَّا تَرَيْنِى ولِى لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

النظر إلى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت . والجمع فى هذا البيت وفى آية : ﴿ فأصبحوا لا ترى مساكنهم ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، وإن كان للتكسير إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرىء إلخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقى التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بإلا ولا بغيرها (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الإطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا . ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه ، فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز إلا لمجاز كما هو ظاهر ، فلو قال : ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فإما تريني) إن شرطية أدغمت فى ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة . أودى بها أى أهلكها و لم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قال العينى(2) وتبعه غيره ، وهو إنما يتم لو كان الروى هاء الضمير

[٣٨٠] قاله ذو الرمة غيلان . وصدره : * طوى النحز والإجراز ما فى غروضها *

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته . وطوى من الطى وأراد به التهزمل . والنحز فاعله ـ وهو النخس والدفع ـ بفتح النون وسكون الحاء المهملة وبالزاى المعجمة . والاجراز عطف عليه جمع جرز وهى أرض لانبات بها ومادته جيم وراء وزاى وما فى غروضها مفعوله ، وهو بضم الغين المعجمة جمع غرض بضم الغين وسكون الراء وبالضاد المعجمة ، وهو حزام الرجل . والفاء تصلح للتفسيرية . والشاهد فى بقيت حيث أنثه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بألا كذا قال ابن الناظم . ولكن نص الأخفش ان التأنيث خاص بالشعر . والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة المنتفخ البطن والجنب .

[٣٨١] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وهو من قصيدة المتقارب يمدح بها رهط قيس بن معدى كرب ، ويزيد بن عبد المدان الحارثى . الفاء للعطف . وأما أصله إن ما ، فإن شرطية وما زائدة . والمعنى فإن تريني كما فى قوله تعالى : ﴿ فإما ترين من البشر أحدا ﴾ وقد اشتبه على كثير منهم ظانين بأنها أما التفصيلية ، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان * فإن تعهدى لا مرىء لمة * (قوله ولى لمة) جملة حالية ، وهى بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة . والفاء فى فإن جواب الشرط . والحوادث جمع حادثة . وقيل أراد بها الحادثان الليل والنهار ، والشاهد فى أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تأنيث الحوادث مجازى لأنه جمع ، =

(1) هذا عجز من بيت من قصيدة من الطويل . أول هذه القصيدة قول ذى الرمة :

أمنزلتى مىّ ، سلام عليكما ! هل الأزمن اللائى مضين رواجع ؟
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والديار البلاقع ؟

ابن الناظم . ولكن نص الأخفش أن التأنيث خاص بالشعر . والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة : المنتفخ البطن والجنب .

(2) العينى وهو صاحب شرح الشواهد التى وردت عند الأشمونى وهى التى معنا فى هذه النسخة .

وقوله :

[٣٨٢] فَلَا مُزْنَـةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَـا وَلَا أَرضُ أَبْقَـلَ إِبْقَالَهَـا

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ) والسالم مؤنث كما مر (كَالتَّاء مَعْ) المؤنث المجازى وهو ما ليس له فرج حقيقى مثل (إِحْدَى ٱللَّبِنْ) أعنى لبنة ، فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال ، وقامت الهنود وقام الهنود ،

وهم يأبون كونه رويا كما قرر فى محله فينبغى أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (**قوله فلا مزنة**) هى السحابة البيضاء . ودقت ودقها أى أمطرت كأمطارها . وأبقل إبقالها أى أنبتت البقل كإنباتها . وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى إبقالها على اعتبار البقعة ، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث : أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه ، وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكى فى عروس الأفراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء فى إبقالها غير مسلم ونص الدمامينى فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل ، وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (**قوله والتاء مع جمع**) أشار به أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة ، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فإن حكمهما كذلك قاله سم . قال ابن جنى : إذا أنثت الجمع أعدت الضمير إليه مؤنثا وإن ذكرته أعدت الضمير مذكرا ، فتقول ذهبت الرجال إلى إخوتها ، وذهب الرجال إلى إخوتهم كذا فى يس . والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (**قوله سوى السالم إلخ**) قال شيخنا قال الشاطبى ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان ، وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير اهـ وفى كلام الشارح فى التنبيه الآتى ما يؤيده (**قوله والسالم من مؤنث**) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث فخرج نحو طلحات وثمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف فى تسهيله فى الأول والشاطبى فى الثانى (**قوله حقيقى**) لا حاجة إليه إذ الفرج لا ينقسم إلى حقيقى ومجازى (**قوله تقول قامت الرجال إلخ**)

= والجمع واسم الجمع واسم الجنس كلها تأنيث مجازى ، يقال أودى إذا هلك ، ويتعدى بالباء وإنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كألف عالم . والروى هو حرف القافية . والقافية هى اللفظ الأخير من البيت الذى يكمل البيت .

[٣٨٢] قاله عامر ابن جوين الطائى . وهو من المتقارب . يصف به سحابة وأرضا نافعتين . الفاء للعطف ، ومزنة مبتدأ . أو اسم لا على إلغائها أو إعمالها عمل ليس . وودقت خبر للمبتدأ أو خبر لا أو نعت لمزنة والخبر محذوف أى موجودة ، وهى السحابة البيضاء . وودق المطر يدق إذا قطر ، ومنه سمى المطر ودقا ، وودقها نصب على المصدر . ولا أرض عطف على ما قبله . وأرض اسم لا التبرئة وأبقل خبرها . وفيه الشاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهى مؤنثة . وقال ابن الناظم لأجل الضرورة ، ولا ضرورة على ما لا يخفى ، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقى ، وقيل روى أبقالها بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ . وقيل لا شاهد على النصب أيضا على أن يكون الأصل ولا مكان أرض ، فحذف المضاف وقال أبقل على اعتبار المحذوف وأبقالها على اعتبار المذكور . وأبقلت الأرض إذا خرج بقلها .

وقامت الطلحات وقام الطلحات . فإثبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع .
وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه : ﴿ **وقال نسوة فى المدينة** ﴾ [يوسف : ٣٠] .

(تنبيه) : حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى نحو قام الزيدون ، والتأنيث فى نحو قامت الهندات .
وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى[1] ،
واحتجوا بقوله : ﴿ **آمنت به بنو إسرائيل** ﴾ [يونس : ٩٠] ، ﴿ **إذا جاءك المؤمنات** ﴾
[الممتحنة : ١٢] ، وقوله :

[٣٨٣] **فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي   وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا**

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير فى جاءك

لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدماميني . والذى للسيوطى استواء الأمرين فى الأربعة وتقدم رجحان الإثبات فى المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع إحدى اللبن أى فى أصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان **(قوله وقام الهنود)** إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لأن المجازى الطارىء أزال الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال قاله الدماميني **(قوله لتأوله بالجماعة)** أى وهى مؤنث مجازى قال فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لأن الحقيقى الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد اهـ وفيه عندى نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند فى الحقيقة إلى آحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه **(قوله وكذا تفعل باسم الجمع)** قيده فى التصريح بالمعرب وقال إن المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذى اهـ أى اسم جمع الذى . وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى كبقر ونخل كما مر **(قوله أن يجوز فيه الوجهان)** أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه **(قوله أوجبت التذكير إلخ)** أى لأن الواحد كالمذكور حينئذ وعند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر **(قوله وخالف الكوفيون)** وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشرى :

إن قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا   لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى وجوبا أو جوازا **(قوله شجوهن)** أى لشجوهن أى حزنهن . وتصدعوا تفرقوا **(قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد)** أى لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير فى نحو جاءت

---

[٣٨٣] هو من الكامل . الشاهد فى فبكى بناتى حيث جاء الفعل بلا تأنيث . واحتج به الكوفية والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث . وقالت البصرية : سلامته فى جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث . وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون . وشجوهن نصب على التعليل ، وهو الحزن والهم . وتصدعوا : تفرقوا .

---

(١) سبق التعريف به .

للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن أل مقدرة باللاتى وهو اسم جمع **(وَٱلْحَذْفُ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ)** وبئس الفتاة **(ٱسْتَحْسَنُوْا)** أى رأوه حسنًا **(لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ)** فالمسند إليه الجنس ، وأل فى الفتاة جنسية خلافًا لمن زعم أنها عهدية ، ومع كون الحذف حسنًا الإثبات أحسن منه **(وَٱلْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا)** بالفعل لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه فى الأفعال الخمسة **(وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا)** عنه بالفاعل لأنه فضلة **(وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ ٱلْأَصْلِ)** فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازًا

الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط فى التكسير هو الاعتباطى كما فى بنات لا التصريفى فإنه لكونه عن علة كلا تغيير **(قوله وبأن التذكير فى جاءك إلخ)** اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير فى جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجح فى الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح . وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين . وأما الثالث فلأن أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية **(قوله فى نعم الفتاة)** قال السيوطى مثله نعم فتاة هند **(قوله لأن قصدا إلخ)** مقتضاء جواز الوجهين فى نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة ، والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من النافى بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبى[1] . ونقل ابن هشام أن الأكثر فى المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا فى يس **(قوله والأصل)** أى الغالب والراجح وهذا شروع فى الحكم السابع **(قوله والأصل فى المفعول أن ينفصلا)** تصريح بما علم من الجملة الأولى . وقال سم : وكل هذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل فى كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش ا هـ ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الأصل فى كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل فى كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر . والمراد المفعول به أو مطلق المفعول . ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم . وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجىء بخلاف الأصل فى كلها **(قوله وقد يجاء إلخ)** أفاد بقد أمرين : أن ذلك قليل وأنه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل ، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا

---

(١) سبق التعريف به .

وإما وجوبًا ، وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (**وَقَد يَجِى ٱلْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ**) وفاعله وهو أيضًا على ثلاثة أوجه : جائز نحو : ﴿ **فريقًا هدى** ﴾ [الأعراف : ٣٠] ، وواجب نحو من أكرمت ، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (**وَأَخِّرِ الْمَفْعُوْلَ**) عن الفاعل وجوبًا (**إنْ لَبْسٌ حُذِرْ**) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى ، فإنأمن اللبسلوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى ، وأضنت سعدى الحمى .

(**تنبيه**) : ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص

كما فى أكرمتك . فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن ، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك ، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرًا وقد يكون ممتنعا نحو ضربنى زيد ومخالفة الأصل فى الأول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (**قوله وقد يجى**) قصره على لغة من يقول جايجى وشايشى بالقصر (**قوله وواجب**) فى مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت ؟ أيا ما تدعوا ، وغلام من أكرمت وغلام أىّ رجل تضرب أضرب ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو ﴿ **وربك فكبر** ﴾ [المدثر : ٣] ، ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ [الضحى : ٩] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (**قوله ما أوجب تأخره**) كالحصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمرا ، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى ، أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ، ويمنع أيضا تقدم المفعول العامل كون المفعول أن المشدّدة ومعموليها إلا أن يسبقها أما نحو أما إنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها ، وكونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب . ومنهم من أطلق فى المنع ولم يقيد بالنصب ، أو بجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب ، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب بإذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى إذن معا . فقال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى[1] أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بأن بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى (**قوله وإن لبس حذر**) أى إن خيف لبس المفعول بالفاعل (**قوله بسبب خفاء الإعراب**) بأن كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (**قوله وعدم القرينة**) عطف عام (**قوله لوجود قرينة**) أى لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثانى (**قوله وتظافر**) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما فى

---

(١) سبق التعريف به .

المتأخرين ، ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلًا وشرعًا ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو : ﴿ **فما زالت تلك دعواهم** ﴾ [الأنبياء : ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس . قلت : وما قاله ابن الحاج[1] ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك هو ظاهر (**أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ**) أى وأخر

كتب اللغة (**قوله محتجا بأن العرب إلخ**) لو قال محتجا بأن العرب تجيز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الأخر لكان أحسن وأخصر (**قوله وبأن الإجمال إلخ**) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثانى احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثانى وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثانى (**قوله وبأن تأخير البيان إلخ**) هذا فى المجمل لا فى الملتبس (**قوله يجوز فى نحو فما زالت إلخ**) أى فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (**قوله قلت إلخ**) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس . والثانى ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شىء فيه قال سم : قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لما سيأتى له فى باب التعدى واللزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس . واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شىء التباسا ا هـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف فى بعض الأبواب شموله له عنده فى بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق . ثم قال سم : وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها ا هـ وكأن وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر فى المعنى بخلاف الفاعل والمفعول . ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول ، قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ فى غير النسخ إذا خيف الإلتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (**قوله لا يؤدى إلى مثل ذلك**) أى لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار (**قوله أى وأخر المفعول إلخ**) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه

---

(١) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى ، أبو العباس ، الإشبيلى ، يُعرف بابن الحاج ، قرأ على الشلوبين ، وصنف فى علوم القوافى وعلم الإملاء ، ومختصر خصائص ابن جنى .. وغير ذلك وتوفى سنة ٦٤٧ هـ (انظر البغية ٣٥٩/١ - ٣٦٠) .

المفعول عن الفاعل أيضًا : وجوبًا إن وقع الفاعل ضميرًا **(غَيْرَ مُنْحَصِرْ)** نحو أكرمتك وأهنت زيدًا **(وَمَا بِإِلَا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ)** من فاعل أو مفعول ظاهرًا كان أو مضمرًا **(أَخِّرْ)** عن غير المحصور منهما : فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرًا إلا زيد أو إلا أنا ، وإنما ضرب عمرًا زيد أو أنا ؛ والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد إلا عمرًا ، وما ضربت إلا عمرًا وإنما ضرب زيد عمرًا وإنما ضربت عمرًا **(وَقَدْ يَسْبِقُ)** المحصور فاعلًا كان أو مفعولًا غير المحصور **(إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ)** بأن كان الحصر بإلا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب إلا زيد عمرًا ، وما ضرب إلا عمرًا زيدًا ؛ ومن الأول قوله :

[٣٨٤] **فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِنَاءِ الدِّيَارِ وشَامُهَا**

وقوله :

عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب إضافي بالنسبة إلى التوسط **(قوله إن وقع الفاعل ضميرًا)** أي متصلًا إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض أنه متصل **(قوله غير منحصر)** على صيغة اسم الفاعل أي منحصرا فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر **(قوله انحصر)** أي فيه وقوله عن غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل ، فقولك ما ضرب عمرا إلا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أي أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد وقولك ما ضرب زيد إلا عمر لقصر ضاربية زيد على عمرو أي أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو **(قوله وما ضربت إلا عمرا)** كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد إلا إياك لأن العموم السابق في قوله ظاهرًا كان أو مضمرًا في المحصور فيه وكذا يقال في إنما ضربت عمرًا وفي نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمرا **(قوله وقد يسبق إلخ)** قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومنع في باب المبتدأ والخبر حكموا بشذوذ قوله : * **وهل إلا عليك المعول** * وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر **(قوله عشية إلخ)** منصوب على الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر والعداوة

---

[٣٨٤] هو من الطويل . الفاء للعطف وإلا بمعنى غير . وفيه الشاهد حيث احتج الكسائي به . على أن الفاعل المحصور بإلا لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه ، فإن قوله إلا الله فاعل . وما هيجت مفعوله . وأوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقدر وليس مفعولا للمذكور تقديره درى ما هيجت لنا : أي ما أثارت . يقال هيجت وهجت كلاهما متعديان . وعشية نصب على الظرف مضاف إلى إناء الديار ، وهو جمع أناء وهو البعد ، والتقدير أناء أهل الديار . فسمى أهل الديار ديارا تسمية للحال باسم المحل **(قوله وشامها)** بالرفع فاعل هيجت . وهو بكسر الواو وجمع وشم . من وشم يده إذا غرزها بإبرة ثم ذر عليها النيلة : ويروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيجت وحينئذ ينتصب وشامها على المفعولية .

[٣٨٥] مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ... وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأٌ بَطَلَا

ومن الثاني قوله :

[٣٨٦] تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله :

[٣٨٧] وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحًا فُؤَادُهُ ... وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلِ

فإن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو بإلا و لم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذٍ وذلك أوضح .

(تنبيه) : الذى أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقًا هو الكسائى محتجًا بما سبق . وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقًا . واختاره الجزولى[1] والشلوبين حملا لـ « إلا » على إنما . وذهب الجمهور

وو شامها فاعل هيجت **(قوله جبأ)** بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة : الجبان **(قوله ولما أبى إلا جماحا)** أى إسراعا وجواب لما فى بيت بعده **(قوله الذى أجاز)** أى قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت إشارة إلى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى **(قوله مطلقا)** أى فاعلًا كان أو مفعولا **(قوله وذهب بعض البصريين إلخ)** قال الفاكهى هو الأصح اهـ وعليه فما تقدم من الأبيات شاذ أو مؤوّل بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيجت درى ، وقبل كلامها زاد وقوله إلى منع تقديم المحصور أى بإلا مطلقا أى فاعلا كان أو مفعولا ، ووجه الدماميني هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا كأن قيل ما ضرب إلا زيد عمرا مستثنيان معًا والتقدير ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا أفاد أن الضرب إنما وقع من زيد لعمرو و لم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لأن

---

[٣٨٥] هو من البسيط . واللئيم البخيل المهين النفس الدنىء . وألا بمعنى غير فى الموضعين . ولا جفاء عطف على ما عاب وجبأ . بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة بعدها همزة من غير مد ، وهو الجبان والبطل الشجاع ، وانتصابه على المفعولية . والشاهد فيه أن الكسائى احتج به على أن الفاعل المحصور بألا لا يجب تأخيره والجمهور على وجوب تأخيره عن المفعول كما فى قوله تعالى : ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾[فاطر : ٢٨] .

[٣٨٦] قاله مجنون بنى عامر . وهو من الطويل . بتكليم ساعة فى محل ساعة النصب على المفعولية . وإضافة تكليم إلى ساعة من قبيل إضافة يا سارق الليلة . والفاء تصلح للتعليل . وزاد فعل متعد ، وكلاهما بالرفع فاعله ، والمستثنى المنصوب مفعوله مقدما . وفيه الشاهد حيث احتجت به البصرية على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على فاعله . وقيل لا دليل فيه على ذلك لجواز أن يكون مستترا راجعا إلى التكليم ، ويقدر عامل آخر لكلامها رد بأن هذا إنما يحسن إذا كان فى الكلام السابق إبهام فتستأنف له جملة توضحة فيكون جوابا لسؤال . وأجيب بأن الفاعل لما كان مستترا حصل الإبهام فسوّغ السؤال والجواب .

[٣٨٧] ذكر البيارى شارح الحماسة أن الذى قاله هو دعبل بن على الخزاعى ، وهو من المحدثين ، وليس ممن يحتج بهم وهو من الطويل ولما ظرف وجوابه فى البيت الثانى وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِى ... تَسَلَّى بِهَا تُغْرِى بِلَيْلَى وَلَا تُسْلِى

وأبى امتنع ، وفؤاده فاعله ، وإلا جماحا استثناء من موجب فيجوز نصبه . فالناصب هو إلا عند المحققين . ولكن جماحا فى الحقيقة مفعول حصر بإلا وتقدم على فاعله ، وفيه الشاهد حيث احتجت البصرية به على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل . وذهبت طائفة إلى أن المحصور بإلا يجب تقديم فاعله كما فى ما ضرب زيد عمرا . والجماح ههنا من جمح إذا أسرع إسراعا فلا يرده شىء والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يمكن رده **(قوله ولم يسل)** عطف على أبى من السلو . ويغرى من الإغراء وهو الإشلاء والتحريض .

---

(١) الجزولى : هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى ... البربرى المراكشى ، العلامة أبو موسى الجزولى أخذ عن الشلوبين وابن معط ، شرح =

من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور . وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه فى نية التأخير (وَشَاعَ) فى لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نَحْوَ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وقوله :

[٣٨٨] جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر فى اللفظ إلا أنه متقدم فى الرتبة (وَشَذَّ) فى كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . قال الناظم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسماع . وأنشد على ذلك أبياتًا منها قوله :

[٣٨٩] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

[٣٩٠] وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِياً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقوله :

مفاده أن ضرب عمرو محصور فى زيد وهذا لا ينافى أن الضرب حاصل من غير زيد لغير عمرو ، ولزم محذور اخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه فى باب الاستثناء وإن أريد أن عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل إلا فيه فى قولهم لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد إلا زيدا فاضل اهـ وللكسائى اختيار الشق الثانى وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا اعمل ما قبل إلا فيه فتدبر (قوله فى نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ ،

= أصول ابن السراج وله المقدمة المشهورة ، وهى حواشى على الجُمل للزجاجي ... وآخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن حَوْط الله ، ومات سنة ٦٠٧ هـ (البغية ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

---

[٣٨٨] قاله جرير بن الخطفى ، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والضمير فى جاء يرجع إلى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والخلافة بالنصب مفعوله . ويروى أتى الخلافة ، وإذ ظرف بمعنى حين ، وكانت أى الخلافة له أى لعمر قدرًا مقدرة . والكاف للتشبيه وما مصدرية . والجملة فى محل النصب على إنها صفة لمصدر محذوف . والتقدير أتى الخلافة إتيانا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل . وربه بالنصب مفعول . وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الرتبة . وفيه الشاهد حيث توسط المفعول بين الفعل والفاعل .

[٣٨٩] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . المجد الشرف والكرم ، يقال رجل مجيد أى شريف . وأخلد من الإخلاد وهو الإبقاء وهو خبران ، وواحدا مفعوله . والدهر نصب على الظرف فى الموضعين . ومن الناس صفة لواحد . وأبقى جواب لو . والشاهد فى مجده حيث أعاد الضمير إلى مطعم وهو متأخر للضرورة . وأراد به مطعم بن عدى والد جبير الصحابى رضى الله عنه . وانتصابه على أنه مفعول أبقى .

[٣٩٠] البيت من الطويل .

[٣٩١] **جَزَى بَنُوهُ أَبَا ٱلْغِيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ**

وقوله :

[٣٩٢] **كَسَا حِلْمُهُ ذَا ٱلْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا ٱلنَّدَى فِى ذُرَى ٱلْمَجْدِ**

وقوله :

[٣٩٣] **جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ ٱلْكِلَابِ ٱلْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ**

وذكر لجوازه وجهًا من القياس . وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الأخفش من

وقوله قدرا أى مقدرة **(قوله وشذ)** أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه **(قوله والصحيح جوازه)** أى نظما ونثرًا **(قوله أبا الغيلان)** بكسر الغين المعجمة ، وعن بمعنى بعد . وقوله كما يجزى أى جزى . وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة **(قوله جزاء الكلاب العاويات)** قيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقيل هو دعاء بالأبنة لأن الكلاب إنما تتعاوى عند طلب السفاد ، وعدىّ بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجو **(قوله وجها من القياس)** يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا . وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالأصل . وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لأن الفعل المتعدى إشعارًا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن فى

---

[٣٩١] قاله سليط بن سعد . وهو من البسيط . الشاهد فى جزى بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبى الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة . وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل ، وعن بمعنى فى أى فى كبر . وحسن فعل أى وعن حسن فعل إليه . والكاف للتشبيه وما مصدرية : والجملة فى محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف . أى جزى بنوه جزاء كجزاء سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم ، وهو اسم صانع رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله ، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتا لئلا يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب مثل فى سوء المكافأة . ويجزى مضارع مجهول لحكاية الحل الماضية لغرابتها .

[٣٩٢] هو من الطويل . معناه كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء فى أعلى مراتب المجد والكرم . والشاهد فى كسى حلمه ونداه فان الضمير فيهما للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جنى مطلقا وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة . ورقى بالتشديد من الرقى وهو الصعود والارتفاع . والندى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال المعجمة جمع زروة بكسر الذال ، وذروة كل شيء أعلاه . ومنه ذروة السنام .

[٣٩٣] عزاه بعضهم إلى النابغة الذبيانى ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبى الأسود ، وقيل لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان أحسبه مولدًا مصنوعًا . والشاهد فى قوله جزى ربه حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زان نوره الشجر ، والجمهور على المنع مطلقًا ، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذى دل عليه جزى كما فى : ﴿ **اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ أى جزى رب الجزاء ، أو ضرورة ، أو شاذ ، أو الضمير لغير عدى . وجزاء الكلاب نصب على المصدرية . أو بنزع الخافض أى كجزاء الكلاب . والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى عواء : صاح واختلف فى جزائها فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقال الأعلم ليس بشيء وإنما دعى عليه بالابنه ، إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد ، قال وهذا من ألطف الهجو **(قوله وقد فعل)** الواو للحال : أى وقد فعل الله ذلك أى الجزاء .

البصريين والطُّوال[1] من الكوفيين . وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها . وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد فى الشعر .

(تنبيهات) : الأول : لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدًا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعًا ، كما امتنع صاحبها في الدار . وقيل فيه خلاف . واختلف فى نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون ، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدمًا حكمًا كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل : نحو أدب ولدك فى الصغر ينفعه فى الكبر ، أى التأديب ؛ ومنه : ﴿ **اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ [المائدة : ٨] ، أى العدل . الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة سوى ما تقدم فى ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بنعم وبئس : نحو نعم رجلًا زيد ، وبئس رجلًا عمرو ، وبناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف . الثاني : أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله :

[٣٩٤] **جَفَوْنِي وَلَم أَجْفُ الأَخِلَّاءُ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيْلَى مُهْمِلُ**

على ما سيأتى فى بابه . الثالث : أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ **إن هى إلا**

كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الأخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى **(قوله وممن أجاز ذلك إلخ)** اختار هذا المذهب أيضا الرضى **(قوله والطوال)** بضم الطاء وتخفيف الواو **(قوله وتأول المانعون بعض إلخ)** قالوا فى قوله جزى إلخ الضمير عائد إلى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى **(قوله فى الشعر)** أى للضرورة **(قوله امتنعت المسألة إجماعا)** أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع إلخ أى لما مر من اختلاف العامل **(قوله فى نحو ضرب أباها غلام هند)** أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر **(قوله بناء على أن المخصوص إلخ)** أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة **(قوله على ما سيأتى فى بابه**

[٣٩٤] البيت من الطويل .

(١) الطُّوَال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوَال النحوى ، من الكوفة ، ومن أصحاب الكسائى ، وحدث عن الأصمعى ، وقدم بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدورى المقرىء بالقراءات ... وكان حاذقًا باللغة العربية وإلقائها . توفى سنة ٢٤٣ هـ (انظر : البغية ٥٠/١) .

حياتنا الدنيا ﴾ [الأنعام : ١٢٩ ؛ المؤمنون : ٣٧] . الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : **﴿ قل هو الله أحد ﴾** [الإخلاص : ١] ، **﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾** [الأنبياء : ٩٧] . الخامس : أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزًا وكونه مفردًا ، كقوله :

[٣٩٥] **رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا**

ولكنه يلزم أيضًا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ، ويقال نعمت امرة هند . السادس : أن يكون مبدلًا منه الظاهر المفسر له : كضربته زيدًا . قال ابن عصفور(١) : أجازه الأخفش ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان(٢) هو جائز بإجماع انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا والآخر اسمًا تامًا ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعًا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبًا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسمًا

أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه **(قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره)** كان الأولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها وإلا كان التقدير أن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته **(قوله ضمير الشأن والقصة)** المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة . وإنما يؤنث إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريتك **﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾** [الحج : ٤٦] ، ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها **(قوله وكان مفردًا إلخ)** أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع . مغني **(قوله دائبا)** أي دائما **(قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير)** أي فيخالف ضمير نعم من هذا الجهة **(قوله قد يشتبه الفاعل)** أي في الواقع بالمفعول أي في الواقع **(قوله وأكثر ما يكون ذلك)** أي الاشتباه **(قوله اسما ناقصا)** أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كالموصوفية وبالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفي الإعراب وبالتام ظاهره **(قوله وطريق معرفة ذلك)** أي الفاعل

---

[٣٩٥] البيت من الخفيف .

بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله وإلا فهى فاسدة ، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبنى الثوب ، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه ، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكننى السفر ، ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ[1]]

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ) حذف لغرض : إما لفظى كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوى كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . وسيأتى أنه

الصواب والمفعول الصواب **(قوله إن كان مرفوعا)** أى فى عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ **(قوله اسما بمعناه)** أى الناقص . وقوله فى العقل إما أن تكون فى بمعنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلا له فى العقل وعدمه . وإنما ذكره دفعًا لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما **(قوله ويجوز نصب زيد)** المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه **(قوله على أنواع من يعقل)** أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد **(قوله ونقول أمكن إلخ)** هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان .

[النائب عن الفاعل]

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله لصدقه على دينارًا من أعطى زيد دينارًا ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وأن أجيب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره **(قوله لغرض)** المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لأنه لا يظهر فى جميع ما ذكره من الأغراض **(قوله كالعلم به)** ﴿ **وخلق الإنسان ضعيفا** ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائم . وقد يقال لا يشترط فى الغرض من الشىء أن لا يحصل من غيره . فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض : جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما فى التوضيح من جعله مقابلًا للغرض اللفظى والمعنوى ا هـ وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل . وقوله والإبهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على

---

(١) ترجمة الجمهور : باب المفعول الذى لم يسم فاعله ، وترجمة ابن مالك النائب عن الفاعل ، وهى أولى وأخصر ... وانظر فى هذا الموضوع : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل [١٧٥/١] .

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل فى النيابة عنه (**فِيمَا لَهُ**) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (**كَنِيْلَ خَيْرُ نَائِلِ**) فخير نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (**فَأَوَّلَ الْفِعْلِ**) الذى تبنيه للمفعول (**اضْمُمَنْ**) مطلقًا (**وَ**) الحرف (**الْمُتَصِلَ بِالآخِرِ**) منه (**اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوُصِلْ**) وخرج (**وَاجْعَلْهُ**) أى المتصل

مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام . وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير . وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل . نحو طعن عمر وقتل الحسين . ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان ا هـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لأن ما ذكر من تعلقات علم المعانى (**قوله وسيأتى أنه ينوب إلخ**) إشارة إلى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (**قوله فيما له من الأحكام**) لا يعترض بأن من جملتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له ، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (**قوله كالرفع إلخ**) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان . وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (**قوله ووجوب التأخير**) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين . وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (**قوله نائل**) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (**قوله نعم النيابة إلخ**) استدراك على قوله : * **ينوب مفعول به عن فاعل** * فيما له . دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبنى للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل . وقيل بالجواز مطلقا والأصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضا إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شىء عنه وعلى المنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (**قوله عن صيغته الأصلية**) هذا كالصريح فى أن المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (**قوله اضممن**) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (**قوله اكسر**) أى ولو تقديرا

بالآخر (**مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً * كَيَنْتَحِي ٱلْمَقُولِ فِيهِ**) عند البناء للمفعول (**يُنْتَحَى و**) الحرف (**الثَّانِيَ التَّالِيَ تَا ٱلْمُطَاوَعَهْ**) وشبهها من كل تاء مزيده (**كَالأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ**) تقول تدحرج الشيء وتغوفل عن الامر باتباع الثانى للأول فى الضم (**وَثَالِثَ**) الفعل (**ٱلَّذِى**) بدىء (**بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ * كَالأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي**) الشراب ، واستخرج المال فتتبع الثالث أيضًا للأول فى الضم (**وَٱكْسِرْ أَوِ ٱشْمِمْ فَا**) فعل (**ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ * عَيْنًا**) واويا أو يائيا فقد قرىء وقيل : ﴿ **يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء** ﴾ [هود :

كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا فى الأصل ، فإن كان مكسورا فى الأصل فأما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلى ذهب وأتى بكسر بدله ، أو يقال المراد اكسر إذا لم يكن مكسورا فى الأصل وكذلك يقال فى قوله * **واجعله من مضارع منفتحا** * والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا ، فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (**قوله منفتحا**) أى ولو تقديرا كيقال (**قوله كينتحى**) من الانتحاء وهو الاعتماد . وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (**قوله والثانى**) أتى به ليفيد أن هذا فى الماضى لأن تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثًا فيه لزيادة حرف المضارع قبلها فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هى المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثانى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (**قوله من كل تاء مزيدة**) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه أى دفنه فلا يضم ثانى الفعل معها إذا بنى للمجهول كما فى التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل فى التوصل إلى الساكان المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (**قوله تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر**) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب . وفى التمثيل بالأول نظر لأنه لا ينى للمفعول به إلا المتعدى (**قوله وثالث الفعل**) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثى والرباعى (**قوله كالأول**) أى كالحرف الأول (**قوله فتتبع**) بالنصب فى جواب الأمر (**قوله أو اشمم**) بنقل حركة الهمزة إلى الواو (**قوله أعل عينا**) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغيض ، وأصل قيل قول نقلت

٤٤] ، بهما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما (وَضَمٌّ جَا) فى بعض اللغات (كَبُوْعَ) وحوك (فَاحْتُمِلْ) كقوله :

[٣٩٦] لَيْتَ وَهَلْ يَنفَعُ شَيْئًا لَيْتُ   لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

[٣٩٧] حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

(تنبيه) : أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى

كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى الميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك **(قوله والاشمام)** أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق ، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينة على وجه الإفراز لا الشيوع وفى الأشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الألف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الألف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهى حركة الإشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى **(قوله وضم)** سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل **(قوله ليت إلخ)** ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التى لها الاسم والخبر ، وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى **(قوله حوكت على نيرين)** أى نسجت على طاقين لتقوى ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث

---

[٣٩٦] هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة و لم يثبت . وليت للتمنى ولو فى المستحيل . وليت الثالث تأكيد له وليت الثانى فاعل مع فعله أعنى ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد . وشيئا مفعول به وهل للمنفى . ويروى ليت وما ينفع شيئا ليت . وشبابا اسم ليت الأول وبوع خبره ، وفاشتريت عطف عليه . والشاهد فى بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع ، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه ، فإن كانت واوا سلمت كما فى حوكت فى البيت الآتى . والقياس حيكت . وإن كانت ياء قلبت واوا لكونها وانضمام ما قبلها كما فى بوع فإن أصله بيع بضم الباء وكسر الياء ، فحذفت حركة الياء ، فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

[٣٩٧] هو أيضا رجز . والشاهد فى حوكت ، فإن القياس فيه حيكت ، وقد قررناه الآن من حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة نسجه ، فهو حائك ، وهم حاكة ، وحوكة . والنول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب . ويقال له المنوال أيضا . ويروى على نيرين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره راء . والنير علم الثوب ولحمته أيضا ، فإذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقى ، تقول : نرت الثوب أنيره نيرا وكذلك أنرته ونيرته . والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه ، لأنه يصفهما بغاية الثقافة حتى أنها تختبط الشوك ولا يؤثر بها . وعلى نولين فى محل النصب على الحال وإذ ظرف ، وحاك بمعنى حيكت ، والضمير فى تختبط يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة . والشوك مفعوله ، ولا تشاك جملة أخرى معطوفة عليها : أى ولا يدخل فيها شوك ، والجملتان استئناف فافهم .

لبنى فقعس وبنى دبير[1] (**وَإِنْ بِشَكْلٍ**) من هذه الأشكال (**خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ، فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب : فإن كان يائيًا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل إلى الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو بعت العبد فإنه بالكسر ليس إلا وإن كان واويًا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو سمت العبد فإنه بالضم ليس إلا .

(**تنبيه**) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية[2] لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا[3]، ولم يلتفت للإلتباس لحصوله في نحو مختار وتضار . نعم الاجتناب أولى وأرجح (**وَمَا لِبَاعَ**) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (**قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**) ورد من

وقوله إذ تحاك أى إذ حيكت (**قوله وبنى دبير**) بالتصغير (**قوله من هذه الأشكال**) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به لبس فكان الأحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (**قوله خيف لبس**) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (**قوله يجتنب**) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائر فلا اعتراض على إطلاقه على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القرينة (**قوله أو مخاطب**) أو نون الإناث كما فى شرح الجامع (**قوله فإن كان يائيا**) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا . ثم رأيت فى سم ما يؤيده (**قوله نحو بعت العبد**) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (**قوله فإنه**) أى فعل الفاعل بالكسر إلخ (**قوله وإن كان واويا**) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (**قوله على ما هو ظاهر كلامه**) إنما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (**قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار**) أى فى الاسم والفعل إذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة . والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ، ورد بأنهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (**قوله وما لباع إلخ**) قال سم وتبعه غيره : هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى رد لا لباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما فى قوله تعالى : ﴿ **ولو ردوا لعادوا** ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، لأن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ ولا يخفى ما فى كون المترتب على الضم فى رد الباسا لأنه إجمال فافهم . بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا فى الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا . ومن ثم كان

---

(١) وهما من فصحاء بنى أسد . انظر شرح ابن عقيل [١١٥/٢] . ويقول الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح بمضمون التوضيح : « وهى موجودة أيضًا فى كلام هذيل » كما حكيت عن بنى ضبة ، وكذلك تميم . انظر التصريح [٢٩٤/١] .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى [٢٥٢/٢] .

(٣) انظر أوضح المقاصد والمسالك [٢٦/٢] .

كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الإفصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره . والصحيح الجواز ، فقد قرأ علقمة : ﴿ **رِدت إلينا** ﴾ [يوسف : ٦٥] ﴿ **ولو رِدوا** ﴾ [الأنعام : ٢٨] (**وَمَا لِفَا بَاعَ**) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (**لِمَا الْعَيْنُ تَلِى * فِى**) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (**اَخْتَارَ وَاَنْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى**) فتقول اختور وانقود ، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (**وَقَابِلٌ**) للنيابة (**مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ**) مجرور (**حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى**) أى حقيق وما لأفلا : فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص : نحو صيم رمضان ، وجلس أمام الأمير : ﴿ **فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة** ﴾[الحاقة : ١٣] ، بخلاف اللازم منهما نحو عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم رمضانٌ وجلس مكان وسير سير ، لعدم الفائدة ، فامتناع سير على

الضم هنا أفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (**قوله لما العين تلى**) أى للحرف الذى تليه العين (**قوله على وزن افتعل أو نفعل**) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن اللغات الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر التمثيل بالمعتل (**قوله وتحرك الهمزة بحركتهما**) أى من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لأنه أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبى (**قوله وقابل من ظرف إلخ**) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدماميني وغيره . ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني فإنه حقق أن الإسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (**قوله أو من مصدر**) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (**قوله أو مجرور حرف جر**) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه ، لكن فى الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معا هو النائب اهـ فى الهمع عن أبى حيان (**قوله هو المتصرف المختص**) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشىء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (**قوله لامتناع الرفع**) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (**قوله جلس عندك**) أى بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل الرفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف

إضمار السير أحق خلافًا لمن أجاز . فأما قوله :

[٣٩٨] وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

فمعناه ويعتلل هو أي الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه : ﴿ **وحيل بينهم** ﴾ [سبأ :

مع بقائه على النصب صرح به الدماميني **(قوله لعدم الفائدة)** لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما **(قوله فامتناع سير)** أي بالبناء للمجهول على إضمار السير أي إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أي بالمنع من سير سير لأن الضمير أكثر إبهاما من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما في بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما في الهمع ، ويدل عليه كلام الشارح بعد **(قوله خلافا لمن أجازه)** يعني ابن درستويه ومن معه كما يأتي **(قوله ويتعللّ)** أي يعتذر أو يتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين ، وقوله وإن يكشف غرامك أي حرارة غرامك بالوصل تدرب من باب فرح أي تعتد أي يصر لك ذلك عادة ، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ، ولا تصلح دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة . وضبطه الدماميني والشمني بالذال المعجمة أي يحتد لسانك **(قوله أي الاعتدال المعهود)** أي بين المتكلم المخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمني : أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم . وقوله أو اعتلال عليك أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم ، فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل إن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة **(قوله كما هو)** أي الحذف حواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما في قوله تعالى : ﴿ **فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا** ﴾ [الكهف : ١٠٥] ، أي نافعا بدليل : ﴿ **ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم** ﴾ [الأعراف : ٩ ، المؤمنون : ١٠٣] **(قوله وبذلك)** أي بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة . ومثل ذلك يقال في قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن

[٣٩٨] قاله امرؤ القيس الكندي وهو الصحيح . ومن قال لعلقمة بن عبدة فقد وهم وهما فاحشا . المعنى أن بخل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك ، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودربة . حاصلة إنها لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتعود ذلك . الشاهد في ويتعلل فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أي يتعلل هو أي الاعتلال المعهود ، أو التقدير يتعلل اعتلال عليك ، فيقدر عليك هنا لدلالة عليك الظاهر عليه . ويسؤك جواب متى : من ساءه إذا أحزنه . وتدرب الشرط وحركت الباء للضرورة .

٥٤] وقوله :

[٣٩٩] فَيَا لَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيْلَ دُوْنَهَا وَما كُلُّ مَا يَهْوَى آمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ، ونحو ذلك ، ولا دل على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل . فأما قوله :

[٤٠٠] يُغضِى حَيَاءً وَيُغضَى مِن مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِيْنَ يَبْتَسِمُ

أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة ، أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته ، أو جعل تقدم مفهم جنسه وهو الفعل كتقدمه ، وإنما احتيج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل . لا يصح كون الظرف نائبا لأن بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح . نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأخفش بجواز إنابة غير المتصرف **(قوله فيالك من ذى حاجة)** يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه **(قوله كمذ ومنذ إلخ)** مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم وحروف الاستثناء بالمستثنى **(قوله ونحو ذلك)** كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها **(قوله ولا دل على تعليل)** لأنه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز . وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل فى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على السؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا لمنع نحو يقام لا جلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل **(قوله إذا جاءت)** أى الثلاثة للتعليل فإن لم تجىء له بأن كانت لغيره لم يمتنع إنابة مجرورها **(قوله يغضى حياء)** الضمير يرجع إلى زين العابدين علىّ بن الحسين رضى الله تعالى

---

[٣٩٩] قاله طرفة بن العبد البكرى . وهو من قصيدة من الطويل الفاء للعطف ويا للتنبيه ليست للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة يتعلق بمحذوف . والشاهد فى حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر . والتقدير حيل هو أى الحول . وما الاولى للنفى ، والثانية موصولة ، فالعائد محذوف ، أى يهواه من هوى من باب علم يعلم . ونائله من نال إذا أصاب .

[٤٠٠] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه **(قوله يغضى)** على صيغة المعلوم من الإغضاء وهو إدناء الجفون . والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين فى محل الرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو يغضى . وحياء نصب على التعليل . والشاهد فى يغضى الثانى فإنه مجهول . والنائب فيه عن الفاعل ضمير المصدر أى هو أى الإغضاء ومن للتعليل . والاستثناء من غير موجب ، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فافهم .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر ، لا قوله من مهابته .

(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا . وفى هذا الثانى نظر ، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام . الثاني : ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندي[1] إلى أن النائب فـي

عنهما . والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض[2] . واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لأن الأغضاء خاص بالطرف **(قوله كذلك)** أى كالمذكور من الآية والبيتين . وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ويتعلل لكن الصفة هنا مذكورة **(قوله لا تقوم)** على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء **(قوله إذا كان معه من)** مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف **(قوله وفى هذا الثانى)** أى فى مثاله لأن مناقشته إنما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه **(قوله فقد نص ابن عصفور إلخ)** بل سيأتى فى قول الناظم :

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز برّ ورطل زيت **(قوله المنتصب عن تمام الكلام)** أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحوّل عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل **(قوله ذهب ابن درستويه إلخ)** اعلم أنه لا خلاف فى إنابة المجرور بحرف زائد وأنه فى محل رفع كما فى ضرب من أحد . فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة : أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع . ثانيها : وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها . ثالثها : وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد . رابعها : وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد عن المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه . فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اهـ همع باختصار . ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور

---

(١) الرندى : هو عمر بن عبد المجيد ، الرندى ، أبو على ، الأستاذ النحوى وهو من تلاميذ السهيلى ، وله شرح على الجمل للزجاجى وهو أحد قراء كتاب سيبويه [انظر البغية ٢/٢٢٠] .

(٢) وهذا يدل على شدة الحياء عند زين العابدين على بن الحسين رضى الله عنهما ، ويطلق عليه أهل البلاغة « كناية » .

نحو مر بزيد ضمير المصدر ، لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم : نحو : ﴿ كان عنه مسؤلا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند . ولنا : سير بزيد سيرًا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لست بقائم ولا قاعدًا بالنصب ، بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ، ومر بزيد الفاضل بالرفع ، لأنك تقول لست قائمًا ولا تقول في الفصيح مررت زيدًا ، ولا مر زيد ، على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان هو المكلف ، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد ، مع امتناع من أحد لم يضرب . وقالوا في : ﴿ وكفى بالله شهيدًا ﴾ [النساء : ١٦٦] أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند . الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور

الظرف فاعرفه **(قوله الرندى)** بضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس **(قوله ضمير المصدر)** أى الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء المراد بمن في قول الشارح سابقا ، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافا لما أجازه ا هـ وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل **(قوله لأنه لا يتبع إلخ)** فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف **(قوله ولأنه يتقدم)** أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله . وفيه أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فإنه وجيه **(قوله ولنا)** أى المقوّى لنا معشر الجمهور . وقوله سير بزيد سيرًا رد لدعواهم من أصلها لأن العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره . وقوله وإنه إنما يراعى إلخ رد أول للدليل الأول . وقوله على أن ابن جنى رد ثان له ، وقوله يظهر في الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار . وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني . وقوله ضميرا إلخ أى لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية . وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة . وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث . وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمنعون نيابة المجرور بأصلىّ لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدّعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أى صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر . وقوله مع امتناع من أحد أى لأن من لا تزاد إلا بعد النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفى ضمير مسوّغ كقوله : **★ إذا أحد لم يعنه شأن طارق ★**

لا الحرف ولا المجموع ، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (**وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى**) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (**إِنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ**) بل يتعين إنابته . هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقًا (**وَقَدْ يَرِدْ**) ذلك كقراءة أبى جعفر : ﴿ **ليجزى قومًا بما كانوا يكسبون** ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وقوله :

[٤٠١] **لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّداً ... وَلَا ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوْ هُدى**

وقوله :

[٤٠٢] **وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيْبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيَّاً بِذِكْرٍ قَلْبُهُ**

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيتين .

نص عليه ابن مالك كما فى التصريح . وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه فى صورة الفضلة وإنما قيل ﴿ **وما تسقط من ورقة** ﴾[الأنعام : ٥٩] ﴿ **وما تحمل من أنثى** ﴾[فاطر : ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (**قوله لا الحرف**) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة إذ الحرف لاحظ له فى الإعراب أصلا (**قوله إن وجد فى اللفظ**) احتراز عما لو وجد فى المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم (**قوله مفعول به**) ولو منصوبا بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثانى عند الجمهور وجوّزها الفراء ووافقه فى التسهيل (**قوله مطلقا**) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (**قوله وقد يرد**) أى ورد ضرورة أو شذوذا (**قوله المنيب**) من الإنابة وهى الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (**قوله كما فى البيتين**) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا . وغاية ما فيه إنابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة . قال فى شرح الجامع : والحق أنه إن كان الغير أهمّ فى الكلام كان أولى

---

[٤٠١] أصل الكلام لم يعن الله بالمرتبة العلياء إلا سيدًا ، أى لم يجعل الله أحد يعتنى بالعلياء إلا من له سيادة ، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعلياء عنه . واستثنى السيد على جهة التفريغ فترك الاسم العام الذى هو أحد ، وقدر السيد مفعولا وقد كان فى الأصل بدلا من أحد ومنصوبا على الاستثناء . وقيل يحتمل أن يكون استثناء منقطعا : أى لكن السيد عنى بالعليا الشاهد فيه فى نيابة حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه . وهذا لا يجوز عند البصرية فهذا وأمثاله ضرورة ، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به ، خلافا للأخفش والكوفية . والغى ـ بفتح الغين المعجمة ـ: الضلال .

[٤٠٢] هو من الرجز ويرضى من الإرضاء والمنيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربه مفعوله ، والضمير فيما دام اسمه ، ومعنيا خبره . وهو بفتح الميم وبسكون العين المهملة وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها فإنا بها معنى أى اهتممت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله فى رفعه نيابة عن الفاعل . ومعناه يعنى بذكر ربه ، وقوله بذكر جار ومجرور ناب عن الفاعل ، وترك المفعول به وهو قلبه . وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده .

(تنبيه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء . قيل ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى وقيل المجرور . وقال أبو حيان[1] : ظرف المكان (**وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ**) المفعول (**ٱلثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا ٱلْتِبَاسُهُ أُمِنْ**) نحو كسى زيدًا جبة ، وأعطى عمرًا درهم ، بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدًا عمرًا ، فلا يجوز اتفاقًا أن يقال فيه أعطى زيدًا عمرو ، بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

(تنبيه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر . فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ، حكى ذلك عن الكوفيين . وقيل بالمنع مطلقًا . وقوله وقد ينوب الإشارة إلى أن ذلك قليل

بالنيابة من المفعول به مثلا إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (**قوله وقيل المصدر أولى**) لأنه أشرف جزأى مدلول العامل . وقول وقيل المجرور أى لأنه مفعول به بواسطة الجار . وقوله وقال أبو حيان إلخ أى لأن فى إنابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل الالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا فى الهمع . وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصها والفعل لا يدل على الحديث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (**قوله من باب كسا**) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر و لم ينصب أحدهما بإسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (**قوله فيما التباسه أمن**) أى فى تركيب أمن فيه التباس . قال سم : قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثانى لجواز أنه الأول (**قوله فلا يجوز اتفاقا**) إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالتباس كما قيل بمثله فى ضرب موسى عيسى وصديقى صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة . أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثانى بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنابة الثانى توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (**قوله فقد قيل بالمنع إذا كان إلخ**) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها (**قوله وقيل بالمنع مطلقا**) أى سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرد اللباب (**قوله لما سلف**) أى لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلًا منهما يصلح لأن يكون آخذًا فيقال هنا

---

(١) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي ، نحوى عصره ، ولغويه ، ومفسره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأديبه . ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وأخذ العلم من أعلامه فى المغرب وأخذ العلم عن أبى جعفر بن الزبير وابن أبى الأحوص ، وقد شرف كتب ابن مالك ووجه تلاميذه لشرحها ، ومن أجل مؤلفاته : البحر ، والنهر ، وشرح التسهيل . وتوفى سنة ٧٤٥ هـ (البغية ١/٢٨٠ الى ٢٨٥) .

بالنسبة إلى إنابة الأول . أو أنها للتحقيق ا هـ (**فِي بَابِ ظَنَّ وَ**) باب (**أَرَى ٱلْمَنْعُ**) من إقامة المفعول الثانى (**ٱشْتَهَرْ**) عن النحاة وإن أمن اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيدًا قائم ، ولا أعلم زيدًا فرسك مسرجًا (**وَلَا أَرَى مَنْعَاً**) من ذلك (**إِذَا ٱلْقَصْدُ ظَهَرْ**) كما فى المثالين ، وفاقًا لابن طلحة وابن عصفور فى الأول ، ولقوم فى الثانى ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقًا ، فيقال فى ظننت زيدًا عمرًا وأعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا ، ظن زيد عمرًا ، وأعلم بكر خالدًا منطلقًا . ولا يجوز ظن زيدًا عمرو ، ولا أعلم بكرًا خالد منطلقًا لما سلف .

(**تنبيهات**) : الأول : يشترط لإنابة المفعول الثانى مع ما ذكره أن لا يكون جملة . فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقًا . الثانى : أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز إنابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة . وقد صرح به فى شرح الكافية . وأما الثالث : فى باب أرى ، فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى[1] وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته . والحق أن الخلاف موجود ، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل[2] : نحو أعلم زيدًا فرسك مسرج . الثالث : احتج من منع إنابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة

لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مظنونا أنه الآخر فى باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (**قوله يشترط لإنابة المفعول الثانى**) أى لظن لأنه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه . وكباب ظن فى امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو ﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض** ﴾ [البقرة : ١١] ، أو مؤوّلة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد . وفى إنابة المفعول إذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة فى إنابة غير المفعول مع وجوده . وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال : وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الأصح فتدبر (**قوله مع ما ذكره**) أى من أمن اللبس (**قوله فافهم كلامه**) قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافا فى إنابة الثانى فى بابى ظن وأرى والاتفاق على إنابته فى باب كسا وسكت عن الأول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى إنابته ، وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (**قوله وهو مقتضى كلام التسهيل**) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (**قوله احتج من منع إلخ**) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم . وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط .

---

(١) ابن هشام الخضراوى : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى .. العلامة أبو عبد الله الأنصارى ، الخزرجى الأندلسى ، كان رأسًا فى العربية ، عاكفًا على التعليم ، فقد أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، وابن الزبير ، والرندى ، وأخذ عن الشلوبين ، ومن مصنفاته الإفصاح بفوائد الإيضاح ، وتوفى سنة ٦٤٦ هـ (انظر : البغية ٢٦٧/١ ، ٢٦٨) .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ص ٧٧ .

إن كان الثانى نكرة نحو ظن قائم زيدًا ، لأن الغالب كونه مشتقًا . واحتج من منع إنابته مطلقًا فى باب أعلم ، وهم قوم معهم الخضيراوى والأبدى وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر ، شبهًا بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله :

[٤٠٣] - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيما صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قومًا يجيزون إنابة خبر كان المفرد، وهو فاسد لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخبارًا عن غير مذكور ولامقدر؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز، فأجاز فى

وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين : مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ، ومثال الثانى ظننت صديقك زيدا **(قوله ويعود الضمير إلخ)** وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولا أول ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثانى صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول ، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولا أول رتبته التقديم وهذا كاف فى جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا . وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثانى معرفة والأول نكرة لعدمه **(قوله بأن الأول مفعول صريح)** أى ليس أصله مبتدأ أولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام . وفى بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح . وقوله والآخران مبتدأ وخبر أى فى الأصل شبها أى فى نصبهما بمفعولى أعطى أى فإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله فى التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضى المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتى بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضا قال الإسقاطى : ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح **(قوله ونبئت عبد الله)** اسم قبيله وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح **(قوله إنابة خبر كان المفرد)** نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائى كما فى الهمع **(قوله لعدم الفائدة)** إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم **(قوله ولاستلزامه)** عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدّثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمر

---

[٤٠٣] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . الشاهد فى نبئت حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء ، ، والثانى عبد الله وهو اسم قبيلة لا علم لمفرد ، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح . والجو بفتح الجيم وتشديد الواو جو اليمامة ، كانت جواثم سميت باليمامة . وكراما خبر أصبحت ، وهو جمع كريم . ومواليها مرفوع به ، ولئيما خبر بعد خبر . ويروى لئاما . وصميمها مرفوع به ، وصميم الشىء خالصه ، وأراد به رؤس عبد الله وأعيانها .

امتلأت الدار رجالًا امتلاء رجال ، وإلى ذلك أشار فى الكافية بقوله[1] :

وَقَولُ قوم قد ينوبُ الخبرُ   بباب كانُ مُفردًا لا يُنصَر
وناب تمييزٌ لدى الكِسائى   لِشاهدٍ عن القياس نائِى

واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلًا واحدًا ، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبًا واحدًا (وَمَا سَوَى) ذلك (ٱلنَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بَالرَّافِعِ) له (ٱلنَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظًا إن لم يكن جارًا ومجرورًا ، أو محلًا أن يكنه .

(تنبيه) : قال فى الكافية[2] :

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلْتَبسْ   معْ نصب فَاعل رَوَوْا فَلَا تقسْ

أى قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم خرق الثوب المسار . وقوله :

[٤٠٤]   مِثْل الْقَنَافِذِ هَدَاجُوْن قَدْ بَلَغتْ   نجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرْ

ولا يقاس على ذلك ا هـ .

وعن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر **(قوله وما سوى النائب)** أى وتابعه مما علقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولا وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى لما سوى النائب مبتدأ أو خبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجددا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ **(قوله إن لم يكن جارا ومجرورا إلخ)** اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان أولى أن يقول لفظا إن كان مما يظهر إعرابه أو محلا أو تقديرا إن لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر . وأجاب الروداني بأن المراد باللفظى أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالمحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظا بمحلا ظاهرة فى إرادة ذلك فافهم **(قوله ورفع مفعول به إلخ)** مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وإن كان المعنى على خلافه هذا . ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد **(قوله تعين رفع عشرين على النيابة)** أى عند

---

[٤٠٤] البيت من البسيط .

(١) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(٢) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(خاتمة) : إذا قلت : زيد فى رزق عمرو عشرون دينارًا تعين رفع عشرين على النيابة ، فإن قدمت عمرًا فقلت : عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ . وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

[اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ]

(إنْ مُضْمَرَ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ) أى حقيقة باب

الجمهور المانعين إنابة غير المفعول مع وجوده **(قوله جاز رفع العشرين)** أى على النيابة والرابط للخبر المبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط **(قوله فيبرز فى التثنية والجمع)** فيقال العمران زيدا فى رزقهما عشرين ، والعمرون زيدوا فى رزقهم عشرين وإن شئت حذفت المجرور .

[اشتغال العامل عن المعمول]

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط[١] فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر فى هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل[٢] بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى . ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أنه يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ أخبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بابتداء وإن تعين نصب لعارض[٣] كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى : ﴿ **ورهبانية ابتدعوها** ﴾ [الحديد : ٢٧] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى وأن يكون واحد لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا . قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى : ﴿ **وإياى فارهبون** ﴾ [البقرة : ٤٠] ﴿ **وإياى فاعبدون** ﴾ [العنكبوت : ٥٦]

---

(١) **(قوله يشترط)** لا يظهر فى الرافع ودعوى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمنع الاشتغال فى المصدر وما معه حينئذ .

(٢) **(قوله وأن لا يفصل)** أى بالنسبة للفعل دون الوصف .

(٣) **(قوله لعارض)** فيه أن ما امتنع كونه مفسرا إنما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام .

الاشتغال أن يسبق اسم عاملًا مشتغلًا عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظًا أو محلًا ، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به

﴿ وإياى فاتقون ﴾ [البقرة : ٤١] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير وإياى ارهبو فارهبون ونقل عن السعد فى حواشى الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسما متقدما ما فى ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياى فارهبون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحدا فإياى ارهبوا ارهبون بالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ا هـ أى لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت فى محلها . ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه . ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة **(قوله إن مضمر اسم)** المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة فى سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما فى المثال . وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّى ذا الباب إلخ قوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابس ضمير الاسم . وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو إن زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ ففى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل فى زيدا لو فرضناه فارغا من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عند له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه . ونقل الأخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لأن زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدماميني **(قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه)** ظاهره يقتضى أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط **(قوله لنصبه)** أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح

على ما سيأتى بيانه ، فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق ، والباء فى بنصب بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير عنه بإعادة العامل ، والألف واللام فى المحل بدل من الضمير[١] ، والتقدير إن شغل مضمر اسم سابق فعلًا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق : أى نحو زيدًا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (**فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ**) إما وجوبًا وإما جوازًا راجحًا أو مرجوحًا أو مستويًا ، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (**بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْمًا**) أى إضمارًا حتمًا أى واجبًا ، أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتومًا . وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (**مُوَافِقٍ**) ذلك

باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف : إن لم يك مانع حصل * ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لأنا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (**قوله والباء فى بنصب إلخ**) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى * **وفصل مشغول بحرف جر** * لأن ما يأتى أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الأعم قاله سم . (**قوله بإعادة العامل**) أى بمعناه لا بلفظه (**قوله بدل من الضمير**) أى على مذهب الكوفيين وإن اختار للمصنف خلافه (**قوله إما وجوبا إلخ**) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر فى كلام الناظم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (**قوله ما يمنع النصب**) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتما (**قوله أو هو حال**) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوما إضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شيء لا يخفى (**قوله كالبدل**) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (**قوله فلا يجمع بينهما**) أى لأن الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى : ﴿ **إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين** ﴾ [يوسف : ٤] ، فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للأول أو المفعول الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير إنى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف

---

(١) وعبارة الشيخ خالد الأزهرى : « وأل فيه خلف عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير : إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمر ، أو بنصب محله » .

الفعل المضمر (**لِمَا قَدْ أظْهِرَا**) إما لفظًا ومعنى كما فى نحو زيدًا ضربته ، إذ تقديره ضربت زيدًا ضربته ، وإما معنى دون لفظ كما فى نحو زيدًا مررت به ، إذ تقديره جاوزت زيدا مررت به .

يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (**قوله لما قد أظهرا**) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك . وقال الشلوبين : جملة التفسير ما تفسيره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو : ﴿ **وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم** ﴾ [الفتح : ٢٩] فى محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوبا وفى نحو : ﴿ **إنا كل شىء خلقناه بقدر** ﴾ [القمر : ٤٩] ، ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال : * **فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن** * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة . قال ابن هشام : وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل . ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . واختلف فى المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله * **لا تجزعى إن منفسا أهلكته** *[1] مجزومان محلا وجزم الثانى ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران : أى أن أهلكت منفسا إن أهلكته وساغ إضمار أن وإن لم يسع إضمار لام الأمر إلا فى ضرورة لاتساعهم فيها ولقوّة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب إن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا اظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفى حاشية الدمامينى عليه أنه لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز مفعولى المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية إنما أتى بها لضرورة التفسير (**قوله وإما معنى**) أى وأما موافقة له المعنى . قال سم : بقى أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فإن ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفا لإهانة زيد ا هـ ويمكن أن يراد بالموافقة فى المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدّر فالأول : كما فى زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور والمتعدّى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلى فإنه بمعنى المحاذاة . والثانى : كما فى زيد ضربت أخاه أو أهنت وزيدا ضربت عدوّه أى أكرمت ، وكما فى زيدا

---

(١) هذا صدر من البيت للشاعر النمر بن تولب ، وهو من قصيدة من الكامل .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت زيدًا أنت تضربه به لم يجز للفصل بأنت (**وَٱلنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا**) أى تبع الاسم (**ٱلسَّابِقُ مَا**) أى شيئًا (**يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ**) وذلك كأدوات الشرط (**كَإِنْ وَحَيْثُمَا**) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو إن زيدًا لقيته فأكرمه وحيثما عمرًا لقيته فأهنه ، وهلا بكرًا ضربته ، وأين

مررت بغلامه أى لابست (**قوله فى الفعل**) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (**قوله لم يجز**) أى فيتعين الرفع وأجاز الكسائى النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتى الفرق (**قوله يختص بالفعل**) الباء داخلة على المقصور عليه (**قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة**) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته فى حيزها وإنما خصوا أهل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمنى فى وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة . أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل فى حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى الأمهات ، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافى وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن كما فى الهمع . وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط . وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ، ولأنها أعم موردا لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ، ولطلب التصور نحو زيد قائم أم عمرو ، ونحو أقائم زيد أم قاعدًا ، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور ، فإن قلت : المسند إليه فى نحو أزيد قائم أم عمرو ، والمسند فى نحو أقام زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه ، فكيف يطلب تصورهما وإنما المطلوب له فى الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذ الحاصل عنده فى الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد . قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والأخيرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند فى الأولين وعدم التعيين فى الأخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، وأن المطلوب(١) صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدمامينى على المغنى واستحسنه وذكر فى محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندورا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله : « **هل تزوجت بكرا أم ثيبا** »(٢) ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أن المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فإنها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ، ثم قال لكنى أستشكل عدهم أو منها أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه فى المغنى فى بحث أم و لم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اهـ ببعض إيضاح . قال الشمنى : لعلهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن

---

(١) (**قوله وأن المطلوب**) لا يقال التصور حاصل أيضا لأنا نقول لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك أن تقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إفراده تدبرًا.

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح . والحديث موجه لجابر رضى الله تعالى عنه عندما تزوج وذهب إلى النبى ﷺ ، مثال له : « **هل تزوجت بكرًا أم ثيبًا** » على سبيل الاستفهام أو التصديق منه .

زيدًا وجدته . ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع[1] للظاهر كقوله :

[٤٠٥] لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ

المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقى أو المجازى سابقا عليها أو المنقطعة مصاحبة فى الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام ا هـ ولم يعدها منها الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدمامينى . فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق فى نحو أزيد قائم أم عمرو . قلت : فرق[2] بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق ا هـ ببعض إيضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف **(قوله وحيثما عمرا إلخ)** التمثيل بهذه الأمثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل فى النثر والنظم وسيجىء أنه لا يليها فى النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض **(قوله ولا يجوز رفع)** كان الأولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ **(قوله على أنه مبتدأ)** ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص والاستفهام **(قوله والحالة هذه)** أى كونه مبتدأ **(قوله نعم قد يجوز إلخ)** استدراك على قول المصنف والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده[3] بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز إلخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب . قال سم : يمكن أن يستفاد ذلك أى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال[4] المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود ا هـ **(قوله مطاوع)** قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق **(قوله لا تجزعى)** أى لا تخافى الفقر إن منفس بضم

[شواهد اشتغال العامل عن المعمول]

[٤٠٥] قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل . الشاهد فى أن منفس حيث جاء مرفوعا بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير إن هلك منفس بضم الميم وهو المال النفيس ، ويروى منصوبًا على شريطة التفسير لأن أن تقديره أهلكت منفسا أهلكته ، يصف نفسه بالكرم ، ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعًا من الفقر قال لها لا تجزعى إلى آخره . الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة ، والثالثة جواب إذا . وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط ، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر فافهم .

(١) والفعل المطاوع هو الذى يقبل تأثير الأول فيه ، فتقول كسرته فانكسر ، وعلمته فتعلم .

(٢) (قوله فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة فى مثاله التصور كما مر .

(٣) (قوله تقييده) وإن كان الكلام فى المنصوب تدبرا .

(٤) (قوله بأن يقال إلخ) لا يوافق ما مر .

وفى رواية منفس بالرفع . وقوله :

[٤٠٦] **فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ**

التقدير إن هلك منفس أهلكته ، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا فى الشعر . وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقًا أو إن والفعل ماض فيقع فى الكلام فتسوية الناظم بين أن وحيثما مردودة **(وإنْ تَلا)** الاسم **(السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا**

الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعى إلخ . عينى **(قوله فإن أنت إلخ)** أى إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطى فى شرح شواهد المغنى **(قوله وإن لم تنتفع بعلمك)** أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل **(قوله لا يقع الاشتغال إلخ)** قال الروداني أى لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدهما فى النثر أيضا لكنه قبيح **(قوله والاستفهام)** أى غير الهمزة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا . وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل فى النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها **(قوله وأما فى الكلام)** أى النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أى فى باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافى صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل فى حيزها نحو أين زيد . ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان فى حيزها فعل نحو ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ [فصلت : ١٧] ، بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أى وأما ثمود فهدينا فهديناهم أو هو جار على القول بإنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبى حيان أفاده سم ويس **(قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا)** أى لأنها لا تجزم قال الروداني مثل إذا فى ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو : « **لو ذات سوار لطمتنى** » لو غيرك قالها يا أبا عبيدة **(قوله مطلقا)** أى سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا **(قوله أو إن)** لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون فى الأمهات **(قوله والفعل ماض)** أى لفظا نحو أن زيدا لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره ، والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضى فإنها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح **(قوله فتسوية الناظم إلخ)** أجيب بأن التسوية بينهما فى وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضى غير ذلك **(قوله ما بالابتدا)** أى بذى الابتداء **(قوله فالرفع التزمه أبدا)** أى على الصحيح

---

[٤٠٦] البيت للبيد بن ربيعة وهو من الطويل .

يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية وليتما **(فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدًا)** على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته ، فلو نصبت زيدًا وبشرًا لم يجز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل . ومما يختص بالابتداء أيضًا واو الحال فى نحو خرجت وزيدًا يضربه عمرو فلا يجوز وزيدًا يضربه عمر وبنصب زيد و **(كَذَا)** التزم رفع الاسم السابق **(إِذَا الفِعْلُ)** المشتغل عنه **(تَلَا)** أى تبع **(مَا)** أى شيئًا **(لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ)** كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ،

وللرد على المقابل أكيد بقوله أبدا **(قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ)** أى لأنه يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم **(قوله وليتما بشر زرته)** فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الإزالة . قال فى المغنى والصواب أن انتصابه بليت لأنا لم يسمع ليتما قام زيد مثلا **(قوله إذا المفاجأة)** من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفيا إلا بتكلف **(قوله لا يليهما فعل)** أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر **(قوله ومما يختص بالإبتداء)** فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الأحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا **(قوله فى نحو خرجت إلخ)** أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو أنى لزيد ضربته **(قوله ما لم يرد إلخ)** أى شيئا لم يرد ما قبله معمولا لا لما وجد بعده **(قوله كأدوات الشرط إلخ)** أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيدا لا يضربه عمر وبرفع زيد لا غير كما فى التسهيل وشروحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشارع : * **آليت حب العراق الدهر أطعمه** * إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيسا دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما فى الهمع **(قوله والتحضيض)** مثله العرض **(قوله وكم الخبرية)** قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام .

(فائدة) : كم فى قوله تعالى : ﴿ **سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية** ﴾ [البقرة : ٢١١] ،

والموصول ، والموصوف ، تقول زيد إن زرته يكرمك ، وهل رأيته ، وهلا كلمته ، وهكذا إلى آخرها بالرفع . ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملًا فيه لأنه بدل من اللفظ به **(وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ)** أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال : الأول : أن يقع اسم الاشتغال **(قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ)** وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيدًا اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تهنه واللهم عبدك ارحمه ، أو لا تؤاخذه ، وبكرا غفر الله له . وإنما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لأن الضمير فى محل رفع . وإنما

استفهامية فإن جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والأصل سل بنى إسرائيل عن الآيات التى آتيناهم . لخصته من المغنى والدماميني **(قوله وهكذا إلى آخرها)** نحو زيد لأنا ضاربه ، زيد ما ضربته ، زيد كم ضربته ، زيد إنى ضربته ، زيد الذى ضربته ، زيد رجل ضربته **(قوله ولا يجوز النصب)** أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى * **يأيها المائح دلوى دونكا** * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بإيضاح وزيادة **(قوله لأنه بدل من اللفظ به)** أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلابد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف **(قوله ذى طلب)** أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا لتضربه أو لا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختير النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخبارا للمبتدأ قليل بل قيل بمنعه **(قوله وإنما وجب الرفع إلخ)** مقتضاه أى أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب . وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة

اتفق السبعة عليه فى نحو : ﴿ **الزانية والزانى فاجلدوا** ﴾ [النور : ٢] لأن تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى . ثم استؤنف الحكم[1] ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

[٤٠٧] **وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ**

إن التقدير هذه خولان . وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط

الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى إنه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (**قوله لأن الضمير**) أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره فى محل رفع (**قوله وإنما اتفق السبعة إلخ**) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار فى العموم كالآية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : ﴿ **وجمع الشمس والقمر** ﴾ [القيامة : ٩] ، لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقىّ بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (**قوله ثم استؤنف**) فيه إشارة إلى أن استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (**قوله لا تدخل عنده**) وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (**قوله فى نحو هذا**) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (**قوله وقائله**) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء

---

[٤٠٧] قائله مجهول ، وهو من الطويل وتمامه :

* **وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا** *

الواو واو رب أى رب امرأة قائلة . وخولان مبتدأ اسم قبيلة ، وفانكح فتاتهم خبره . وفيه الشاهد وهو أن الفاء لا تدخل على الخبر ولكنه أولى بتقدير هؤلاء خولان ، إذا كان كذلك فانكح فتاتهم . وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف . والأكرومة كالأعجوبة من الكرم ، وأراد بالحيين حى أبيها وحى أمها ، أراد أنها كريمة الطرفين . وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلية عن الأزواج ، والجملة حال . وما فى كما أما موصولة مبتدأ محذوف الخبر : أى كالحال التى هى عليها ، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضا . وأما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو ما إنا كانت . وفيه عشرة أشياء ذكرناها فى الأصل .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/٧١ ، ٧٢ .

فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا[١] . وقال ابن السيد[٢] وابن بابشاذ[٣] : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيدًا اضربه (وَ) الثانى : أن يقع **(بَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ ٱلْفِعْلَ غَلَبْ)** أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثانى والفعل مفعول أول لأنه الفاعل فى المعنى . والذى يليه الفعل غالبًا أشياء : منها همزة الاستفهام نحو : ﴿ **أبشر منا واحدًا نتبعه** ﴾ [القمر : ٢٤] ، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيدًا تضربه ، إلا فى نحو أكلّ يوم زيدًا تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته ،

المعجمة قبيلة باليمن . والفتاة الشابة **(قوله لمعنى الشرط)** أى لما فى المبتدإ من معنى الشرط وهو التعليق أو المعمول فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ **(قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط)** فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط . ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها و لم يفرقوا بين كونها بالفاء وعدمه اهـ ومثل إذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعني أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجيه . وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب **(قوله ابن السيد)** بكسر السين وسكون الياء ، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح **(قوله فى العموم)** أى ذى العموم لشبهه بالشرط **(قوله أن يليه فعل)** فيه إشارة أن فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فإيلاؤه إلخ **(قوله لأنه الفاعل فى المعنى)** أى لأنه الذى يلى الأشياء الآتية **(قوله منها همزة الاستفهام)** بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم **(قوله فإن فصلت إلخ)** أى هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ . وقوله فالمختار الرفع أى لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدمامينى ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة فى الاتصال **(قوله إلا فى نحو إلخ)** أى مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور **(قوله فالرفع)** أى وجب بدليل قوله وحكم بشذوذ إلخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول

---

(١) انظر المواضع العشرة التى استقاها العينى من البيت [٥٣١/٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣] .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) ابن بابشاذ : هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد ، البطليوسى ، كان عالمًا باللغات والآداب متبحرًا فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس .. وصنف أدب الكاتب ، وشرح الموطأ ، إصلاح الخليل الواضح في الجمل . توفى سنة ٥٢١ هـ [البغية ٥٥/٢ ، ٥٦] .

أم عمرو ، وحكم بشذوذ النصب فى قوله :

[٤٠٨] أَثَعْلَبَةَ ٱلْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَٱلْخِشَابَا

ومنها النفى بما أولًا أو إن : نحو ما زيدًا رأيته ، لا عمرًا كلمته ، وإن بكرًا ضربته . وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع قول ابن الباذش[1] وابن خروف[2] : يستويان . ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدًا ضربته (وَ) الثالث أن يقع (**بَعد عَاطِفٍ بِلا**

الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال فى نحو أزيدًا ضربت أم عمرًا بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعا (**قوله أثعلبة إلخ**) ثعلبة ورياحا وطهية والخشاب قبائل ، ومراده مدح الأولين وذم الآخرين . وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة إلخ . والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية . وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية إن كانت بمعنى ملت أى ملت بدلهم إلى طهية . والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (**قوله النفى بما إلخ**) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (**قوله ولا عمرا كلمته**) مقتطع من كلام أى لا زيدًا رأيته ولا عمرًا كلمته لأن لا الداخلة على الماضى غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشرى وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل لا الأولى بما النافية كما فى المثال لأنها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم (**قوله اختيار الرفع**) لعلة لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل . وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (**قوله ابن الباذش**) بكسر الذال المعجمة تصريح (**قوله يستويان**) لأن لكل مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر (**قوله وبعد عاطف**) أى ولو غير الواو كما فى الشاطبى . وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (**قوله نحو قام زيد وعمرًا أكرمته**) الفرق بينه وبين

---

[٤٠٨] قاله جرير من قصيدة من الوافر . الهمزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره بعده . والتقدير أساويت ثعلبة بطهية . وإنما قدرنا ساويت لأن عدلت لا يتعدى إلا بالحرف فلا وجه . إلا أن يضمر فعل من معناه . وفيه الشاهد حيث نصب ثعلبة بعد بهمزة الاستفهام . وحكم ابن الطراوة بشذوذه لوجوب الرفع إذا . وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياح بكسر الراء والياء آخر الحروف . وطهية بضم الطاء وفتح الهاء ، والخشاب بكسر الخاء وبالشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب صفة ثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياحًا والألف فى الخشابا للإشباع .

---

(١) ابن الباذش : هو على بن أحمد بن خلف بن محمد ، الأنصارى الغرناطى ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أوحد زمانه إتقانا ، تفرد بعلم العربية ، كبير الفضل ، ومن مصنفاته شرح كتاب سيبويه ، والمقتضب ، شرح أصول ابن السراج ، والإيضاح ، والجمل .. مات سنة ٥٢٨ هـ [البغية ١٤٢ ، ١٤٣] .

(٢) سبق التعريف به .

فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٌّ أَوَّلَا) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا نحو لقيت زيدًا وعمرًا كلمته ، أو مرفوعًا نحو قام زيد وعمرًا أكرمته ، وإنما رجح النصب طلبًا للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما . واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله فعل مستقر أولًا من العطف على جملة ذات وجهين وستأتى .

(تنبيهان) : الأول : تجوّز الناظم فى قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت . الثانى : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت

عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضى ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتى على صورة النصب الضعيف فى زيدا ضربته إذا لم يأت بعده شىء لعدم تقدم مرجحه فتأتى الفعلية بعد استقرار الضعف فى الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرًا أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعى النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين فى ترجيح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اهـ وكذا فى شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذى رأيته فى مغنيه ولو قيل بتساوى الرفع والنصب فى هذه الصورة لكان له وجه فتدبر **(قوله طلبا للمناسبة إلخ)** ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف فى العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل فى المغنى عن الإمام الرازى أن التخالف قبيح . فاندفع ما قيل إن فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغى التساوى ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتضى الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد فى الفعلية والثبوت فى الاسمية كقوله تعالى : ﴿ **سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾ [الأعراف : ١٩٣] **(قوله فإن الرفع فيه أجود)** ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذى طلب كأكرم زيدا وأما عمرا فأهنه . قال الرضى : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها فى غير محلها أو إذا كانت زائدة . قال الدمامينى : ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد **(قوله مستأنف إلخ)** يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح فى إخراجه **(قوله تجوّز الناظم)** أى بتقدير المضاف أى على جملة معمول فعل **(قوله بعد شبيه بالعاطف)** إعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم

القوم حتى زيدًا أكرمته ، وما قام بكر لكن عمرًا ضربته ، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت أكرمت خالدًا حتى زيدًا أكرمته ، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه . ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب كزيدًا ضربته جوابًا لمن قال أيهم ضربت أو مَنْ ضربت ، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيد ضربته جوابًا لمن قال غلام أيهم ضربت . ثالثها : أن يكون رفعه يوهم وصفًا مخلًا بالمقصود ويكون نصبه نصًا فى المقصود كما فى : ﴿ **إنا كل شىء خلقناه بقدر** ﴾ [القمر : ٤٩] إذ النصب

العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين . قال الشارح فى شرح التوضيح وإنما لم تكن حتى ولكن فى المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما إنما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعطف فى حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفى لكن وقوعها بعد النفى ومثل لكن بل (**قوله حتى زيدا أكرمته**) محل كون زيدًا منصوبًا بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيد أى لأكرمت زيدا الذى تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدًا لا لأكرمت القوم وإن أوهمه كلام

بعضهم لاختلافهما مفعول (**قوله تعين الرفع**) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتى * **والرفع فى غير الذى مر رجح** * إذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (**قوله استفهام منصوب**) أى مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أى ترجح الرفع فى الجواب أفاده يس (**قوله ومثل المنصوب المضاف إليه**) أى إلى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور (**قوله إذ النصب نص إلخ**) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشىء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلابد على كل حال من تقييد الشىء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شىء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شىء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان . وأجاب السعد بأن الشىء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشىء عليه لا على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شىء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثانى فإن مفاده أن كل شىء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه فى الأول أعم منه فى الثانى مفهوما بل وما صدقا عند المعتزلة كذا فى شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح (**قوله وفى**

نص فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرّها بقدر وهو المقصود ، وفى الرفع إيهام كون الفعل وصفًا مخصصًا وبقدر هو الخبر ، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ، و لم يعتبر سيبويه مذل هذا الإيهام مرجّحًا للنصب ، وقال : النصب فى الآية مثله فى زيدًا ضربته قال وهو عربى كثير ، وقد قرىء بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبران وبقدر حال ، وإنما كان النصب نصًا فى المقصود لأنه لا يمكن حينئذٍ جعل الفعل وصفًا لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملًا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى : ﴿ **وكل شىء فعلوه فى الزبر** ﴾ [القمر : ٥٢] ، (**وَإِنْ تَلَا ٱلْمَعْطُوفُ**) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (**فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ**) مع معموله (**عَنِ ٱسْمٍ**) غير ما التعجبية (**فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا**) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن

الرفع إيهام كون الفعل إلخ) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر الحال من الهاء كما سيذكره الشارح (**قوله لكونه غير مخلوق**) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية والشر (**قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحا للنصب**) أى لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل من النصب أيضا لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا إذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة . فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتا لكل شيء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم . قلت هو وإن كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية ﴿ **وكل صغير وكبير مستطر** ﴾ [القمر : ٥٣] . (**قوله وإن تلا المعطوف**) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله الشارح الجامع (**قوله جملة ذات وجهين**) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (**قوله بشرط أن يكون فى الثانية إلخ**) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن

يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره ، أو فعمرًا أكرمته برفع عمرو ونصبه ، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن فى كل منهما مشاكلة ، بخلاف ما أحسن زيدًا وعمرو أكرمته عنده فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول و لم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب ، والفارسى وجماعة منهم الناظم يجيزونه . وقال هشام :

جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلابد فيها من رابط كالخبر . والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثانى لأن المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال **(قوله أو عطفت بالفاء)** فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لإفادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير **(قوله لأن فى كل منهما مشاكلة)** ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين . شرح الجامع **(قوله مشاكلة)** أى للمعطوف عليه **(قوله عنده)** لا حاجة إليه إن رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له إن رجع الضمير للمبتدإ أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول إلخ **(قوله فإنه لا أثر للعطف فيه)** أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين **(قوله يمنعان النصب)** أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله إلى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه **(قوله يجيزونه)** أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الإسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره أن هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه : ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب ﴿ **والسماء رفعها** ﴾ [الرحمن : ٧] ، وهى معطوفة على يسجدان من : ﴿ **والنجم والشجر يسجدان** ﴾ [الرحمن : ٦] ، وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر ا هـ ووجه الاستثناء أنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ا هـ كلام الإسقاطى وأقره شيخنا وغيره . فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وأن بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم للمنقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظى تقول باطل . بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافى وهو المختار يدل على أنه معنوى وظهر أن قوله تفريعا على ما ذكره مما مر نصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط

الواو كالفاءِ وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف فى هذا أيضًا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ، فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمرًا ضربته ، والثانى نحو هذا ضارب زيدًا وعمرًا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (**وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ ٱلَّذِى مَرَّ**) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحًا أو مساويًا (**رَجَحْ**) على النصب ، لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فرفع زيد بالابتداء فى قولك زيد ضربته أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربى جيد خلافًا لمن منعه . وأنشد ابن الشجرى على جوازه قوله :

[٤٠٩] **فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمَاً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ**

ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافا لمسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل **(قوله وقال هشام)** هذا القول أخص من قول الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم **(قوله الواو كالفاء)** ردّ بأن الواو إنما تكون للجمع فى المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم فى باب العطف أن كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين **(قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم)** أى حيث أطلق فى المعطوف بل إطلاقه يقتضى أن ثم مثلا كالفاء **(قوله شبه العاطف)** وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات **(قوله فى هذا)** أى فى جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط **(قوله أيضا)** أى كما فى الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب **(قوله وشبه الفعل)** أى الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمرا يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة **(قوله برفع عمرو ونصبه إلخ)** فى تساوى الرفع والنصب فى المثال الثانى بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمرًا مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هوله وقيل هذا ضارب زيدًا وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما فى عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذى يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف فى مثال الشارح كالفعل الذى خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته فى داره لكان أولى **(قوله فى غير)** متعلق يرجح على ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر **(قوله فارسا**

---

[٤٠٩] قاله علقمة . وقيل امرأة من بلحارث بن كعب . وهو من الرمل . الشاهد فى فارسا حيث اختير فيه النصب على الرفع والتقدير غادروا فارسا ما غادروه . والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وهو حجة على من منع مثل هذا ، وما زائدة وغادره تركوه . ومنه الغدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل . وملحما مفعول ثان لغدروه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب فى الحرب فلم يجد له مخلصا ، وألحمه غيره . وقد ضبطه بعضهم بالجيم فما أظنه صحيحًا وغير زميل حال أى غير جبان بضم الزاى المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره لام . ولا نكس عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفى آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف **(قوله وكل)** بفتح الواو وبالكاف وهو الذى يكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمور . وهذه صفة النكس . واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة .

ومنه قراءة بعضهم : ﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾[1] ، بنصب جنات . ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (**فَمَا أُبيحَ**) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده إليه وتخرجه عليه (**ٱفْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ**) لك فيه ذلك (**وَفَصْلُ مَشْغُولٍ**) من ضمير الاسم السابق (**بِحَرْفِ جَرٍّ**) مطلقًا (**أَوْ بإضافَةٍ**) وإن تتابعت أو بهما معًا (**كَوَصْلٍ يَجْرِى**) فى جميع ما تقدم . فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر . فيجب النصب فى نحو إن زيدًا مررت به أو بغلامه ، أو حبست عليه أو على غلامه ،

ما غادروه) أى تركوه وما زائدة ، ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف ، وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل . فإن قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصا كما مر وفارسًا نكرة محضة . أجيب بأن ما وإن كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارسًا أى فارس (**قوله فما أبيح إلخ**) فائدته دفع توهم أن خالف ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبى (**قوله فيما يرد إلخ**) حال من ما التى هى مفعول مقدّم لا فعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم . وقوله أن ترده إليه نائب فاعل أبيح كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتمال من الضمير فى أبيح وضمير ترده وتخرجه إلى ما أبيح وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أبيح لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حاله كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتصاها لكان أخصر وأوضح وأولى (**قوله وفصل مشغول**) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقًا أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أى بمضاف أو ذى إضافة وقوله أو بهما معافية إشارة إلى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلوّ فتجوّز الجمع واعترض الشاطبى كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زيدا ضربت وراغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه ا هـ وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (**قوله فى جميع ما تقدم**) أى من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (**قوله أو حبست عليه إلخ**) أتى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (**قوله بقية الأمثلة**) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم

---

(١) الآية ٢٣ : سورة الرعد ، والآية ٣١ : سورة النحل .

وقال أبو حيان : « ... وقرأ زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن ﴿ جنات عدن ﴾ بالنصب على الاشتغال أى : يدخلون جنات عدن يدخلونها ... » انظر : البحر المحيط [٥/٤٨٨] .

أو أكرمت أخاه ، أو غلام أخيه أكرمك ، كما يجب فى نحو أن زيدًا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه ، أو حبس عليه أو على غلامه ، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو ، كما وجب الرفع فى نحو فإذا زيد يضربه عمرو ، وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تنبيه) : النصب فى نحو زيدًا ضربته أحسن منه في نحو زيدًا ضربت أخاه . وفي نحو زيدًا ضربت أخاه أحسن منه فى نحو زيدًا مررت بأخيه **(وَسَوِّ فِى ذَا ٱلْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ)** وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال **(بِالْفِعلِ)** فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو أزيدًا أنت ضاربه ، أو مكرم أخاه ، أو مارّ به ، أو محبوس

الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أى ويختار النصب فى نحو زيدًا مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدًا اضربه ويستوى الأمران فى نحو زيد قام وعمرو مررت به فى داره كما يستويان فى زيد قام وعمر وأكرمته فى داره ويترجح الرفع فى زيد مررت به كما يترجح فى زيد ضربته **(قوله أحسن منه من نحو زيدا ضربت أخاه)** لأن المقدر فى الأول من لفظ المذكور ومعناه . وفى الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى . وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه فى نحو زيدا مررت بأخيه لانفهامه بالأولى كما ستعرفه **(قوله وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن إلخ)** لأن الفصل فيه أقل من الفصل فى الثانى ولم يتعرض لزيدًا مررت به مع زيدًا ضربت أخاه ، والمنقول عن أبى حيان أن النصب فى الأول أحسن منه فى الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر فى المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير فى المعنى فى الأول دون الثانى لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه **(قوله وسوّى ذا الباب وصفا)** أى فى الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح فى جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم إلخ إذ المختص بالفعل لا يتصوّر فى الاسم ولا فرق فى الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتنّ ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرّابه أو أنتن ضواربه **(قوله ذا عمل)** أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة **(قوله وهو اسم الفاعل)** أراد به ما يشمل مثال المبالغة **(قوله فى نحو أزيدا أنت ضاربه)** قال سم ينبغى أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر للمحذوف المرفوع وقائم مقامه ا هـ وقال الدمامينى أجاز صاحب البسيط فى المثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لأنت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر ا هـ يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جىء بالاستفهام **(قوله أو محبوس عليه)** نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى

عليه ، تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول أزيدًا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه . وإنما امتنع زيدًا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه ، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملًا ، فلا يجوز أزيدًا أنت ضاربه ، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير **(إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ)** يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل الصلة فيما قبلها .

الموصوف المحفوظ أى شخص محبوس أى مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى وإلا لم يكن فى محل نصب **(قوله بخلاف أنت ضاربه)** أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام ا هـ وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه به وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وإنما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سوّ لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة . بقى شىء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبى كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ **أراغب أنت عن آلهتى** ﴾ [مريم : ٤٦] ، حينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه . ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى : ﴿ **أراغب أنت عن آلهتى** ﴾ [مريم : ٤٦] ، الفصل الممنوع وقوع الأجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما فى أزيدا أنت ضارب لأن المعمول وإن تقدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر **(قوله إن لم يك مانع حصل)** قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسرًا لناصب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع . وأجيب بأنه صرح به اهتماما بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر[1] عن سم أن قول المصنف : إن لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من اشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أن عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتجاج إلى ما تكلفه فى الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات

---

(١) **(قوله وقد مر)** عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير إلا أن يقال للتفسير الناصب له .

وما لا يعمل لا يفسر عاملًا . ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة . فلا يجوز زيدًا أنا الضاربه ، ولا وجه الأب زيد حسنة .

(تنبيه) : يتعين الرفع فى زيد عليكه ، أو زيد ضربًا إياه لأنهما غير صفة . نعم يجوز النصب عند من يجوّز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا **(قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة)** ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لأن الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الأصل فى الباب ا هـ سم **(قوله يتعين الرفع فى نحو زيد عليكه)** أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله فى التصريح قال شيخنا علم من قاله الفعل النائب إلخ[1] سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب ا هـ وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط ، وإما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين **(قوله نعم يجوز النصب)** أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جوز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى : ﴿ **والذين كفروا فتعسًا لهم** ﴾ [محمد : ٨] ، كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو : ﴿ **إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم** ﴾ [البروج : ١٠] ، ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر فى باب الاشتغال عاملا قاله الدمامينى . وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست اللام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير التفسير فقد ردّ[2] الدمامينى دعوى لزومها بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدًا ورعيًا إياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدًا سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدًا لست مثله أى باينت زيدا **(قوله الذى لا ينحل إلخ)** هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال

---

(١) **(قوله النائب إلخ)** فيه أن اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم إلا على بعض الأقوال .

(٢) **(قوله رد إلخ)** سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرد الباب ، فما للمعنى متجهه .

ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيراف (**وَعُلْقَةٌ**) بين العامل الظاهر والاسم السابق (**حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ**) سببى له جار على متبوع أجنبى منه ، وهو الشاغل نعتًا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (**كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلاسْمِ**) السببى (**ٱلْوَاقِعِ**) شاغلًا ، فكما تقول زيدًا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيدًا وأكرمت عمله فى سببه ، وكذلك تقول زيدًا أكرمت رجلًا يحبه ، أو أكرمت عمرًا وأخاه أو عمرًا أخاه فتكون العلقة عمله فى متبوع سببه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير وجود الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل أو منفصلًا عنه بحرف جر ونحو .

(تنبيه) : لو جعلت أخاه من قولك زيدًا أكرمت عمرًا بدلًا امتنعت المسألة نصبت

واحترز مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (**قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ**) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لابد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبى لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله تعالى بتابع وبالاسم سببية لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (**قوله سببى له**) أى للاسم السابق (**قوله نعتا**) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع ، وبقى البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدًا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندًا ضربت الذى تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدًا لقيت عمرًا والذى يحبه أى يحب زيدًا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدًا لقيت عمرًا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدًا ضربت رجلا وعمرًا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (**قوله أو عطف نسق بالواو**) أى بشرط أن لا يعاد معه كما فى التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (**قوله بنفس الاسم السببى**) كان الأحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربته كما فى سم (**قوله فتكون العلقة بين زيدًا وأكرمت عمله**) أى مسبب عمله وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذفا أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعمل فى نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ (**قوله فتكون الباء بمعنى فى**) لو قال بمعنى مع لكان أولى (**قوله ونحوه**) أى كالمضاف (**قوله فى نية تكرير

أو رفعت ، لأن البدل فى نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط . نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه ، أو ملابسًا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام ، وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة ، أو بالفاعلية نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] ، وهلا زيد قام . وقد يكون راجح الابتدائية

العامل) يعنى أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى فى الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ . وقال الرودانى عامل البدل وإن كان مقدرا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت فى تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدمامينى القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل فى متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب ومال إليه **(قوله فتخلوا الأولى عن الرابط)** فلا يصح أن تكون خبرًا إن وقعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل **(قوله معنى الجمع)** أى معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ا هـ دمامينى **(قوله إذا رفع فعل ضمير اسم)** أى على فاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه **(قوله فقد يكون إلخ)** كالصريح فى أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح فى التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال فى الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل فى نحو إن زيد قام ويترجح فى نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ ا هـ بتصرف . لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل فى الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما . لأنا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل **(قوله إذا قدرت ما كافة)** أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزًا لا واجبًا لجواز الإعمال والإلغاء حينئذ وكالكافة فى وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدّر على المشهور **(قوله أو بالفاعلية)** لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل فى نحو إن زيد ضرب بالبناء للمفعول **(قوله وإن أحد من المشركين استجارك)** أورد عليه اللقانى أن أداة الشرط إنما تطلب فعلا رافعا أو نصبا وكون استجارك تفسيرًا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير إن وجدت أحدا . وأجاب

على الفاعلية نحو زيد قام ، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ، ونحو قام زيد وعمر وقعد ، ونحو : ﴿ أبشر يهدوننا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أأنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ، والله أعلم .

[تعدى الفعل ولزومه]

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى) إلى مفعول به فأكثر ، ويسمى أيضًا واقعًا لوقوعه على المفعول به ، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أمران : الأول صحة **(أَنْ تَصِلَ هَا)** ضمير

يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك فى غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال . وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال فى غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال **(قوله على الفاعلية)** أى بفعل مقدر يفسره المذكور **(قوله عند المبرد ومتابعيه)** ينبغى أن يزاد الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني **(قوله وغيرهم)** وهم جمهور البصريين **(قوله لعدم تقدم طلب الفعل)** أى من نفى أو استفهام **(قوله نحو زيد ليقم)** إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح إن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحًا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفى نحو ﴿ أبشر يهدوننا ﴾ [التغابن : ٦] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى : ﴿ أأنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، لكن فيه كلام تقدم فى باب الفاعل **(قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده)** إنما استوى الأمران فيه لأن فى كل منها مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق .

[تعدى الفعل ولزومه]

من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة إسقاط الخافض . والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم . وفى هذا الباب ذكر المفعول به **(قوله إلى مفعول به)** أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم **(قوله أمران الأول إلخ)** فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف ، الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة إليه ولا دليل عليه **(قوله إن تصل)**

راجع إلى (**غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ**) والثانى : أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (**نَحْوُ عَمِلْ**) فإنك تقول منه : الخير عمله زيد فهو معمول ، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ، ولا هو مخروج بل هو مخروج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف . والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد ، والضرب ضربه عمرو[1] .

(**تنبيه**) : هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظرًا إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول (**فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ**) ذلك المفعول (**عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ**)

أى ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني . والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها . وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس . وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (**قوله ها ضمير إلخ**) الإضافة بيانية ، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين (**قوله أن يصاغ منه**) أى صحة من مصدره ليوافق مذهب البصريين (**قوله تام**) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرون الديار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (**قوله هذه الهاء**) أى هاء المصدر (**قوله والمعروف أنها**) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (**قوله إلى شبهها به**) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أى فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (**قوله مفعوله**) أى المفعول به لما مر (**قوله إن لم ينب عن فاعل**) أى ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللقانى كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوبًا ولا محلا وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (**قوله إذ لا واسطة**) أى على ما يستفاد من كلامه هنا

---

(١) انظر شرح الألفية لابن جابر فى هذا الموضع .

فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (**وَلَازِمٌ غَيْرُ ٱلْمُعَدَّى**) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره : أى ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ، ويسمى قاصرًا أيضًا لقصوره على الفاعل ، وغير واقع ، وغير مجاوز لذلك (**وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ ٱلسَّجَايَا**) وهى الطبائع . والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له (**كَنَهِمْ**) بكسر الهاء الرجل إذا كثر أكله ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، وطال ، وقصر ، وما أشبه ذلك و (**كَذَا**) ما وازن (**افْعَلَلَّ**) نحو اقشعر واشمأز ، واطمأن ، وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ إذا

حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحروف زائد . ثالثها : لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغرفاه بمعنى فتحه . وفغرفوه بمعنى انفتح . وكزاد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (**قوله لذلك**) أى للازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للمقصور المذكور (**قوله لازم له**) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (**قوله إذا كثر أكله**) أى كان كثرة الأكل سجية فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفى القاموس النهم محركة وسحابة إفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع . نعم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم ا هـ فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (**قوله وطال**) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (**قوله واشمأز**) نقل الرودانى أنه جاء متعديا قالوا اشمأز الشىء أى كرهه (**قوله وما ألحق به**) أى وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثل أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه الألف وهو الواو بخلاف افعلل (**قوله وهو افوعل**) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (**قوله اكوهد**) أصله كهد أى أسرع ا هـ فارضى (**قوله إذا ارتعد**) يعنى لأمه لتزقه (**قوله افعنلل**) أى أصلى اللامين . وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصل اللامين

ارتعد (وَ) كذا (**الْمُضَاهِي**) أى المشابه فى الوزن افعنلل نحو احرنجم ، يقال احرنجمت الإبل أى اجتمعت ، وما ألحق به وهو وزنًا افعنلل بزيادة إحدى اللامين نحو (**اقْعَنْسَسَا**) يقال اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد ، وافعنلى نحو احرنبى الديك إذا انتفش للقتال ، واستلقى الرجل إذا نام على ظهره . وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى : أى علا وركب فى قول الراجز :

[٤١٠] **قَدْ جَعلَ النّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أُدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي**

(**تنبيه**)*: يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولًا للمضاهى ، الأولى أن يكون فاعلًا له والمفعول محذوف : أى والمضاهية اقعنسس للما عرفت أنه ملحق باحرنجم (وَ) كذلك حتم أيضًا لزوم (**مَا اقْتَضَى**) من الأفعال (**نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا**) نحو نظف ، وطهر ،

وافعنلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احر نجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يوقل بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الأخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احر نجم والمضاهى افعنلل زائد إحدى اللامين بنحو افعنسس والمضاهى افعنلل نحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (**قوله وهو وزنان افعنلل**) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو احونصل (**قوله وقد جاء منه المتعدى**) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (**قوله واغرندى**) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (**قوله أن يكون مفعولا للمضاهى**) أى على طريق عكس التشبيه (**قوله والمفعول محذوف**) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (**قوله ما اقتضى**) أى أفاد (**قوله نحو نظف إلخ**) أى بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر . هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى

---

[٤١٠] الرجز بلا نسبة .

ووضوءه ، ودنس ، ونجس ، وقذر (**أَوْ عَرَضاً**) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم إذا شبع (**أَوْ طَاوَعَ ٱلْمعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا**) ودحرجت الشيء فتدحرج . أما مطاوع المتعدى

التى تحتاج إلى بينة (**قوله أو عرضا**) زاد فى المغنى أو لونا كأحمر وأخضر وأدم واحمارّ وسوادّ أو حلية كدعج وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعيل كذلّ وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغدّ البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (**قوله ما ليس حركة جسم**) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد . ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلتين منزلة السابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشرى أى لدخولهما فيها مع أنهما متعديان : وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (**قوله غير ثابت فيه**) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجايا (**قوله كمرض وكسل إلخ**) وكلها بكسر العين قاله الشارح (**قوله أو طاوع إلخ**) المطاوعة قبول فعل أثر فاعل آخر يلاقيه اشتياقا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثانى من التلاقى اشتياقا والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضى فيه كثيرا الأول إلى الثانى بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته فى عالجت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه . وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور . وزعم أبو على أنهما جاءا لازمين سمع فى شعرهم منهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان وردّ بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لأفعل شاذ ، وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطانى درهما وإلى واحد نحو استنصحته

لأكثر من واحد فإنه متعد كما مر (وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرْ) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ، وعجبت منه ، وغضبت عليه (وَإِنْ حُذِفْ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ) وجوبًا وشذ إبقاؤه على جره في قوله :

[٤١١] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي إلى كليب . وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نَقْلًا) لا قياسًا مطردًا ،

فنصحني ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى **(قوله وعد لازما)** المراد باللازم و لم بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر **(قوله بمعنى أذهبته)** فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو : ﴿ **ذهب الله بنورهم** ﴾ [البقرة : ١٧] . وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما فى الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا عى التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة **(قوله فالنصب للمنجر)** وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار . يس **(قوله وشذا بقاؤه إلخ)** ويطرد فى رب نحو : وليل كموج البحر **(قوله أشارت إلخ)** صدره * **إذا قيل أى الناس شرّ قبيلة** * أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا **(قوله فإنما يحذف نقلا)** جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام : الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة

[شواهد تعدى الفعل ولزومه]

[٤١١] صدره :

* إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريرا . وإذا للظرف فيه معنى الشرط ، وأشارت جوابه ، وأى الناس مبتدأ ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول . والشاهد فى كليب حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل النصب توسعا وأراد به رهط جرير وهو كليب بن يربوع بن حنظلة . والأصابع مرفوع بأشارت والباء تتعلق به

وذلك على نوعين : الأول وارد فى السعة نحو سكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام ، والثانى مخصوص بالضرورة . كقوله :

[٤١٢] آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

وقوله :

[٤١٣] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قوله وفى أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسى بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسى فافهم **(قوله مطردا)** صفة لازمة **(قوله الأول وارد فى السعة)** ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد فى السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى : ﴿ **لأقعدن لهم صراطك المستقيم** ﴾ [الأعراف : ١٦] ، أى على صراطك والوارد فى السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيداً **(قوله نحو شكرته ونصحته)** مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أنّ وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر **(قوله وذهبت الشام)** الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله فى شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شذوذا لأن الظرفية المكانية فى المكان المبهم وكذا الخلاف فى المنصوب بدخلت **(قوله مخصوص بالضرورة)** فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو فى منصوبه المسموع قاله الروداني **(قوله آليت)** بفتح التاء أى أقسمت خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية

---

[٤١٢] قاله المتلمس جرير بن عبد المسيح ، وهو من البسيط . آليت أى حلفت على حب العراق أنى لا أطعمه الدهر ، مع أن الحب متيسر يأكله السوس وهو قمل القمح ونحوه . واختلف فى حركة التاء فقيل بالضم يخبر عن نفسه . وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة . والشاهد فى حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه . والدهر نصب على الظرف **(قوله أطعمه)** أى لا أطعمه . فحذف منه حرف لا النافية . والحب مبتدأ والجملة خبره فى محل النصب على الحال .

[٤١٣] البيت بتمامه :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قاله ساعدة بن جوية الهذلى من قصيدة من الكامل **(قوله لدن)** خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفى آخره نون أى ناعم لين . ويروى لذ بمعنى لذيذ من اللذة . والباء تتعلق بيعسل ، والهز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره بهز الكف اياه يعنى الرمح . ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح . وأراد بالمتن ظهر الرمح فيه أى فى هزه والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كعسلان الثعلب فى الطريق . والثعلب فاعل عسل والشاهد فى الطريق حيث نصب بتقدير فى توسعا إجراء للازم مجرى المتعدى .

أى على حب العراق وفى الطريق (وَ) حذفه (**فِى أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ**) قياسًا (**مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوْا**) ﴿ **أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم** ﴾ [الأعراف : ٦٣ ؛ ٦٩] ، ﴿ **شهد الله أنه لا إله إلا هو** ﴾ [آل عمران : ١٨] ، أى من يدوا أى يعطوا الدية ، ومن جاءكم ، وبأنه ، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل لأشكال المراد بعد الحرف . وأما قوله تعالى : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهن** ﴾ [النساء : ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل

عن عدم سكناه . قوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (**قوله كما عسل**) بالإهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * **لدن بهزّ الكف يعسل متنه** * فيه كما عسل ، يصف رمحا بأنه لدن أن لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل متنه أى يضطرب ويهتز صدره . وقوله فيه مع هزّ الكف (**قوله وحذفه فى أنّ وأن**) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو : ﴿ **فلينظر أيها أزكى طعاما** ﴾ [الكهف : ١٩] ، وليت شعرى هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر فى جواب أيها أزكى إلخ وليت شعرى بجواب هل إلخ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض أن الحذف فى القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرا قبلهما لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن . وفى الدمامينى عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدّى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه : ﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلا** ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى فى التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين (**قوله لاشكال المراد بعد الحذف**) أى عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غيره مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معيبا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (**قوله فيجوز إلخ**) حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال فى الآية قرينة سبب النزول تدلّ على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لأنه لاختلافهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المغنى . وحاصل الثانى أن الإجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال

الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن . وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول إنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة . الثانى اختلفوا فى محلهما بعد الحذف : فذهب الخليل والكسائى إلى أن محلهما جر تمسكًا بقوله :

[٤١٤] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُوْنَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

إذا لم يقصد لنكتة **(قوله لقرينة كانت)** أى حين النزول يفهم منها المراد وهو فى عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى فى فقط وعن عند القائلين إنه يدل على معنى عن فقط وقيل أن المقول فى شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهنّ لما لهنّ وفرقة ترغب عنهنّ لدمامتهنّ وهذا لا ينافى وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة فى حق كل تناسبه **(قوله لأجل الإبهام)** أى لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام **(قوله لدمامتهنّ)** بالمهملة أى قبحهنّ ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم **(قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين)** أى تقدير فى وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما فى المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال فى تعبيره بأجاب فافهم **(قوله لطولهما بالصلة)** أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مُطردة وبأنهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على الحرف فى الظاهر بخلاف الاسمى **(قوله فذهب الخليل إلخ)** كذا فى البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما فى المغنى والتصريح ا هـ وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا ا هـ فليس فى كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم **(قوله تمسكا بقوله إلخ)** أى حيث جّر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبها به وإنما زرتها لضرورة نزلت بى ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى نحو : ﴿ **مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ** ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، أى دين عليها قاله الدمامينى ويحتمل أنها يعنى متعلقة بطالب

---

[٤١٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومى . المعنى ما زرت ليلى لتكون لى حبيبة ولا لأجل طلب دين لى عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . الشاهد فى قوله إن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله لأن تكون ، وفيه خلاف فادعى الخليل إن محله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أى ولا لأجل دين . ومذهب سيبويه إنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء فى بها بمعنى من تتعلق بطالبه ، وأنا مبتدأ ، وطالبه خبره ، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما فى : ﴿ **من إن تأمنه بقنطار** ﴾ .

بجر دين . وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب وهو الأقيس . ومثل إن وأن فى حذف حرف الجر قياسًا كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم أى لكى تقوم (**وَٱلأَصْلُ**) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (**سَبْقُ فَاعِلٍ**) أى أن سبق الفاعل (**مَعْنًى**) منهما المفعول معنى (**كَمَنْ * مِنْ**) قولك (**ٱلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ**) فإن من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ، ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى . ويجوز العدول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى ، فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (**وَ**) قد (**يَلْزَمُ الأَصْلُ**) المذكور (**لِمُوْجِبٍ عَرَى**) أى وجد ، وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدًا عمرًا ، وكون الثانى محصورًا كما أعطيت زيدًا إلا درهمًا ، أو ظاهرًا والأول ضمير متصل نحو : ﴿ **إنا أعطيناك الكوثر** ﴾ [الكوثر : ١] ، (**وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ**) لمانع وجد (**حَتْمًا قَدْ يُرَى**) أى قد يرى واجبًا ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورًا نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ،

(**قوله وهو الأقيس**) أى الأقوى قياسا لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أنّ وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا ، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام (**قوله كى المصدرية**) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (**قوله سبق فاعل معنى**) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمامينى (**قوله من ألبسن**) بضم السين أمرا للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (**قوله وقد يلزم الأصل**) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزم (**قوله نحو أعطيت زيدا عمرا**) توقف سم فى جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل فى الصورة الثانية إجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثانى على الأول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (**قوله محصورا**) أى فيه (**قوله أو ظاهرا والأول ضمير**) اعتراضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل . وأجيب بأن لزوم الأصل إضافى بالنسبة إلى امتناع تقديم الثانى على الأول لا مع الفعل (**قوله أى قد يرى واجبا**) إشارة إلى أن حتما مفعول

أو ظاهرا والثانى ضميرًا متصلًا نحو الدرهم أعطيته زيدًا ، أو ملتبسًا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها . فلو كان الثانى ملتبسًا بضمير الأول كما فى نحو أعطيت زيدًا ماله جاز وجاز ، على ما عرف فى باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة : فجواز تقديمه فى نحو ظننت زيدًا قائمًا ، ووجوبه فى نحو ظننت زيدًا عمرًا ، وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها **(وَحَذْفَ فَضْلَةٍ)** وهى المفعول من غير باب ظن **(أَجِزْ)** ختصارًا أو اقتصارًا **(إِنْ لَمْ يَضِرْ)** حذفها

ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتم أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية إلى واحد كما مر فى محله **(قوله كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا)** أى فيه قال سم ما ملخصه : انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه ما أعطيت عمرا إلا زيدا إذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعية للبس ا هـ أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى إلا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت إلا زيدا عمرا ، بقى ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته إياها ، وفيما قبله عمرو وما أعطيته إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور **(قوله جاز وجاز)** أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة **(قوله كحكم الفاعل إلخ)** ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر **(قوله وهى المفعول من غير باب ظن)** لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكرم فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم فى قوله * **ولا تجز هنا بلا دليل** * إلخ **(قوله أجز)** مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم **(قوله أو اقتصارا)** لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه إجمالا فلا يكون حذفه إلا لدليل لأنا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالا ، وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف

كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظى كتناسب الفواصل نحو : ﴿ **ما ودعك ربك وما قلى** ﴾ [الضحى : ٣] ، ونحو : ﴿ **إلا تذكرة لمن يخشى** ﴾ [طه : ٣] ، وكالإيجاز فى نحو : ﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا** ﴾ [البقرة : ٢٤]، وإما معنوى كاحتقاره فى نحو: ﴿ **كتب الله لأغلبن** ﴾ [المجادلة : ٢١] ، أى الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى منى ، أى العورة . فإن ضر الحذف امتنع وذلك (**كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا**) لسؤال سائل كضربت زيدًا لمن قال من ضربت (**أَوْ حُصِرْ**) نحو ما ضربت إلا زيدًا . وإنما ضربت زيدًا ، أو حذف عامله نحو إياك والأسد.

(**تنبيه**)و قوله يضر بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا. بمعنى ضر يضر ضرًا قال الله تعالى: ﴿ **لا يضركم كيدهم شيئا** ﴾ [آل عمران: ١٢٠] أى لم يضركم (**وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا**)

اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ، ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى أنه لا مفعول له أصلا . وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع فيجاء بمصدره مسندا إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه : ﴿ **ربى الذى يحيى ويميت** ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ **ما ودعك ربك وما قلى** ﴾ [الضحى : ٣] ، ﴿ **أهذا الذى بعث الله رسولا** ﴾ [الفرقان : ٤١] اهـ باختصار (**قوله لغرض**) أى حكمة فلا يشكل فى جانب الله تعالى . اسقاطى (**قوله كتناسب الفواصل**) جمع فاصلة وهى رأس الآية . تصريح (**قوله لمن يخشى**) الأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (**قوله وكالايجاز إلخ**) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (**قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**) أى الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (**قوله أو استهجانه**) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية (**قوله كحذف ما سيق**) أى مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيدا ضربته وفى التنازع نحو ضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته فى نحو جاء الذى أكرمته فى داره لأن حذفه يوهم أن العائد الضمير فى داره (**قوله هو بكسر الضاد إلخ**) قال يس نقلا عن ابن هشام : ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اهـ (**قوله أى لم يضركم**) المناسب لم يضركم (**قوله ويحذف الناصبها**) وإذا حذف فالأصل تقديره فى مكانه الأصلى إلا لمانع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل فى الاستفهام ما

أى ناصب الفضلة **(إِنْ عُلِمَا)** بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزًا نحو قالوا خيرًا **(وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا)** كما فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه ، وما كان مثلًا : نحو الكلاب على البقر ، أى أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى المثل نحو : ﴿ **انتهوا خيرًا لكم** ﴾ [النساء : ١٧١] .

قبله ونحو : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ [فصلت : ١٧] ، فيمن نصب إذ لا يلى أما فعل ونحو الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد أن قدرته فعلا لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا ونحو إن خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذ تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية . والثانى كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لإفادة الحصر كذا فى المغنى وناقش الدمامينى التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوّى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله ، فالالتباس حاصل بعده أيضا ، على أن ابن عصفور رجع منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر فى باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها فى المثال لم يرجع إلى ذلك . وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد . وقد يقال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل **(قوله إن علما)** اشتراط فى حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركنى الإسناد وعمدتيه فلا يستغنى الإسناد عنه حتى يحذف الفضلة **(قوله قالوا خيرا)** أى أنزل بدليل ماذا أنزل **(قوله كما فى باب الاشتغال والنداء)** إذ لا يجمع بين العوض والمعوض **(قوله بشرطه)** أى بشرط كان من التحذير والإغراء فشرط التحذيران يكون بإياك نحو إياك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الإغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك **(قوله الكلاب على البقر)** أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة . وقيل المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها **(قوله أو أجرى مجرى المثل)** الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعملة فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التغيير **(قوله انتهوا خيرا لكم)** أى انتهوا عن التثليث

(خاتمة) : يصير المتعدى لازمًا أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء : الأولى التضمين لمعنى لازم . والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره** ﴾ [النور : ٦٣] ، أى يخرجون : ﴿ **ولا تعد عيناك عنهم** ﴾ [الكهف : ٢٨] ، أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا ، ﴿ **وأصلح لى فى ذريتى** ﴾ [الأحقاف : ١٥] ، أى بارك لى . ومنه قول الفرزدق :

وائتوا خيرا لكم **(قوله لازما)** بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث . وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الأول والرابع والخامس ، فإن المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد ، والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له ، وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر **(قوله لمعنى لازم)** بالإضافة أى لمعنى فعل لازم **(قوله معنى لفظ آخر)** ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى : ﴿ **أحسن بى إذ أخرجنى من السجن** ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، فإن تعدية أحسن بالباء لتضمنه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل **(قوله لتصير الكلمة إلخ)** فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل مهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا . وانظر ما علاقة المجاز على هذا ، لا يقال العلاقة الجزئية لأنا نقول الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لابد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الأجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والأقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه . وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف . ونقل أبو حيان فى فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس . وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه . وقال ابن كمال باشا : الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن **(قوله أى يخرجون)** اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه المحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين **(قوله أى تنب)** أى تبعد **(قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك)** جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، أى من تنزيل

[٤١٥] كَيْفَ تَرَانِي قَالِيًا(١) مِجَنِّي   قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

أى صرفه بالقتل . ومنه قول الآخر :

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

أى تكلفت . وهو كثير جدًا . الثانى التحويل إلى فعل بالضم الغة والتعجب ، نحو ضرب الرجل ، وفهم ، بمعنى أما أضربه وأفهمه : الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر . الرابع الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو : ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ [يوسف : ٤٣] ﴿ **الذين هم لربهم يرهبون** ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، أو بكونه فرعًا فى العمل نحو : ﴿ **مصدقًا لما بين يديه** ﴾ [آل عمران : ٣] ، ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ [هود : ١٠٧] ،

المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى دريتنى . دمامينى **(قوله ومنه)** أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعة متعديا صار بالتضمين لازما ، ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل معه متعد إلى واحد وصار بالتضمين متعديا إلى ثان بحرف الجر **(قوله كيف ترانى قاليا مجنى)** بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ، ثم أجاب بقوله وقد قتل الله إلخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لأمنى حينئذ . وقيل : المراد بالمجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قاليا له لأن الله قتل زيادا عنى ، فالاستفهام على هذا إنكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه **(قوله ومنه قول الآخر)** فصله بمن مع أنه مما نحن ليناسب ما قبله فى الفصل بمن **(قوله لقصد المبالغة والتعجب)** خرج به التحويل إلى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء فى نحو قتله وطلته على قول سيبويه إن الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فإنه هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع **(قوله الضعف عن العمل إلخ)** فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض **(قوله**

---

[٤١٥] الرجز للفرزدق .

(١) صوابه **(قاليا)** بالموحدة : أى جاعلا أعلاه أسفله ، أو لابسا إياه على غير الوجه الذى يلبسه عليه الناس .

البروج : ١٦] ، الخامس الضرورة كقوله :

[٤١٦] تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي ٱلْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

ويصير اللازم متعديًا بسبعة أشيا : الأول همزة النقل كما أسلفته . الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدًا . وقد جتمعا فى قوله تعالى : ﴿ **نزل عليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل** ﴾ [آل عمران : ٣] ، الثالث المفاعلة تقول فى جلس زيد ومشى وصار جالست زيدًا وماشيته وسايرته . الرابع استفعل للطلب أو

تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت . ويقال أتبل بالهمزة ، والخريدة المرأة الحسناء ، والضجيج بمعنى المضاجع ، ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله ببارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدمامينى أن يكون المراد تسقى الضجيج ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة **(قوله ويصير اللازم متعديا)** كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى رن السادس والسابع يصيرانه فى حكم المتعدى لا متعديا **(قوله همزة النقل)** قال فى المغنى : الحق أن دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى . وقيل قياسى فيه وفى المتعدى إلى واحد . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى ا هـ **(قوله كما أسلفته)** أى فى باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ **(قوله تضعيف العين)** ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدى إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها ، وقلّ فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه . قال فى المغنى : التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين . وقيل قياسى فى الأولين ا هـ .

(فائدة) : قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما : التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل : ﴿ **لولا نزّل عليه القرآن جملة واحدة** ﴾ [الفرقان : ٣٢] ، والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق . ثم رأيت فى الكشاف ما يصرح به حيث قال فى تفسير هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعا **(قوله الثالث المفاعلة)** أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المستق منها سهو عن كون المعدود والأشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الأفعال المتعدية **(قوله الرابع استفعل)** أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس **(قوله للطلب أو النسبة)** احترز عن استفعل للصيرورة

---

[٤١٦] البيت لحسان بن ثابت وهو من الكامل .

النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدًا ، واستقبحت الظلم . وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . ومنه قوله :

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة . الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدًا أكرمه أى غلبته فى الكرم . السادس التضمين نحو : ﴿ **ولا تعزموا عقدة النكاح** ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، أى لا تنووا لأن عزم لا يتعد إلا بعلى : تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا . ومنه رحُبتكم الطاعة ، وطلُع بشر اليمن : أى وسعتكم وبلغ اليمن . السابع إسقاط الجار توسعًا نحو : ﴿ **أعجلتم أمر ربكم** ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، أى عن أمره ، ﴿ **واقعدوا لهم كل مرصد** ﴾ [التوبة : ٥] أى عليه . وقوله :

فإنه لازم كاستحجر الطين **(قوله كاستخرجت المال)** مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار بنقلهما إلى استفعل متعديين **(قوله وقد ينقل)** أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه . ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتح الباب وأرتجه أى أغلقه لأن الهمزة ليست للنقل **(قوله نحو استكتبته إلخ)** الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدى لاثنين **(قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا)** قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لا : إن هذا على معنى من ا هـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنين ويجوز أن لا تكون إذ لا يلزم من وجودهما نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقد فما هنا مبنى على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير إليه قول الشارح وإنما جاز إلخ فلا تناف فتأمل . ونقل الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن **(قوله السادس التضمين)** قال فى المغنى : ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك . وعدى أخبر وخبر وحدّث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو : ﴿ **أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم** ﴾ ﴿ **نبئونى بعلم** ﴾ ا هـ **(قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن)** بضم العين فيهما ، قال فى المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى

[٤١٧] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

أى فى الطريق . وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافًا للفارسى فى الأول ، وابن الطراوة فى الثانى لعدم الإبهام . والله أعلم :

[التَّنَازُعُ فى العَمَلِ]

وإِنْ عَامِلَانِ فأكثر **(اقْتَضَيَا)** أى طلبا **(فِي اسم عَمَلْ)** متفقًا أو مختلفا **(قوله قَبْلُ)** أى

المفعول غير هذين **(قوله كما عسل الطريق الثعلب)** قال الفارضى فى إسناد العسلان إلى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى المزهر **(قوله لعدم الإبهام)** أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وإنما كان الإبهام معدوما لأن المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق . قاله في المغني .

[التنازع فى العمل]

التنازع لغة التجاذب[1] واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى . غزى **(قوله إن عاملان)** أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروداني كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن[2] الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخرين من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ، ولابد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعطف مطلقا[3] قال فى المغنى أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : ﴿ **وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا** ﴾ [الجن : ٧] اهـ وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للأول جواب السؤال أو الشرط نحو : ﴿ **يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة** ﴾ ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطرا** ﴾ [الكهف : ٩٦] ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك **(قوله اقتضيا)** أى وجوبا على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو : ﴿ **وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا** ﴾ [الجن : ٤] ، لاحتمال عمل كان فى ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشأن وهذا هو الأظهر وإن استظهر الدمامينى الأول . نعم لا تنازع فى قام أظن زيد . لا على الأول لعدم

---

[٤١٧] البيت من الكامل .

(١) **(قوله التجاذب)** أى بالكلام . وقوله أن يتقدم بل هو طالب عاملين إلخ .

(٢) **(قوله بأن إلخ)** أى لمطابقة الفرع لأصله إلا لداع ولا داعى هنا يقال إذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكرا أو متعجبا بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب .

(٣) **(قوله مطلقا)** نقل فى النكت أن شرطه أن لا يكون أحدهما مقرونا بلا أو بل .

حال كونهما قبل ذلك الاسم (**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا ٱلعَمَلْ**) اتفاقًا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

[٤١٨] **أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُـونَ**

إذ الثانى توكيد ، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حينئذٍ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ، ومن نحو :

وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ، ولا على الثانى لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها فى ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدمامينى (**قوله فى اسم**) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد إنما قام وقعد هو ، ونحو ما ضربت وأكرمت إلا إياك ، ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف فى الأخيرين . وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافا لقول المكودى متعلق باقتضيا (**قوله اتفاقا**) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا إذا اتفقا فى طلب المرفوع كما سيأتى (**قوله أتاك أتاك اللاحقون**) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ياء نص فى أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله العينى (**قوله إذ الثانى توكيد**) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادى فى شرح التسهيل : ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت ؛ وقد أجاز أبو على التنازع فى قوله : * **فهيهات هيهات العقيق وأهله** * قال : ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت فى الأولى أو بالأولى وأضمرت فى الثانية . وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثانى وأضمر فى الأول وأن يكون فاعلا بالأول والثانى توكيد لا فاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اهـ مع زيادة من الدمامينى (**قوله وإلا فسد اللفظ**) أى من جهة الصناعة النحوية (**قوله وإلا فسد المعنى**) أى المعنى المراد إذ المعنى المراد كفانى إلخ ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون و لم أطلب معطوفا على كفانى

[شواهد التنازع فى العمل]

[٤١٨] البيت بتمامه :

فَأَيْـنَ إلى أَيْـنَ النَّجَـاءُ بِبَغْلَـةٍ ... أَتاكَ أَتاكَ ٱللَّاحِقُونَ ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ

هو من الطويل . الفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف : أى فأين تذهب . والنجاء بالمد الاسراع مبتدأ أو خبره إلى أين مقدما والشاهد فى أتاك أتاك اللاحقون فإنهما عاملان فى اللفظ ولكن الثانى منهما لا يقتضى إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملا لقيل أتوك أتاك أو أتاك أتوك والنون فى اللاحقون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك ، والثانى تأكيد .

[٤١٩] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فإن الثانى لم يطلب قليل ، وإلا فسد المعنى ، إذ المراد كفانى قليل من المال و لم أطلب الملك ، وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا ؛ وفى كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقصور العلة لأن ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما

ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفى إثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله : * **ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة** * لاقتضاء لو النفى كما عرف والسعى لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضى وصاحب المغنى . وقال الكوفيون والفارسى أن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منه ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فإنك لو قلت لو دعوته أجابنى غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى ونظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفى إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبى ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض **(قوله ولم أطلب الملك)** يدل على المحذوف قوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

هذا ولا يخفى أما ما ذكره الشارح فى توجيه البيت إنما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك فى الشعر قاله يس **(قوله أما المثال فظاهر)** لأن كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل **(قوله فلقصور العلة)** أى افهامها ما لا يصح .

---

[٤١٩] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى . وصدره :

* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو من قصيدة من الطويل **(قوله كفانى)** جواب لو . الشاهد فيه وفى و لم أطلب حيث تنازعاً فى قليل . قالت الكوفية : اعمل الأول مع امكان اعمال الثانى من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثانى فدل ذلك على أن اعمال الأول أولى . وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال منتفية لانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التى هى لامتناع الثانى لا امتناع الأول إذا دخلت على المنفى يصير شيئا مثبتا والعكس بالعكس . وهذا يقتضى أن لا يكون طالبا لقليل من المال . وقوله و لم أطلب على تقدير كونه ما وجه إليه الأول يقتضى أن يكون طالب له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون . طالباله وغير طالب ، وإنه ممتنع ، فإذا تعذر توجهه إلى قليل يكون مفعوله محذوفا وهو ملك أو مجد . فافهم .

إذا طلبا نصبًا وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا ، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات): الأول مراده بالعاملين فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو اسم وفعل كذلك : فالأول نحو : ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطرًا** ﴾ [الكهف : ٩٦] ، والثانى كقوله :

[٤٢٠] **عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ**

والثالث نحو : ﴿ **هاؤم اقرءوا كتابيه** ﴾ [الحاقة : ١٩] ، وقوله :

وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع إذا طلبا نصبا كما فى زيد اضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم ، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدمامينى فيخرّج المثال على أن زيدا إنما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لاظاهرها وإن زعمه البعض إلى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي فى المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم **(قوله وعمل مفعول به)** أى للفعل المقدر **(قوله يشبهانهما)** أى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرأوا كتابيه وقول الشاعر : * **لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا** * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر ا هـ ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر **(قوله أو اسم وفعل كذلك)** أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف **(قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا)** فأعمل الثانى ونوى الضمير فى الأول وإنما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند إهمال الأول كما سيأتى **(قوله عهدت)** بالبناء للمجهول وتاء الخطاب **(قوله هاؤم اقرءوا كتابيه)** هاء اسم فاعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والأصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى إعراب القرآن للسمين زعم القتيبى أن الهمزة بدل من الكاف فإن عنى أنها تحل محلها فصحيح وإن عنى البدل الصناعى فليس

---

[٤٢٠] تمامه : * فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلَا *

هو من الطويل . عهدت مجهول من العهد : بمعنى معرفة الشىء على ما كان عليه ، والشاهد فى مغيثا من الإغاثة . ومغنيا من الاغناء ، فإنهما حالان تنازعا فى من أجرته من أجاره من فلان إذ أنقذه ، والفاء للتعليل : أى فلأجل ذلك لم أتخذ موئلا أى ملجأ إلا فناءك أى جوارك وقربك والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب .

[٤٢١] لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره . وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدًا ، وأحسن به وأجمل بعمرو

بصحيح ا هـ **(قوله ولم أنكل)** أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأولى اسم رجل **(قوله ولا تنازع بين حرفين)** لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين إذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه لأن المراد بالإضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى فى الحروف كما فى : ﴿ **علم أن سيكون منكم مرضى** ﴾ [المزمل : ٢٠] ، وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه : وقالوا فى لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من على إعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة . وقالوا لو أعمل الأول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى ا هـ قال الدماميني : وانظر من الذى قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترن بأن كثيرا ، وانظر أيضا أى محذور يلزم فى حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر : * **يا أبتا علك أو عساكا** * وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسى وأبى الفتح بن جنى ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع فى الحروف ا هـ . قال يس : وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ، ولم والفعل فى محل جزم بان **(قوله ولا بين جامدين)** أى فعلين جامدين . وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرءوا كتابيه ولا البيت . قال الرودانى : ينبغى تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثانى نحو أعجبنى ولست مثل زيد **(قوله وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب)** أى سواء أعلمت الثانى أو الأول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ، ورجح هذا القول الرضى . همع **(قوله نحو ما أحسن إلخ)** هذا فى إعمال الثانى وتقول على إعمال الأول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو ، وإنما جىء على إعمال الثانى مع الأول المهمل

---

[٤٢١] قاله المرار الأسدى . وصدره : * **لقد عَلِمَتْ أُولى المغيرة أننى** *

وهو من قصيدة من الطويل : أى الخيل المغيرة ولقيت خبر أن . وروى لحقت . وعند الزمخشرى كررت . وعند البعلى ضربت . ولم أنكل عطف على لقيت . أى ولم أعجز ويروى بالفاء والشاهد فى لقيت وعن الضرب حيث تنازعا فى قوله مسمعا بكسر الأول اسم رجل . فالأول فعل والثانى اسم وعكسه نحو قوله تعالى : ﴿ **هاؤم اقرأوا كتابيه** ﴾ وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر المعرف باللام . فافهم .

واختاره فى التسهيل . الثانى قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين . وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصّلاة والسّلام : « **تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين** » وقول الشاعر :

[٤٢٢] **طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِىْ فَلَيْتَنِى ... قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ ٱلنَّدَى عِنْدَ سَائِبِ**

الثالث اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه . وقوله :

[٤٢٣] **وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا**

بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة **(قوله واختاره فى التسهيل)** شرط فى شرحه للجواز إعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور . دماميني **(قوله من ذلك)** أى ما تعدد فيه المتنازع وهى الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثانى والثالث فيه إياها ولو أعمل الثانى لأضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم **(قوله طلبت إلخ)** المتنازع طلبت وأدرك وأبغ والمتنازع فيه الندى وعند **(قوله أن يكون غير سببى مرفوع)** أى للزوم إسناد أحدهما إلى السببى والآخر ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدأ . واعتراض بأنه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببى المضاف إلى ضمير المبتدأ كما اكتفى المصنف تبعا للأخفش والكسائى بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدأ فى قوله تعالى : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن** ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، أى أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل فى نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه ، مع أن المتنازع فيه سببى منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببى مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببى مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببى أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه **(قوله مبتدأ)** أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضميريهما لأن

---

[٤٢٢] البيت للحماسى وهو من الطويل .

[٤٢٣] صدره : * **قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ** *

قاله كثير من قصيدة من الطويل . وكل ذى دين فاعل قضى . ووفى عطف عليه ، وغريمه مفعول وفى . واحتجت به البصرية على أولوية اعمال الثانى فى باب التنازع ، فإن قضى ووفى تنازعا فى غريمه واعمال الثانى ، إذ لو أعمل الأول لقيل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثانى ، وهو معنى من التعنية وهو الأسر ، إذ لو كان الممطول من المطل وهو التسويف لقيل معنى هو لأنه حينئذ صفة جرت على غير من هى له وهو الغريم . وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو الممطول ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال ممطول هو وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطه التفسير إذ الأصل ممطول غريمها فحذف اعتمادا على التفسير بعده وكأنه لم يجر على غير من هو له لذكر الفاعل بعده **(قوله وعزة)** مبتدأ ، وغريمها مبتدأ ثان ، وممطول معنى خبره ، والمبتدأ الثانى مع خبره خبر المبتدأ الأول . وقيل ممطول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة . والتقدير وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى ، فعلى هذا لا تنازع فيه ، وهو محل الشاهد لأنه لا تنازع فيه بالتوجيه المذكور

محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع (**وَٱلثَّانِ**) من المتنازعين (**أَوْلَى**) بالعمل من الأول (**عِنْدَ أَهْلِ ٱلْبَصْرَةْ**) لقربه (**وَٱخْتَارَ عَكْساً**) من هذا وهو أن الأول أولى لسبقه (**غَيْرَهُمْ ذَا أَسْرَهْ**) أي غير البصريين وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد إلخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (**قوله أو غير ذلك**) عطف على أن السببي ، ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غريمها ، وغريمها نائب فاعل ممطول (**قوله بخلاف السببي المنصوب**) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا أعملت الأول فلابد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح : الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (**قوله كما مر**) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (**قوله والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه**) قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل اهـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (**قوله وهو أن الأول أولى لسبقه**) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن أعمل الثاني أضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين ، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو الكسائي . أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح (**قوله ذا أسره**) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية ، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ، ومن الرجل الرهط الأدنون (**قوله على جواز إعمال كل منهما**) أي إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضمر في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنعونه كما

(تنبيه): سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها . ومن إعمال الأول قوله :

[٤٢٤] كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيْكَ الْجَزِيْلَ وَنَاصِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

[٤٢٥] جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ ... لِمَنْ أَجَارُوْا ذَوُو عِزٍّ بِلَا هُوْنِ

(وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ) منهما وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه فى المعنى **(فِى ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَٱلْتَزِمْ)** فى ذلك **(مَا ٱلْتُزِمَا)** من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة . فى ذلك كان الأول هو المهمل **(كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيُء ٱبْنَاكَا)** أم الثانى **(وَ)** ذلك نحو **(قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)** وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا

سيأتى فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتى فلا تغفل **(قوله ومن إعمال الأول)** أى بدليل الإضمار فى الثانى والثالث **(قوله ومن إعمال الثالث)** أى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لاعمال الثانى لأنه لم يحفظ إعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى **(قوله فى ذلك)** أى فى حال إعمال المهمل فى الضمير **(قوله من مطابقة الضمير للظاهر)** فى التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ذكر ، وسيذكره الشارح لكن صرح الدمامينى نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام فى الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون **(قوله كيحسنان إلخ)** المثالان من تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان ، أقائم وذاهب هما الزيدان ، وأقائم أنتما ، وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما ، فأنتما الأول فى المثال الأخير مضمر الثانى المهمل وأنتما الثان فاعل الأول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدمامينى على المغنى **(قوله وهذا المثال الثانى)** متفق على جوازه قال شيخنا هذا ينافى ما سيأتى عن الفراء من إعمالهما معا فى الظاهر عند اتفاقهما فى طلب المرفوع ا هـ ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر **(قوله والأول منعه الكوفيون)** أى من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع فى الأول قبل الذكر لا من حيث اشماله على اعمال

---

[٤٢٤] البيت لأبى الأسود الدؤلى وهو من الطويل

[٤٢٥] البيت من البسيط .

الباب فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكًا بظاهر قوله :

[٤٢٦] تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ(١)

وقال الفراء : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو يحسن ويسىء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا نحو ضربنى وضربت زيدًا هو . والمعتمد ما عليه

الثانى بدليل كلامه بعد ، فلا ينافى فى هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما **(قوله قبل الذكر)** أى لفظا ورتبة **(قوله فذهب الكسائى إلخ)** تفصيل لمحذوف أى واختلفوا فى كيفية اعمال مع طلب الأول الرفع . قيل : ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها قاله يس **(قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق)** أى استتر . وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة ، وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالأرطى شجر ، لها أى للبقرة الوحشية ، فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت ، والنبل السهام ، وكليب جمع كلب ككعبيد جمع عبد ، ووجه التمسك به أنه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على إعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الأول وإنما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتى فى الشرح **(قوله فى طلب المرفوع)** الظاهر أن مثله اتفاقهما فى طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة ونصها وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب **(قوله فالعمل لهما)** أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل **(قوله ولا ضمار)** أى على أحد نقلين عنه ، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما **(قوله أضمرته مؤخرا)** أى إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثانى ضمير فيه وإن أهملته فلا إضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الاول حينئذ كما فى الهمع **(قوله نحو ضربنى وضربت زيدا هو)** فهو فاعل ضربنى

(١) يصح عطف كليب على رجال . وفاعل « بذت » يعود على البقرة الوحشية . ومعنى بذت : سبقت وغلبت ، وعلى هذا يكون نبلهم منصوبا . يعنى لسرعة البقرة الوحشية سبقت نبل الصائد . وهو أقوى فى المعنى .

[٤٢٦] قاله علقمة بن عبده . وهو من قصيدة طويلة من الطويل بل يمدح بها الحارث بن جبلة الغسانى . الشاهد فى تعفق أى استتر وأرادها حيث تنازعا فى رجال . واحتج به الكسائى على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقيل تعفق بالارطى رجال ثم أرادوها لأنها عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثانى لأبرز الضمير فى تعفق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الابراز دليل على حذف الفاعل . وأجيب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا على مذهب البصرية بل ينوى مفردا فى الأحوال كلها ، فتقول ضربنى وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربنى من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع ، والارطى من الأشجار التى يدبغ بها واحدتها ارطاة . والشمير فى لها وأرادها للبقرة **(قوله فبذت)** بالباء الموحدة والذال المعجمة أى غلبت ونبلهم فاعله وكليب عطف عليه وهو جمع كلب ككعبيد جمع عبد . ويروى تعفق بضم القاف يعنى البقرة أى تلوذ بالارطى فيكون الفاعل فيه مضمرا ، وأصله تتعفق فحذف احدى التاءين .

البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها ، لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء غير هذا الباب نحو ربه رجلًا ونعم رجلًا ، وقد سمع أيضًا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضربوني وضربت قومك . ومنه قوله :

[٤٢٧] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

لا توكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر **(قوله والمعتمد ما عليه البصريون)** أى من وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثانى **(قوله لأن العمدة يمتنع حذفها)** اعترض اللقانى هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار ، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوّز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الإظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم **(قوله ولأن الإضمار)** بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط **(قوله قد جاء في غير هذا الباب)** أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثال فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب . وبحث فيه اللقانى أيضا بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملا الشيء ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الإجمال ثم التفصيل فتأمل **(قوله وقد سمع)** ترقّ من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع إلخ أى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعفق إلخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس **(قوله وكمتا)** أى ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهى حمرة تضرب إلى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعارا ولباسا لها . والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثانى وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر ، لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائى لأن الضمير في الأول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الرفاء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا **(قوله لاحتمال إفراد ضمير الجمع)** أى على تأوله بمن ذكر كما

---

[٤٢٧] هو من الطويل . الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع ، وذلك أن جفونى و لم أجف تنازعا في الاخلاء جمع خليل ، وقد أعمل الثانى وأضمر الفاعل على شريطه التفسير وهو مذهب البصرية والفراء ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم ، وهو في الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه ضربونى وضربت قومك ، ومهمل خبران من الاهمال وهو الترك .

وقوله :

[٤٢٨] هَوِيَنَنِى وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِى

وقوله :

[٤٢٩] وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال أفراد ضمير الجمع . وقد أجاز ذلك البصريون فى الأحوال كلها ، تقول ضربنى وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربنى من ، على ما لا يخفى (**وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ**) وهو النصب لفظا أو محلا (**أوهِلَا**) أى جعل أهلا (**بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ**) فى الأصل لأنه حينئذٍ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربنى زيد ، ومررت ومر بى عمرو .

سيشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بأن الإفراد قبيح كما مر عن الدماميني فيكيف ينفى عن الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفى حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل ، وقد روى كما فى العينى تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا إلى ضمير الرجال لأنهم فى معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العينى ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلائم قوله لها إلا بتكلف (**قوله وقد أجاز ذلك**) أى الإفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الأحوال كلها أى إسناد الفعل إلى الواحد والاثنين والجماعة لكن الإفراد فى الاثنين والجماعة قبيح كما مر (**قوله لفظا أو محلا**) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل إليه بواسطة الحرف كما فى التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محلى دائما لبنائها (**قوله أو هلا**) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أى جعلك أهلاله (**قوله بل حذفه الزم**) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيتضح (**قوله إن يكون غير خبر**) حذف فى الوضعين جواب أن التى فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبى (**قوله فلا حاجة إلى إضمارها**) أى لفظا فلا ينافى أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظا

---

[٤٢٨] هو من البسيط . الشاهد فى هوينني وهويت حيث تنازعا فى الغانيات ، فاعمل الثانى وأضمر فى الأول . وهو جمع غانية بالغين المعجمة وهى المرأة التى تستغنى بجمالها عن الحلى . وإن مصدرية والتقدير إلى شيبوبتى . فانصرفت عطف على أن شبت ، وآمالى فاعله جمع أمل وهو الرجا .

[٤٢٩] قاله طفيل بن عوف الغنوى من قصيدة من الطويل فى وصف خباء وخيل . وكمتا عطف على قوله :

وَفِينَا رِبَاطُ الْخَيْلِ كل مُطَهَّمٍ وَخَيْلٍ كَسِرْحَانِ الْغَضَى الْمُتَأَوِّبِ

أى ترى فينا رباط الخيل وترى كمتا جمع أكمت ، وليس بجمع كميت من الكمية وهى حمرة تضرب إلى السواد ، وأراد بالمدمات شديدة الحمرة مثل الدم . والمتون جمع متن وهو الظاهر والشاهد فى جرى واستشعرت حيث توجها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما وهو قوله لون مذهب ، بناء على أن مذهب البصرية اعمال الأقرب وإضمار الفاعل فى الأسبق تقديره جرى هو أى سال ، ومعنى استشعرت جعلت شعارها وهو علامتهم فى الحرب كذا قيل . والصحيح جعلت سعارا ولباسا . والمذهب المموه بالذهب تقديره لون شىء مذهب . وقيل المذهب اسم من أسماء الذهب ، فعلى هذا لا تقدير . فافهم .

ولا يجوز ضربته وضربنى زيد . ولا مررت به ومر بى عمرو . وأما قوله :

[٤٣٠] إِذَا كُنتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة (وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ) لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدة فى الأصل فلا يحذف ، فتقول كنت وكان زيد قائمًا ، إياه وظننى وظننت زيدًا عالمًا إياه . أما امتناع الإضمار مقدمًا فادعى الشارح الاتفاق عليه فى دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالمرفوع . وفى كلام والده فى الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقًا مقدمًا ، واحتج له وهو أيضًا كلام ظاهر كلام التسهيل . وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

به **(قوله وأخرنه)** أى اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش **(قوله وعمدة فى الأصل فلا يحذف)** يرد عليه أن خبر كان ومفعولى ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتى أقوى. **(قوله ثلاثة مذاهب)** هى فى منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا فى الإضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح ، وزاد فى التوضيح رابعا وهو الإظهار **(قوله أحدها جوازه)** أى الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما فى النظم ، ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون **(قوله ميل إلى جواز إلخ)** وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالأولى سم **(قوله مطلقا)** أى عمدة كان فى الأصل أو فضلة **(قوله واحتج له)** أى بشواهد من لسان العرب **(قوله وأجازه الكوفيون)** نقل المصرح عن أبى حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفروعهما وإلا لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين ، فلابد أن يقول إياه متقدما أو متأخرا ولا ينافى هذا ما سيأتى من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتى مذهب البصريين والكلام فى مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حينئذ **(قوله لأنه مدلول بالمفسر)** أى وحذف المعمول لدليل جائز حتى فى باب كان وظن **(قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر)** أى إذا أضمر مقدما كما مال إليه فى شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا **(قوله**

---

[٤٣٠] تمامه : * جِهاراً فَكُنْ فى ٱلْغَيْبِ أَحفَظَ لِلْوُدِّ *

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ ٱلْوُشَاةِ فَقَلَّمَا   يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ إِفْسَادِ ذِى عَهْدِ

هما من الطويل . الشاهد فى ترضيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، واعمل يرضيك لما تنازعا فى صاحب ، وكان القياس حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد ، وهو عند الجمهور ضرورة **(قوله جهارا)** أى عيانا نصب بتقدير فى والفاء فى فكن جواب إذا ، وأحفظ خبر كن ، والود بالضم المحبة ، وفى الغيب حال من صاحب ، وألغ أمر من الالغاء ، وأحاديث الوشاة مفعوله ، وهو جمع واش كالقضاة جمع قاض : من وشى يشى وشاية إذا نم عليه . وقوله فقلما جواب الأمر فلذلك أتى بالفاء . وقل فعل دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشى غير إفساد العهد . يقال حاولت الشيء إذا أردته . وأراد بالعهد ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها .

(تنبيهات): الأولى اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل نحو : ضربنى وضربته زيد ، ومربى ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله :

* **وأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا** * تنازعاه . ولم يخرجه ومنه قوله :

[٤٣١] **إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ**

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما ، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة . ومنه قوله :

[٤٣٢] **بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ**

إذا هى) أى المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أى اختير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا ، والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العينى . والذى فى القاموس والصحاح : الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم فى نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهم بالكسر . والشاهد فى تنحل واستاكت حيث تنازعا عودا سحل فأعمل الأول وأضمر فى الثانى ضمير عودا سحل وذكره **(قوله بعكاظ)** سوق كانت فى الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أى يتفاخرون ويتناشدون الشعر . قال فى الصحاح بناحية مكة شهرا ، وقال فى القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتستمرّ عشرين يوما والباء فى بعكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطى أى يسىء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح . والشاهد فى يعشى ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول

---

[٤٣١] قاله عمر بن أبى ربيعة فيما زعمه الزمخشرى وشارح الكتاب . وقال النحاس : قال الأصمعى قاله طفيل الغنوى ونسبه الجرمى للمقنع الكندى ، والصواب مع الأصمعى . وهو من قصيدة الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى ، وإذا للشرط ، وهى ضمير منفصل لتعذر اتصاله ، فحذف عامله تقديره إذا لم تستك هى أى سعدى : من الاستياك والأراكة بالفتح واحدة الأراك ، وهو شجر مر يتخذ منه المساويك **(قوله تنخل)** مجهول وقع جزاء الشرط أى اختير . والشاهد فيه وفى فاستاكت حيث تنازعا فى عودا سحل ، فاعمل الأول وأضمر الثانى . واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول ، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا خلاف فيه ، واما أن يدل على الأولوية فلا **(قوله به)** فى محل النصب على إنه مفعول فاستاكت ، والفاء للعطف ، والإسحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة وفتح الحاء المهملة : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك .

[٤٣٢] قالته عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ . اختلف فى إسلامها . وهو من قصيدة من مربع الكامل وفيه الإضمار والترفيل الباء تتعلق بمجمع فى قولها فيها قبله :

فَـيْنَا وَمَا جُمِعُوا لَنَا ... فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

وعكاظ بضم العين المهملة تخفيف الكاف وفى آخره ظاء معجمة : موضع بقرب مكة كانت تقام به فى الجاهلية سوق ، فيقيمون فيه أياما . ويعشى من الإعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة . وشعاعه بالرفع فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما قبله . والناظرين مفعوله وقد تنازع يعشى ولمحوا فى شعاعه فاعمل الأول وأضمر فى الثانى إذ أصله لمحوه وفيه الشاهد حيث حذف =

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن فى حذفه تهيئة العامل وقطعه عنه لغير معارض . الثانى كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثانى جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل بل أجاز التقديم . الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس ، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد ، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب

وأضمر فى الثانى ضميره وحذفه **(قوله وخص بعضهم بالضرورة)** مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنه فصلة كقوله بعكاظ إلخ . ولنا أن فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ **(قوله تهيئة العامل)** يعنى لمحوا للعمل أى فى الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثانى مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثانى فى حال إعمال الثانى مع الحذف . قال سم وكأنهم أى المجوزين اختيارا حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال إعمال العامل الآخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فإنه حسن **(قوله بل أجاز التقديم)** أى ذكر الضمير مقدما فى الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخيرا الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض **(قوله الحذف الفضلة من الأول المهمل)** وكذا يشترط لجواز من الثانى المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد **(قوله أمن اللبس)** ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقا * **وحذف فضلة أجز إن لم يضر** * **(قوله وجب التأخير)** وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم **(قوله نحو استعنت واستعان علىّ زيد)** وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينه معمول الفعل الثانى مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم .**(قوله لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ)** لو علله بما ألفناه لكان مناسبا لأن تعليله إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مرّ أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعلم الإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض . فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف **(قوله يوهم إلخ)** لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ فى الأصل **(قوله**

= الضمير ضرورة . واللمح سرعة إبصار الشيء . والشعاع ما يظهر من النور . وإذا للمفاجأة . وهم مبتدأ . ولمحوه خبره . والشناع القبح .

حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو : ظننت منطلقة وظنتنى منطلقًا هند إياها ، فإياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح لو قال بدله :

واحْذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حُسِبْ ۝ وَإنْ يَكُنْ ذَاكَ فأَخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم . لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرًا ، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضًا ، بل يؤخر كمفعول حسب ، نحو زيد كان وكنت قائمًا إياه . وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر . ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ ۝ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لأجاد . قلت : وعلى هذا أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى ۝ لعمدة فجىء به مؤخرا

الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى إلى ثلاثة على المتعدى إلى اثنين وعليه مشى فى التسهيل : فتقول على هذا عند إعمال الأول ، أعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمرًا قائمًا ، ويختار إعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه وأعلمت وأعلمنى زيد

بل لا فرق بين المفعولين إلخ) لأن كلا منهما عمدة فى الأصل ويمكن الجواب عن المصنف بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأوراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لأشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر **(قوله وفى حذفه ما سبق)** أى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعه يشعر بأنه لا خلاف فى عدم جواز إضماره مقدما وليس كذلك لوجودا الخلاف فى إضماره مقدما أيضا **(قوله ولذلك)** أى لكونه لا فرق بين المفعولين **(قوله لكن قال المرادى)** استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شىء أصلا **(قوله أو يرى لعمدة)** بكسر اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفى نسخ بالكاف **(قوله قاس المازنى إلخ)** أى فى أنه إذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة وإذا أعمل الثانى أضمر فى الأول ضميرهما مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق **(قوله ويختار إعمال الثانى)** أى عند البصريين

عمرًا قائمًا إياه إياه (**وَأظْهِرِ أنْ يَكُنْ ضَمِيْرٌ خَبَرَاً**) أى فى الأصل (**لِغَيرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمفَسِّرَا**) أى فى الأفراد والتذكير وفروعها ، لتعذر الحذف بكونه عمدة ، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (**نَحْوُ أَظُنُّ وَيظُنَّانِى أخا * زَيْدَاً وَعَمْرَاً أخَوَيْنِ فِى ٱلرَّخا**) على إعمال الأول فزيدًا وعمرًا أخوين مفعولا أظن ، وأخا ثانى مفعولى يظنانى ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ، لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفردًا مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى ، فيخالف مفسره وهو أخوين فى التثنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين . وكذا الحكم لو أعلمت الثانى نحو : يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا . وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى . وأجازوا أيضًا الحذف نحو أظن ويظنانى الزيدين أخوين .

(تنبيه)*: وَجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظننى الزيدين

لقربه كما مر (**قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما إياه إياه**) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثانى وإياه الثانى ضمير المفعول الثالث و لم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الأول لما تقدم (**قوله وأظهر**) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ فى الأصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور (**قوله بعدم المطابقة**) أى للمخبر عنه أن أتى به مطابقا للمفسر وللمفسران أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثانى لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما غيه فأعملنا فى مثالنا الأول وضمرنا فى الثانى ضميره وهو الألف فى يظنانى (**قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثانى نحو إلخ**) صوره فى عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظننى زيد وعمرو وأخا اياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه فى العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (**قوله على وفق المخبر عنه**) أى وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى : ﴿ **فإن كنّ نساء** ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ **وإن كانت واحدة** ﴾ [النساء : ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود (**قوله عند إعمال الأول وإهمال الثانى**) فإن أعلمت الثانى وأهملت الأول . قلت على ما يظهر أظن ويظننى الزيدان أخا إياهما إياهما (**قوله وأجازوا أيضا الحذف**) يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (**قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إلخ**) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثانى وبه صرح الموضح ، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثانى أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من

أخوين ، فتنازع العاملان الزيدين فالأول يطلبه مفعولًا والثانى يطلبه فاعلًا ، فأعملنا الأول فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الألف ، وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ، فرأينا متعذرًا لما مر ، فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا أخًا فوافق المخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لا يتأتى التنازع فى التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى ، وكذا نحو

العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال فى إيضاح ذلك **(قوله فعد لنا به)** أى الإضمار أى عنه **(قوله لا يتأتى التنازع إلخ)** لأن كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره . وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازه فى الحال . قال الفارضى نحو زرنى أزرك راغبا ، على إعمال الثانى ، وزرنى أزرك فى هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول اهـ وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه **(قوله وكذا نحو ما قام إلخ)** لأنه إن أضمر فى الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفى وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال ماقام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو ورد أن البصرى لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيدا . وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع . ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر فى الفعل المهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا . وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع إذا كان المنصوب عمدة فى الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب فى الامتناع أو الجواز لكان أحسن . ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى فى جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإنما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما فى الظاهر والآخر فى ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بإلا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصلى دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالأصل من الحصر ، وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو فى الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا ، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير

ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤوَّل . ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات . والله تعالى أعلم .

[المَفعُوْلُ المُطلَقُ]

زاد في شرح الكافية في الترجمة : وهو المصدر ، وذلك تفسير للشىء بما هو أعم منه مطلقًا ، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولًا لا مطلقًا ، وفاعلًا ومفعولًا به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه

الأصلى ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ا هـ باختصار (**قوله وما ورد إلخ**) كقوله :

ما صاب قلبى وأضناه وتيمه ... إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤوّل بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل . وأجيب بأنه سوّغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (**قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات**) استثنى منها المفعول له . قال بعضهم : وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى مقترنا باللام ، وفرق الرودانى بتوسعهم فى الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر فى ، وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول فلا يقال قمت وسرت خوفا إذ لا يجوز قمته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه .

[المفعول المطلق]

(**قوله زاد فى شرح الكافية إلخ**) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغى أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أى شىء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله إلخ وقوله توكيدا إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول (**قوله وذلك تفسير للشىء إلخ**) جوّزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز فى الجملة (**قوله لا يكون**) أى أصالة بدليل ما بعد (**قوله نظرا إلى أن ما يقوم مقامه**) أى المصدر أى يحل محله ويوضع فى مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضاعفين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه فى ذلك أى فى المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر

الأصل . واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة : فالمفعول المطلق ما ليس خبرًا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خبرًا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع فى قوله ضربك ضرب ألم ، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو : ﴿ ولى مدبرًا ﴾ [النمل : ١ ، القصص : ٣١] ، ومفيد توكيد عامله إلخ مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك : أمرك سَير سَير ، وللمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبًا لكونه فضلة نحو : ضربت ضربًا ، أو ضربًا شديدًا ، أو ضربتين ، ومرفوعًا

الأصل أى والاعتبار ليس إلا بالأصل . أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى **(قوله ما)** أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا إلى أنه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره ما سيأتى وإنما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذى قد يجىء مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب أليم أو عدده كما فى ضربك ضربتان **(قوله مفيد إلخ)** مما خرج به كراهتى فى قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت إذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه **(قوله توكيد عامله)** أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضى . وبحث فيه بأنه يرفع التجوّز كالنفس والعين وردّ بأن التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوّز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه . والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وإن كان لا يقصد ، وأوفى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما فى ضربت وضربنى الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما فى كلام البعض **(قوله فما ليس خبرا)** لو قال : فليس خبرا لكان أحسن إذ لا دخل لما فى إخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر إلخ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر **(قوله لنحو الحال المؤكدة)** يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو إلى شىء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه **(قوله المصدر المؤكد)** هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لأن الذى بين نوع عامله هو المصدر الأول **(قوله أو مرفوعا الخ)** فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل **(قوله**

لكونه نائبًا عن الفاعل نحو : غُضب غَضب شديد . وإنما سمى مفعولًا مطلقًا لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولًا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية . ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (**ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى ٱلزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ**) أى اسم الحدث ، لأن الفعل يدل

لأن حمل المفعول عليه) أى إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته (**قوله لا يجوز إلى صلة**) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج إلى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول إذا أطلق فى اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيدا بقيد الإطلاق (**قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة**) أى الفعل الذى يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (**قوله فإنها ليست بمفعول الفاعل**) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (**قوله باعتبار إلصاق الفعل به**) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (**قوله إلى التقييد بحرف الجر**) أى أو الظرف كما فى المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (**قوله والتبعية**) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته ، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (**قوله مع ضميمة شيء آخر**) أى كونه غير خبر ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إلخ (**قوله المصدر إلخ**) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لأنا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحديث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدمامينى عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم . وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه بالأصالة (**قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل**)

على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْنٍ مِنْ) مدلولى

صرح السيد والرضى بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشىء عن تأثير الفعل المذكور أى إيقاعه الذى معناه أمه اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد المصدر على كل منهما . وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه . والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراء وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة : على التأثير وهو متعلق بالفعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه ، وبالمفعول باعتبار الوقوف عليه ، وعلى نحو الضاربية : أى الكون ضاربا والكون مضروبا ، ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول . والثانى أعنى الأثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته . ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع . وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل ج

(قوله من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس . وأجيب بأن مالم يوضع يقدر . يس **(قوله اسم الحدث)** المراد بالحدث المعنى القائم بالغير **(قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان)** أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما . وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين . وأما خروجها عن التضمين فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه ا هـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن . واعتراض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل

(أمِنْ) وضرب من مدلولى ضرب **(بِمِثْلِهِ)** ولو معنى دون لفظ **(أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ)** نحو : ﴿ **فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورًا** ﴾ [الإسراء : ٦٣] ، ويعجبنى إيمانك تصديقًا : ﴿ **وكلم الله موسى تكليمًا** ﴾ [النساء : ١٦٤] ، ﴿ **والذاريات ذروًا** ﴾ [الذاريات : ١] ، **(وَكَوْنُهُ)** أى المصدر **(أَصْلًا)** فى الاشتقاق **(لِهَذَيْنِ)** أى للفعل والوصف **(أُنْتُخِبْ)** أى اختير ، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما . وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر .

بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به . والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته المصدر أو الوصف فاعرفه .

(قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام . قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدث كما يأتى **(قوله ولو معنى دون لفظ)** أى على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا . وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه إلخ **(قوله أو فعل)** أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا .

(قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل **(قوله فإن جهنم إلخ)** بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزى بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة **(قوله أصلا فى الاشتقاق)** معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف **(قوله إلى أن الفعل)** أى المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه . وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة فى شىء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما .

والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (**تَوْكِيدًا أَوْ نَوعًا يُبِينُ**) المصدر المسوق مفعولًا مطلقًا (**أَوْ عَدَدْ**) أى لا يخرج المفعول المطلق على أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد (**كَسِرْتُ**) سيرًا ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود ، كسرت (**سَيْرَتَيْنِ**) و : ﴿ **دكتا دكة واحدة** ﴾ [الحاقة : ١٤] ، ومبين النوع كسرت (**سَيْرَ ذِى رَشَدْ**) أو سيرًا شديدًا أو السير الذى تعرفه ، ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم . والظاهر أى المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل . فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود (**وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ**) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (**مَا عَلَيْهِ**) أى ما على المصدر (**دَلْ**) وذلك ستة عشر شيئًا فينوب عن المصدر المبين

(**قوله إن كلا إلخ**) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

(**قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة**) كالمفرد والمثنى والجمع . والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن وفى الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لأنا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى . هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (**قوله يبين المصدر المسوق إلخ**) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح إعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (**قوله أى لا يخرج إلخ**) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (**قوله كسرت سير ذى رشد إلخ**) ذهب بعضهم كالدمامينى إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع ، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (**قوله أن المعدود من قبيل المختص**) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (**قوله وقد ينوب عنه إلخ**) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح . والأصح الأول لما مر .

(**قوله أى عن المصدر**) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (**قوله ثلاثة عشر**) يظهر لى زيادة ملاقيه

(للنوع) ثلاثة عشر شيئًا : الأول كليته (كَجِدَّ كُلَّ ٱلجِدِّ) ومنه : ﴿ فلا تميلوا كل الميل ﴾ [النساء : ١٢٩] ، وقوله :

[٤٣٣] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَن لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بعضيته نحو : ضربته بعض الضرب . الثالث : نوعه نحو رجع القهقرى ، وقعد القرفصا . الرابع : صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير . الخامس : هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء . السادس : مرادفه نحو قمت الوقوف (وَٱفْرَحِ ٱلجَذَلْ) ومنه قوله :

[٤٣٤] يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

فى الاشتقاق نحو ﴿ وأنبتها نباتا حسنا ﴾ واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر . (قوله كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس ، وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمها . (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرها[1] مقصورا ، أى يجلس على أليبه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه ، وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل . قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود .

(قوله نحو سرت أحسن السير إلخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أىّ سير . ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ، ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله ﴿ وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد ﴾ [الشعراء : ٩٠] ، أى إزلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الإزلاف حال كونه أى الأزلاف غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك . كذا فى المغنى . (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعله . (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله . (قوله يعجبه السخون) ما

[شواهد المفعول المطلق]

[٤٣٣] قاله قيس بن الملوح المجنون . وصدره :

* وَقَدْ يَجْمَعُ ٱللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا *

وهو من قصيدة من الطويل . الضمير فى يظنان يرجع إلى الشتيتين . والشاهد فى كل الظن حيث نصب بنيابته عن المصدر كما فى ﴿ ولا تميلوا كل الميل ﴾ وإن مخففة من المثقلة وهى مع اسمها وخبرها سدت مسد معمولى يظنان والتقدير يظنان أنه لا تلاقى . وضمير الشأن هو اسم إن . وتلاقيا اسم لا ، وخبرها محذوف .

[٤٣٤] قاله رؤبة . الضمير فى يعجبه يرجع إلى معهود . والسخون بالفتح ما يسخن من المرق فاعله . والبرود بالفتح يعنى البارد والتمر معطوفان عليه . والشاهد فى حبا حيث نصب بقوله يعجبه من قبيل قولهم افرح الجذل ، وفرحت جذلا ، وأحببته معه لأن فى الإعجاب معنى المحبة . ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف أى يحب ذلك حبا . وما له مزيد صفة لحبا .

(١) فى عبارة المحشى إيهام فى الضبط . وعبارة القاموس : « قعد القرفصى ـ مثلثة القاف والفاء ـ مقصورة . والقرفصاء بالضم . والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع » .

السابع: ضميره نحو عبد الله أظنه جالسًا ومنه: ﴿لا أعذبه أحدًا من العالمين﴾ [المائدة: ١١٥]. الثامن: المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب. التاسع: وقته، كقوله:

[٤٣٥] أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

سخن من المرق والبرود ما برد منه، والسين والباء مفتوحتان. **(قوله عبد الله أظنه جالسًا)** الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني: وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اهـ ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل. ويرد على الشارح أن كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظنى أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا إلى قوله لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضى كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل. **(قوله لا أعذبه)** الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا. بقى شيء آخر وهو أنه لابد فى الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن وقوعه على سواه إنما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة فتنبه. **(قوله المشار به)** أى وإن لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك، وذهب الناظم إلى أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة فى مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب **(قوله إلا أنه قليل)** أى ما نحن

---

[٤٣٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل فى مدح النبى ﷺ. وكان قد خرج إليه فى الهدنة يريد الإسلام. فرده مشركو مكة، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيره فقتله. وعجزه:

* وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا *

الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير. والشاهد فى ليلة أرمدا حيث نصب ليلة بالنيابة عن المصدر. والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الأرمد. وليس انتصابها على الظرف. وأصله ليلة أرمد بجر الأرمد. ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهدا، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الهاء: المسهر الذى لا ينام لئلا يدب السم فيه والسليم. اللديغ.

أى اغتماض ليلة أرمد ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل . العاشر : ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدًا . الحادى عشر : ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس . الثانى عشر : آلته نحو ضربته سوطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة . الثالث عشر : عدده نحو : ﴿ **فاجلدوهم ثمانين جلدة** ﴾ [النور : ٤] ، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو : برّ برة وفجر فجار . وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدًا ولا مبينًا . وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء : الأول : مرادفه نحو شنأته بغضًا ، وأحببته مقة ، وفرحت جذلًا . الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتًا** ﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿ **وتبتل إليه تبتيلًا** ﴾ [المزمل : ٨] ، والأصل إنباتًا وتبتلًا . الثالث اسم مصدر غير علم نحو : توضأ وضوءًا ، واغتسل

فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى .

(**قوله نحو ما تضرب زيدا**) أى أىّ ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أىّ جلوس شئته فاجلس . (**قوله آلته**) أى اسم آلته وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط . (**قوله فى آلة الفعل**) أى المعهودة له . (**قوله اسم المصدر العلم**) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين أن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر . (**قوله نحو برّ برة وفجر فجار**) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من برّة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أى صيره بارّا وصيره فاجرا ، لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبرّ برّة وأفجر فجار فتأمل . (**قوله أن اسم المصدر**) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر . وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحان لأن مذهب المصنف عدم علميته . (**قوله ثلاثة أشياء**) زاد الروداني الضمير واسم الإشارة . (**قوله شنأته بغضا**) فى القاموس شناه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشناة ومشنأ ومشنأة ومشنؤة وشنآنا أبغضه .

(**قوله ملاقيه فى الاشتقاق**) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء . فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركه فى المادة لأن المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته . (**قوله نباتا**) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاق فى الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر . أفاده سم . لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى به النابت كما سمى

غسلًا ، وأعطى عطاء (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَاً) لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ) أى غير المؤكد وهو المبين (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك أما العددى فباتفاق نحو : ضربته ضربة ، وضربتين ، وضربات . واختلف فى النوعى فالمشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه نحو سرت سير زيد : الحسن والقبيح ، وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين (وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ) لأنه إنما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافى ذلك . ونازع فى ذلك الشارح (وَفِى)

بالنبت . **(قوله غير علم)** فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . دمامينى . **(قوله نحو توضأ وضوءا إلخ)** قال اللقانى : أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر كما فى ﴿ **وتبتل إليه تبتيلا** ﴾ [المزمل : ٨] ، فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وإن كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ . وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى ، وما أجيب به إنما ينفع فى عدم إدخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم إدخال نباتا من قوله تعالى : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا** ﴾ [نوح : ١٧] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم المصدر فتنبه .

(قوله لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل . **(قوله غيره)** تنازعه العاملان قبله وأعمل الثانى وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله . **(قوله وأفردا)** دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر فى قوله وثن إلخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا يوحد غيره دائما ، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر لأنه الأصل . **(قوله لصلاحيته)** أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده . **(قوله فالمشهور الجواز)** ودليله قوله تعالى : ﴿ **وتظنون بالله الظنونا** ﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى . تصريح . **(قوله وحذف عامل المؤكد امتنع)** وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما . قاله الروداني . **(قوله لتقوية عامله)** أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشى فى البحر المحيط فى الأصول ونقض بقوله تعالى : ﴿ **ومكرنا مكرا** ﴾ [النمل : ٥٠] ، وقول الشاعر :

حذف عامل (**سِوَاهُ لِدَلِيْلٍ مُتَّسَعْ**) عند الجميع كأن يقال ما ضربت ، فتقول بلى ضربًا مؤلمًا ، أو بلى ضربتين . وكقولك لمن قدم من سفر : قدومًا مباركًا ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجًا مبرورًا ، فحذف العامل فى هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (**وَٱلحَذْفُ حَتْمٌ**) أى واجب (**مَعَ**) مصدر (**آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ**)

*** وعجت عجيجا من جذام المطارف ***

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت ، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه . (**قوله ونازع فى ذلك الشارح**) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا . ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله :

*** وحذف عامل المؤكد امتنع ***

لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر . ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ، وأنه لا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل . (**قوله متسع**) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ، ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله . (**قوله ما ضربت**) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات المنفى قبلها .

(**قوله حجا مبرورا**) يقدر فى الأول تحج وفى الثانى حججت . (**قوله والحذف حتم إلخ**) فى

لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه ، وهو على نوعين : واقع فى الطلب . وواقع فى الخبر ، فالأول هو الواقع أمرًا أو نهيًا (كَنَدْلًا آللَّذْ كَانْدُلَا) فى قوله :

[٤٣٦] عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فندلًا بدل من اللفظ باندل . والأصل اندل يا زريق المال : أى اختطفته . يقال ندل الشىء إذا اختطفه ومنه : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ [محمد : ٤] أى فاضربوا الرقاب .

قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع . **(قوله بدلا من فعله)** أى عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل . قال الدماميني : والعامل المحذوف فى هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح فى الخاتمة . **(قوله وواقع فى الخبر)** المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء(١) الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا ، وصبرا لا جزعا وعجبا ، وطاعة وسمعا ، نقله الدنوشرى عن اللقانى . وفى الهمع عن الشلوبين وابن مالك أن عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا إنشاء ، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى . **(قوله فالأول هو الواقع)** أى المصدر الواقع وإن لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى فى الهمع بخيبة خلافا لما وقع فى كلام الشاطبى وتبعه البعض . وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا للجملة وذا تشبيه فقياسى وكذا من السماعى ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا .

(قوله والأصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقا اسم رجل وفى العينى أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندلى أو أندلوا . ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها . **(قوله إلخ)** لو قال وكقولهم قيامًا لا قعودًا لكان أنسب **(أى قم ولا تقعد)** فيه أن حذف

---

[٤٣٦] قبله :

يَمُـرُّونَ بِالدَّهْنَـا خِفَافًـا عِيَابُهُـم وَيَخْرُجْنَ مِن دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَـائِبِ

قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاهما الجوهرى إلى جرير ، والصحيح ما قاله فى الحماسة البصرية أنهما لأعشى همدان يهجو لصوصا . وهما من الطويل ، يمرون أى اللصوص ، وقيل التجار لأنه فى وصفهم . وبالدهنا فى محل النصب على المفعولية - وهى موضع ببلاد تميم - ويمد ويقصر ، وههنا بالقصر . وخفافا حال . وعيابهم مرفوع به جمع عيبة - بالمهملة - وهو ما يجعل فيه الثياب . ويخرجن عطف على يمرون ، وأنثه على تأويل الجماعة وهو غريب ، ودارين بكسر الراء موضع فى البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الحقائب حال من يخرجن - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفى آخره راء - وهو جمع بجراء وهى الممتلئة ، والحقائب جمع حقيبة وهى وعاء يجعل الرجل فيها زاده ويحتقبه الراكب حلفه فى سفره . **(قوله على حين)** يروى بالإعراب والبناء . وألهى من الإلهاء وهو الإشغال . وجل أمورهم فاعله . والشاهد فى فندلا حيث جاء بدلا من فعله ، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلا وهو النقل والاختطاف . وزريق بضم الزاى وفتح الراء اسم قبيلة . والمال منصوب بالمقدر الذى ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض .

---

(١) وهو ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا أما الخبر فهو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وتقول قيامًا لا قعودًا : أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

[٤٣٧] * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

أو دعاء نحو : سقيًا ورعيًا وجدعًا وكيًا ، أو مقرونًا باستفهام توبيخى نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك . وقوله :

مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونوّن شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدمامينى إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهى . **(قوله بالتكرار)** ليقوم التكرار مقام العامل . **(قوله أو دعاء)** عطف على أمرا أى دعاءك أو عليه وقد مثل لهما . **(قوله نحو سقيا ورعيا إلخ)** اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافا نحو : ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الإفراد النصب والرفع على الابتداء . كذا فى الهمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدمامينى وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله :

* صبر جميـل فكلانـا مبـتلى *

أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو : سير سير والمحصور نحو ما زيد إلا سير والمؤكد نفسه نحو له علىّ ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيا كقوله : عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال عجب حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائى ا هـ أى نحو : أفعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة . والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدمامينى : وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعا ا هـ وفيه نظر لأن جاء فى كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الإطراد كما يفيده كلام ابن عصفور قال فى الهمع : ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن إدخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه ا هـ وبقولهما أقول : والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى

[٤٣٧] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وتمامه :

* فما نيـل الخلـود بمستطـاع *

وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى فصبرا وصبرا حيث حذف منه فعله وهو الطلب ، أى اصبرى يا نفس صبرا ، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور ، لأنه شرط فى وجوب الحذف التكرار ، وابن مالك أطلقه . والفاء جواب الشرط ، لأن التقدير إذا لم تطاعى يا نفس فى سؤالك بقا يوم على الأجل الذى قدر لك فاصبرى فى مجال الموت بفتح الميم من جال يجول جولا وجولانا . وصبرا تأكيد للأول .

[٤٣٨] * أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا *

والثانى ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النعمة: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وعند تذكر الشدة: صبرًا لا جزعًا، وعند ظهور معجب: عجبًا، وعند الامتثال: سمعًا وطاعة، وعند خطاب مرضى عنه: أفعل ذلك وكرامة ومسرة، وعند

أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره إرادتى أو دعائى وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندى أن يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم فى سقيا لك أن جعل سقيا نائبا عن اسق فإن جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب فلا.

(قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل فى قطع الأنف وفى قطع الأذن كما فى يس. **(قوله أو مقرونا باستفهام توبيخى)** فى كلام غيره الاكتفاء فى وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش فى جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازى لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب **(قوله ألؤما إلخ)** بضم اللام وسكون الهمزة أى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وقوله: لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الأوطان **(قوله والثانى)** أى الواقع فى الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما فى التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إلخ والأربعة ستأتى فى المتن **(قوله حمدا وشكرا لا كفرا)** وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبر إلا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدمامينى نقلا عن الشلوبين **(قوله وما سيق إلخ)** المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ[1] خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتى بدلا من فعله مع أنه قسم منه فإنه الآتى بدلا من فعله إما واقع فى الطلب كند لا وإما واقع

---

[٤٣٨] صدره: * أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا *

قاله جرير من قصيدة من الوافر يهجو بها خالد بن يزيد الكندي: أى ياعبدا، فيكون نصباً على النداء، وقيل على الحال، والتقدير اتفخر عبداً حال أى نزل في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة اسم موضع، وألفه للتأنيث، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل. والشاهد في ألؤما واغترابا حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلؤم لؤماً واغترب اغتراباً، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ **(قوله لا أبالك)** معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، تارة يذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك، وتارة في معرض التعجب وبمعنى جد في أمرك. وقد تحذف اللام.

---

(١) قوله ويحذف إلخ خبره، هكذا في الأصل الذي بيدي، ولعل صوابه وعامله يحذف إلخ خبره. تأمل اهـ.

خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًا ، ولا فعلت ذلك ورغمًا وهو أنا (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيْلِ) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كَإِمَّا مَنًّا) من قوله تعالى : ﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾ [محمد : ٤] ، (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أي حيث عرض ، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمون وإما تفادون (كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُوْ حَصْرٍ وَرَدْ) كل منهما (نَائِبَ فعل لاسم عَيْنٍ اسْتَنَدْ) نحو أنت سيرًا سيرًا ، وإنما أنت سيرًا ، وما أنت إلا سيرًا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنت سيرًا وأنت تسير سيرًا . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين لأنه

في الخبر وهذا الثانى إما مسموع و لم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفا على ند لا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتى بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام **(قوله لتفصيل عاقبة ما قبله)** أى لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما **(قوله والتقدير فأما تمنون إلخ)** وفى بعض النسخ فأما تمنوا إلخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة **(قوله وكذا)** أى مثل ما سيق إلخ **(قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل)** فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من إفراد المصدر الآتى بدلا من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا **(قوله جاز الإضمام إلخ)** هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل : * **وحذف عامل المؤكد امتنع** * وبهذا يعلم ما فى تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم **(قوله والإظهار)** أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح **(قوله والاحتراز باسم العين إلخ)** الذي يتجه عندى أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر فى أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى معنى ، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل **(قوله فيجب أن يرفع إلخ)** هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا ، وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا إن جعل العامل المبتدأ أو منصوبا إن جعل فعلا **(قوله بخلافه)** أى المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية ، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة المحذوف أي وإنما جاز

يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازًا ، كقوله :

[٤٣٩] **فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ**

أى ذات إقبال وإدبار (**وَمِنْهُ**) أى ومن الواجب حذف عامله (**مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا**) وهو إما مؤكد (**لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا**) من النوعين ، وهو المؤكد لنفسه ، هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (**نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا**) أى اعترافًا ، ألا ترى أن له علىَّ ألف هو نفس الاعتراف (**وَالثَّانِ**) وهو المؤكد لغيره ، هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًا . وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (**كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا**) فحقًا رفع ما احتمله أنت ابنى

حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (**قوله إلا مجازا**) مقتضى قوله أى ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق .

(**قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا**) لا يشكل على قوله سابقا :

*** وحذف عامل المؤكد امتنع ***

لأن الامتناع عنده فى غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (**قوله هو الواقع بعد جملة**) الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزءيها . قال الدمامينى لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها . (**قوله هى نص فى معناه**) إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا . ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا .

(**قوله فكأنه نفسها**) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (**قوله ألا ترى أن له علىّ ألف هو نفس الاعتراف**) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له علىّ ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (**قوله لأنه أثر فى الجملة**) أى برفع احتمال الغير .

(**قوله كابنى أنت حقا**) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز ،

---

[٤٣٩] البيت من البسيط ، وهو للخنساء .

من إرادة المجاز و (**كَذَاكَ**) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (**ذُو آلتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ**) حاوية معناه ، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (**كَلِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ**

أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازى . والذى فى الرضى والدمامينى أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع . قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن الشىء ثابتا فكيف يقوّى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصل بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا . قال ويقوّى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لأن اللفظ السابق لا يدل عليه . قال وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الأمر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه ا هـ وقال الدمامينى بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى ا هـ فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ، ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة ، والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام للعهد أى القطعة المعلومة منى التى لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره . وأل فى ألبتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ، ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها[1] . قاله فى التصريح (**قوله صرفا**) أى خالصا نعت لحقا (**قوله مما يلزم إلخ**) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (**قوله المشعر بالحدوث**) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت . دمامينى (**قوله وفاعله**) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وإرجاع

---

(١) إذا اعتبروها ال المعرفة وهمزتها إنما هى همزة وصل ولكن لما فيها من معنى البت قطعوها فأثبتوا فيها الهمزة .

عُضَلَهْ) أى ممنوعة من النكاح ، ولزيد ضرب ضرب الملوك ، وله صوت صوت حمار ، فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرًا ، ونحو له علم علم الحكماء ، لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو له صوت صوت حسن ، لعدم التشبيه ، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه ، فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها . وقد ينتصب فى هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة ، وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه . وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة فى نحو لى بكا ، ولزيد ضرب

المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ، و لم تشتمل الجملة على شىء من الثلاثة . ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم **(قوله كلى بكا بكاء ذات عضلة)** قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكا بالقصر إسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى إلخ صفة لجملة أى بعد جملة فى هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى **(قوله وله صوت صوت حمار)** هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما زعمه البعض **(قوله لعدم الإشعار بالحدوث)** لأنه من قبيل الملكات . قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب **(قوله لعدم احتوائها على صاحبه)** أى لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب **(قوله فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها)** الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت الحمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد إلخ فتأمل **(قوله لكن على الحال)** أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور فى النكت والدمامينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف **(قوله حيث يتعين)** حيثية تعليل .

العمل ، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون لا من الفعل أو مقدرًا بالحرف المصدرى والفعل . وهذا ليس واحدًا منهما .

(تنبيه) : مثل له صوت صوت حمار قوله :

[٤٤٠] **مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ ... مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ**

(قوله لأن شرط إلخ) ذهب الناظم فى تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك فى عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور فى الجملة ، بل قال الدمامينى بعد ذكره إن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه : قال الرضى وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أى فى له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال ، وإنما انتصب لأنك مررت به فى حال تصويت ومعالجة ا هـ ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى إحداث ما يسمع إخراجه لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادى فى شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدمامينى . قال البعض : وإنما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به ا هـ وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادى فى شرح التسهيل فى له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل . **(قوله ما أن يمس إلخ)** ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب . والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف . والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجافى المحمل وأنه بلغ فى الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه . والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى . كذا فى التصريح وغيره . **(قوله تذر)** أى السيوف . والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازا وهو أليق بقوله هاماتها إذ هى جمع هامة وهى الرأس . وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله . بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية فى بله ، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات .

---

[٤٤٠] قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة : عامر بن الحليس الهذلى ، وهو من قصيدة من الكامل . يصف فرسه بخماصة البطن . يعنى إذا اضطجع لم يندلق ، إنما يمس منكبه الأرض وهو خميص البطن . وأراد بطى المحمل أنه مدمج الخلق كطى المحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف . وما نافية وإن زائدة ، وحرف الساق بالرفع عطف على منكب ، والشاهد فى طى المحمل حيث نصب بتقدير يطوى طى المحمل .

لأن ما قبله بمنزلة له طي . قاله سيبويه .

(خاتمة) : المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل وهو ما مر . والثاني : ما لا فعل له أصلًا كَبَلْهَ إذا استعمل مضافًا كقوله :

[٤٤١] تَذَرُ ٱلْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

فى رواية خفض الأكف ، فبله حينئذٍ منصوب نصب ضرب الرقاب . والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب فى نحو شنأته بغضا ، وأحببته مقة . ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى إحدى الروايتين فى البيت ، وسيأتى فى بابه . ومثل بله المضاف ويله ، وويحه ، وويسه ، وويبه ؛ وهى كنايات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض ، ونصبها بتقدير ألزمه الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركا لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس .

(قوله فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية . وبقيت رواية ثالثة وهى رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية . والمعنى عليه كيف الأكف لا تترك ضاحية عن الأيدى مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبى .

(قوله ومثل بله إلخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن .

(قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب . وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض . **(قوله تقال عند الشتم والتوبيخ)** أى عند إرادتهما . **(قوله وهو قليل)** أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه .

---

[٤٤١] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

[المَفْعُولُ لَهُ]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا . كما أشار إلى ذلك بقوله (**يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ ٱلْمصْدَرُ**) أى القلبى (**إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلًا**) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (**كَجُدْ شُكْرًا**) أى لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلًا كان انتصابه على المصدرية (**وَدِنْ**) طاعة (**وَهْوَ**) أى المفعول له (**بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ***

[المفعـول لـه]

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف . قال المرادى فى شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا إلا بإبدال أو عطف . قال فى الهمع : ولذا امتنع فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا** ﴾ [البقرة : ٢٣١] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضرارا مفعولا له وإنما يتعلق به إن جعل حالا . (**قوله لأنه أدخل منه إلخ**) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه . فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . (**قوله وأقرب إلى المفعول المطلق**) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق . تصريح .

(**قوله كما أشار إلى ذلك**) أى إلى أقربيته بكونه مصدرا . (**قوله ينصب مفعولا له المصدر**) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض . وقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراما وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ، ولذا قال فى التصريح : قال الزجاج والكوفيون إنه أى المفعول له مفعول مطلق ا هـ . (**قوله إن أبان تعليلا**) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشىء أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو : جئتك جبرا لخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبنا . (**قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل**) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلا . (**قوله أى لأجل الشكر**) أى لأجل أن تكون شاكرا . سم . (**قوله كحيل محيلا**) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمى . (**قوله طاعة**) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله ، قال البعض : لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل . ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل .

وَقْتًا وَفَاعِلًا) الجملة حالية . ووقتًا وفاعلًا نصب بنزع الخافض : أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبيًا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل . فالشروط حينئذٍ خمسة : كونه مصدرًا فلا يجوز جئتك السمن والعسل . قاله الجمهور . وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد . وأنكره سيبويه . وكونه قلبيًا : فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ، ولا قتلًا للكافر . وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد : أى لتضرب زيدًا . وكونه علة : فلا يجوز أحسنت إليك إحسانًا إليك

(قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع[1] متعلقة بمتحد خالد . **(قوله نصب بنزع الخافض)** كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى . **(قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت)** بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك إصلاحا لحالك . قاله الرضى . **(قوله فالشروط حينئذ خمسة)** بل ستة . سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل . **(قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد)** كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم : أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب . وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير إما بمهما كمهما يكن من شىء بل قدره فى كل مكان بما يليق به . وجعله الزجاج مفعولا به بتقدير مضاف أى مهما تذكره لأجل تملك العبيد . **(قوله وأنكره سيبويه)** أى أنكر القياس عليه قائلا إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها **(قوله وكونه قلبيا)** قال فى التصريح : لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشىء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ا هـ وعزا هذا الشرط السيوطى فى الهمع إلى بعض المتأخرين وعزاه الرضى إلى بعضهم معللا بما مر ، ثم رده فقال : إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوّرا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بجواز جئتك إصلاحا لأمرك وضربته تأديبا اتفاقا ، فإن قال هو بتقدير مضاف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا : فجوّز أيضا جئتك إكرامك لى وجئتك اليوم إكراما لك غدا بل جوّز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون فاعله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوّرا أى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته إصلاحا ا هـ . **(قوله وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد)** أى مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده

---

(١) إذ حروف الجر تتناوب .

لأن الشيء لا يعلل بنفسه . وكونه متحدًا مع المعلل به فى الوقت . فلا يجوز جئتك أمس طمعًا غدًا فى معروفك ، ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك أياى خلافًا لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريًا كقوله تعالى : ﴿ **يريكم البرق خوفًا وطمعا** ﴾ [الرعد : ١٢] ، لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ا هـ **(وَإِنْ شَرْطٌ)** من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل **(فُقِدْ * فَاجْرُرْهُ بالْحَرْفِ)** الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها ، وفى بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها ، ففقد الأول وهو

مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا ثم قال : ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما فى الوقت واختلافهما فى الفاعل ا هـ وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبيا . بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأنا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابنى لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد إرادته . والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على إرادة التأدب الذى هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه . **(قوله وكونه علة)** أى كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر . **(قوله خلافا لابن خروف)** فإنه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى : ﴿ **يريكم البرق خوفا وطمعا** ﴾ [الرعد : ١٢] وسيذكر الشارح جوابه وجواز ابن الضائع – بمعجمة ثم مهملة – تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا . **(قوله تقديريا)** أى باعتبار التقدير والمعنى . **(قوله يجعلكم ترون)** أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذى تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فإن كان ولابد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على إضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل . **(قوله ما عدا قصد التعليل)** أى ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب[1] فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناه لأنه عند فقد التعليل
لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل . **(قوله أو ما يقوم مقامها)** هو الباء وفى ومن .

(١) فيكون مجازا مرسلا .

كونه مصدرًا نحو : ﴿ والأرض وضعها للأنام ﴾ [الرحمن : ١٠] . والثاني : وهو كونه قلبيًا نحو : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، بخلاف خشية إملاق . والثالث : وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله :

[٤٤٢] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

والرابع : وهو الاتحاد في الفاعل نحو :

[٤٤٣] وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان في: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ [الإسراء: ٧٨]، (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (ٱلشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ*

زاد الشاطبي الكاف نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك كى تكرمنى وأن الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اهـ وينبغى زيادة على نحو : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [البقرة : ٢٨٥ ، الحج : ٣٧] . (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل . (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت . (قوله في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفي المعنى أن اللام في لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل . (قوله كلزهد ذا قنع) فيه تقدير معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر .

[شواهد المفعول له]

[٤٤٢] صدره : * لَدَى ٱلسِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ ٱلْمُتَفَضِّلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل . الفاء للعطف . وقد نضت حال : من نضوت الثوب إذا ألقيته عنك ، والشاهد في النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها . والشرط هو المقارنة . والمتفضل هو الذى يبقى في ثوب واحد . والمعنى جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبس – بكسر اللام – المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به ، وانتصاب لبسة على الاستثناء .

[٤٤٣] تمامه : * كَمَا ٱنْتَفَضَ ٱلْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ ٱلْقَطْرُ *

قاله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولتعرونى خبر إن ، من عراه الشيء إذا غشيه ، واللام للتأكيد . والشاهد في لذكراك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط النصب باللام المقدرة ، وهو اتحاده بالفاعل ، وذلك لأن لذكراك فاعله المتكلم ، وفاعل تعرونى هزة . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . وبلله القطر حال من العصفور بتقدير قد كما في ﴿ أو جاءوكم حصرت ﴾ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى اللام **(ٱلْمُجَرَّدُ)** من أل والإضافة كهذا المثال ، حتى قال الجزولى إنه ممنوع ، والحق جوازه ، ومنه قوله :

[٤٤٤] مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

(وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل **(وَأَنْشَدُوا)** شاهدا لجوازه قول الراجز :

[٤٤٥] (لَا أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ ٱلْأَعْدَاءِ)

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو : جئتك ابتغاء الخير ، ولابتغاء الخير . الثاني : أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على

(قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة . **(قوله أفهم كلامه أن المضاف إلخ)** وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه ، فدل على استواء الأمرين فيه . **(قوله منصوبا كان أو مجرورا)** أما إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر ، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفا]

أى عند البصريين ، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح . وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح . قال المصرح : وسماه الفراء محلا ، والكسائى وأصحابه صفة اهـ ولعله باعتبار الكينونة فيه . **(قوله بكونه)** أى المفعول المطلق أى معناه مستلزما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح . **(قوله لا بواسطة حرف ملفوظ)** أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض[1] ، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر . هذا . وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . **(قوله بخلافه)** فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو . **(قوله وقت)** أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم . ومعلوم أن الزمان ليس

---

[٤٤٤] هذا أيضا رجز . وتمامه : *وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ*

المعنى من قصدكم لأجل رغبة فى إحسانكم فقد ظفر بمقصوده ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه . ومن موصولة – وأمكم أى قصدكم صلته – فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ظفر . والتقدير فى الحقيقة فهو ظفر ، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط . والشاهد فى لرغبة فإنه مفعول له ، وقد برزت فيه اللام . وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط . فهذا وإن كان جائزا ولكن نصبه أرجح .

[٤٤٥] هذا رجز لم أدر راجزه ، والشاهد فى الجبن حيث جاء بالألف واللام ، وهو مفعول له وهو قليل ، والأكثر خلوه عنهما . والهيجاء – تمد وتقصر –: الحرب . والزمر جمع زمرة . ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه .

---

(١) وهناك فرق بين الحرف المقدر ونزع الخافض .

عامله منصوبًا كان أو مجرورًا كزهدًا ذا قنع ولزهد ذا قنع .

(خاتمة) : إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل أو بالإضافة خلافًا للرياشي والجرمي والمبرد فى قولهم إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

[المفعولُ فيه وهو المسمَّى ظَرفًا]

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه . **(الظَّرْفُ)** لغة الوعاء واصطلاحًا **(وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ)** أى اسم وقت أو اسم مكان **(ضُمِّنَا)** معنى **(فِى)** دون لفظها **(باطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)** فهنا اسم مكان ، وأزمنا اسم زمان ، وهما مضمنان معنى فى لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث . والاحتراز بقيد ضمنًا فى من نحو : ﴿ **يخافون يومًا** ﴾ [النور : ٣٧] ونحو : ﴿ **الله أعلم**

فى زمان فكون أمس فى زمان مجرد تخيل، وكما فى الله قبل العالم، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل ، فتأمل . **(قوله أى اسم وقت أو اسم مكان)** قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه . فالأول : نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا . والثانى : نحو أحقا أنك ذاهب كما فى التوضيح . ودخل فى التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائما وإما للمكان دائما قاله يس . وخرج ما ضمن معنى « فى » باطراد وليس واحدا منهما نحو : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهنّ** ﴾ [النساء : ١٢٧] أى فى أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد . قال البهوتى : وأقره الإسقاطى وشيخنا والبعض . وقد يقال حيث ضمن هذا معنى « فى » باطراد ينبغى أن يجعل ظرفا لأنه مكان اعتبارى وأنا أقول : معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى : أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد فى نحو : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهن** ﴾ ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى . فتدبر . **(قوله ضمنا معنى فى)** هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه فى قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف كعند . **(قوله باطراد)** بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير ، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه فى مادته كما يأتى . وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتى . **(قوله لأنهما مذكوران للواقع)** أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما .

حيث يجعل رسالته ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفًا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا ، وبمعنى فى دون لفظها من نحو سرت فى يوم الجمعة ، وجلست فى مكانك فإنه لا يسمى ظرفًا فى الاصطلاح على الأرجح ، وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ، هذا مذهب الفارسى والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل منصوب على المفعول به حقيقة ، وأن نحو دخل متعدّ بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهًا له

(قوله من نحو يخافون يوما) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه . **(قوله ونحو الله أعلم إلخ)** إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه . **(قوله فانتصابهما على المفعول به)** أورد عليه أن فى جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف . وفى التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغى حمل التنزيل عليه ، ولذا قال الدمامينى : لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية . **(قوله وناصب حيث)** أى محلا . **(قوله لا ينصب المفعول به)** لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأنا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر . **(قوله إجماعا)** نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل فى المفعول به . فقد قال المصرح : قال الموضح فى الحواشى : قال محمد بن مسعود فى كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : و﴿**هو أهدى سبيلا**[1]﴾ [الإسراء: ٨٤]، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا كما هو فى زيد أحسن وجها. وقول العباس بن مرداس:

*** واضرب منا بالسيوف القوانسا ***

اهـ وقال أبو حيان فى الارتشاف : قال محمد بن مسعود : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ **إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله** ﴾ [النجم : ٣٠] اهـ . وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر . **(قوله من نحو سرت فى يوم الجمعة)** فإن هذا التركيب مضمن لفظ فى بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشمونى فردّ على ابن الناظم كما سيأتى إيضاحه[2] . **(قوله فلا يقال نمت البيت)** قال ابن قاسم : كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اهـ ويظهر لى فى الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى . **(قوله بعد التوسع إلخ)** أى فهو مفعول به مجازا كما فى تمرون الديار[3] .

---

(١) قول المحشى وهو أهدى سبيلا التلاوة بلا واو ولذلك أخرجناها خارج الدائرة .
(٢) راجع : شرح الألفية له من تحقيقنا .
(٥) وجاء مصرحا به فى قول الشاعر :
تمرون الديار ولم تعوجوا　　　كلامكم علىّ إذا حرام

بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ، وعلى الأول يحتاج إليه خلافًا للشارح .

(تنبيهان) : الأول : تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين : الأول : يقتضى البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور إليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظورًا إليه لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى . الثانى : الألف فى ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما . انتهى

(قوله وأن نحو دخل متعدّ بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما . **(قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد)** بل لا يصح على رأى الشلوبين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلا وإنما لم يحتج إليه على رأى الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى . **(قوله وعلى الأول)** أى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى أنه مشير إلى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لأنه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف ، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشمونى فقيد « باطراد » محتاج إليه على القول الأول ، فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشىء عن عدم التدبر . **(قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه)** أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام . **(قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه)** أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا . **(قوله بناء على أن أو على بابها إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقا . **(قوله وهو الأظهر)** أى المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء « أو » على حالها . **(قوله بالواقع فيه)** أى فى جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان . وفى عبارة المصنف تسمح وسينبه عليه الشارح .

(فائدة) : قال الدماميني : الزمان أربعة أقسام : مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ، ومعدود غير

(فَالنَّصِبُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعل وشبهه **(مُظْهَرًا * كَانَ)** الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك ، وأنا سائر غدًا خلف الركب **(وَإِلَّا)** أى وإن لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازًا أو وجوبًا **(فَانْوِهِ مُقَدَّرَا)** فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ،

مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ، ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول ، فالذى يصلح جوابا لكم فقط أو لها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره . إلا أن يقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت فى جوابه المحرم مثلا فإن كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهرا فى جواب كم صمت أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه دون لياليه ، والثانى بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل . وأما أبدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة ، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنه عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ، ولا تقول صام أبدا وتقول لأصومنّ أبدا وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافا إليها لفظ شهر كشهر رمضان ، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما ، فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم ، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور . وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف فى ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين . وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثانى ورمضان اهـ باختصار . وفى الهمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل فى جميعه تعميما أو تقسيطا فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون فى بعض كل ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط ، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم . ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة . **(قوله من فعل وشبهه)** من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال ، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما فى تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان . **(قوله مظهرا كان)** أى وإن كان مظهرا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه . ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ . **(قوله مقدرا)** حال مؤكدة . **(قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ)** الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم منها وقوعا .

وفرسخين لمن قال كم سرت ؛ والوجوب فيما إذا وقع خبرًا نحو زيد عندك ، أو صلة نحو رأيت الذى معك ، أو حالًا نحو رأيت الهلال بين السحاب[1] ، أو صفة نحو رأيت طائرًا فوق غصن ، أو مشتغلًا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه ، أو مسموعًا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن : أى كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقرّ أو مستقر[2] ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت . الثانى : الضمير فى فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان . وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب . والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام . انتهى . **(وَكُلُّ)** اسم **(وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ)** النصب على الظرفية : مبهمًا كان أو مختصًا ، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين

(قوله فيما إذا وقع خبرا إلخ) قال فى التصريح : لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا . لا يقال مررت برجل أمام ، ولا جاء الذى أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ، لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر اهـ . قال يس : محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ . **(قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه)** لم يقل سرته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح . وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع . **(قوله كقولهم حينئذ إلخ)** هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له . **(قوله الثانى الضمير إلخ)** أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخرا لا إلى أن فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه . نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ . **(قوله وفى فيه لمدلوله)** أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته . **(قوله وأراد بالواقع دليله)** يوهم أن المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافى ما بعد ، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ . **(قوله وكل اسم وقت)** أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه على ما صيغ على مفعل مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان . **(قوله تقول سرت حينا ومدة)** فحينا ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله ﴿**أسرى بعبده ليلا**﴾ [الأسراء : ١] ، لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله .

---

(١) أي حالة كونه بين السحاب .

(٢) فاستقر جملة ومستقر مفرد .

ومدة ووقت ، تقول سرت حينًا ومدة ووقتًا . وبالمختص ما دل على مقدر معلومًا كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة ، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام ، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يومًا أو يومين أو أسبوعًا أو وقتًا طويلًا (**وَمَا * يَقْبَلُهُ ٱلْمَكَانُ إِلَّا**) فى حالتين : الأولى أن يكون (**مُبْهَمًا**) لا مختصًا والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة : نحو الدار والمسجد والبلد . وبالمبهم ما ليس كذلك (**نَحْوُ ٱلْجِهَاتِ**) الست وهى : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب (**وَ**) نحو (**الْمَقَادِيرِ**) كفرسخ وبريد وغلوة ، تقول جلست أمامك ، وناحية المسجد ،

(**قوله ما دل على مقدر**) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح . (**قوله واعتكفت يوم الجمعة**) يقتضى أن العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيره أن العلم الجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (**قوله أو بالإضافة**) و لم تضف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضا معها . والراجح جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياسا عليها . (**قوله أو وقتا طويلا**) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغى جعله من المبهم . (**قوله وما يقبله المكان إلا مبهما**) وجه ابن الحاجب فى أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بأمور : منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرا ، ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به . ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير فى الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر منه فى الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقى ما لم يكثر فى الاستعمال على أصله . (**قوله هنا**) أى فى ظرف المكان بخلافه فى ظرف الزمان كما مرّ . (**قوله ما له صورة**) أى هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر ، وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة . (**قوله نحو الجهات الست**) أى أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن فى المكان ، فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحوّل فينعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . كذا فى التصريح . (**قوله وما أشبهها فى الشياع كناحية إلخ**) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال : يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شىء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف ا هـ . قال الحفيد : ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح ا هـ والذى فى الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف ، قال لأن فيها اختصاصا ما إذ لا تصلح لكل بقعة ا هـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر .

وسرت فرسخًا (وَ) الثانية (**مَا * صِيْغَ مِنَ**) مادة (**اَلْفِعْلِ**) العامل فيه (**كَمَرْمَى مِنْ**) مادة (**رَمَى**) تقول : رميت مرمى زيد ، وذهبت مذهب عمرو ، وقعدت مقعد بكر ، ومنه : ﴿ **وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع** ﴾ [الجن : ٩] ، (**وَشَرْطُ كَوْنِ ذا**) المصوغ من مادة الفعل (**مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ**) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته

(**قوله ونحو المقادير**) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى : أنها من المختص لأن الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى ، والثالث : وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا معينا فى الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ . وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو ، وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الأشياء التى ذكرها . (**قوله كفرسخ إلخ**) الفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع ، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح . وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم . (**قوله والثانية ما صيغ**) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان ، وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى ، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل . (**قوله من مادة الفعل**) أى حروفه . قال سم : مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع اهـ وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر . (**قوله الفعل العامل فيه**) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد ، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد . (**قوله تقول رميت إلخ**) قال شيخنا : والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح . (**قوله ظرفا**) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة . وإنما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله إلخ وإنما كان زائدا لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام ؛ وبهذا يعلم ما فى كلام البعض .

كما مثل . وأما قولهم هو منى مزجر الكلب[1] ومناط الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار[2] ونحوه فشاذ ، إذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر زجر وفى المناط ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذًا .

(تنبيهان) : الأول : ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره . وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم . وقال الشلوبين : ليس داخلًا تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم . الثانى :

(قوله فى أصل مادته) الإضافة للبيان فالأصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وإنما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكونه نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسًا . قاله في المغنى . **(قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا)** جعل الدمامينى من متعلقه بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وفى المثالين الآتيين قربه منى ، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفا والمناسب ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص ، والأول ذم والثانى مدح كما قاله الدمامينى . **(قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار)** أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولِّدة من المولَّدة ، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده . **(قوله ولو أعمل إلخ)** أى بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إلخ ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل . **(قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم)** لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلا وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم . قال شيخنا : والذى فى غالب النسخ : تنبيه إنما استأثرت إلخ واسقاط التنبيه الأول . **(قوله النوع الذى قبله)** وهو المقادير . **(قوله ليس داخلا تحت المبهم)** أى لاختصاصه بقدر معلوم .

---

(١) كناية عن البعد . (٢) كناية عن القرب .

إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته ، وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وإلى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذٍ انتهى (**وَمَا يُرَى**) من أسماء الزمان أو المكان (**ظَرْفًا**) تارة (**وَغَيْرَ ظَرْفٍ**) أخرى (**فَذَاكَ ذُوْ تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ**) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم

(**قوله إنه شبيه بالمبهم**) أى من حيث إنه ليس شيئا معينا فى الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ، ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم . (**قوله بصيغته**) أى بهيئته الموضوعة له مطابقة . وقوله وبالالتزام أى لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط . (**قوله فلم يتعدّ**) أى بنفسه . (**قوله فى الجملة**) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لابد لحدث الفعل من مكان ما . (**قوله وإلى المختص**) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا فى حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف . (**قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ**) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ صيغ من مادة العامل . (**قوله وغير ظرف**) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف إلخ . (**قوله فذاك ذو تصرف**) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق ، وكذا يقال فيما بعد . واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما فى التسهيل . قال الدماميني : وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما . والذى حكاه الأخفش عن العرب فى فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب ، لكن وقع لبعض رواة البخارى : وفوقه عرش الرحمن برفع فوق[1] ، ويتوقد تحته نارا برفع تحت وإنما يخرّجان على التصرف فتأمله ا هـ ببعض اختصار . وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين ، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطة : « **هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى** » فالآن مبتدأ خبره حين انتهى ، وتصرف الثانى كقول الشاعر :

---

(١) راجع اللفظ فى فتح البارى من تحقيقنا . وانظر الفهارس .

الجمعة ، وجلست مكانك ، فهما ظرفان . وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر ، وأعجبني اليوم ومكانك ، وشهدت يوم الجمل ، وأحببت مكان زيد ، فهما فى ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما فى الأول مبتدأ وفى الثانى فاعلًا ، وفى الثالث مفعولًا به ، وكذا ما أشبهها (وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ) منهما هو (ٱلَّذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين : ما لا يخرج عنها أصلًا كقط وعَوْض ، تقول ما فعلته قط

---

* لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم *

وتصرف الثالث كقوله :

ألم تريـــا أنى حميت حقيقتــــى وباشرت حد الموت والموت دونُها

برفع دون ، وتصرف الرابع كقوله :

وَسْطُهُ كالْيَرَاعِ[1] أَوْ سُرُجِ ٱلْمَجْـــدَلِ طَوْراً يَخْبُو وَطَوْراً يُنِيرُ

برفع وسط على الابتداء ، ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بفى فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب ، وقال الفراء : إذا حسنت فى موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك ، لكن السكون أحسن فى الظرف ، والتحريك أحسن فى الاسم . وقال ثعلب : يقال وسط بالسكون فى متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة : الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه . كذا فى الهمع والدماميني . **(قوله فى الأول)** أى المقول الأول المشتمل على مثالى الزمان والمكان ، وكذا يقال فيما بعد . قاله سم . **(قوله وكذا ما أشبهها)** أى الأمثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان . **(قوله أى شبهها)** معطوف على محذوف كما سيشير إليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر واللزوم منصبا على الأحد الدائر . **(قوله وهو الملازم للظرفية)** أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده . **(قوله كقط)** ظرف يستغرق ما مضى من الزمان ، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهه ، والأفصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى ، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة تشبيها بالغايات ، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر . أفاده فى المغنى .

---

(١) اليراع : ذباب يرى بالليل كأنه نار ، وسرج جمع سراج ، والمجدل : القصر . يخبو من خبت النار : طفئت .

ولا أفعله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو : قبل وبعد ولدن وعند . فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أنَّ من تدخل عليهنّ ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ، لأن الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة . ثم الظرف المتصرف : منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد . قال

(قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف . وجر متى بإلى وحتى وأين بإلى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا . **(قوله نحو قبل وبعد إلخ)** سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذ ولما ومع فى باب الإضافة وعلى مذ ومنذ فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا ينصرف . **(قوله مع أن من تدخل عليهنّ)** قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك **﴿ ومن بيننا وبينك حجاب ﴾**[فصلت : ٥] وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية ا هـ وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة . **(قوله لأن الظرف والجار والمجرور إلخ)** لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا . **(قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ)** أى ومنه مبنى على السكون كإذ عند إضافة اسم الزمان إليها نحو : **﴿ بعد إذ هديتنا ﴾**[آل عمران : ٨] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين . **(قوله وهو غدوة وبكرة)** الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة . **(قوله علمين لهذين الوقتين)** أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى إذ هو لابد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرنّ الليلة إلى غدوة وبكرة . قال : وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه **﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾**[مريم : ١٦٢] وحكى الخليل : جئت اليوم غدوة وجئتنى أمس بكرة . والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما ا هـ ببعض اختصار . وقال فى الهمع : ذكر أن غدوة(*) فى الآية إنما نونت لمناسبة عشيا ا هـ .

(*) قوله : غدوة فى الآية ، صوابه بكرة .

فى شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور : ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر ، وليل ، ونهار ، وعشاء ، وعتمة ، ومساء ، وعشية ، غير

(قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية . **(قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف)** أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء ، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف ، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد فى الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم ، وكل صباح ومساء ، وخالف الحريرى فى صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتى فى الصباح وحده كما يختص الضرب فى قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف ، وكبين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف ، ومنه ﴿ **مودة بينكم** ﴾ [العنكبوت : ٢٥] ، ﴿ **لقد تقطع بينكم** ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل فحملا له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك فى ﴿ **ومنا دون ذلك** ﴾ [الجن : ١١] ، وقيل غير ذلك . ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية : نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم . وأما خثعم فيخرجونهما على الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع ، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف ، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ، ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه ، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل فى أصل معناه فهو متضرف وإن استعمل فى معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره . قال صاحب ديوان الأدب : ويستعمل حواليك مصدرا كلبيك لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة . **(قوله فالمنصرف نحو سحر إلخ)** فيه أن سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة . ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ﴿ **نجيناهم بسحر** ﴾ [القمر : ٣٤] ، فكيف جعلها من غير المتصرف . **(قوله غير مقصود بها كلها التعيين)** فإن قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض ، والعلة الأخرى فى سحر العدل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ إحدى لغتين كما يأتى .

مقصود بها كلها التعيين . وغير المنصرف نحو سحر مقصودًا به التعيين . ومن العرب من لا يصرف عشية فى التعيين **(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ)** ظرف **(مَكانٍ مَصْدَرُ)** فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد ، أى مكان قربه . ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه **(وَذَاكَ فِى ظَرْفِ آلزَّمانِ يَكْثُرُ)** فيقاس عليه . وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار : نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة ، والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافًا إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافًا إليه من اسم عين ، نحو لا أكلمه القارظين ، ولا آتية الفرقدين ، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضًا صفته وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو

(قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني . وأشار إليه الشارح فى عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدماميني : ولا يقدح فى تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية . وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المتصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت . وقوله عشية ، أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق ، وفى بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب فى بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم . **(قوله فينتصب انتصابه)** فهو مفعول فيه بطريق النيابة . **(قوله ولا يقاس على ذلك لقلته)** قال سم : لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصوّر كون الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس . **(قوله يكثر)** أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر . **(قوله أو مقدار)** أى من الزمن وإن لم يكن معينا . **(قوله خفوق النجم)** أى غروب الثريا . وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك : استخراج ما فى الضرع من اللبن ، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها . والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا فى القاموس . **(قوله لا أكلمه القارظين)** هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا . **(قوله صفته وعدده إلخ)** أى دوالّ هذه المذكورات . **(فائدة)** : هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسى فى قوله تعالى : ﴿ **وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة** ﴾ أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه ا هـ قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال فى عطفه

جلست طويلًا من الدهر شرقي ومكان وسرت عشرين يومًا ثلاثين بريدًا ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد .

[المفْعُولُ مَعَهُ]

(يُنْصَبُ) الاسم الفضلة (تَالِى ٱلْوَاوِ) التى بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عليها لأن كلا منهما زمان ، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ففيه عطف زمان على مكان . وفى الكشاف ما يقتضى منعه فإنه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين ﴾ قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت : معناه وموطن يوم حنين أو فى أيام مواطن كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين ا هـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شىء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر ، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوّزه بعضهم لاشتراكهما فى الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد أو فى المسجد ويوم الجمعة ، وعليه جرى جدى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف ا هـ باختصار .

[المفعول معه]

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالى الواو اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا تفيده الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الإضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة[1] فتفيده الإضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك فى قوله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ ذكره يس فى حواشى المختصر . **(قوله تالى الواو)** فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس . ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما فى المغنى . **(قوله التى بمعنى مع)** أى التى للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشتركا فى الحكم كجئت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمان وإن وجدت فى نحو كل رجل وضيعته[2] ذكره شارح الجامع ، فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا

---

(١) المضى والحال والاستقبال .

(٢) أى مقترنان وقد حذف الخبر وجوبا . وراجع فى هذا الموضوع الإمام السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر النحوية من تحقيقنا .

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (**مَفْعُوْلاً مَعَهُ**) كما (**فِي نَحْوِ سِيْرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ**) وأنا سائر والنيل ، وأعجبنى سيرك والنيل ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه . وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو سرت والشمس طالعة ، فإن تالى الواو فى الأول فعل وفى الثانى جملة ، وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو ، وبالواو نحو جئت مع

كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدمامينى . ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو فى مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لمجرد العطف فتدبر . (**قوله ذات فعل**) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل إلخ . سم . (**قوله أو اسم يشبهه**) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى . واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه . ثم رأيت فى المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال : وقد أجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به . (**قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه**) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى « بقدنى » فتأمل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال . (**قوله كما فى نحو**) أى كالتالى للواو فى نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سيرى من بقية العوامل ، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما ، ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التى ذكرها الشارح . (**قوله سيرى والطريق**) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى ا هـ سم . ومما لا يصح فيه العطف استواء الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف . (**قوله بالمفعول معه**) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره . (**قوله وتشرب اللبن**) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم ا هـ والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا . (**قوله فإن تالى الواو فى الأول فعل إلخ**) فيه أن تالى الواو فى الأول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر .

عمرو ، وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته ، فلا يجوز فيه النصب خلافًا للصيمرى[1] ، وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافًا لأبى على ، وأما قولهم ما أنت وزيدًا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما أشبهه فسيأتى بيانه (**بِمَا مِنَ ٱلْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ** ★ **ذَا ٱلنَّصْبُ**) ذا النصب رفع بالابتداء خبره فى المجرور الأول وهو بما ، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق : أى نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (**لَا بِالْوَاوِ فِى ٱلْقَوْلِ ٱلْأَحَقّ**) خلافًا للجرجانى فى دعواه أن النصب بالواو ، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضًا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم

(**قوله وفى الثانى جملة**) أى وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة . (**قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده**) قال البعض تبعا للمصرح : هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اهـ ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف فى المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل فى التعريف نحو اشترك زيد وعمرا بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر . (**قوله نحو رجل وضيعته**) أى إذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان ، أما إذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه . (**قوله فلا يجوز فيه النصب**) أى فى هذا المثال الأخير . (**قوله للصيمرى**) بفتح الميم وضمها . (**قوله فلا يتكلم به**) أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتى فى محله . (**قوله خلافا لأبى على**) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز فى قوله :

★ **هذا ردائى مطويا وسربالا** ★

أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتى . (**قوله فسيأتى بيانه**) أى فى قوله وبعدما استفهام إلخ . (**قوله ذا النصب رفع بالابتداء**) فيه مسامحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان . (**قوله متعلق بسبق إلخ**) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل فى صاحب الحال عامل فيها . (**قوله إنما هو بما تقدم إلخ**) أى بواسطة الواو فهى معدية العامل إلى المفعول معه . دماميني . (**قوله لوجب اتصال**) يعنى لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح فى أوائل الاستثناء .

---

(١) عبد الله بن إسحاق صاحب كتاب التبصرة مشهور عند أهل المغرب .

غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافًا للكوفيين . وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها . وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدر كقوله :

[٤٤٦] فَمَا لَكَ وَٱلتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ [وَقَدْ ضَاقَتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ]

أى ما تصنع والتلدد . ومن أعمال شبه الفعل قوله :

[٤٤٧] فَحَسْبُكَ وَٱلضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

(قوله فهى حينئذ) أى حين إذ عملت . **(قوله ولا بالخلاف)** أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين[1] . وكان الأولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله ومما ردّ به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وإنما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد[2] ، وأن الخلاف لو نصب لقيام ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا . وبقى قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعلٍ محذوف أى سرت ولابست النيل . **(قوله خلافا للكوفيين)** تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل . قال الدمامينى : ما حكاه المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم . وقال معظمهم : والأخفش انتصابه على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التى بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردًا وليس كذلك **(وتناول إطلاق الفعل)** وتناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان . سم . **(قوله أى ما تصنع)** يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يئول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا فى هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر . فإن قلت : لم اكتفِ بتقدير الفعل

---

[٤٤٦] البيت من الوافر ، وهو لمسكين الدارمي .

[٤٤٧] البيت من الطويل ، وهو لجرير .

---

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون مع الكوفيين فى كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطى من تحقيقنا .

(٢) أى رفع المبتدأ بالابتداء كما قاله البعض ورفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم .

وقوله :

[٤٤٨] فَقَدْنِى وَإِيَّاهُم فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ ٱلسَّنَامِ ٱلْمُسَرْهَدِ

وقوله :

[٤٤٩] لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِى فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِى مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا

فسربالا : نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويًا لا هذا ، خلافا لأبى على فى تجويزه الأمرين .

(تنبيه) : أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق . فلا يجوز والطريق سرت ، وفى تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع . وأجاز ذلك ابن جنى تمسكا بقوله :

فيما ذكر و لم يكتف به فى هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب ؟ أجيب بقوة الداعى للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذى الأصل فى العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فإن الداعى فيه وجود الجار والمجرور فقط . ذكره الفاكهى . **(قوله فحسبك إلخ)** أى بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كان فى مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أى وبحسب الضحاك أى يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل بحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الأول بنائية وعلى الثانى إعرابية له . وروى كما فى المغنى جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه . **(قوله فقدنى)** أى يكفينى . كتعجيل خبر يكونوا أى كذوى تعجيل . والمسرهد : السمين . **(قوله فى تجويزه الأمرين)** أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى . **(قوله وهو اتفاق)** أى محل اتفاق وفيه أن الرضى جوّز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت .

[شواهد المفعول معه]

[٤٤٨] قاله أسيد بن دبير الهذلى . وهو من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شىء . وقدنى يكفينى . والشاهد فى إياهم فإنه مفعول معه . ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما فى حسبك وزيدا درهم . وفيه اختلاف : فالجمهور على أن العامل فى هذا الباب الفعل أو معناه . وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو . وقال الجرجانى : هو منصوب بنفس الواو على ما عرف فى موضعه . والفاء فى فإن للتعليل ويكونوا جواب الشرط . وكتعجيل السنام خبر يكونوا . ويحتمل أمرين : أن يكون مصدرا فيكون المضاف محذوفا أى كذى تعجيل السنام ، وأن يكون اسما . والمسرهد بالجر صفة السنام : أى السمين وربما يقال الشحم السنام المسترهد .

[٤٤٩] هو من البسيط . وأثوابى فاعل لا تحبسنك . والفاء للاستئناف : أى فهى قد جمعت . وهذا مبتدأ وردائى خبره ومطويا حال من ردائى . والشاهد فى وسربالا حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطويا وأجاز أبو على أن يكون العامل هذا .

[٤٥٠] جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً وَنمِيمةً ثَلاثُ خِصَالٍ لستَ عَنَهَا بِمَرْعَوِى

وقوله :

[٤٥١] أَكْنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَٱلسَّوْأَةَ ٱللَّقَبَا

على رواية من نصب السوأة واللقب . يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش . وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيهما لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت الأول ظاهر . وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوأة ، ثم حذف ناصب السوأة (**وَبَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ**) الاسم على المعية (**بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ**) وجوبًا (**بَعْضُ ٱلْعَرَبْ**) فقالوا ما أنت وزيدًا . ومنه قوله :

[٤٥٢] فما أَنْتَ وَٱلسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ

(**قوله أكنيه**) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته . (**قوله قدمت هى ومعطوفها**) أى ضرورة كما سيأتى فى باب العطف . (**قوله فعلى أن يكون إلخ**) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل . وأما اللقب فمفعول به ثان لألقب ، تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم . ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لإحواج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب . (**قوله بفعل كون**) أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره . فإن قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيدا و لم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك . أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له : تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل ، والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا . (**قوله وجوبا**) صرح غيره بل هو أيضا فى شرح التوضيح بأنه جوازا وهو الحق . (**قوله فقالوا ما أنت وزيدا**) وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك .

---

[٤٥٠] قاله يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى من قصيدة من الطويل . التاء فى جمعت لخطاب المذكر . والشاهد فى وفحشا حيث ذهب ابن جنى إلى أنه مفعول معه . والتقدير جمعت مع فحش غيبة . والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة . والتقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشا . وهذه ضرورة قبيحة . وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هى ثلاث . ولست عنها بمرعوى صفة لثلاث . والباء زائدة . وهو من الإرعواء وهو الكف عن القبيح .

[٤٥١] قاله بعض الفزاريين . وهو من البسيط . وأكنيه من كنى يكنى : أى أكنى ذلك الرجل . واللام فى لأكرمه للتعليل . وأن المصدرية مقدرة فيه أى لأجل إكرامه . ولا ألقبه بالرفع عطفا على أكنيه . والشاهد فى والسوأة فإنه مفعول معه عند ابن جنى مع تقدمه على مصحوبه . والتقدير ولا ألقبه اللقب والسوأة أى مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة كتلقيب الصديق عتيقا لعتاقة وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقا من النار . والمعنى أن لقبته لقبته بغير سوء . وعند الجمهور الواو للعطف قدمت هى ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب . وأسوء السوأة . فاللقب مفعول به ، والسوأة مفعول مطلق ، ثم حذف ناصب السوأة وقدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف .

[٤٥٢] تمامه : *يُبَرِّحُ بِالذِّكَرِ ٱلضَّابِطِ* =

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد ، والأصل ما تكون وزيدًا ، وكيف تكون وقصعة ، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضًا قوله :

[٤٥٣] **أَزْمَانَ قَوْمِي وَٱلْجَمَاعَةَ كَٱلَّذِي لَزِمَ ٱلرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيْلَا**

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر ، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة ، كذا قدره سيبويه . الثاني : في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف **(وَٱلْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ)** من جهة المعنى أو من جهة اللفظ **(أَحَقّ)** وأرجح من النصب على المعية ، كما في نحو جاء زيد وعمرو ، وجئت أنا وزيد ﴿ **اسكن أنت**

(قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه . وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم[1] وأنشده في الهمع وما أنت ولا ثلم عليه . **(قوله فاسم مكان مستكن)** صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق . ذكره يس . **(قوله من ذلك)** أي من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله . **(قوله أزمان قومي)** جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي . والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل . والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب . ومميلا مصدر بمعنى ميلا . ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اهـ . **(قوله والتقدير أزمان كان قومي)** تقدير كان هنا متعين ، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال . اهـ دماميني . وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل . **(قوله وأرجح من النصب)** لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل سماعي كما

= قاله أسامة بن الحارث الهذلي من قصيدة من الوافر . الفاء لتزيين الكلام مع إقامة الوزن . لأنه أول القصيدة ولم يسبقه شيء . وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف – بفتح الميم – وهو القفر الذي يتلف فيه من سلكه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . ويروى فما أنا . والشاهد في والسير حيث انتصب بالفعل المحذوف . أي ما تصنع والسير . ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة . ويبرح من برح به الأمر تبريحا إذا أجهده . وبالذكر مفعوله أي الذكر من الإبل ، فإذا برح بالذكر وهو أقوى كان أحرى أن يبرح بالناقة . والضابط بالجر صفته أي القوى .

[٤٥٣] قاله الراعي عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامي ، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكما . وهو من الكامل . **(قوله أزمان قومي)** أي أزمان كان قومي . وفيه الشاهد حيث حذف كان . وليست هي بعد إن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدها وبدونها قليل . والجماعة منصوب على المعية . **(قوله كالذي)** أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحاء : سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد . والباء السببية مقدرة في أن تميل : أي بسبب ميلها . فأن مصدرية ومميلا بفتح الميم الأولى نصب على المصدر بمعنى ميلا .

---

(١) الثلم عند العروضيين حذف الفاء من (فعولن) .

وزوجك الجنة﴾ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية فى مثله (**وَالنَّصْبُ**) على المعية (**مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ**) إما من جهة المعنى كما فى نحو قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف ، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها . ونحو قوله :

[٤٥٤] **إذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ آمْرِىءٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا**

وقوله :

[٤٥٥] **فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِى أَبِيكُمْ ... مكَانَ آلْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ**

سيأتى فى الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة فى النصب فضلة ولأن الأصل فى الواو العطف ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع. أفاده الدمامينى. (**قوله وزوجك**) عطف على المستتر فى اسكن وعمل فعل الأمر فى الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمحذوف أى وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ. (**قوله لأنه الأصل**) أى الغالب فى الواو. (**قوله ويجوز النصب على المعية**) المحل لفاء التفريع (**قوله على تقدير لو تركت إلخ**) أى لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أى تعطف عليه وتركه يرضعها أى يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل . (**قوله وتكثير عبارة**) أى تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب . (**قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها**) أى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها فتفطن . (**قوله إذا أعجبتك**) أى أوقعتك فى عجب . ومعنى قوله وواكل أمره واللياليا على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لأمره وهذا وجه التعسف الذى سيذكره .

---

[٤٥٤] هو من الطويل . والدهر منصوب على الظرفية . وحال بالرفع فاعل أعجبتك . والفاء جواب الشرط . وواكل أمر من واكلت فلانا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك . والشاهد فى واللياليا حيث نصب لأنه معمول معه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تعسفا .

[٤٥٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . واسم كونوا مستتر فيه . وأنتم تأكيد له . والشاهد فى وبنى أبيكم فإن فيه وجهين : النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجح ، والرفع عطفا على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى . وأراد بهم الإخوة . المعنى كونوا أنتم مع أخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال . وأراد بهذا الحث على الائتلاف والتقارب فى المذهب . وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال .

لأن فى العطف تعسفًا فى الأول وتوهينا للمعنى فى الثانى . وفى النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى . وإما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل . فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (**وَٱلنَّصْبُ**) على المعية (**إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ**) لمانع معنوى أو لفظى (**يَجِبْ**) فالمانع المعنوى كما فى سرت والنيل ، ومشيت والحائط ، ومات زيد وطلوع الشمس ، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه ، والمانع اللفظي كما فى نحو ما لك وزيدًا وما شأنك وعمرًا لأن العطف على

(**قوله مكان الكليتين**) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد. (**قوله تعسفا فى الأول**) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن[1]. (**قوله وتوهينا**) أى تضعيفا للمعنى فى الثانى وجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء[2] وتبعه المصرح. (**قوله يجب**) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدإ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدإ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد. وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتى لكونه ماضيا فى المعنى. واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين. الأول: كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما فى سرت والنيل وجب أحد أمرين: إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل. الثانى : كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو:

★**علفتها تبنا وماء باردا**★

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد فى النوع الثانى وجها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثانى أن دعوى عدم صحة تقدير العامل فى النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح فى نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل. (**قوله مما لا يصح**) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه ﴿**فأجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾ [يوسف: ٧١]، إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أى عزم، فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة[3] ومنه ﴿**والذين تبوّؤا الدار والإيمان**﴾ [الحشر: ٩]، إذ الإيمان لا يتبوّأ فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوّؤا بلزموا.

---

(١) تغيرا للكلام لعدم التكرار الذى يتبعه الملال .

(٢) يقصد أبا البقاء العكبرى صاحب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما مَنَّ به الرحمن .

(٣) أي جعلها همزة وصل من جمع الثلاثي لا أجمع .

الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ، فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت : فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما فى نحو قوله :

[٤٥٦] عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقوله :

[٤٥٧] إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

(قوله كما فى نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار فى العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمنعوا النصب كما منعوه فى : هذا لك وأباك لما أسلفناه وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه : والنصب فى هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا ، أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا فى المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثانى يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به . فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا . قلت : قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا فى قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب فى الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه ، وإذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك ، فالمعنى ما ملابستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف . ومنه يعلم أن فى تعين نصب زيدا فى المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتى قريبا . **(قوله وما شأنك وعمرا)** بحث فيه الدمامينى بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما فى قوله :

أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة . ويجاب بأن تعين النصب فيه إضافى أى بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير . **(قوله ممتنع عند الجمهور)** أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذى فى الدمامينى أن أهل الأمصار انضموا فى المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين . **(قوله هذا)** أى ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى .

---

[٤٥٦] رجز لم يعلم قائله . والضمير فى علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة . والشاهد فى وماء حيث عطفه على تبنا فلا يصح أن يقال الواو بمعنى مع لانعدام معنى المصاحبة ، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء ، ويروى حتى بدت ، ويروى حتى غدت ، ومعناها واحد ، وعيناها فاعله ، وهمالة تمييز من هملت العين إذا صبت دمعها .

[٤٥٧] قاله الراعى عبيد . وهو من الوافر . وكلمة ما زائدة ، والغانيات مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، وهو جمع=

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع ، لانتفاء المصاحبة فى الأول ، وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول علفتها بأنلتها ، وزججن بزينّ كما ذهب إليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى . (**أوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ**) ملائما لما بعد الواو ناصب له . (**تُصِبْ**) أى وسقيتها ماء[1] وكحلن العيون . وإلى هذا ذهب الفراء والفارسى ومن تبعهما .

(**تنبيه**) : بقى من الأقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته ، واشترك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . انتهى .

(**خاتمة**) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعى . وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(**قوله لانتفاء المشاركة**) أى مشاركة الماء للتبن فى العلف والعيون للحواجب فى الترجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها كما فى التصريح وغيره[2] . (**قوله وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى**) قال سم : فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم : وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفى الإعلام بها فائدة ا هـ . وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة تزجيج الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به . (**قوله فأول العامل إلخ**) أى ويكون ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض . (**قوله أو اعتقد إلخ**) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدإ على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له . (**قوله نحو كل رجل إلخ**) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة . (**قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم**) حيث بوّب له مع الأبواب القياسية و لم ينبه على كونه سماعيا . (**فائدة**) : قال الفارضى : إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذى تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى ثم المكانى ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس ا هـ باختصار . والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب .

= غانية وهى المرأة التى تستغنى بجمالها عن الحلى . وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دققته وطولته . والزجج دقة فى الحاجبين وطول . والشاهد فى والعيونا حيث نصب بفعل مضمر أى وكحلن العيونا . ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون الحواجب .

---

(١) إذ الماء لا يعلف وإنما يسقى والعيون لا تزجج وإنما تكحل .

(٢) إذ الماء لا يعلف إنما يشرب والعيون لا تزجج ولكنها تكحل ومثلهما قول الشاعر :

ورأيت زوجك فى الوغى ... متقلدا سيفا ورمحا

والرمح لا يتقلد وإنما يحمل .

[الاسْتِثْنَاءُ]

الاستثناء هو الإخرج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزلًا منزلة الداخل . فالإخراج جنس . وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلًا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا-وهو المفرَّغ . والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستراه **(مَا ٱسْتَثْنَتِ إِلَّا مَعْ)** كلام **(تَمَامٍ)** أى غير مفرغ موجبًا كان أو غير موجب **(يَنْتَصِبْ)** إلا

[الاستثناء]

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لأن المستثنَى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه . **(قوله الاستثناء هو الإخراج إلخ)** أظهر لأن الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى . **(قوله لما كان داخلا)** أى فى مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجا من أول الأمر فى النية أو المراد بإخراج مكان داخلا إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة غلى ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشىء ثم إخراجه ، والكفر ثم الإيمان فى لا إله إلا الله . **(قوله فالإخراج جنس)** لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو : ﴿ **فتحرير رقبة مؤمنة** ﴾ أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمى إن حارب ﴿ **وأتموا الصيام إلى الليل** ﴾ قاله المصرح . **(قوله يخرج التخصيص)** أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فيهما وبنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص . **(قوله يشمل الداخل حقيقة إلخ)** قال سم : الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فإن المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديرى من حيث إن المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ . **(قوله ما استثنت إلا)** أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح . **(فائدة)** : قال فى الهمع : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى إلا عليها فيمتنع ما أنا زيدا إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيد عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيد ، وما مر إلا زيد بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله ، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيدا أحد ، وما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو ، وأجاز الكسائى تأخيرالمعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ، واستدل بقوله :

*** فما زادنى إلا غراما كلامها ***

أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقًا ، سواء كان المستثنى متصلًا وهو ما كان بعضًا من

وقوله : * وما كف الأماجد ضرّ بائس *

وقوله تعالى : ﴿ **وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا** ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣] ، إلى قوله : ﴿ **بالبينات والزبر** ﴾ [آل عمران : ١٨٤ ، النحل : ٤٤] ، ووافقه ابن الأنبارى فى المرفوع والأخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيد عندك ، وما مر إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيد راكبا واختاره أبو حيان ا هـ باختصار ، وقوله : ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو : ما ضرب إلا زيد . **(قوله مع تمام أى غير مفرغ)** فى تفسير الشارح إشارة إلى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر . **(قوله موجبا كان)** أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى إلخ تفصيلا لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر ، والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز ، وعلى الثانى الواجب . **(قوله متحتم اتفاقا)** فيه نظر فإن الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذا « فشربوا منه إلا قليل منهم » وسيأتى أنه فى تأويل لم يكونوا منى بدليل : ﴿ **فمن شرب منه فليس منى** ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، قال شيخنا : الظاهر أن الوجوب إضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد إلا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره ا هـ وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر فى المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده ، وعبارة الدمامينى : اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو : ﴿ **لست عليهم بمسيطر * إلا من تولى وكفر * فيعذبه الله العذاب الأكبر** ﴾ [الغاشية : ٢٣] ، قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قلت : وأهمل الأكثرون عدّ هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الإعراب وينبغى أن تعد على هذا ا هـ . أقول : ممن عدها منها صاحب المغنى فإنه قال : والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم : ﴿ **فشربوا منه إلا قليل** ﴾ على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال : وأما الثانية فنحو : ﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم** ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، إذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو : ﴿ **ويوم نسير الجبال** ﴾ [الكهف : ٤٧] ، وفى نحو : ﴿ **أأنذرتهم** ﴾ [البقرة : ٦] ، فى تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابك ا هـ ومتى كان ما بعد إلا جملة فإلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالى إلا فهى كلكن المشددة وإن رفع فكالمخففة .

(قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران

المستثنى منه أو منقطعًا وهو ما لم يكن كذلك . وسواء كان متقدمًا على المستثنى منه أو متأخرًا عنه ، تقول : قام القوم إلا زيدًا ، وخرج القوم إلا بعيرًا ، وقام إلا زيدًا القوم . وخرج إلا بعيرًا القوم . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيه): ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلًا ، ولا استثنى

لا تحتاج صحتهما إلى تقدير ، لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى . وفى نسخ : سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق للأشهر ، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى . **(قوله ما كان بعضا من المستثنى منه)** أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حمارا وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع . وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثانى ولأنه يخرج عنه نحو : أحرقت زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع أنه من المتصل ، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء . واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى : ﴿ **لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى** ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم** ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغى أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حمارا وفقد الثانى نحو الآيتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ، ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل . أفاده الشهاب القرافى ، وأسهل منه أن يقال فى تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل الامثلا بها . **(قوله أو منقطعا)** شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعبانا وأن لا يسبق ما هو نص فى خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبى والثانى عن الشارح ، وصرح به الدمامينى . **(قوله لا ما قبلها بواسطتها)** هذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين . وقال الشلوبين : هو مذهب المحققين وعدل عن قوله فى التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هى معروفة فى الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو : قولك القوم إخوتك إلا زيدا كذا فى الدمامينى وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوتك بالمنتسبين لك بالإخوة كان من شبه الفعل . وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال .

مضمرًا ، خلافًا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب . وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء . وما كان كذلك فهو عامل فيجب فى إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققًا نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازًا إن كان مقدرًا نحو : ما قام أحد إلا زيد فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحدًا مبدل منه والمبدل منه فى حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل

(قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال : ما استثنت إلا وسيقول وألغ إلا إلخ بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، وظاهر كلامه أن الخلاف فى عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال : وهذا كله فى المتصل ، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يجيز إظهاره ، ومنهم من يقول إنه حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه : وقال الرضى أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى . والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها فى الأغلب محذوف نحو : جاءنى القوم إلا حمارا أى لكن حمارا لم يجىء قالوا : وقد يجىء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى : ﴿ **إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم** ﴾ [يونس : ٩٨] ، وقال الكوفيون : إلا فى المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى ، وذلك إذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك وإلا فى المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف . **(قوله مختص بالأسماء)** اعترض بأنها دخلت على الفعل فى نحو : نشدتك الله إلا فعلت كذا . وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلا ، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا . **(قوله فيجب فى إلا إلخ)** لو قال : فهى عاملة لاتضحت نتيجة القياس الذى ركبه من الكل الأول التى أشار إليها بقوله فيجب فى إلا إلخ . **(قوله ما لم تتوسط)** أى لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها . سم . **(قوله إن كان التفريغ محققا)** لعدم شىء فى اللفظ يشتغل به العامل . **(قوله وجوازا إلخ)** أى لأن ما يشتغل به العامل فى نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ

الجر بحروف تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئًا بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها . وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد ا هـ **(وَبَعْدَ نَفْيٍ)** ولو معنى دون لفظ **(أَوْ كَنَفْيٍ)** وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى وهو الإنكارى **(انْتُخِبْ)** أى

المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا إلا على القول بأن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر ، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا فى المعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل . **(قوله وتنسبها إليها)** عطف تفسير على تضيف . **(قوله تخرجه من النسبة)** أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفى إثبات ومن الإثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان . **(قوله فلما خالفت الحروف الجارة إلخ)** يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول ما فى شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما . **(قوله وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ)** دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله . **(قوله لأن الانفصال ملتزم إلخ)** أى لعدم عملها فى حال التفريغ . **(قوله ولو معنى دون لفظ)** تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو : ﴿ **لا يمسه إلا المطهرون** ﴾ [الواقعة : ٧٩] ، لأنه نهى فى المعنى ويمكن إدراجه فى النهى بأن يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فإن النفى فيها بمعنى النهى وكما فى قوله تعالى : ﴿ **ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال** ﴾ [الأنفال : ١٦] ، فإنه شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل . ومن النفى معنى فقط ﴿ **ويأبى الله إلا أن يتم نوره** ﴾ [التوبة : ٣٢] ، أى لا يريد الله إلا ذلك ﴿ **وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين** ﴾ أى لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد أى لا رجل يقول ذلك إلا زيد . وأما لو فالنفى فيها ضمنى لا قصدى فإذا قلت لو جاءنى إخوتك إلا زيدا لأكرمتهم تعين النصب ﴿ **وأما لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فإلا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح . **(قوله وهو الإنكارى)** مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه فى الأول غير واقع ومدعيه كاذب ، وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وإن كان ملوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى أنه فى معنى نفى الابتغاء واللياقة ، ويقال للأول الإبطالى أيضا .

اختير (إِتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه فمثاله بعد النفي لفظا ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله:

[٤٥٨] وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تغير إِلَّا النُّؤْىُ وَالوتِدُ

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. ومثاله شبه النفي لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(تنبيهات): الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى

(قوله انتخب اتباع ما اتصل) أي إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن ردا لكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتي في المتن، وإلا كان المختار النصب نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك، ونحو ما قاموا إلا زيدا ردا لقول قائل قاموا إلا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدماميني بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الهمع ونحو ما قام إلا زيدا أحد. وإذا انتقض النفي أو النهي بإلا كانا في حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيدا، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمرا، وما مررت بأحد إلا قائما إلا بكرا، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي إذ المعنى شربوا الماء إلا زيدا وكلوا اللحم إلا عمرا ومررت بهم قائمين إلا بكرا. قاله الدماميني، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو: ما ضربت أحدا إلا زيدا وبه صرح في المغني قال الدماميني: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة. **(قوله وبالصريمة)** أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل. والخلق بفتحتين البالي، والعافي الدارس، والنؤي بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوتد معروف. **(قوله ومن يغفر الذنوب)** أي أيّ موجود، أي ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ. **(قوله الأول المستثنى)** أي وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البدل يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذي سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

[شواهد الاستثناء]

[٤٥٨] قاله الأخطل غوث بن غوث. وهو من البسيط الواو للعطف. والباء للظرف. والصريمة كل رملة انصرمت من معظم الرمل، يقال أفعى صريمة. ومحلها الرفع على أنه خبر للمبتدأ المؤخر وهو منزل. ومنهم حال منه. وخلق بفتحتين أي بال صفته. وعاف صفة أخرى أي دارس من عفا المنزل يعفو درس، يتعدى ولا يتعدى، وتغير صفة أخرى. والشاهد في إلا النؤي فإنه استثناء من الضمير المستتر الذي في تغير على طريق الإبدال مع أن التغير موجب، فلا يجوز الإبدال في الموجب، فلا يقال قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال. وإنما جاز ههنا نظرا إلى معنى تغير فإن معناه لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجبا لفظا ولكنه منفي معنى وإذا تقدم النفي لفظا أو معنى يختار الإبدال: أما لفظا فنحو ما قام أحد إلا زيد، وأما معنى فهذا. والنؤي بضم النون وسكون الهمزة وفي آخره ياء: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

منه . وعند الكوفيين عطف نسق . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلًا وهو موجب ومتبوعه منفى . وأجاب السيرافى بأنه بدل منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . الثانى : إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءنى من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

إلا زيد بمعنى غير زيد ، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الأظهر . ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة . **(قوله بدل بعض)** ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن إلا قرينة على أن الثانى كان بعض ما يتناوله الأول لولاها . قاله الدمامينى . **(قوله عطف نسق)** أى لأن إلا عندهم من حروف العطف فى الاستثناء خاصة اهـ تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو : ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل باطراد . وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها فى التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد . قال الدمامينى : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد . **(قوله قال أبو العباس إلخ)** اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بأن بدل البعض لابد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود فى نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل فى المثال بإلا لدلالتها على إخراج الثانى من الأول وكونه بعضا منه كما مر عن الدمامينى . **(قوله وهو موجب ومتبوعه منفى)** أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز فى نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفى مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم ، كذلك يجوز فى ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلا والإعراب على الاسم اهـ ونقله الدمامينى عن بعض الفضلاء وأيده . **(قوله فى عمل العامل)** أى مماثل العامل لما عرفت أى بقطع النظر عن النفى والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفى والإثبات . **(قوله كأنه لم يذكر)** أى ولا تعلق للنفى والإثبات بذلك . **(قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة)** الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن لتخالفهما فى ذلك نظيرا وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو : قام زيد لا عمرو . **(قوله إذا تعذر البدل على اللفظ إلخ)** التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن المنفى فى المثال التبعية للنصب محلا لا لفظا قاله سم . **(قوله أبدل على الموضع)** قال البهوتى انظر ما الحكمة فى ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ، ومثلوا له بنحو قوله تعالى : ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ كما مر بيانه أى فهلا جاز جر ما بعد إلا فى المثال الأول والأخير ونصبه فى الثانى والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة فى كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ .

زيد ، وما زيدٌ شيئًا إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فيهن ، ونحو : ليس زيد بشيء إلا شيئًا ، بنصبه ، لأن من والباء لا يزادان فى الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

(قوله ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه فى المغنى ووجهه بأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح إحلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدمامينى ، وأسلفنا فى باب « لا » تأويل كلام سيبويه بما يرجعه إلى الثانى وأما الثانى فنقله فى المغنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثانى إنما يأتى على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن فى الخبر والأقوال الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما فى المغنى وعلى الثانى يكون الإحلال لكون المعنى ما فى الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه فى المغنى بما نقل الدمامينى جوابه ومر فى باب لا كلام فى ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن فى الخبر المقدر . **(فائدة)** : قال فى المغنى : يجوز فى نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه . ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله :

فى ليلة لا نرى بها أحدا   يحكى علينا إلا كواكبها

اهـ وقوله وهو المختار أى لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يحوج إلى التأويل الذى فى الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفى للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ، ما يقول أحد ذلك ، ولابد من جعل رأى فى مثاله الثانى علمية على تقييد سيبويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل . وقال الرضى : أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو : ما كلمت أحدا ينصفنى إلا زيد لأن المعنى ما أنصفنى أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أوذى أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط . اهـ دمامينى وشمنى . **(قوله إلا شيء)** بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أى هو شيء لا يعبأ به وإلا حينئذ بمعنى لكنّ . **(قوله لا يزادان فى الإيجاب)** أى على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع .

تقدم فى موضعه . الثالث : أفهم قوله انتخب أن النصب جائز ، وقد قرىء فى السبع : ﴿ ما فعلوه إلا قليلا منهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلّا امرأتك ﴾ [هود : ٨١] ، بالنصب ا هـ . **(وَٱنْصِبْ)** والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه **(ما ٱنْقَطَعْ)** تقول ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا ، هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [النساء : ١٥٧] ، **(وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ)** كالمتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمارٌ ، وما مررت بأحد إلا حمارٍ . ومنه قوله :

(قوله إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبنى على أن النصب على الاستثناء من أحد وفسر الزمخشرى من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوّزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لأن الالتفات بعد الإسراء . وردّ بأن إخراجها من أحد لا يقتضى أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها . وقال فى المغنى : الذى أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع سقوطه فى آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما فى آية ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ . **(قوله تقول ما قام أحد إلا حمارا)** نقل عن القرافى أن أحدا إذا كان فى سياق النفى لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع . واعلم أن إلا فى المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه . **(قوله وعن تميم فيه إبدال وقع)** وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ بالرفع وجعل منها الزمخشرى ﴿ قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [النمل : ٦٥] ، فأعرب « من » فاعلا والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع ، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا .

(قوله كالمتصل) التشبيه فى مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع . **(قوله فيجيزون ما قام أحد إلا حمار)** فحمار بدل غلط صرح به الرضى ، وقال سم : بدل كل بملاحظة معنى إلا ، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد ا هـ وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتى نظيره صح فتدبر . **(قوله اليعافير)** جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الإبل التى يخالط بياضها صفرة .

[٤٥٩] وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ

وقوله :

[٤٦٠] عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقوله :

[٤٦١] وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وَعَامِلُهْ

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد . فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقًا نحو

(قوله عشية) منصوب على الظرفية بأجاهد فى البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرفى نسبة إلى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جعافرى قاله العينى . وفى المصباح : مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ . فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس فى النسبة إلى مشارف مشرفى لأن القياس فى النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفرده فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد . والمصمم اسم فاعل الماضى حده . **(قوله وعامله)** أى السنان وهو ما يليه . **(قوله شرط جواز الإبدال إلخ)** يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البدل أن يصحّ وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم . **(قوله يمكن تسلطه على المستثنى)** بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع إلا بأن يقال ما قام إلا حمار وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد به بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد إمكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم .

---

[٤٥٩] قاله جران العود . واسمه العامر بن الحارث . الواو فيه واو رب . وبلدة مجرورة بها . وأنيس اسم ليس أى مؤانس وبها مقدما خبره . والشاهد فى إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بنى تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب وهو جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بالكسر جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة .

[٤٦٠] قاله ضرار بن الأزور رضى الله عنه . وهو من الطويل وعشية نصب على الظرف ، والعامل فيه أجاهد فى البيت الذى قبله وهو :

أجاهِدُ إذ كانَ الجهادُ غنيمةً وَللهُ بالعبدِ المجاهدِ أعلَمُ

ومكانها أى مكان الحرب ولا النبل أى ولا يغنى النبل أى السهام . والشاهد فى إلا المشرفى فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بنى تميم أى السيف المشرفى . قال أبو عبيد : المشرفية سيوف تنسب إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف . يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن . لا يقال جعافرى ولا مهالبى . والمصمم الماضى من صمم السيف إذا مضى فى العظم فقطعه .

[٤٦١] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر . والواو فى ولم يكن للحال . وخاطب اسم كان ولنا خبره . والشاهد فى إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البدل من خاطب على لغة بنى تميم . وعامله عطف عليه وهو ما يلى السنان .

ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر ، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب ا هـ . (**وَغَيْرُ نَصْبِ**) مستثنى (**سَابِقِ**) على المستثنى منه (**فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي**) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

(**قوله وجب النصب**) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل . وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الأخرى يزيد فى النقص على المرة الأولى قال : وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ا هـ أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب . (**قوله نحو ما زاد إلخ**) ونحو ﴿ **لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم** ﴾ فمن رحم فى محل نصب لأنك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة . (**قوله إلا ما نقص**) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد . (**قوله إذ لا يقال زاد النقص**) الظاهر أن انتفاء قبول ذلك إذا كانت زاد متعدية وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل . (**قوله وغير نصب سابق**) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله :

* **وبعد نفى أو كنفى انتخب** *

اتباع ما اتصل . (**قوله مستثنى سابق إلخ**) قال سم : انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره ا هـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم . (**قوله على المستثنى منه**) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزءى الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير

[٤٦٢] لِأَنَّهُمْ يَرْجوْنَ مِنْـهُ شَفَاعَـةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّوْنَ شَافِعُ

قال سيبويه : وحدّثنى يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر .

(تنبيه) : المستثنى منه حينئذٍ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ، ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعًا ما مررت بمثلك أحد ا هـ .

(وَلٰكِنْ نَصْبَهُ) على الاستثناء **(اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ)** لأنه الفصيح الشائع . ومنه قوله :

[٤٦٣] وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

بنصب آل ومذهب الأول . واحترز بقوله فى النفى عن الإيجاب فإنه يتعين النصب كما تقدم .

(تنبيه): إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما: لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارًا كما يكون إذا لم تذكر الصفة. وذلك كما فى نحو ما فيها أحدًا إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحًا. وهذا رأى سيبويه. والثانى:

فى جاءوا فقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل إن كان العامل متصرفا وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام . دمامينى . **(قوله فى النفى)** أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى إلخ . **(قوله قد يأتى على قلة)** وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى . **(قوله بدل كل)** أى من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى . **(قوله إن ورد)** أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب . وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا . **(قوله بل يكون البدل مختارا)** فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع . قاله الدنوشرى .

---

[٤٦٢] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من الطويل . اللام للتعليل . والضمير فى منه يرجع إلى النبى ﷺ . ولم يكن تامة : أى إذا لم يوجد . الشاهد فى إلا النبيون ، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه . وكان النصب متعينا إلا أنه رفع على تفريغ العامل . وحكى يونس ما لى إلا أبوك ناصر . وشافع بالرفع بدل كل . فافهم .

[٤٦٣] قاله كميت بن زيد الأسدى من قصيدة من الطويل يمدح بها بنى هاشم . الواو للعطف . وما بمعنى ليس . وشيعة اسمه وخبره لى . والشاهد فى إلا آل أحمد حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه . وكان قبله يجوز الوجهان النصب والبدل ، والكلام فى الشطر الثانى كالأول

أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدمًا بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحًا وهو اختيار المبرد والمازنى . قال فى الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحًا فتكافآ اهـ. **(وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلَّا)** من ذكر المستثنى منه **(لِمَا * بَعْدُ)** أى لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولًا ما استثنت إلا مع تمام . **(يَكُنْ كَمَا لَوِ إلَّا عُدِمَا)** فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه. فالنفى نحو ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿**وما على الرسول إلا البلاغ المبين**﴾ [المائدة: ٩٩]، وشبه النفى نحو: ﴿**ولا تقولوا على الله إلا الحق**﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن**﴾ [العنكبوت: ٤٦]،

(قوله لأن لكل مرجحا) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة . **(قوله سابق)** تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجويز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغى أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم[(١)] وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق . **(قوله يكن)** أى السابق أو ما بعد كما لو إلا عدما أى غير الكسائى أما هو فيجيز النصب فى نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا إلخ وما فى قوله كما لو إلا عدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم إلا أى كذى عدم إلا فى الحكم . وقول البعض أن الكلا على تقدير مضاف أى كحكم عدم إلا ليس بشىء . قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم ا هـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فإلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل . **(قوله حال ما قبلها)** أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو ﴿ **ما على الرسول إلا البلاغ** ﴾[المائدة : ٩٩] ، فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد إلا مبتدأ وكالفعل فى نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضى رفع ما بعده إلا فاعلا وقس : وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب . ثم لا تنافى بين كون تالى إلا فى التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا فى نحو ما قام إلا زيد وما زيد إلا قائم لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالى إلا مستثنى من مقدر فى المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شىء إلا قائم . والثانى بالنظر إلى اللفظ . نقله الدمامينى عن الشلوبين . **(قوله وما على الرسول إلا البلاغ)** الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما فى نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين .

---

(١) فيكون من المجاز المرسل .

﴿ **فهل يهلك إلا القوم الفاسقون** ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، ولا يقع ذلك فى إيجاب ، فلا يجوز قام إلا زيد . وأما : ﴿ **ويأبى الله إلا أن يتم نوره** ﴾ [التوبة : ٣٢] ، فمحمول على المعنى أى لا يريد .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى يكن يجوز أن يكون عائدًا على سابق : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا ، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا . الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز ما ضربت إلا ضربًا . وأما : ﴿ **إن نظن إلا ظنًا** ﴾ [الجاثية : ٣٢] ، فمتأول . الثالث : قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملا وغير عامل كما فى الأمثلة اهـ **(وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ)** وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعًا لما بعد إلا قبلها بدلًا منه وذلك

(قوله ولا يقع ذلك فى إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيدا إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا . **(قوله فلا يجوز قام إلا زيد)** لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات إلا زيد . وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب . وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طردا للباب نظير ما مر . **(قوله لجميع المعمولات)** أى المعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات أيضا قاله سم . **(قوله إلا المصدر المؤكد)** أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والإثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل . **(قوله فمتأول)** أى بكونه مصدرا نوعيا أى إلا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفى فلا تناقض . **(قوله كما فى الأمثلة)** فإنه عامل فيما عدا ﴿ **ما على الرسول إلا البلاغ** ﴾ وغير عامل فى ﴿ **ما على الرسول إلا البلاغ** ﴾ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدأ على الراجح نعم إن جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفى كان عاملا . **(قوله وألغ إلا إلخ)** أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الإيجاب والنفى وشبهه . **(قوله والاستغناء عنها)** عطف لازم على ملزوم . **(قوله بدلا منه)** أى بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبنى إلا زيدا لا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبنى إلا زيدا لا علمه أو إضراب نحو ما أعجبنى إلا زيدا لا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح . فقول الشارح أن توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى .

أن توافقا فى المعنى ، ومعطوفًا عليه إن اختلفا فيه فالأول (كَلا * تَمْرُرْ بِهِمِ إِلّا ٱلْفَتَى إِلّا ٱلْعَلَا) فالعلا بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا . والثانى نحو قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا ، فعمرًا عطف على زيد وإلا الثانية لغو ، والتقدير قام القوم إلا زيدًا وعمرًا . ومن هذا قوله :

[٤٦٤] وَمَا ٱلدَّهْرُ(*) إِلّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا ... وَإِلّا طُلُوعُ ٱلشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى وطلوع الشمس . وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

[٤٦٥] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلّا عَمَلُهُ ... إِلّا رَسِيمُهُ وَإِلّا رَمَلُهُ

أى إلا عمله رسيمه ورمله . فرسيمه بدل ورمله معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدِ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(قوله ومعطوفا عليه) أى بالواو خاصة كما فى التسهيل . **(قوله إن اختلفا فيه)** إلا إذا كنت غالطا أو أردت الإضراب اهـ يس . أى فلا عطف بل يجب الإبدال . **(قوله فالعلا بدل كل من الفتى)** والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبنى على جواز الإبدال من البدل . واستشكل سم كون العلا بدلا إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل فى البدل والفرض أنها مؤكدة ، فينبغى أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البدل . والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنى على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبنى على نصب الفتى على الاستثناء . **(قوله والتقدير إلا الفتى العلا)** صريح فى أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه يكون العامل فى العلا حينئذ إلا مقدرة . فعلم أن إلا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر فى حذف إلا مزيد كلام . **(قوله ثم غيارها)** بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت . **(قوله مالك من شيخك)** أى جملك . والرسيم والرمل نوعان من السير . **(قوله فرسيمه بدل)** أى بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير .

(*) رواية العينى : « هل الدهر » .

[٤٦٤] قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى من قصيدة من الطويل يرثى بها نشبة بن محرث . وهل نافيه . والدهر مبتدأ وليلة خبره . والشاهد فى وإلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها ، ولم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستثناء مفرغ ، وثم غيارها بالرفع عطف على إلا طلوع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت .

[٤٦٥] رجز لم أدر راجزه . وما للنفى وانتقض عملها بإلا . والشاهد فى تكرر إلا زيادة مؤكدة للتى قبلها ، ودخولها كخروجها ، ولا تعمل شيئا فيما تدخل عليه إلا أن هنا تابعين : أحدهما بدل وهو رسيمه فإن فإن الرسيم نوع من السير وهو نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير . وقال النحاس : رسيمه ورمله تفسيران لعمله .

مع تفريغ أو لا . (**فَمَعْ * تَفْرِيغٍ اَلتَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ**) المفرغ (**دَعْ**) أى اتركه باقيًا (**فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اَسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ**) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل

(**قوله وإن تكرر إلخ**) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى . قال الدمامينى ما ملخصه مع الإيضاح : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك : إن كان فى الإيجاب فالأول مستثنى والثانى معمول عامل مضمر ، وإن كان فى غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهما فزيداً مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف ، وما ضرب أحد إلا بكر خالدا فبكر إن رفعته كان بدلا من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوّز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا إلا زيد بكرا ورده المصنف بأن البدل لم يعهد تكرره إلا فى بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بألا مغنيا عن الضمير . والاسم الثانى غير مقترن بإلا لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ما جاءنى أحد إلا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على أنه معمول لمضمر أى وجاءنى عمرو اهـ . وفى حاشية المغنى للدمامينى أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها ﴿ **لا تدخلوا بيوت النبى** ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، الآية . فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا وأن الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا فى هذا الوقت على هذا الحال اهـ . (**قوله لا لتوكيد**) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب . (**قوله بالعامل المفرغ**) حمل العامل على ما قبل إلا تبعا للموضح وحمله المرادى على إلا أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الأول قوله مما بالا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فإنه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرع سابق إلا إلخ ويؤيد الثانى عدم إحواجه إلى تقدير فى دع . (**قوله باقيا فى واحد**) دفع به إيهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية .

(**مُغْنِي**) فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا . وما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا ، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى (**وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ**) على المستثنى منه (**نَصْبَ الْجَمِيعِ**) على الاستثناء (**احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِم**) نحو قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القومُ ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحَد (**وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ**) عنه ، أما فى الإيجاب فمطلقًا نحو قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وأما فى غير الإيجاب فكذلك (**وَ**) لكن (**جِيءْ بِوَاحِدٍ ★ مِنْهَا**) معربًا بما يقتضيه الحال (**كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ**) عليه . ففى الاتصال تبدل واحدًا

(**قوله وليس عن نصب إلخ**) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأنا نقول إلا فى هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها . (**قوله والأول أولى**) أى لقربه من العامل تصريح . (**قوله ودون تفريغ مع التقدم**) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ وهو إنما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم . (**قوله وما قام إلا زيدا إلخ**) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر فى مالى إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء . قال : وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع إلخ ينبغى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعترض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه . (**قوله وانصب**) أى الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد ووجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن . (**قوله أما فى الإيجاب فمطلقا**) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفى فيكون قوله وجيء بواحد بيانا للراجح فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابلا له تأمل . (**قوله بواحد**) أى فقط وأجاز الأبدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف . (**قوله كما لو كان**) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة[1]

---

(١) رافعة للفاعل .

على الراجح وتنصب ما سواه (**كَلَّمْ يَفُوا إِلَّا آمْرُؤٌ إِلَّا عَلِي**) إلا بكرًا فعلى بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلى منصوب ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حمارًا إلا فرسًا إلا جملًا ويجوز الإبدال على لغة تميم . (**وَحُكْمُهَا**) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول . (**فِى ٱلْقَصْدِ حُكْمُ ٱلْأَوَّلِ**) فإن كان مخرجًا لوروده على موجب فهى مخرجة ، وإن كان مدخلًا لوروده على غير موجب فهى أيضًا مدخلة .

(**تنبيه**) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت . أما إذا أمكن ذلك كما فى نحو : له علىّ عشر إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدًا ، فقيل الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد . والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجىء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيئا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة . (**قوله تبدل واحدا على الراجح**) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع . (**قوله كلم يفوا**) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوّتيها الياء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . (**قوله ويجوز الإبدال**) أى فى واحد فقط . (**قوله فى القصد**) أى المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح . فإن قلت : مقتضى الاستثناء بالإخراج أنه دائما إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالا . قلت : لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفى لكن إذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للإدخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم . (**قوله محل ما ذكر**) أى من أن حكمها فى القصد حكم الأول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل فى إلا المتكررة لا للتوكيد . (**قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه**) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو : له علىّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمذهب السيرافى أن الأربعة كالثلاثة فى الإخراج من العشرة فيكون المقرّ به ثلاثة . وزعم الفراء أن المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثانى إدخال . ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم أن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب . ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له علىّ سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل .

الأول يكون مقرًا بثلاثة وعلى الثانى بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشفعية أو تسقط

(قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرا بسبعة فى المثال. **(قوله فى المراتب الوترية)** كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا و لم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب : أحدها : وهو الأصح أنه يعود للكل إلا لدليل يخصصه بالبعض كما فى قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون المحصنات**﴾ [النور : ٤]، الآية فقوله : ﴿**إلا الذين تابوا**﴾ [البقرة : ١٦٠]، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى فى الجمل أم لا بناء على أن العامل فى المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها . ثانيها : إن اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة فى مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا . ثالثها : إن سيقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى إلا أن يسافروا فللكل وإلا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم . رابعها : إن عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللأخيرة فقط . خامسها : للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثانى فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿**قم الليل إلا قليلا * نصفه**﴾ [المزمل: ٣]، فإلا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لأن الأصل فى الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا و لم يكن أحدهما مرفوعًا لفظا أو معنى نحو : استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو : ضرب إلا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، وضرب إلا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا، فالأبناء فى المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو : طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوى النهى واستبدلت إلا زيدا إماءنا بعبيدنا اهـ همع ببعض تصرف . وقوله كما فى قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون المحصنات**﴾ [النور : ٤]، الآية أى وكما فى قوله تعالى: ﴿**إلا من اغترف غرفة بيده**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فإنه استثناء من جملة ﴿**فمن شرب منه فليس منى**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، لا من جملة ﴿**ومن لم يطعمه فإنه منى**﴾ لاقتضائه أى من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع فى الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا فى المغنى والدمامينى عليه وما ذكره فى الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدمامينى بنحو : اهجر بنى زيد وبنى عمرو إلا من صلح، فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا .

آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله وهكذا فما بقى فهو المراد[1] ا هـ **(وَاسْتَثْنِ مَجْرُوْرَاً**

(فائدة) : يقع تالى إلا خبرا لما قبلها نحو : ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو : ما جاءنى زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه ، وجعل منه نحو : ﴿ **ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ [الحجر : ١١] وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدماميني : وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثانى على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشرى أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو : ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم . وجعله الأخفش وأبو على والمصنف فى الأول صفة بدل محذوف أى إلا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدماميني . ومما جعله الزمخشرى من التفريغ فى الصفات نحو : ﴿ **وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به قبل موته** ﴾ [النساء : ١٥٩] فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب . وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة . وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمنى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره . **(قوله بغير)** بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا فى الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه : المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني . وبقى خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث : « **أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر** » وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حدّ قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهنّ فلول من قراع الكتائب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم[2] كما بسطه الدماميني . قال السيوطى : هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل .

---

(١) راجع فى هذا الموضع كتاب تنقيح الفصول للقرافى وإرشاد الفحول للشوكانى وبداية المجتهد لابن رشد كلها من تحقيقنا .

(٢) فقد أكد شجاعتهم بأن سيوفهم تثلم حدها وهذا يوحى بالنقص إلا أن هذا كان سببه كثرة محاربة الأبطال .

بِغَيْرِ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا) مجرورًا مفعول باستثن ، وبغير متعلق باستثن ، ومعربًا حال من غير ، وبما متعلق بمعربًا ، وما موصول صلته نسب ، ولمستثنى متعلق بنسب ، وبإلا متعلق بمستثنى . والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورًا بإضافتها إليه وتكون هى معربة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها فى نحو : قام القوم غير زيد . وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع ، وفى نحو : ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ، وفى نحو : ما قام غير زيد أحد عند الأكثر . ويترجح فى هذا المثال عند قوم وفى نحو : ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف فى نحو : ما قام أحد غير زيد ، ويمتنع فى نحو : ما قام غير زيد .

(تنبيهات): الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿**صالحًا غير الذى كنا نعمل**﴾ [فاطر: ٣٦]، أو شبهها نحو: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾ [الفاتحة: ٧]،

وأجرى الشاطبى فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت : قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم . **(قوله متعلق باستثن)** الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجرورا ا هـ سم . **(قوله معربا)** وقد تبنى على الفتح فى الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو : ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارضى . وفى التصريح : تفارق غير إلا فى خمس مسائل : أحدها : أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير . الثانية : أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم إلا جيد . الثالثة : أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد . الرابعة : أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى . الخامسة : أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوّزها المصنف مع إلا أيضا كما سيأتى . **(قوله فيجب نصبها فى نحو : قام القوم غير زيد)** أى على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغى أن يجوز رفع غير قاله سم . **(قوله عند قوم)** كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ . **(قوله وفى نحو : ما قام أحد غير حمار)** معطوف على قوله فى هذا المثال . **(قوله ويمتنع فى نحو : ما قام غير زيد)** أى عند غير الكسائى فإنه أجاز فى نحو : ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم . **(قوله أصل غير إلخ)** أى وضعها الأصلى على أن يوصف بها لأنها فى معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو : دخلت بوجه غير الذى خرجت به . قال الرضى والأصل الأول والثانى مجاز . **(قوله أو شبهها)** من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول فى المثال فإنه مبهم باعتبار عينه .

فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وأيضًا فهى إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

(قوله فإن الذين جنس إلخ) حاصله أن غير متوغلة فى الإبهام فلابد لوقوعها صفة لمعرفة فى الآية من تأويل فإما أن يراعى أصلها من التوغل فى الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة فى المعنى فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير وهذا هو الذى أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل فى الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها فى هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التعريف وهذا هو الذى أشار إليه الشارح بقوله وأيضا إلخ وحاصله التأويل فى الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح . وأما قول البعض : مراده بقوله وأيضا فهى إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم . بقى شيء آخر وهو أن فى غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا . وقيل تتعرف مطلقا . وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما فى ﴿ **صراط الذين أنعمت** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، الآية فعلى هذين القولين تكون فى الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج إلى التأويل الذى ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقا وأنها فى الآية صفة ولم نعثر عليه . **(قوله فلما ضمنت معنى إلا)** مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم يبنيها حينئذ كما تقدم . وعبارة الرضى فى توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو إثباتا ، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير فى معنى المغايرة حملت إلا على غير فى الصفة فصار ما بعد إلا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتا وحملت غير على إلا فى الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع إلا انتهت . وبها يتضح كلام الشارح . **(قوله فيوصف بها)** أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد فى حاشية الكشاف الإجماع كما قاله الدماميني قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل فى لا فى نحو قولك : زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اهـ ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وينبنى على ذلك كما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة .

يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ، فالجمع نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، وشبه الجمع كقوله :

[٤٦٦] لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ ... وَقعُ ٱلْحَوَادِثِ إِلَّا ٱلصَّارِمُ ٱلذَّكَرُ

فالصارم صفة لغيرى . ومثال شبه النكرة قوله :

[٤٦٧] أُنِيخت فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ... قَلِيْلٍ بِهَا ٱلأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

فالأصوات شبيه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية ، لكن تفارق إلا هذه غيرًا من

(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى كغيرى فى المثال الآتى ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرّف بأل الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة فى التنكير .

(قوله سليمى) أى يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع . والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى .

(قوله صفة لغيرى) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله .

(قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التى أناخها فيها . والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبى فاستعاره لصوت الناقة . فإن قلت : الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا مخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المغنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة . قلت : أجاب الدمامينى بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور : أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية . وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الأول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح .

(قوله لكن تفارق إلخ) استدراك على قوله وقد تحمل إلا عليها .

---

[٤٦٦] البيت من البسيط ، وهو للبيد بن ربيعة .

[٤٦٧] البيتمن الطويل ، وهو لذي الرمة .

وجهين : أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءنى إلا زيد ، ويقال جاءنى غير زيد ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم إلا دانق لأنه يجوز إلا دانقًا ، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيدًا . ويجوز عندى درهم غير جيد ، هكذا قال جماعات . وقد يقال إنه مخالف لقولهم في : ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله**

(قوله ولا يجوز حذف موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير . **(قوله فى ذلك)** أى فى عدم جواز حذف موصوفها . **(قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها)** أى إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى فى النعت . **(قوله إلا حيث يصح الاستثناء)** قال سم : يمكن أن يوجه بأن غيرا إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء . **(قوله إلا دانق)** بكسر النون وفتحها ويقال أيضا داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم إلا سدسا . ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بإلا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف فى هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المغنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها فى الإفراد مثلا مخصص . قاله الدماميني . **(قوله لأنه يجوز إلا دانقا)** أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه . **(قوله لأنه يمتنع إلا جيدا)** أى لأن درهم نكرة فى سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل إلا زيدا وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة . **(قوله وقد يقال إلخ)** أشار بقد إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع فى الآية والمثال المتصل لا المنقطع . قال الدماميني : وهذا يقتضى إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين . وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه . **(قوله فى لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ)** أى فإنه لا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ : أما الأول فلأن التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل

لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، ومن أمثلة سيبويه : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . وشرط ابن الحاجب فى وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء . وجعل من الشاذ قوله :

[٤٦٨] وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ ٱلْفَرْقَدَانِ

الثانى : انتصاب غير فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره

له عندى عشرة إلا درهما فقد أقرّ له بتسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم . وأما الثانى فلأن آلهة جمع منكر فى الإثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا فى المغنى ، وبمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنا رجل إلخ كما قاله سم . فإن قلت : لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم . قلت : قال الدمامينى : العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أحسنت إليه ، ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى من أحد . فإن قلت : جوّز الزمخشرى فى تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى : ﴿ إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين * إلا آل لوط ﴾ [الحجر : ٥٩] أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الإثبات . قلت : أجاب الدمامينى بأن النكرة فى الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم ، والنكرة فى هذه الآية كذلك بدليل آية لوط : ﴿ إنا أرسلنا إلى قوم لوط ﴾ [لوط : ٧٠] والقصة واحدة . **(قوله ومن أمثلة سيبويه)** أى ل « إلّا » الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله : وشرط ابن الحاجب إلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات . قال الشمنى : قال الرضى : مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء . قال : ويجوز فى قولك ما أتانى أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ إلخ . **(قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إلخ)** أى لصحة الاستثناء فيه وجوّز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء . وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثنى الألف[1] وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل .

---

[٤٦٨] البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب .

---

(٣) أى فى حالات الإعراب الثلاث .

ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسى واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . الثالث : يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قام القوم غير زيد وعمرو وعمرًا ، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيدًا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل . وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم (وَلِسِوًى) بالكسر و (سُوًى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءٍ) بالفتح والمد

(قوله كانتصاب الاسم بعد إلا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى . قاله الدمامينى . وانظر إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا إذا جرا كما سيأتى كل محتمل . **(قوله وعلى الحال عند الفارسى)** فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله . وقد يقال مذهب الفارسى والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال . **(قوله وعلى التشبيه بظرف المكان)** بجامع الإبهام فى كل . **(قوله ومراعاة المعنى)** أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل . **(قوله ما قام أحد غير زيد)** أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وإن جاز فيه النصب أيضا نظرا إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك . **(قوله أنه من العطف على المحل)** أى محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل فى مجرور غير . والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجرى عليه الإعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب فى الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما .

(**اَجْعَلَا * عَلَى ٱلْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلَا**) من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان . والثانى : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصّلاة والسّلام : « **دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوًا من سوى أنفسها** » وقوله ﷺ : « **ما أنتم فى سواكم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود** » وقول الشاعر :

[٤٦٩] **وَلَا يَنطِقُ ٱلْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا**

وقوله :

[٤٧٠] **وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ**

(**قوله إلى أنه من باب التوهم**) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا : ومراعاة المعنى، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم. وقال الإسقاطى : الذى يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين اهـ. والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقارب الثلاثة وللبيان بعد الإجمال(١). وفى الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا. واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير فى مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف فى التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكون إلا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك فى إلا. (**قوله من الأحكام**) كوقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ. قاله الدماميني. (**قوله وأنه لا أحد منهم إلخ**) عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم. (**قوله أن من حكم بظرفيتها**) أى من النحاة فلا ينافى ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرمانى والعكبرى إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها. وقوله بظرفيتها أى بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتى. (**قوله خلاف ذلك**) أى خلاف ما حكم به من اللزوم. (**قوله ولا ينطق الفحشاء**) أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

---

[٤٦٩] قاله المرار بن سلامة العجلى. وهو من الطويل. الواو للعطف إن تقدمه شيء . والفحشاء هى الفاحشة وهى كل سوء جاوز حده، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء، وإما بنزع حرف الجر أى بالفحشاء، وإما بحذف المضاف أى نطق الفحشاء، وإما بتضمين ينطق يذكر أى لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها، والعامل فى إذا ينطق ومنا يتعلق بمحذوف فى موضع الحال من هم، والتقدير ولا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سوائنا إذا جلسوا. فقدّم وأخر، وقيل معناه من أجلنا، فيتعلق بإذا جلسوا، أى لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا، والشاهد من سوائنا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا فى الضرورة. وعورضت بعد فإنه ظرف ويدخل عليه من. فافهم.

---

(١) وهو مما يعتبره البلاغيون جمالا فى اللغة.

وبالإضافة قوله :

[٤٧١] فَإِنِّي وَٱلَّذِى يَحُجُّ لَهُ ٱلنَّا سُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

[٤٧٢] وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ ٱلْمُشْتَرِى

ومرفوعه بالناسخ قوله :

[٤٧٣] أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

[٤٧٤] وَلَمْ يَبْقَ سِوَى ٱلْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء : أتانى سواك . ومنصوبة بأن قوله :

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق . **(قوله مرفوعة بالابتداء)** يحتمل أن تكون فى البيت خبرا مقدما . **(قوله كريمة)** أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العينى . وقال بعضهم : لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله : وإذا تباع وقوله : وأنت المشترى راجعا لقوله : أو تُشترى . والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك . **(قوله إنى إذا)** أى إذا تركتها فى هذه الحالة فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم . أفاده يس . **(قوله دناهم كما دانوا)** أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما فى البيت قبله .

---

[٤٧١] البيت من المنسرح .

[٤٧٢] قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى ، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب . وهو من قصيدة من الكامل . الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك . وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء . وخرج عن النصب على الظرفية . وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة . وأو بمعنى الواو .

[٤٧٣] البيت من الطويل .

[٤٧٤] قاله الفند الزمانى واسمه شهل بن شيبان ، وليس فى العرب شهل بالشين المعجمة غيره . وهو من قصيدة من الهزج قالها فى حرب البسوس . ولم يبق عطف على قوله :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح . من عدا عليه . والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلا فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر كما فى هذا الموضع . **(قوله دناهم)** أى جازيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء ، يقال دانه دينا أى جازاه وهو جواب فلما . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والجملة فى محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أى دناهم دينا كدينهم : أى جازيناهم جزاء كجزائهم ، ومفعول دانوا محذوف أى كما دانونا . فافهم .

[٤٧٥] لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّـلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم . وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو : جاء الذى سواك . قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر . وقال الرمانى والعكبرى[1] : تستعمل ظرفًا غالبًا ، وكغير قليلًا ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيرًا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل ا هـ .

(قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد . وقوله : يشقى أى يخيب أمله **(قوله أن سوى من الظروف)** أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض ، فمعنى جاء الذى سواك فى الأصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثَم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا . أفاده فى الهمع . **(قوله لأنها يوصل بها الموصول)** فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا . **(قوله ولا تخرج عن الظرفية)** المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم . **(قوله إلا فى الشعر)** بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة . **(قوله وهذا أعدل)** أى لأنه لا يحوج إلى تكلف فى موضع من المواضع . **(قوله لأن كثيرا من ذلك أو بعضه إلخ)** الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه . وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم . وأما قوله : لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر . **(قوله وبعضه قابل للتأويل)** أى بكونه شاذا أو ضرورة .

---

[٤٧٥] هو من الطويل . وكفيل مبتدأ أى ضامن ولديك مقدما خبره . والباء تتعلق به . ولمؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد فى سواك حيث نصب على أنه اسم إن لا على أنه ظرف . ومن يؤمله يشقى خبرها . ومن موصولة . ويؤمله صلتها . ويشقى خبر من .

(١) عبد الله بن حسين أبو البقاء صاحب إعراب القرآن المعروف (بإملاء ما مَنَّ به الرحمن) توفى سنة ٦١٦ هـ .

(تنبيهات) : الأول : حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر . الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقًا سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير . الثالث : تفارق سوى غيرًا فى أمرين :

(قوله حكى الفاسى) لا حاجة لإسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم . **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا . **(قوله أن المستثنى بغير)** مثله المستثنى بإلا . **(قوله نحو ليس غير)** أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشىء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره ، هذا ملخص ما قاله البعض . وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال : يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيرا وتقدم ليس عليهما . قال الأخفش : والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيئا إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اهـ باختصار . نعم هذا الدفع إنما يتم فى غير على أن فى ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك . بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد . وما قعد إلا زيد وقال فى المغنى : قال السهيلى فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غدا** ﴾ [الكهف : ٢٣] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن أن يصل ﴿ **إلا أن يشاء الله** ﴾ [الأعراف : ٢٣] ، بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك كإذا قلت أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك . وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اهـ فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلى وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولا مصحوبا بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلا ملتبسا بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله . وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن . وقال بعضهم : يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى : ﴿ **وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله** ﴾ [الأعراف : ٨٩] ، لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله ﴿ **إنى فاعل ذلك غدا** ﴾ قيده بالمشيئة أولا ، وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشرى رجوع الاستثناء إلى النهى على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر إلى إتيان نقيضه اهـ كلام المغنى ببعض تصرف . فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلى سبقه

أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى . ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير . الرابع تأتى سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو : ﴿ **فى سواء الجحيم** ﴾ [الصافات : ٥٥] ، وهذا درهم سواء . وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو : ﴿ **مكانًا سوى** ﴾ [طه : ٥٨] ، وتمد مع الفتح نحو : مررت برجل سواء والعدم ،

إليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال : الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال : وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أى إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة فى الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما فى معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله ا هـ وهذا أولى وأسهل . **(قوله بالضم)** قال المبرد والمتأخرون : هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها . وقال الأخفش : ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه . قاله الدماميني . **(قوله وبالفتح)** ظاهره أنه فتح بناء . ووجهه أن الأسماء المتوغلة فى الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كالضمير ، فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية . **(قوله وبالتنوين)** أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية . **(قوله تقع صلة الموصول)** أى فى ظاهر اللفظ وإلا فهى فى الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت . كذا قال الدماميني . **(قوله كما سلف)** فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام . **(قوله بخلاف غير)** فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدإ حذف لطول الصلة[1] بالإضافة كذا قال بعضهم . وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك فى جاء الذى سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه : وعلى التقدير الأول أعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو : جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو : جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين ا هـ وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة بإضافتها ولك أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا . **(قوله بمعنى وسط)** اعترض بأنه ينافى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان . وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط . **(قوله فتقصر مع الكسر)** أى أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ **لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى** ﴾ . **(قوله مكانا سوى)** أى مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء .

---

(١) لطول إلخ قد يقال إن سوى ملازمة للإضافة لفظا . بخلاف غير فإضافتها اللفظية كلا إضافة فلم تفد طولا ، وهذا كاف فى الفرق ، وهو مراد الشارح ، ويكون جاريا على رأى المصنف . وبهذا يعلم ما فى كلامه آخرا .

ويخبر بها حينئذٍ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ ليسوا سواء ﴾ [آل عمران : ١١٣] ، لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ا هـ (**وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا**) للمستثنى (**بِلَيْسَ وَخَلَا * وَبِعَدَا وَبِيَكُونَ بَعْدَ لَا**) النافية نحو : قاموا ليس زيدًا ، وخلا عمرًا ، وعدا بكرًا ، ولا يكون خالدًا . أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس

(**قوله سواء والعدم**) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل . (**قوله عن الواحد فما فوقه**) أى ويعطف على ضميرها فى الأول شىء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (**قوله مصدر**) أى اسم مصدر . (**فائدة**) : أجيز فى قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية . فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك . فإن قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء . فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع . وذهب الرضى إلى رأى آخر فى المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى إن أنذرتهم أم لم تنذرهم . فالأمران سواء قال : وإنما أفادت الهمزة فائدة أن لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله ، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الأحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (**قوله بليس وخلا إلخ**) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخلا فى الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو فى الأصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصبا نظير ما مر . (**قوله ولا يكون خالدا**) أى لا تعدّ ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم . (**قوله مستتر وجوبا**) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .

هو أى بعضهم ، فهو نظير : ﴿ فإن كنّ نساء ﴾ [النساء : ١١] ، بعد ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ [النساء : ١١] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم . وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو : القوم أخوتك ليس زيدًا . وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مرجعه الخلاف المذكور .

(قوله فهو نظير فإن كنّ نساء إلخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهنّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فإن كانت الإناث نساء . قاله المصرح وقيل الضمير للأولاد وأنثه باعتبار الخبر . **(قوله على اسم الفاعل)** لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك : أكرمت القوم ليس زيدا إذ المرجع فيه اسم مفعول . **(قوله على الفعل)** أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح . **(قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم إلخ)** عبارة الدمامينى : والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال : ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك . **(قوله لأنه قد لا يكون إلخ)** أجاب الدمامينى بأن قائلى ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو : القوم إخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب إليك بالأخوّة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد . **(قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين)** لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان . **(قوله على المفعولية)** لأنهما متعلقان بمعنى جاوز **(قوله ضمير مستتر)** أى وجوبا . **(قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور)** والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد فى قولك : قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل . وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى . ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق ، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغير كما قالوه فى حبذا زيد ، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه .

(تنبيهان) : الأول : قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال . وقيل مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور . الثاني : لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفى ا هـ **(وَآجْزُرْ بِسَابِقَى يَكُونُ)** وهما خلا وعدا **(إنْ تُرِدْ)** الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

[٤٧٦] **خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وإنما أَعُدُّ عِيالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا**

ومن الجر بعدا قوله :

[٤٧٧] **أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ**

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل ولا بخلا وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا . الثاني : قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر . وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول ،

(قوله نصب على الحال) و لم تقترن بقد فى ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب فى الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء ، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفة . **(قوله مستأنفة)** أى غير متعلقة بما قبلها فى الإعراب وإن تعلقت به فى المعنى . قاله المصرح . **(قوله وصححه ابن عصفور)** علله بعدم الربط للحال ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس . **(قوله لا تستعمل بكون إلخ)** أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان . **(قوله شعبة)** أى فرقة . **(قوله أبحنا حيهم إلخ)** يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم وقتلا مفعول به ، ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه . والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز . **(قوله حينئذ)** أى حين إذ جر بهما ، وقوله مما قبلهما أى فى الرتبة وإن تأخر فى اللفظ كما فى الشاهد الأول . **(قوله على قاعدة حروف الجر)** فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه . **(قوله موضعهما)** أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما فى التصريح ولا متعلق للحرف على هذا .

---

[٤٧٦] هو من الطويل . الشاهد فى خلا الله حيث جر خلا لفظة الله . وشعبة مفعول ثان لاعد : أى طائفة . ومن عيالكا فى محل النصب صفة لشعبة . وفيه نوع غلو .

[٤٧٧] قبله :

تَرَكْنَا فِى الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

هما من الوافر . وإنما أنشدهما مع أن الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القوافى مخفوضة . وأراد بالحضيض الموضع المعين وإن كان هو القرار من الأرض عند منقطع الجبل . وبنات عوج مفعول تركنا . أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج . وهو فرس مشهور فى العرب . وعواكف مفعول ثان – جمع عاكفة – من عكف على الشيء إذ أقبل عليه مواظبا . وقد خضعن حال وإلى النسور يتعلق به . وهو جمع نسر . وأبحنا من الإباحة . وحيهم مفعول وقتلا وأسرا منصوبان على التمييز . والشاهد فى عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سيبويه إلا أن يكون فعلا . والشمطاء العجوزة . والرجل أشمط ، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض . والطفل بالجر عطف على الشمطاء .

ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا وهى غير متعلقة ا هـ (**وَبَعْدَ مَا**) المصدرية (**ٱنْصِبْ**) حتمًا لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله :

[٤٧٨] **ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا ٱللهَ باطِلٌ**

وقوله :

[٤٧٩] **تَمَلُّ ٱلنَّدَامَى مَا عَدَانِى فَإِنَّنِى بِكُلِّ ٱلَّذِى يَهْوَى نَدِيمَىَّ مُوَلَعُ**

(**قوله لعدم اطراد الأول**) لأنه لا يأتى فى نحو : القوم إخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمامينى فاعرفه .

(**قوله لا يعديان الأفعال إلخ**) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به فى النفى نحو : لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا .

(**قوله ولأنهما بمنزلة إلا**) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف إلا .

(**قوله المصدرية**) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما فى الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل ، أو يقال هما مستثنيان . وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة .

(**قوله حتما**) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد والجرار قد يرد إلا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لأنه الراجح عند الشارح كما سيشير إليه فتأمل .

(**قوله تمل**) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة . والندامى جمع نديم .

---

[٤٧٨] قد مر الكلام فيه مستوفى فى أول الكلام . والشاهد فى خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل .

[٤٧٩] تقدم الكلام فيه مستوفى فى شواهد النكرة والمعرفة . والشاهد فيه فى عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حينئذ لتعين الفعلية .

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق : فقال السيرافى على الحال وهذا مشكل لتصريحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر المؤوَّل لا يقع حالًا كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أرسلها العِراك[1] ، وقيل على الظرف ، وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيدًا ، وعلى الثانى قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا . وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى : قاموا غير زيد (**وَٱنْجِرارٌ**) بهما حينئذٍ (**قَدْ يَرِدْ**) أجاز ذلكم الجرمى والرَّبعى والكسائى والفارسى لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحوه : ﴿ **عما قليل** ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ **فبما رحمة** ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (**وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ**) بالاتفاق (**كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلَانِ**) بالاتفاق وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (**وَكَخَلَا**) فى جواز جر المستثنى بها ونصبه (**حَاشَا**) تقول قام القوم حاشا زيدٍ وحاشا زيدًا ، فإذا جرت كانت

(**قوله على الحال**) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء . تصريح . (**قوله لا يقع حالا**) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول : جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة . وأما تعرف نحو العراك فى قولهم أرسلها العراك ففى معنى التنكير لأنه بأل الجنسية . قاله الدمامينى . ثم رأيت فى المغنى ما يدفع الإيراد عن السيرافى فإنه عد من اللفظ المقدر بشىء مقدر بآخر ما خلا وما عدا ، وعلى قول السيرافى ما مصدرية وهى وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال : قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اهـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اهـ . (**قوله كما يقع**) راجع للمنفى . (**قوله وما وقتية**) سميت وقتية لنيابتها هى وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذى فى محل النصب على الظرفية مجموعة الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط . (**قوله كانتصاب غير**) أى على الاستثناء بناء على مذهبه . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ وقعا بعد ما . (**قوله بالقياس**) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو : ﴿ **فبما رحمة** ﴾ ، وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لأن ما إلخ . (**قوله بل بعده**) أى بعد الجار . (**قوله فهو من الشذوذ بحيث إلخ**) أى فهو من أمكنة الشذوذ فى مكان لا يحتج به . (**قوله وحيث جرا فهما حرفان**) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى : ﴿ **وإذ لم يهتدوا به فسيقولون** ﴾ . (**قوله وسواء فى الحالين إلخ**) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد . (**قوله وكخلا حاشا**) إذا جررت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية . وإن نصبت فبنون الوقاية ويجوز فى خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً .

---

(١) أى متعاركة .

حرف جر . وفيما يتعلق به ما سبق فى خلا وإذا نصبت كانت فعلًا والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمر والشيبانى[1] والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازنى والمبرد والزجاج . ومنه قوله :

[٤٨٠] حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُم ... عَلَى البَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ والدِّينِ

وقوله :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ... حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغِ

وقوله :

[٤٨١] حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ... ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

(قوله وفيما تتعلق به) أى وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق فى العامل الذى تتعلق به بل فى كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفى كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح . وقوله فى فاعلها أى فى مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف فى نفس فاعلها . وقوله : وفى محل الجملة أى وجودا وعدما إذ الخلاف السابق فى جملة خلا قولان : أنها فى محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها . **(قوله اللهم اغفر لى إلخ)** هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما فى حاشية شيخنا السيد . قال فى التصريح : وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى الخسة وقبح الفعل . فإن قلت : سيأتى أن حاشا إنما يستثنى بها فى مقام التنزيه ، والغفران لا ينزه منه . قلت : بولغ فى قبح الشيطان وأبى الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما فى القبح والخسة .

(قوله حاشا أبا ثوبان) قيل : يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن إن علم أن قائله ليس من

---

[٤٨٠] هو من البسيط . الشاهد فى حاشا قريشا حيث وقع هنا فعلا فلذلك نصب قريشا .

[٤٨١] قاله الجميح واسمه المنقذ بن الطماح الأسدى من قصيدة من الكامل ، هذا هو أصل البيت فيها . وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدونه هكذا :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ... ضِنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وليس بصواب . والشاهد فى حاشى أبو ثوبان حيث جر حاشى ما بعده . وروى أبا ثوبان بالنصب فدل أنه يأتى حرفا وفعلا . وهو حجة على سيبويه فى التزامه حرفيته . والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس . وفدم صفة لبكمة بفتح الفاء وسكون الدال أى عى ثقيل . والضن بكسر الضاد : البخل . والملحاة بفتح الميم مصدر ميمى كالملاحاة وهى المنازعة .

---

[1] هو إسحاق بن مراد الكوفى راوية أهل بغداد له كتاب (الجيم) توفى سنة ٢٠٦ .

قال المرزوقى[1] فى رواية الضبى : حاشا أبا ثوبان بالنصب . الثانى : الذى ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول ، ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك ا هـ **(وَلَا تَصْحَبُ مَا)** فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا . وأما قوله :

[٤٨٢] **رَأَيْت النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْن أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا**

فشاذ **(وَقِيلَ)** فى حاشا **(حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا)** وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى : ظاهر كلامه فى التسهيل وهو الأقرب .

(تنبيه) : حاشا على ثلاثة أوجه : الأول : تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها . والثانى : تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفًا . قال فى التسهيل : بلا خلاف ، بل

أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر . والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذى بكمة . والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العى الثقيل . **(قوله لكن لا فاعل له)** أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أى فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده . **(قوله على أنه يمكن)** أى مع أنه يمكن . **(قوله ولا تصحب ما)** أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد ، وحملت الزائدة على المصدرية . وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم . **(قوله رأيت الناس)** قال الدمامينى الظاهر أن مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الأخفش فى مثل زيد فقائم . وقوله فعالا بفتح الفاء فى الخير وبكسرها فى الشر قاله شيخنا السيد . وقال الدمامينى وغيره : الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل . واقتصر العينى على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس . **(قوله وهو الأقرب)** أى لاتفاقهم على نفى حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم .

(قوله تنزيهية) أى مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من السوء . قال الرضى : وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه ا هـ . فإن قلت : إن معنى التنزيه موجود فى حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضا فلم

---

[٤٨٢] قاله الأخطل . وهو من الوافر . ورأيت من الرأى فلهذا اكتفى بمفعول واحد . ويروى فأما الناس وهو الأصح ، والشاهد فى ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل والفاء فى فإنا على توهم دخول أما فى أول الكلام على هذه الرواية . وفعالا بفتح الفاء تمييز : أى أفضلهم كرما .

---

(١) أحمد بن محمد أبو على من أصبهان تلمذ على الفارسى له شرح الفصيح والمفضليات مات سنة ٤٢١ .

هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف . وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية . قالوا : والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى ﴿ **حاش لله ما هذا بشرًا** ﴾ [يوسف : ٣١] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود : حاش اللهِ بالإضافة ، كمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبى السَّمَّال : حاشًا لله بالتنوين أى تنزيهًا لله ، كما يقال رعيًا لزيد ،

خصوا هذه باسم التنزيهية . قلت : قال الشمنى : التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اهـ يعنى الاستثناء ، ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى ، نحو : ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقرّه وذكره الدمامينى أيضا لكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اهـ . وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل . **(قوله بالحذف)** أى حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى . **(قوله على الحرف)** وهو اللام فى نحو : حاش لله . **(قوله ينفيان الحرفية)** أى لأن شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف . **(قوله ولا يثبتان الفعلية)** أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران . **(قوله فى الآية)** يعنى ﴿ **قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء** ﴾ [يوسف : ٥١] . **(قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ)** إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف . **(قوله اسم مرادف للتنزيه)** وهل هو مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله وويح أو اسم مصدر انظره . ثم رأيت فى الدمامينى قال : إذا قلنا بإنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال : ومعنى حاش لله برىء الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى : ﴿ **هيهات هيهات لما توعدون** ﴾ [المؤمنون : ٣٦] وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدمامينى فى كونه خلاف الظاهر . وأيضا هى على تفسير الزمخشرى يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل . هذا وتنوين حاشا فى قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا إنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدمامينى فى شرح المغنى . وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح . **(قوله منصوبة انتصاب المصدر إلخ)** والعامل فيها فعل من معناها . **(قوله بدليل)** راجع لقوله اسم أى وكل من الإضافة والتنوين يمتنع فى الحرف والفعل . **(قوله بالإضافة)** أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية فى زعمه أنها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى . ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله . **(قوله أبى السمال)** باللام كشداد .

والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى . الثالث : أنها تكون فعلًا متعديًا متصرفًا ، تقول : حاشيته بمعنى استثنيته . ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « **أسامة أحب الناس إلَىَّ ما حاشا فاطمة** » ما نافية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة . وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيدًا ، ويرده أن فى معجم الطبرانى : ما حاشى فاطمة ولا غيرها . ودليل تصرفه قوله :

[٤٨٣] **وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ**

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر ا هـ .

(خاتمة) : جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ، أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ، ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر

(قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان . **(قوله حاشيته إلخ)** قال الدمامينى : يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم : لوليت أى قلت لولا ، ولا ليت أى قلت لا لا ، وسوفت أى قلت سوف وسبحت وسبحلت أى قلت سبحان الله ، ولبيت أى قلت لبيك ، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا . **(قوله والمعنى إلخ)** مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبرانى الآتية . **(قوله وتوهم الشارح أنها)** أى ما حاشا التى فى الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أى ما المصدرية . وخبر إن مجموع المتعاطفين . ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير . **(قوله بناء على أنه إلخ)** وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلَىَّ إلا فاطمة فليس أحب إلَىَّ منها فيحتمل أن تكون هى أحب إليه ويحتمل أن يتساويان فى الحب . دمامينى . **(قوله ويرده إلخ)** وجه الرد أن لا فى قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفى فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبى بعيد لا يؤثر فى الأدلة الظنية . **(قوله وإنما تلك إلخ)** رد من الشارح لما توهمه المبرد . **(قوله لتضمنه معنى الحرف)** أى الاستثنائى وهو إلا . **(قوله لا سيما)** سى كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء . قاله الدمامينى .

---

[٤٨٣] البيت من البسيط .

والرفع مطلقًا . والنصب أيضا إذا كان نكرة . وقد روى بهن قوله :

[٤٨٤] وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها فى ﴿ أيما الأجلين ﴾ [القصص : ٢٨] ، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه فى نحو : ولا سيما زيد ، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف ، والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل فى

(قوله مع أن الذى بعدها منبه على أولويته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأولى ، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالأولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها .

(قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة . **(قوله يوم بدارة جلجل)** هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرىء القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهنّ وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار ، فخرجن وأخذن ثيابهنّ وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته . قاله الشمنى . **(قوله وهو على الإضافة وما زائدة بينهما)** وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو : لا سى زيد زعم ابن هشام الخضراوى الأول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان . **(قوله لمضمر محذوف)** أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا . **(قوله بالجملة)** تنازعه كل من موصولة وموصوفة . دماميني . **(قوله فى نحو ولا سيما زيد)** بخلاف نحو : ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول[1] . **(قوله ففتحة سى إعراب)** لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود .

(قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد . ومقتضى كلامه أن التمييز لسى . وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم . وما نقله عن بعضهم رجح

---

[٤٨٤] البيت من الطويل .

(١) قوله لوجود الطول : سبق فى الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى .

نحو : ﴿ ولو جئنا بمثله مددا ﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء[1] مثلها فى لا رجلَ . وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيدًا فمنعه الجمهور ، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله : ولا سيما يوم فهو مخطىء . وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله :

[٤٨٥] فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

بأنه لو كان تمييزا لسى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته إعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء وسيما شيخا لنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسى مضافة إليها . (**قوله وما كافة عن الإضافة**) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فإعرابية كما فى الوجهين السابقين . (**قوله وأما انتصاب المعرفة إلخ**) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا إذا كان نكرة . (**قوله فمنعه الجمهور**) وجوزه بعضهم موجها بأن ما كان وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقترن بالواو . لا يقال : جاء القوم وإلا زيدا ووجهه الدمامينى بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شيء أعنى زيدا . (**قوله ودخول الواو**) أى الاعتراضية كما فى الرضى . (**قوله من استعمله على خلاف ما جاء إلخ**) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما فى نحو : ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر فى محله . قال الدمامينى : وما على هذا كافة اهـ نحو : أحب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذه الحال ونحو : أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتى راكبا . فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى . قال الدمامينى : ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل . (**قوله قد تخفف**) أى بحذف عينها وهى ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان . وقال ابن جنى : المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع . وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرىء : « **قل أعوذ برب النات** » ولامها كذلك فقالوا تا سيما .

(**قوله وقد تحذف الواو**) أما حذف لا فقال الدمامينى : حكى الرضى أنه يقال سيما بالتشقيل

---

(٢) أى لا حركة إعراب .

وهى عند الفارسى نصب على الحال ، وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار . والله أعلم .

[الحَـالُ]

(الحالُ) يذكر ويؤنث . ومن التأنيث قوله :

[٤٨٦] إذَاأَعْجَبَتْكَالدَّهْرَحَالٌ مِنِ آمْرِىءٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَــا

وسيأتى الاستعمالان فى النظم وهو اصطلاح النحاة **(الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ★**

والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا فى كلام من لا يحتج بكلامه ا هـ باختصار .

(قوله فه) فعل أمر من وفى يفى ، والهاء للسكت . قال الدمامينى والشمنى فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا ا هـ وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف .

(قوله وهى عند الفارسى) أى إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدمامينى .

(قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام . والفارسى يكتفى بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال ، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه . فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدمامينى .

[الحــال]

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شرّ . وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة . واشتقاقها من التحول . **(قوله يذكر ويؤنث)** أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح فى الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفى غيره التأنيث . **(قوله وصف)** أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح . **(قوله منتصب)** أى أصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفى لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح ، نحو :

فمــا رجــعت بخائبــة ركابٌ حكيــمُ بــن المسيب منتهاهــا

مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو القهقرى فى قولك : رجعت القهقرى ، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل ، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ فى نحو : أقائم الزيدان[1] ، والخبر فى نحو : زيد قائم ، ومنتصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ، ومفهم فى حال كذا يخرج التمييز فى نحو : لله دره فارسًا .

ونحو قراءة زيد بن ثابت : ﴿ **ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان : ١٨] ، بضم النون وفتح الخاء ، فمن أولياء حال بزيادة من كذا فى ابن عقيل على التسهيل وكذا فى الدماميني عليه ثم قال : قال ابن هشام : ويظهر لى فساده فى المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله ا هـ . وفى تفسير البيضاوى : وقرىء تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى : ﴿ **واتخذ الله إبراهيم خليلا** ﴾ [النساء : ١٢٥] ، ومفعوله الثانى من أولياء ومن للتبعيض ا هـ . وإنما قال الذى له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو : ﴿ **أم اتخذوا آلهة من الأرض** ﴾ [الأنبياء : ٢١] ، ولم يجعل من زائدة فى المفعول الثانى لأنها لا تزاد فيه . **(قوله مفهم فى حال)** أى فى حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا فى شرح السندوبى نقلا عن البصير . **(قوله ويخرج نحو القهقرى)** لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف ، وقد مشى فى الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقرى مثلا . **(قوله ما صيغ من المصدر إلخ)** أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى فى المسائل الست الآتية فى الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية وصرح به ولده . نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة فى المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى فى متبوعه . **(قوله يخرج النعت)** أى لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا . **(قوله ويخرج التمييز)** أى لأنه على معنى من لا فى لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله فى نحو : لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا . **(قوله من حيث هو هو)** الأقرب فى هذه العبارة وإن لم يتنبه له البعض أن الضمير الأول لما والثانى تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له ، أو الثانى راجع للحال خبر أى من حيث

---

(١) فى المبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لتعارض كونه سادًا مسد عمدة ، كضربى العبد مسيئًا ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

[٤٨٧] **إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ**[1]

الثانى : الأولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف لأن فيه خللين : الأول : أن فى قوله منتصب تعريفًا للشيء بحكمه ، والثانى : أنه لم يقيد منتصب باللزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلًا راكبًا ، فإنه يفهم فى حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت **(وَكَوْنُهُ)** أى الحال **(مُنْتَقِلًا)** عن صاحبه غير لازم له **(مُشْتَقًّا)** من المصدر ليدل على متصف **(يَغْلِبُ ، لٰكِنْ لَيْسَ)** ذلك **(مُسْتَحَقًّا)** له ، فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفًا ، ﴿ **ويوم أبعث حيًا** ﴾ [مريم : ٣٣] ، والمشعر عاملها بتجدد صاحبها

ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح . وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات . **(قوله لأن فيه خللين)** أى يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه . ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفى كون منتصب جزما من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأولى أن يكون منتصب خبر مبتدإ محذوف والجملة معترضة ، وكفردا أذهب تتميما للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال : الأولى و لم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحدّ ودفع الثانى بما أشار إليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا ، وبأن المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الإفهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور . **(قوله ليخرج إلخ)** تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضا . **(قوله وإن كان ذلك)** أى الإفهام . **(قوله لكن ليس مستحقا)** دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقا بفتح الحاء وإما للحال فمستحقا بكسرها كما قال خالد . **(قوله كما فى الحال المؤكدة)** أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الأول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو : ﴿ **لآمن من فى الأرض كلهم جميعا** ﴾ [يونس : ٩٩] لا فى نحو : جاءنى القوم جميعا لأن اجتماعهم فى المجيء ينتقل .

---

[٤٨٧] البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني .

(١) وقبله : ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

نحو : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها . وقوله :

[٤٨٨] وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما نحو : دعوت الله سميعًا . ﴿ قائمًا بالقسط ﴾ [آل عمران : ١٨] . وجاء جامدًا (**وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُود فِي**) الحال الدالة على (**سِعْرٍ**) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (**وَفِي**) كل (**مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّف . كَبِعْهُ**) البر (**مُدًّا بِكَذَا**) أى مسعرًا ، وبعه (**يَدًا بِيَدٍ**) أى

(**قوله يتجدد صاحبها**) أى حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الإيجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلا لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانى لازمة للخلق المتجدد . (**قوله الزرافة**) بفتح الزاى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال . وبعضهم قال يداها أطول على المبتدإ والخبر فالحال الجملة . (**قوله وجاءت به**) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وإن جاز فى غير هذا البيت كسرها أى حسن القد ، وقوله :

★ **كأنما عمامته بين الرجال لواء** ★

أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرءوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه . (**قوله وغيرها**) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع . (**قوله قائما بالقسط**) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم ، وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز : جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشرى ، وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين . قال التفتازانى : كأنها الدلالة على علوّ مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم . (**قوله ويكثر الجمود إلخ**) أى ويقل فى غير المذكورات . (**قوله أو مفاعلة إلخ**) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله : « وفى ★ **مبدى تأول بلا تكلف** » ويقول كالدال على مفاعلة إلخ . (**قوله مدا بكذا**) مدا حال وبكذا صفة لمدا أكائنات بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى مع يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مدمنه .

[شواهد الحال]

(٣٦١) قاله رجل من بنى خباب بن بلقين . وهو من الطويل . الضمير فى جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله . وفى به يرجع إلى جندح . وهو فى محل النصب على المفعولية . والشاهد فى سبط العظام فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل . يقال هو سبط العظام إذا كان حسن القد . والاستواء واللواء بكسر اللام دون العلم ، أراد به طول جندح وعظم جسمه .

مقابضه (**وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أى كَأَسَدٍ**) أى مشبهًا لأسد . وأدخلوا رجلًا رجلًا : أى مترتبين .

(تنبيهان) :الأول : قد ظهر أن قوله : « **وفى * مبدى تأول بلا تكلف** » من عطف العام على الخاص ، إذ ما قبله من ذلك خلافا لما فى التوضيح . الثانى : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل وهى : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ **قرآنًا عربيا** ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ **فتمثل لها بشرًا سويًا** ﴾ [مريم : ١٧] ، وتسمى حالًا موطئة أو دالة على عدد نحو : ﴿ **فتم ميقات ربه أربعين ليلة** ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا ، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا

(قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ كبعه أى البر . ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشترى المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ أخرى كبعه البر، وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر . **(قوله أى مقابضه)** بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشترى المعلوم من السياق، أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل . **(قوله أى كأسد)** على هذا يكون الأسد مستعملا فى حقيقته والتجوّز إنما هو بالحذف، وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أى شجاعا يكون الأسد مستعملا فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والأمران صحيحان . **(قوله وادخلوا رجلا رجلا)** أى أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا ، وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض . وقال ابن جنى : الثانى صفة للأول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثانى بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء. قال الرضى : وثم، وجوز بعضهم الرفع على البدلية . **(قوله قد ظهر)** أى من قوله أى مسعرا فإنه تأويل للحال الدالة على سعر . **(قوله خلافا لما فى التوضيح)** من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة . **(قوله غير مؤولة بالمشتق)** أى تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة . وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف . **(قوله فتمثل لها بشرا سويا)** إن كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس فى حال البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقانى ، قيل : تمثل لها فى صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها إلى رحمها كما فى البيضاوى[1] . **(قوله موطئة)** بكسر الطاء أى ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات . **(قوله طور)** أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه .

---

(١) تفسير عليه اعتراضات كثيرة فأين إذا المعجزة .

مالك ذهبًا ، أو فرعًا له نحو : هذا حديدك خاتمًا ﴿ **وتنحتون الجبال بيوتا** ﴾ [الأعراف : ١٧٤] ، أو أصلًا له نحو : هذا خاتمك حديدًا . و ﴿ **أأسجد لمن خلقت طينًا** ﴾ [الإسراء : ٦١] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية وفيه تكلف ا هـ (**وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفظًا فَاعتَقِدْ * تَنْكِيرَهُ مَعنًى كَوَحْدَكَ آجتَهِدْ**) وكلمته فاه إلى فىّ . وأرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير : فوحدك ، وفاه ، والعراك ، والجماء : أحوال ، وهى معرفة لفظًا لكنها مؤول بنكرة ، والتقدير اجتهد منفردًا ، وكلمته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاءوا جميعًا . وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتًا لأن الغالب كونه مشتقًا وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقًا

(**قوله طينا**) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من ، والأولى كما قاله اللقانى كونه منصوبا بنزع الخافض أى من طين لأن طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا . (**قوله من المؤول بالمشتق**) أى مقروءا عربيا ومتصفا بصفات بشر سوىّ ومعدودا ومطورا بطور البشر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا . (**قوله إن عرف لفظا**) أى فى لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبى . (**قوله فاه إلى فىّ**) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى فى . قال الدمامينى : وإلى فى تبيين مثل لك بعد سقيا ا هـ . والأظهر عندى قياسا على ما مر فى مدا بكذا أن إلى فىّ صفة لفاه أى الكائن إلى فى أى الموجه إلى فىّ وما ذكره الشارح أحد أقوال : منها : أن فاه معمول جاعلا ناب منابه فى الحالية ويروى كلمته فوه إلى فى فالحال جملة المبتدإ والخبر ، قال الدمامينى : ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم ا هـ . ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى فى على كلمته وعن الكوفيين ، وبعض البصريين المنع ، قال فى التسهيل : ولا يقاس عليه خلافا لهشام . قال الدمامينى : لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا إذ الحال فى الحقيقة مجموع فاه إلى فىّ وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله إلى منزلى وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس ا هـ باختصار . (**قوله وأرسلها**) أى الإبل وقوله معتركة أى مزدحمة ، ولو قال أى معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك . وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى إرسال العراك . (**قوله الجماء**) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول[1] ، أو التذكير باعتبار معنى الجمع . (**قوله مشافهة**) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء .

---

(١) كما يقال للمؤنث قتيل وجريح لكن بشروط .

بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظًا نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، فالمحسن والمسيء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير عبد الله إذَا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تنبيه) : إذا قلت : رأيت زيدًا وحده ، فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل . وأجاز المبرد أن يكون حالًا من المفعول . وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالًا من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدًا وحدى . وصحة مررت برجل وحده – وبه مثل سيبويه – تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر فى الغالب إنما تجيء أحوالًا من الفاعل . وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد **(وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالًا يَقَعْ * بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)** وجاء زيد ركضًا ، وقتلته صبرًا . وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف . أى باغتًا وراكضًا ومصبورًا : أى محبوسًا . وذهب الأخفش والمبرد

(قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حركتى الحال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب . **(قوله فالمحسن والمسيء إلخ)** جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان . **(قوله إن وحده حال من الفاعل)** أى حالة كونى موحده أى مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤوّل باسم الفاعل أو حالة كونى متوحده أى متوحدا به أى منفردا برؤيته . فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد . فعلم أنه إذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا إلخ ، وعلم ما فى كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه . **(قوله من المفعول)** أى حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد . **(قوله يقول رأيت زيدا وحدى)** أى ليطابق ما قبله فى التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقى أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله . **(قوله وبه مثل سيبويه)** جملة معترضة . **(قوله تدل إلخ)** أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوّغ من المسوّغات الآتية وبحث فيه الشنوانى بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر . ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى . **(قوله أو نائب المصدر)** أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين . **(قوله على الظرفية)** أى المكانية . **(قوله صبرا)** هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى القاموس .

إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير طلع زيد يبغت بغتة ، وجاء يركض ركضًا ، وقتلته يصبر صبرًا ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل بغت زيد بغتة . وجاء ركضا فى تأويل ركض ركضًا ، وقتلته صبرًا فى تأويل صبرته صبرًا . وقيل هى مصادر على حذف مصادر ، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة ، وجاء مجىء ركض وقتلته قتل صبر . وقيل هى مصادر على حذف مضاف . والتقدير طلع ذا بغتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر .

(تنبيهان) : الأول : مع كون المصدر المنكر يقع حالًا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد : فقيل مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه . وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة[1] : الأول : قولهم أنت

(قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير . ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال فى المصدر المنصوب فى نحو : زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا . **(قوله وذهب الأخفش والمبرد إلخ)** رد بلزوم حذف عامل المؤكد . **(قوله على حذف مصادر)** أى نابت المذكورات عنها فى المفعولية المطلقة . **(قوله على حذف مضاف)** أى غير مصدر ، ذلك المضاف هو الحال فى الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه فى الحالية كما تفيده عبارة المرادى . ونصها : وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى أتيته ذا ركض إلخ . **(قوله مقصور على السماع)** لأن الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما فى معناه . وقد يتوقف فى ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز . **(قوله وقاسه المبرد)** ظاهره أنه يقول بإنه منصوب على الحال وهو ينافى قوله قبل : وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر فى هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده . **(قوله فقيل مطلقا إلخ)** قال ابن هشام : الذى يظهر أنه مطرد فى النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك . قال الدمامينى : إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك : هو الحق بينا ، وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا ، بقى الحق بين ، وزيد راكب واللص مكتوف ، ولا يمكن اعتبار مثل ذلكم فى الشبه النعتى . **(قوله فيما هو نوع من عامله)** أى مدلول عامله .

---

(١) راجع : شرح الألفية لابن الناظم من تحقيقنا .

الرجل علمًا فيجوز أنت الرجل أدبًا ونبلًا ، والمعنى الكامل فى حال علم وأدب ونبل . وفى الارتشاف[1] : يحتمل عندى أن يكون تمييزًا . الثانى : نحو زيد زهير شعرًا . قال فى الارتشاف : والأظهر أن يكون تمييزا . الثالث : نحو : أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرًا عليه وصفه بغير العلم . والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف . وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول . فلو كان المصدر التالى لأما معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له . وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول

(قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل، والعامل فيها الرجل لما ذكر . أفاده المصرح . **(قوله ونبلا)** بالضم الفضل كالنبالة . **(قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزا)** أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده، بل يحتمل فى الثالث أيضا، ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما . **(قوله نحو زيد زهير شعرا)** أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه، فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه . قاله المصرح . **(قوله أن يكون تمييزا)** أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد . وقال فى التصريح : أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته فى الدمامينى . **(قوله نحو أما علما فعالم)** أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر . **(قوله ما بعد الفاء)** اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل . **(قوله لا يعمل فيما قبلها)** لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم . وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب . **(قوله مفعول له)** أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر . وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين . قاله الدمامينى .

---

(١) راجع : (ارتشاف الضَّرَب من كلام العرب) لأبى حيان الغرناطى ويقصد بالضرب العسل الأبيض الغليظ .

به بفعل مقدر ، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب . الثانى : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالًا قليل وهو كذلك ، وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم : جاءت الخيل بدادِ ، ومعرف بأل نحو : أرسلها العراكَ . والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) لأنه كالمبتدأ فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوّغًا لمجيئه نكرة نحو : فيها قائمًا رجل . وقوله :

[٤٨٩] لِمَيَّـــةَ مُـــوحِشًا طَلَـــلُ

(قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما . وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل . قاله زكريا . (قوله وهذا القول عندى أولى إلخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له . ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو : أما قريشا فأنا أفضلها . (قوله بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام[1] ، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح . (قوله والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال : بقية الأقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر . (قوله لأنه كالمبتدإ فى المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال و لم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدإ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل . (قوله كان ذلك مسوّغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدإ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ ، وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدإ ، ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال

[٤٨٩] قاله كثير . وتمامه : * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

وهو من مجزوّ الكامل من العروضة الثالثة . وطلل مبتدأ .

وهو ما شخص من آثار الديار . ولمية خبره . والشاهد فى موحشا حيث وقع حالا من طلل ، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه . وقيل الحق أنه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة . وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل . والابتداء أيضا لا يعمل فى الفضلات . (قوله يلوح) أى يلمح . وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهى بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب . وسيور أيضا تلبس ظهور القسى .

(١) ورقاش ومثليهما .

وقوله :

[٤٩٠] وَبِالجِسْمِ (١) مِنّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِى العينَ تَشْهَدِ

(أَوْ يُخَصَّصْ) إما بوصف كقراءة بعضهم : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وقوله :

[٤٩١] نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَهُ فِى فُلُكٍ مَاخِرٍ فِى الْيَمِّ مَشْحُونَا

وإما بإضافة ، نحو : ﴿ فى أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ [فصلت : ١٠] ، وأما بمعمول . نحو : عجبت من ضرب أخوك شديدًا (أَوْ يَبِنْ) أى يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ

النكرة عليها مسوغا لمجىء الحال منها ، وإنما يناسب ما فى المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة . قال المصرح : وعلى هذا فالمسوّغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لمية إلخ الوصف اهـ . وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما فى المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها : رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر . **(قوله لمية موحشا طلل)** فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه ، وكذا يقال فى البيت بعده . وتمامه :

* يلوح كأنه خلل *

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما فى التصريح والعينى . قال يس : وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدا له اهـ . ونقل حفيد السعد فى حواشى المطول أن العامل فى الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلى قابل للتقييد . **(قوله شحوب)** مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير . وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما فى شيخ الإسلام . وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى . **(قوله كقراءة بعضهم)** هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجار والمجرور . **(قوله ماخر)** بالخاء المعجمة أى شاق للبحر . **(قوله أى يظهر الحال)** كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ .

---

[٤٩٠] هو من الطويل . ويروى بالجسم وهو فى تقدير الرفع على أنه خبر عن قوله شحوب من شحب جسمه إذا تغير . ومنى صفة للجسم على تقدير زيادة الألف واللام ، أو حال منه على الأصل . والشاهد فى بينا حيث وقع حالا مقدما على ذى الحال لكونه نكرة وهو شحوب . ولو علمته معترضة . ويروى أن نظراته والخطاب للمؤنث . **(قوله وأن تستشهد العين)** أى وأن تطلبى الشهادة من العين تشهد لك بأن فى جسمى شحوبا بينا أى ظاهرا .

[٤٩١] هو من البسيط . ويارب معترض بين الفاعل والمفعول وهو نوحا . وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذى يشق الماء . واليم البحر . والشاهد فى مشحونا أى مملوءا حيث وقع حالا من فلك ، وهو نكرة ولكنه تخصص بالصفة . وفيه دلالة على بطلان قول من يقول الواو للترتيب .

---

(١) رواية العينى : « وفى الجسم » .

مُضَاهِيهِ) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام : فالنفى نحو : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ [الحجر : ٤] ، وقوله :

★ **مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيًا**

والنهى (**كَلَا ★ يَبْغِ ★ أُمْرُؤٌ عَلَى آمْرِىءٍ مُسْتَسْهِلَا**) وقوله :

[٤٩٢] **لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ**

والاستفهام كقوله :

[٤٩٣] **يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِى إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا**

واحترز بقوله غالبًا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم : مررت بماء قِعْدَةَ رجل .

(قوله والاستفهام) هل المراد الإنكارى أو الأعم قياسا على ما سبق فى المبتدأ قيل وقيل. والأظهر الثانى. **(قوله نحو وما أهلكنا إلخ)** فجملة ﴿**ولها كتاب معلوم**﴾ حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور. وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ فى الإيجاب نحو : ﴿**أو كالذى مرّ على قرية وهى خاوية على عروشها**﴾ [البقرة : ٢٥٩] فعلم ما فى كلام البعض. ومقابل المشهور قول الزمخشرى أن الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة. والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى. **(قوله ما حم)** أى قدر ، ومن موت متعلق بحمى أو واقيا، والحمى الشىء المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض. والحمى ما به الحماية والحفظ، وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى. **(قوله الإحجام)** أى التأخر. والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت. **(قوله باقيا)** حال من عيش. وقوله فترى جواب الاستفهام الإنكارى. **(قوله مما ورد فيه صاحب الحال إلخ)** أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح.

---

[٤٩٢] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وما وقع فى نسخة ابن الناظم من عزوه إلى الطرماح غلط فاحش . وهو من قصيدة من الكامل . لا يركنن فعل نهى مؤكد بالنون الخفيفة . واحد فاعله . والإحجام بكسر الهمزة : النكوص والتأخر . والوغى – بالغين المعجمة – الحرب . والشاهد فى متخوفا حيث وقع حالا من أحد وهو نكرة ، ولكنه وقع فى سياق النهى ، ولحمام يتعلق به أى لأجل حمام ، وهو الموت .

[٤٩٣] قاله رجل من طيء . وهو من البسيط أى يا صاحب فرخم . وهل للاستفهام على وجه الإنكار . وحم بضم الحاء أى قدر . والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش وهو نكرة . ولكنه وقع فى سياق الاستفهام . **(قوله فترى)** أى فأنت ترى جواب الاستفهام . والعذر مفعوله . والأملا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . وألفه للإشباع .

وقولهم : عليه مائة بيضًا . وأجاز سيبويه : فيها رجل قائمًا . وفى الحديث : « **وصلى وراءه رجال قيامًا** » وذلك قليل .

(تنبيه) : زاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة : أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : ﴿ **أو كالذى مرّ على قرية وهى خاوية على عروشها** ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، لأن الواو ترفع توهم النعتية . ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل . نحو : هذا خاتم حديدا . ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (**وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا**) سبق مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول فى موضع النصب على المفعولية : أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يجيزون فى نحو : مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير . قال الناظم : (**وَلَا أَمْنَعُهُ**) أى بل أجيزه وفاقا لأبى على وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول

(قوله قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته . **(قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية)** يقتضى أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذى قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ . وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر . **(قوله على خلاف الأصل)** أى لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية . **(قوله مع معرفة)** أى أو نكرة مخصصة نحو : هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدمامينى . **(قوله ما بحرف)** أى غير زائد كما سيأتى . وفى مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتى قريبا فى الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال فى نحو : لقيت هندا راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا . **(قوله فى موضع النصب)** أى إن نون حال وإلا كان فى موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على الصاحب . قاله يس . **(قوله أى منع أكثر النحويين)** فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة ، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم . **(قوله بأن تعلق العامل بالحال)** أى فى المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه فى ذلك . **(قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين)** أى مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم . **(قوله التزام التأخير)** أى ليكون الحال فى حيز الجار .

به ، وأيضا (فَقَدْ وَرَدْ) السماع به من ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سبأ : ٢٨] ، وقول الشاعر :

[٤٩٤] تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

وقوله: [٤٩٥] لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

وقوله: [٤٩٦] غَافِلًا تَعْرِضُ المنيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

(قوله وأيضا فقد ورد إلخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل، وأجيب بأنه يكفى فى الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يرد ها صريح لا سيما مع مساعدة القياس . أفاده المرادى . **(قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس)** فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بإلى . وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقا فى قوله وقد يسبق إن قصد ظهر ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه فى محله . وعن الثانى بأن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ . قاله سم بقى أن المصنف اعترف فى تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ، ولهذا جعل الزمخشرى كافة صفة مصدر محذوف أى إرساله كافة للناس ، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة . وأجيب بنقل السيد عبد الله فى شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب أنه قال : قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب . ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر . قال : وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة إلى الآن اهـ . وقد يقال هذا شاذ . قال التفتازانى : كافة فى نحو : جاء القوم كافة هو فى الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد . دمامينى وشمنى . **(قوله بعد بينكم)** أى فراقكم وحتى ابتدائية . **(قوله هيمان صاديا)** كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم ، أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الأول .

---

[٤٩٤] هو من الطويل . الشاهد فى طرا حيث وقع حالا من المجرور فى عنكم وتقدم عليه ومعناه جميعا ، وهو من المشتقات . والبين الفراق . والباء فى بذكراكم تتعلق بتسليت . وهو على وزن فعلى بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مطوى . وحتى ابتدائية فافهم .

[٤٩٥] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل . اللام للتأكيد فى الأصل ، ولكنها تسمى ههنا مؤذنة لإيذانها بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على شرط ، وموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته . وإنها لحبيب جواب الشرط وحبيبا خبر كان . والشاهد فى هيمان حيث وقع حالا عن الياء فى إلى وتقدمت عليه مع كونه مجرورا . والتقدير لئن كان برد الماء حبيبا إلى حال كونى هيمان صاديا إنها لحبيب . والهيمان بفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف العطشان . ويروى حران بمعناه أيضا . وصاديا أيضا حال إما من المترادفة أو من المتداخلة : من الصدى وهو العطش . وقد خرج على أن برد مصدر ، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به ، على تقدير لئن كان برد الماء جوفا هيمان صاديا إلى حبيبا إنها لحبيب ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه . وقيل يجوز أن يكون حالا من الماء أى فى حال هيام الماء على حد المبالغة . وفيه بعد . وكل هذا هروب من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه . ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ فى غيره .

[٤٩٦] هو من الخفيف . الشاهد فى غافلا حيث وقع حالا من المرء وهو مجرور فى محل النصب على أنه مفعول تعرض . والمنية فاعله وهو الموت . **(قوله فيدعى)** عطفى على تعرض ، أى فيطلب المرء . ولات بمعنى ليس . وحين إباء كلام إضافى خبره . واسمه محذوف أى ليس الحين حين إباء أى امتناع . والواو للحال .

وقوله:[٤٩٧] فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

وقوله:[٤٩٨] مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله:[٤٩٩] إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عليه شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر . وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وقد ذكر ابن الأنبارى الإجماع على المنع .

(تنبيهات) : الأوَّل : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميرًا نحو : مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلا نحو : تضحك مررت بهند جاز ، وإلا امتنع .

(قوله فإن تك أذواد) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة ، وأصبن خبرتك ، وحبال اسم ابن أخى طليحة قائل هذا البيت ، وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الإسلام وإن اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل . **(قوله إذا المرء)** بنصب المرء على تقدير إذا أعيت المروءة المرء ، وبالرفع على تقدير إذا عيى المرء . وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حدّ:

* لا تجزعى إن منفس أهلكته *(١)

أى هلك منفس ، وناشئا شابا . **(قوله وحمل الآية إلخ)** لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح فى الأدلة الظنية . قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره . **(قوله والتاء للمبالغة)** والمعنى إلا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه . وقال الزمخشرى : إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف . ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا . قاله المصرح . قال شيخنا : ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين .

---

[٤٩٧] قاله طليحة بن خويلد الأسدى من قصيدة من الطويل . وأذواد بالرفع – اسم تك – جمع ذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، وأصبن خبره . **(قوله فلن يذهبوا)** جواب إن وبقتل يتعلق به وحبال بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة اسم ابن طليحة . والشاهد فى فرغا بكسر الفاء وسكون الراء وبالغين المعجمة حيث وقع حالا من قوله بقتل حبال متقدما مع كون ذى الحال مجرورا ، فدل على جواز مررت جالسة بهند . يقال ذهب دمه فرغا : أى هدرا لم يطلبه به . وفيه قصة مذكورة فى الأصل .

[٤٩٨] هو من الكامل . الشاهد فى مشغوفة حيث وقع حالا من المجرور وهو الكاف فى بك : من شحفه الحب أى بلغ شغافه . وهو غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب . ويجوز بالعين المهملة من شعفه الحب إذا أحرق قلبه . وقيل أمرضه . والتقدير قد شغفت به حال كونى مشغوفة . وحم مجهول أى قدر . والفاء للتعليل . وما بمعنى ليس . وسبيل اسمه . وإليك خبره مقدما .

[٤٩٩] البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن بن خويلد .

---

(١) صدر بيت وعجزه : * فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى *

الثانى : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ، فإن كان زائدًا جاز التقديم اتفاقًا ، نحو : ما جاء راكبًا من رجل . الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران : الأول أن يكون مجرورًا بالإضافة نحو : عرفت قيام زيد مسرعا ، وأعجبنى وجه هند مسفرة ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا فى الإضافة المحضة كما رأيت ، أما غير المحضة نحو : هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غدا فيجوز ، قاله فى شرح التسهيل . لكن فى كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية فى المنع[1] . الأمر الثانى أن تكون الحال محصورة نحو : ﴿ **وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين** ﴾ [الأنعام : ٤٨] . الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصورا نحو : ما جاء راكبًا إلا زيد **(وَلاَ تُجِزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ لَهُ)**

(قوله جاز) قال شيخنا : والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب فى صاحبها فى الأول وفيها فى الثانى فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل . **(قوله فإن كان زائدا جاز التقديم)** استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو : أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما . **(قوله أمران)** زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو : القاصدك سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا . **(قوله الآن أو غدا)** قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة . **(قوله فيجوز)** لأن غير المحضة فى نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز . قال الدمامينى : وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هى التى فى تقدير الانفصال وهو فى نحو : مثلك مفقود فاعتراض أبى حيان بامتناع التقديم فى نحو : هذا مثلك متكلما مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو . **(قوله أن تكون الحال محصورة)** أى محصورا فيها ويستثنى منه المحصور بإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر . **(قوله كما إذا كان محصورا)** أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما يلابسها نحو : جاء زائر هند أخوها . **(قوله ولا تجز حالا إلخ)** دخل عليه السندوبى بقوله : وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدإ على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف إليه إلا فى مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله : ولا تجز حالا إلخ . **(قوله لوجوب كون العامل إلخ)** أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف فى تسهيله فقال : وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع .

لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه **(إلاَّ إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ)** أى عمل الحال وهو نصبه نحو : ﴿ **إليه مرجعكم جميعًا** ﴾ [يونس : ٤] ، وقوله :

[٥٠٠] **تَقُولُ ابْنَتِى إنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تارِكِى لَا أبَالِيَا**

ونحو : هذا شارب السويق ملتوتًا . وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية **(أوْ كَانَ)** المضاف **(جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا)** نحو : ﴿ **ونزعنا ما فى صدورهم من غلّ إخوانًا** ﴾ [الحجر : ٤٧] ، ﴿ **أيحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا** ﴾ [الحجرات : ١٢] ، **(أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا)** والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو : ﴿ **ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفًا** ﴾ [النحل : ١٢٣] ، وإنما جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ، أما فى الأولى فواضح ، وأما فى

(قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجىء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب . **(قوله أى عمل الحال)** أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أى العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلا من غلام زيد عامل فى المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل . وقيل : المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم . ومآل الأوجه الثلاثة واحد . **(قوله إليه مرجعكم جميعا)** مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب . **(قوله إلى الروع)** بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب . **(قوله وهذا اتفاق)** أى مجىء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور . **(قوله فلا تحيفا)** أى لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه . **(قوله ما يصح الاستغناء به عنه)** إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجىء الحال من المضاف إليه . **(قوله ونحوها)** قيل : الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجىء الحال من المضاف إليه . وأجاب البهوتى بأنه تجوّز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التى ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد . **(قوله لوجود الشرط المذكور)** أى فى قوله لوجوب كون العامل فى الحال إلخ .

---

[٥٠٠] قاله مالك بن الذئب التيمى من قصيدة من الطويل . وابنتى فاعل ، والجملة بعده مقول القول . والشاهد فى واحدا حيث نصب على الحال من الكاف الذى أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له . وأراد بالروع بالفتح الحرب . وتاركى خبر لأن . ولا أبا ليا فى محل النصب على المفعولية ، وأصله لا أب لى موجود حينئذ . وزيدت فيه الألف كما يقال يا غلاميا فى يا غلامى .

الأخيرتين فلأن العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكمًا ، إذ المضاف والحالة هذه فى قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه .

(تنبيه) : ادّعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده فى شرحه . وفيما ادعياه نظر فإن مذهب الفارسى الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه **(وَٱلحَالُ)** مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر . فالحال **(إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ)** الفعل **(المُصَرَّفَا)** وهى ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **(فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ)** على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل . فالصفة **(كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٌ)** ومجردًا زيد مضروب . وهذا تحملين طليق[1] . فتحملين فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة **(وَ)** الفعل نحو **(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)** و ﴿ **خُشَّعًا أبصارهم يخرجون** ﴾ [القمر : ٧] . وقولهم : شتّى تؤوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفًا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلًا جامدًا نحو : ما أحسنه مقبلًا ، أو صفة تشبه

(قوله وفيما ادعياه نظر إلخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضى أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع . **(قوله بفعل صرفا)** أى إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تاليا للام الابتداء أو القسم وإلا امتنع التقديم كما سيأتى . **(قوله أو صفة)** أى لم تقع صلة لأل أى أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضا . **(قوله وقبل علامات الفرعية)** أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولا مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى . **(قوله فجائز تقديمه)** أى وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها . **(قوله وعاملها طليق)** لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببا مؤخرا لأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها فى الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل . قاله المصرح . **(قوله ومخلصا زيد دعا)** فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى . **(قوله شتى)** جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرّقين . **(قوله نحو ما أحسنه مقبلا)** فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما فى شرح العمدة . **(قوله تشبه الجامد)** أى فى عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء .

---

[1] فى قول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليق

الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيبًا، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعًا، أو عاملًا معنويًا هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (**وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا * حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا. كَتِلْكَ**) و(**لَيْتَ وَكَأَنَّ**) والظرف والمجرور المخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيدًا أميرًا أخوك. وكأن زيدًا راكبًا أسد، وزيد عندك أو فى الدار جالسًا. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجى

(**قوله خطيبا**) هو حال من الضمير فى أفصح . (**قوله أو اسم فعل**) عطف على قوله فعلا جامدا ، وظاهره أن هذا خارج بالقيد . وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال فى قوله أو عاملا معنويا . (**قوله وهو ما تضمن**) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو : الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو :

*** يا أيها الربع مَبكيا بساحته ***

لما فى مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفى الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضا فى الحال . وفى الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية . (**قوله مؤخرا**) أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وإن استظهر الدمامينى جواز زيد قائما جوابا لمن قال: من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف . (**قوله المخبر بهما**) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو : مررت برجل عندك قائما . (**قوله تلك هند مجردة**) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير . (**قوله وليت زيد أميرا أخوك**) وسط الحال فى هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فى إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به ، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ، ويظهر أن إنّ وأنّ ولكن كذلك . (**قوله كحرف التنبيه**) نحو : ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو : هذا زيد قائما فالعامل فى قائمة حرف التنبيه لما مر . وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة . فإن قلنا : العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا فى يس عن ابن بابشاذ . وأورد على كلام الشارح أن الكلام فى عامل ضمن معنى الفعل لا فى مطلق ما تضمن ذلك . وأنت خبير

والاستفهام المقصود به التعظيم نحو : يا جارتا ما أنت جارهْ . وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شيء من ذلك . وهذا هو القسم الثانى (**وَنَدَرْ**) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (**نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا**) عندك أو (**فِي هَجَرْ**) فما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه . هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء

بأن المراد العامل ولو فى الحال فقط . وحرف التنبيه يعمل فى الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه . نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا فى الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم . وفى التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهرى وأن العامل فى الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط فى أما علما فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم ، وحينئذ فيتحد العامل فى الحال وصاحبها بلا إشكال . وفى المغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلازم عند سيبويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله :

* **لمية موحشا طلل** *

فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿ **وإن هذه أمتكم أمة واحدة** ﴾ [المؤمنون : ٥٢] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله : ﴿ **وأن هذا صراطى مستقيما** ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقوله :

* **ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له** *

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ، ولك أن تقول : لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة . وأما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى وتنبه لصريح النصح . وأما مثالا الإضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اهـ باختصار . وقال الرضى فى باب المبتدإ : التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكى اهـ . (**قوله وأما**) معطوف على حرف التنبيه . (**قوله نحو أما علما فعالم**) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه . (**قوله هو القسم الثانى**) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل . (**قوله وندر**) أى شذ بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح : قلّ . (**قوله مستقراً**) قال سم : حال مؤكدة وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر . قال بعض المتأخرين : قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين إذ لا يشك أحد فى جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا .

والأخفش مطلقًا. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو: أنت قائمًا فى الدار. وقيل يجوز بقوّة إن كان الحال ظرفًا. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾(١) [الزمر: ٦٧]، ﴿ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾[الأنعام: ١٣٩]، بنصب مطويات وخالصة. وبقوله:

[٥٠١] **رَهْطُ ٱبْنِ كُوزٍ مُحْقِبِى أَدْرَاعِهِمْ ... فِيْهِمْ وَرَهْطُ رَبِيْعَةَ ٱبْنِ حُذَارِ**

وقوله:

[٥٠٢] **بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِىء ذِلَّة ... لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا**

وتأول ذلك المانع(٢).

(قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أى من مضمر مرجعه مضمر كما فى المثال فإن قائما حال من الضمير المستكن فى العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد. ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو: أنت قائما فى الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو: زيد قائما فى الدار فلا يجوزان عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال: فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل فى الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. **(قوله إن كان الحال ظرفا أو حرف جر)** أى مع مجروره نحو: زيد عندك أمامك أو فى الدار أمامك إذا جعل عندك وفى الدار حالين من الضمير فى الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. **(قوله واستدل المجيز)** أى مطلقا. **(قوله بقراءة من قرأ)** أى شذوذا. **(قوله رهط ابن كوز)** بضم الكاف وآخره زاى مبتدأ خبره فيهم. ومحقبى أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أدراعهم فى حقائبهم جمع درع. ورهط الثانى معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال. **(قوله بنا عاذ عوف إلخ)** فقدم الحال وهو بادىء ذلة على صاحبها أعنى الضمير المستكن فى لديكم الذى هو خبر هو. **(قوله وتأوّل ذلك المانع)** أى بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته

---

[٥٠١] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمر واستوفى ذكره فى الأصل فى شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أى هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفى آخره زاى معجمة. ورهط الرجل قومه وقبيلته ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد فى محقبى أدراعهم حيث وقع حالا من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقيبة. والأدراع جمع درع: الحديد. ورهط ربيعة عطف على الرهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

[٥٠٢] هو من الطويل. الباء تتعلق بعاذ. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد فى بادىء ذلة حيث وقع حالا من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادى من البدء وهو الظهور. فلم يعدم عطف على عاذ. وولاء مفعوله من الموالاة ضد المعاداة.

---

(١) أى فى نصب مطويات بالكسرة على الحال.

(٢) كما سيذكر ذلك المحشّى العلامة الصبان.

(تنبيهات): الأول : محل الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت . فإن تقدم على الجملة نحو : قائما زيد فى الدار امتنعت المسألة إجماعًا ، قاله فى شرح الكافية . لكن أجاز الأخفش فى قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالًا والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفا نحو : ﴿ **هنالك الولاية لله الحق** ﴾ [الكهف : ٤٤] ، فهنالك ظرف فى موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر . الثانى : أفهم كلامه جواز نحو : فى الدار قائمًا زيد وهو اتفاق . الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرًا مقدرًا بالحرف المصدرى نحو : سرنى ذهابك غازيًا ، أو فعلًا مقرونًا بلام الابتداء أو قسم نحو : لأصبر محتسبًا ولأقومن طائعًا أو صلة لأل ، أو الحرف مصدرى نحو : أنت المصلى فذًا ولك أن تتنفل قاعدًا . قال الناظم ولده : أو نعتًا نحو : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها . قال فى المغنى : وهو وهم منهما فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول : مررت برجل مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه . الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهى الحال الواجبة التقديم وذلك نحو : كيف جاء زيد **(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا)** وبكر

لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة . وأن خالصة حال من المستتر فى صلة ما فهى العاملة فى الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة . **(قوله لكن أجاز الأخفش)** لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره و كانت حكاية الإجماع غير مسلمة فى تقدم الخبر وفى كونها ظرفا استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ . **(قوله وهو اتفاق)** لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ . **(قوله مقدرا بالحرف)** أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدمامينى فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو : قائما ضربا زيدا . **(قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء)** أى فى غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو : إن زيدا مخلصا ليعبد ربه . قاله الدمامينى . **(قوله أو صلة لأل)** بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . **(قوله أو لحرف مصدرىّ)** أى ولو غير عامل نحو : سرنى ما فعلت محسنا . **(قوله فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ)** مثل الحال من معمول النعت فى جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور . **(قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه)** الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال فى المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك . **(قوله نحو كيف جاء زيد)** أى فى أى حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقا على معنى فى . هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما فى كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر .

قائمًا أحسن منه قاعدًا ، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطًا بين حالين من اسمين ، مختلفى المعنى أو متحديه ، مفضل أحدهما فى حالة على الآخر فى أخرى (**مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ**) على أن اسم التفضيل عامل فى الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه . وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقًا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو : هو أكفؤهم ناصرًا . وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور . وزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ فى المضى وإذا فى الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء . وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون واقعًا فى مثل ما فر منه[1] .

(**تنبيه**) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول :

(**قوله مفردا**) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع . (**قوله مختلفى المعنى**) أى كالمثال الأول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثانى . (**قوله مستجاز**) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز . واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة . (**قوله على العامل الجامد**) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده . (**قوله فجعل موافقا للعامل الجامد إلخ**) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه . هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى . والأولى عندى أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاليه وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ فى إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر . (**قوله خبران لكان مضمرة**) صريح فى أن كان ناقصة . والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة . (**قوله إضمار ستة أشياء**) هى إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثانى . (**قوله فيكون واقعا فى مثل ما فر منه**) الذى فر منه هو عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه ، وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه . وقد يقال يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره . (**قوله لا يجوز تقديم إلخ**) أى دفعا للبس . فإن قلت : يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لأفعل والآخر للضمير فى منه . قلت : يلزم الفصل بين أفعل ومن و لم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها و لم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب . ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا . قال : واختاره الرضى .

---

(١) سوف يذكر ذلك العلامة الصبان فى الحاشية .

زيد قائمًا قاعدًا أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائمًا قاعدًا (**وَالْحَالُ**) لشبهها بالخبر والنعت (**قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ**) فالأولى نحو : جاء زيد راكبًا ضاحكًا وقوله :

[٥٠٣] **عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ   زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا**

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل . نحو هذا بسرًا أطيب منه رطبًا . ونقل المنع عن الفارسى وجماعة ، فالثانى عندهم نعت للأول أو حال من الضمير

(**قوله لشبهها بالخبر**) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وإن كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى إفهام الاتصاف بصفة وإن كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت. قال فى المغنى: ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدمامينى الأشدية بأنك لو حذفت العامل من نحو: جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول: زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت. (**قوله قد يجيء ذا تعدد**) أى جوازا ووجوبا، فالثانى بعد إما ولا نحو: ﴿**إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا**﴾ [الإنسان: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفا ولا آسفا. وجاء إفرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله:

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة   ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والأول فيما عدا ذلك. (**قوله فاعلم**) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى. شاطبى. (**قوله فالأولى**) هى المتعددة لمفرد، وتكون بعطف نحو: ﴿**إن الله يبشرك بيحيى مصدقاً**﴾ [آل عمران : ٣٩]، الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح. (**قوله رجلان**) أى ماشيا حافيا أى غير منتعل، والحالان قال المصرح إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اهـ والأنسب الأول. (**قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع**) أى قياسا على الظرف. قال ابن الناظم: وليس بشىء أى للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به. (**قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل**) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلما ضاحكا. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو: هذا بسرا إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحدا فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى. (**قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا**) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد فى المعنى وإن تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح.

فيه. والثانية قد يكون بجمع نحو: ﴿**وسخر لكم الشمس والقمر دائبين**﴾ [إبراهيم: ٣٣]، ونحو: ﴿**وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات**﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقد يكون بتفريق نحو: لقيت هندًا مصعدًا منحدرة. وقوله:

[٥٠٤] **لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خائِفًا مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا**

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما فى المثال والبيت، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما للأول، نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا. فمصعدًا

(قوله نعت للأول) أى بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات. **(قوله أو حال من الضمير)** أى ويكون حالا متداخلة. **(قوله بجمع)** الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك فى صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لأن الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله فى غير الحال كذلك نحو: جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو: ضرب زيد عمرا راكبين، أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو: جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو: جاء زيد وذهب عمرو مسرعين، ويظهر أن العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع فى ذلك واجب أو لا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا. **(قوله دائبين)** أى دائمين بتغليب المذكر. **(قوله وقد يكون بتفريق)** أى مع إيلاء كل حال صاحبها نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح. **(قوله يجعل أول الحالين لثانى الاسمين)** أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطى مراعاة للترتيب. قال الدمامينى: وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعانى وهو اللف والنشر المرتب اهـ أى عند محققيهم لانسياق الذهن إلى الترتيب. ونقل الدمامينى عن ابن هشام فى حواشى التسهيل أنه فرّق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى وردّ السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطا فى تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى فى المغنى وجوبه. قال الشمنى أى بالنسبة إلى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة إلى جعل كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار. والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد فى وقتين أو أوقات. ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم:

---

[٥٠٤] هو من المديد. الشاهد فى خائفا منجديه حيث وقع خائفا حالا من ابنى، ومنجديه من أخويه، والعامل فيهما لقى. وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها. وهو تثنية منجد من النجدة إذا أعانه. فأصابوا مغنما نالوا غنيمة عطف على لقى.
تمامه: * وَالْزَمْ تَوَقِّي خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ *

حال من زيد ، ومنحدرًا حال من التاء .

(تنبيه) : الظاهر أن قد فى قوله قد يجىء للتحقيق لا للتقليل **(وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا)** أى الحال على ضربين : مؤسسة وتسمى مُبَيِّنة وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبًا . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب : إما مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ **(فِى نَحْوِ لَا تَعْثَ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدَاً)** ﴿ **ثم وليتم مدبرين** ﴾ [التوبة : ٢٥] ، أو معنى ولفظًا نحو : ﴿ **وأرسلناك للناس رسولًا** ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

[٥٠٥] **أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ**

ومؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ **لآمن من فى الأرض كلهم جميعًا** ﴾ [يونس : ٩٩] . ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله **(وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا)** أى

وإنـا سوف تدركنـا المنايـا مقـدرة لنـا ومقدرينـا

أى لها بقى . ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو : لقيت زيدا راكبًا فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة .

(قوله الظاهر أن قد إلخ) مقابله أن قد للتقليل النسبى . **(قوله أى الحال على ضربين مؤسسة)** تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه .

(قوله إما معنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم . **(قوله فى نحو لا تعث)** يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعنى عثى . وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين . قاله الشاطبى .

(قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظًا ونقل فتحة الهمزة إلى اللام . **(قوله أصخ)** أى استمع .

(قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا . وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنوانى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة .

(قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها .

---

[٥٠٥] هو من البسيط . وأصخ أمر من أصاخ أى استمع . والشاهد فى مصيخا حيث وقع حالًا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى . واللام يتعلق بأصخ . والزم أمر عطف عليه . والتوق التحفظ والتحرز . والجد بالكسر ضد الهزل .

عامل الحال وجوبًا (**وَلَفظُهَا يُؤَخَّرُ**) عن الجملة وجوبًا أيضًا . ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو : زيد أخوك عطوفا . وقوله :

[٥٠٦] **أَنَا ٱبنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ**

والتقدير أحقه عطوفًا وأحق معروفًا .

(**تنبيه**) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف ، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقًا أو في حكمه كان عاملًا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفًا ، وهو الحق بينا ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان

(**قوله وجوبًا**) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض . (**قوله يؤخر عن الجملة وجوبًا**) أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة . (**قوله جامدين**) أي جمودا محضا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدامًا وزيد أبوك عطوفًا كما سينبه عليه الشارح . (**قوله أنا ابن دارة**) هي اسم أمه ويا للاستغاثة . (**قوله والتقدير أحقه**) بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته ، أو بمعنى أثبته . ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حققني أمرًا أو أحق مبنيًا للمفعول . قاله يس . (**قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ**) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزءين ولعله كون عاملها مضمرًا أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزءين فعلا كان عاملًا في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر . (**قوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف**) أي على مذهب البصريين ، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره . (**قوله فكانت مؤكدة لعاملها**) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكمًا لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها . (**قوله ولذلك**) أي لكون أحد الجزءين إذا كان مشتقا أو في حكم المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل إلخ .

---

[٥٠٦] قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة . الشاهد في معروفًا فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعني أنا ابن دارة . وبها نائب عن الفاعل . ويروى لها . ونسبي فاعل معروفًا . وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة . والتقدير هل عار بدارة . ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر . ويا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا قوم . واللام مفتوحة للتعجب .

للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار (وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ) كما تجيء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط : أحدها : أن تكون خبرية . وغلط من قال فى قوله :

[٥٠٧] * اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ *

(قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو فى المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين . (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثانى بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب . (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال فى قوله ووجوب إضمار عاملها . (قوله من كونها تأكيدًا) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها . (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت . (فائدة) : يجوز فى قوله تعالى : ﴿ وكأين من نبى قاتل معه ربيون ﴾[1] أن يكون ربيون نائب فعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبى المستتر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال . ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرىء قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبى هنا متعدد لا واحد بدليل وكأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى المغنى . (قوله أن تكون خبرية) تغليبا لشبهه بالنعت فى كونه قيدًا مخصصًا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع . كذا فى الدمامينى نقلًا عن الرضى نعم إن جعلت الإنشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالًا حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره . قال أبو حيان : ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالًا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه . (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب وبعده :

وآفةُ الطالبِ أن يَضْجَرَا * أما تَرَى الحبلَ بتكراره * فى الصَّخرة الصَّماء قد أثَّرَا

---

[٥٠٧] هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلًا ، وتمامه :

* وَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا *

والتمثيل فيه فى الواو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناهية . وغلط فى هذا . والصواب أنه للعطف كما فى ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ﴾ [آل عمران : ١٤٦] وحركة الراء إعراب كما فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وليست بيناء بأن يكون أصله ولا تضجرن حذفت منه النون .

أن لا ناهية والواو للحال . والصواب أنها عاطفة ، مثل : ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا** ﴾ [النساء : ٣٦] ، الثاني : أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال . وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى : ﴿ **إني ذاهب إلى ربي سيهدين** ﴾ [الصافات : ٩٩] حالًا . الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي (**كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةْ**) مثال لما استكملت الشروط (**وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا**) يربطها (**وَمِنَ ٱلْوَاوِ خَلَتْ**) وجوبًا لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير

(**قوله أن لا ناهية**) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى ، فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنو التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا ، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل : ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا** ﴾ [النساء : ٣٦] ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة إعراب والعطف كالعطف فى قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب . أفاده فى التصريح . (**قوله بعلم استقبال**) أى علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا . ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل . وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالا . قال المطرزى : لا تقع جملة الشرط حالًا لأنها مستقبلة فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط . فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضًا وجه استشكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالًا ا هـ دماميني باختصار . وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالًا فى نحو : ﴿ **كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث** ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب فى الآية فتأمل . (**قوله مرتبطة بصاحبها**) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده فى الحال المفردة والخبر والنعت . قاله الدماميني (**قوله وذات بدء بمضارع**) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى إعراب وإياك نستعين حالًا من فاعل نعبد . (**قوله لشدة شبهه باسم الفاعل**) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدًا لأنه وإن أشبهه فى وقوعه صفة وصلة وحالًا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية .

تقاد الجنائب بين يديه . ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد (**وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا * لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مسْنَدَا**) أى إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قمت وأصك عينه : أى وأنا أصك . وقوله :

[٥٠٨] **فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَـوْتُ وَأَرْهَنُهُـمْ مَالِكَـا**

وقوله :

[٥٠٩] *** عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ***

أى وأنا أرهنهم مالكًا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤوّل بالماضى .

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل : الأولى : ما سبق . الثانية : الواقعة بعد عاطف نحو : ﴿ **فجاءها بأسنا بياتًا أو هم قائلون** ﴾ [الأعراف : ٤] ،

(قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها . وأما الضمير فى بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف الشاغل . **(قوله حمل على أن المضارع)** أى جملة المضارع . **(قوله فلما خشيت إلخ)** أى لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا . **(قوله علقتها)** بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقا عرضا أى عارضا أى غير مقصود لى . **(قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى)** أى على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين فقط وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل و لم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثانى فى وقت الحاجة . **(قوله الواقعة بعد عاطف)** أى الجملة الاسمية الواقعة إلخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف صورة . قاله المصرح . **(قوله أو هم قائلون)** من القيلولة وهى نصف النهار .

---

[٥٠٨] قاله عبد الله بن همام السلولى . وهو من المتقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد وانشاب أظفاره نجوت وخليت مالكا فى يده . الفاء للعطف . ونجوت جواب لما . والشاهد فى وأرهنهم مالكا حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت ، والأصل فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية . فافهم .

[٥٠٩] تمامه : * **زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ** *

قاله عنترة من قصيدة المشهورة من الكامل . علقتها مجهول من علق الرجل امرأة من علاقة الحب . يقال علق حبها بقلبه علوقًا إذا هويها . والتاء مفعول ناب عن الفاعل . والهاء مفعول ثان . وعرضًا تميز : أى من جهة ما يعرض للإنسان لا من حيث القصد . والشاهد فى وأقتل قومها حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو ، وتأول بالجملة الاسمية أى وأنا أقتل ، وقيل هو ضرورة . وقيل الواو للعطف والمضارع مؤول بالماضى . وزعمًا منصوب على المصدرية أى طمعًا : من زعم بالكسر إذا طمع . ويجوز أن يكون حالا بمعنى زاعما ولعمر أبيك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف أى يمينى أو قسمى . وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعما. والمزعم المطمع .

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة نحو : هو الحق لا شك فيه ﴿ **ذلك الكتاب لا ريب فيه** ﴾ [البقرة : ٢] ، الرابعة : الماضي التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرًا . ومنه : ﴿ **إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ [الحجر : ١١] ، الخامسة : الماضي المتلوّ بأو نحو : لأضربنه ذهب أو مكث . ومنه قوله :

[٥١٠] **كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا**

السادسة : المضارع المنفى بلا نحو : ﴿ **وما لنا لا نؤمن بالله** ﴾ [المائدة : ٨٤] ، ﴿ **ما لى لا أرى الهدهد** ﴾ [النمل : ٢٠] ، وقوله :

[٥١١] **وَلَوَ أَنَّ قَوْمًا لارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا آلسَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ**

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان : ﴿ **فاستقيما ولا**

(قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لأن المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو : هو الحق لا شك فيه . **(قوله لا ريب فيه)** فى كونه مؤكدا نظر إلا إذا جعلت أل فى الكتاب للكمال . والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما فى البيضاوى . **(قوله الماضى التالى إلا)** أى لأن ما بعد إلا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله :

نعم امرؤٌ هرم لم تَعْرُ نائبَةٌ إلا وكان لِمُرتاع بها وَزَرَا

وحكم الأول بشذوذه . **(قوله الماضى المتلو بأو)** أى لأنه فى تقدير فعل الشرط إذ المعنى أن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به . **(قوله المضارع المنفى بلا)** قال الدمامينى : وإنما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أو لا لأنه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما . ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فإنه نفيس . **(قوله وما لنا لا نؤمن بالله)** أى أىّ شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين . **(قوله أول على إضمار مبتدإ على الأصح)** مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجانى ويرد على الأول وروده فى التنزيل والثانى لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو : ﴿ **فاستقيما ولا تتبعان** ﴾ [يوسف : ٨٩] ، بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم كلام ما فى شيخنا والبعض من القصور .

---

[٥١٠] هو من البسيط والخليل الصاحب والصديق والنصير بمعنى الناصر . والشاهد فى جار حيث وقع حالا وهو ماض بدون قد والواو لكونه قد عطف بأو . وكذا إذا وقع بعد إلا كما فى قوله تعالى : ﴿ **ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ وكذا الكلام فى قوله جاد . **(قوله ولا تشح)** عطف على كن ، وفى عطف النهى على الأمر خلاف مشهور ، وألف عدلا وبخلا للإطلاق .

[٥١١] هو من الكامل . الواو للعطف . ولو للشرط فى المستقبل إلا أنها لا تجزم ، وتقع أن بعدها كثيرًا وموقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كما فى قوله تعالى : ﴿ **ولو أنهم آمنوا** ﴾ أى ولو أن إيمانهم ثابت . وقال سيبويه : لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . وأما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أى ولو ثبت أن قومًا . **(قوله دخلتها)** جواب لو . والشاهد فى لا أحجب حيث وقع حالًا من ضمير دخلت مجردة عن الواو . وقد علم أن الحال إذا كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا استغنت عن الواو .

تتبعان ﴾ [يونس : ٨٩] ، وقوله :

[٥١٢] وَكُنْتُ وَلَا يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ

وقوله :

[٥١٣] أَكْسَبَتْهُ ٱلْوَرِقُ ٱلْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبْ

نص على ذلك فى التسهيل وفى كلام ولده خلافه . السابعة : المضارع المنفى بما كقوله :

[٥١٤] عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ ٱلشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد نحو : ﴿ وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ﴾ [الصف : ٥] ، ذكره فى التسهيل . (وَجُمْلَةُ ٱلحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز ربطها (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون

(قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون . **(قوله وكنت)** أى وجدت وقوله ولا ينهنهنى أى يزجرنى . **(قوله أكسبته الورق إلخ)** أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة . **(قوله المضارع المنفى بما)** كذا فى التوضيح وغيره وجزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران . قال أبو حيان : والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدماميني . **(قوله عهدتك ما تصبو)** أى تميل إلى الجهل ، والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله . **(قوله تلزم الواو مع المضارع إلخ)** تقييد لإطلاق المتن وإنما تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال : التقدير فى الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس . **(قوله يجوز ربطها بواو إلخ)** الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا . قال الدماميني : هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء باالشرط وإنما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل .

---

[٥١٢] صدره : * أَنَاتُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى *

قاله مالك بن رقية . وهو من الوافر ، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى خبر أى وجدت غيري منهنه بالوعيد أى غير منزجر به من نهنهت الرجل عن الشىء أى كففته وزجرته . فنهنه أى كف ، والشاهد فى ولا ينهنهنى الوعيد فإنه مضارع منفى وقع حالا . وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

[٥١٣] قاله مسكين الدارمى . الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة ، هو فاعل أكسبته . والضمير المفعول يرجع إلى الذى يذمه . المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه . فلما أعطى مالا ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه . والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق وأبا مفعول ثان لا كسبت . والواو فى ولقد للحال . واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، وكان تامة . والشاهد فى ولا يدعى لأب حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفى بالواو وهو قليل والأكثر مجيئه بلا واو .

بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق (**أَوْ بِمُضْمَرٍ**) يرجع إلى صاحب الحال (**أَوْ بِهِمَا**) معًا وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة ، وجملة الماضى التالى إلا ، والمتلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما . وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جاء زيد والشمس طالعة ، ومنه : ﴿ **لئن أكله الذئب ونحن عصبة** ﴾ [يوسف : ١٤] ، جاء زيد يده على رأسه . ومنه : ﴿ **قلنا اهبطوا منها جميعًا بعضكم لبعض عدوٌّ** ﴾ [البقرة : ٣٨] ، أى متعادين . وقوله :

[٥١٥] ★ **ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ ٱلْمِسْكِ بِهِمْ** ★

(**قوله واو الابتدا**) لأنها تدخل كثيرًا على المبتدإ وإن لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال . (**قوله بل إنها إلخ**) أى فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها . (**قوله على ما مر**) أى من الخلاف فى امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود فى المنفى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه . (**قوله سوى المنفى بلم أو لما**) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماضى فى المعنى لأن كلا من لم ولما يقلبه إلى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظًا . (**قوله فلا يمكن هنا**) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال . (**قوله وأمثلة ذلك**) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معًا . (**قوله غير ما تقدم**) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة . (**قوله والشمس طالعة**) فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر فى المثال . قلت : التقدير موافقًا طلوع الشمس مثلًا . (**قوله ونحن عصبة**) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف . (**قوله ومنه قلنا اهبطوا إلخ**) قيل : الخطاب لآدم وحوّاء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر . وقيل : لآدم وحوّاء فقط بدليل آية : ﴿ **قلنا اهبطوا** ﴾ وصححه الزمخشرى ، وعليه فالجمع والتعادى باعتبار ما فيهما من الذرية التى كالذر كذا قيل ، وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادى ولا ذريتهما مقدرون التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال

---

[٥١٥] تمامه : ★ **يَلْحَفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ** ★

قاله طرفة بن العبد البكرى من قصيدة من الرمل . الشاهد فى عبق المسك بهم حيث وقع حالا ، وهى جملة اسمية بدون الواو . والعبق بفتحتين مصدر عبق به الطيب بالكسر إذا لزق به . أراد أن رائحة المسك لازمة لهم لاصقة بهم . ويلحفون يروى مجهولا ومعلوما من لحفت الرجل لحفا إذا طرحت عليه اللحاف . قال : الأعلم أى يجرون أزرهم على الأرض من الخيلاء ويغطونها بها وهو أيضا حال . وهداب الأزر نصب على المفعولية بضم الهاء وتشديد الدال وهو الهدب . وأراد به طرة الأزر بضم الهمزة جمع إزار .

وقوله :

[٥١٦] وَلَوْلَا جَنَانُ ٱللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وجاء زيد ويده على رأسه . ومنه : ﴿فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون﴾ [البقرة: ٢٢]، وهكذا النفى وأمثلته مع جملة الماضى غير ما تقدم: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ومنه قوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ

جاءَ زيد قد علته سكينة، ومنه: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون * قالوا﴾ [يوسف: ١٦]، أى قائلين وقوله:

[٥١٧] وَقَفْتُ بِرَبْعِ ٱلدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَٱلسَّارِيَاتُ ٱلْهَوَاطِـلُ

جاء زيد وقد علته سكينة. ومنه: ﴿وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وهكذا النفى، وأمثلته مع المضارع المنفى بلم أو لما: جاء زيد و لم يقم عمرو. ومنه قوله:

صاحبها وقد أسلفنا فى باب الاستثناء عن الدمامينى ما هو صريح فى عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل.

(قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به . **(قوله جنان الليل)** بفتح الجيم أى ظلامه، وآب رجع. **(قوله وأمثلته)** أى الربط بأقسامه الثلاثة . **(قوله غير ما تقدم)** أى الماضى التالى إلا والمتلوّ بأو . **(قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه)** تمامه :

*** من ابن أبى شيخ الأباطح طالب ***

والمرادى بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يس فى آخر باب الآضافة وهو عبد الرحمن ابن ملجم قاتل علىّ رضى الله تعالى عنه وكرّم الله وجهه . **(قوله بربع الدار)** الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرًا آهلا، والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلًا، والهواطل المتابعة المطر وأنث الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه فى صحة الإسقاط . **(قوله المنفى بلم أو لما)** كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسما واحدًا مقابلًا لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا .

---

[٥١٦] قاله سلامة بن جندل . وهو من الطويل . وأنشده الفارسى فى الإغفال هكذا :

وَلَـوْلاَ جَنَـانُ اللَّيْـلِ مَـا آلَ جَعْفَـرٌ إلى عَامِـرٍ سِرْبَالُـهُ لَـمْ يُخَـرَّقِ

وجنان الليل ظلمته ويروى ولولا جنون الليل أى ما أستر من ظلمته . وما آب عامر جواب لولا أى لما رجع . والشاهد فى سرباله لم يمزق حيث وقعت حالا وهى جملة اسمية بدون الواو .

[٥١٧] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل يرثى بها النعمان بن الحارث . والربع المنزل والشاهد فى قد غير البلا حيث وقع حالا، وهو ماض مقرون بقد دون الواو وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما . وأقل منهما تجريده منهما . والبلا بكسر الباء الموحدة من بلى الثوب إذا خلق . ويروى معالمها، والساريات جمع سارية وهى السحابة التى تأتى ليلًا . والهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه .

[٥١٨] وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

جاء زيد لم يضحك. ومنه قوله:

[٥١٩] كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

جاء زيد ولم يضحك. ومنه: ﴿أو قال أوحي إليّ ولم يوح إليه شيء﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقوله:

[٥٢٠] سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ

وهكذا النفي بلما ومنه: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله﴾ [آل عمران: ١٤٢].

(تنبيهات): الأول: مذهب البصريين- إلا الأخفش- لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقًا ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقًا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط

(قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر. **(قوله كأن فتات العهن)** بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم. لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة. **(قوله سقط النصيف)** هو الخمار. **(قوله لزوم قد مع الماضي المثبت)** أي لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة. هذا ملخص ما قاله الدماميني. وقد ينازع في ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال: وإنما المفهم للمقارنة جعله قيدًا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر. **(قوله مطلقًا)** أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما.

---

[٥١٨] قاله عنترة من قصيدته المشهورة من الكامل. الواو للعطف، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، والباء للسببية، وأن مصدرية. والمعنى خشيت بسبب موتي والحال لم تكن دائرة للحرب. والشاهد في و لم تكن حيث وقع المضارع المنفي بلم حالا مقرونة بالواو. وابنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بني مرة. ويروى الشطر الثاني: * جَزَرًا لخامِعَة ونَسْرٍ قَشْعَمِ *

وكذا رواه الأعلم. والجزر بفتح الجيم والزاي المعجمة: اللحم الذي تأكله السباع. والخامعة بالخاء المعجمة الضبع، لأنها تخمع. والقشعم من النسور والرجال: المسن.

[٥١٩] قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بن سنان ويروى حتات العهن بكسر العين وهو الصوف. (قوله به) أي فيه، وحب الفنا خبر كأن بفتح الفاء والنون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب. والشاهد في لم يحطم حيث وقع حالا مجردة عن الواو أي لم يكسر. والمعنى إنما يفتت من العهن الذي علق بالهودج إذا نزلن في منزل كحب الفنا الصحيح الذي لم ينكسر، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة، وهو تشبيه لما تفتت منه بحب الفنا الصحيح.

[٥٢٠] تمامه: * فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ *

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل. النصيف بفتح النون وكسر الصاد المهملة هو الخمار الذي تتخمر به المرأة، أي سقط نصيفها أي نصيف تلك المرأة المعهودة. والشاهد فيه و لم ترد حيث وقع حالا وهو مضارع منفي بلم مقرون بالواو كما في قوله تعالى: ﴿أوحي إلي ولم يوح إليه شيء﴾. (قوله فتناولته) عطف على لم ترد، واتقتنا من اتقى إذا حفظ.

بالواو فقط . وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معًا تمسكًا بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة . نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه . وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما فى التسهيل . الثانى : تمتنع قد مع الماضى الممتنع ربطه بالواو وهو تالى إلا والمتلوّ بأو . وندر قوله :

[٥٢١] مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِيَ إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يحذف الرابط لفظًا فينوى نحو : مررت بالبرّ قفيز بدرهم : أى منه . وقوله :

* نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ

أى والماء غامره . الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة : الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشرى لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك على ما يظهر جملة المضارع

(قوله بظاهر ما سبق) أى من قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون * قالوا﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]. **(قوله نعم فى ذلك إلخ)** استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور فى الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضى المثبت الواقع حالًا. **(قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة)** قال ابنهشام: هو الصواب ولعله وجهه احتمال العطف فى الثالثة احتمالًا قريبًا. **(قوله الثانى تمتنع قد إلخ)** فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمنى. **(قوله لم يلف)** أى لم يجد وقضاءها بالمد. **(قوله نصف النهار)** أى انتصف، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطا. **(قوله أى والماء غامره)** الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم، ويظهر لى أيضًا أن تقدير الواو أرجح حملًا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك. ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لى أولًا للدمامينى وما يؤيد ما ظهر لى ثانيًا للشمنى. **(قوله الجائز فيها إلخ)** هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة. **(قوله ثم الضمير وحده)** قال سم: هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف. **(قوله مع قلته)** أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير. وقوله بنادر أى بقليل جدًّا فى نفسه.

---

[٥٢١] قاله قيس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط ويأت مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أى لا توجد من الفى إذا وجد والشاهد فى قد قضيت فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بقد وفيها ضمير يرجع إلى ذى الحال وقد علم أن الجملة الماضوية المثبتة التالية لا لا إذا وقعت حالا لابد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم.

المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة . الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضًا ظرفًا نحو : رأيت الهلال بين السحاب وجارًا ومجرورًا نحو : ﴿ **فخرج على قومه** ﴾ [مريم : ١١] فى زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبًا ، وأما : ﴿ **فلما رآه مستقرًا عنده** ﴾ [النمل : ٤٠] ، فليس مستقرًا فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (**وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**) أى منع ، يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازًا لدليل حالى ، نحو : راشدًا للقاصد سفرًا ، ومأجورًا للقادم من حج . أو مقالى نحو : ﴿ **بلى قادرين** ﴾ [القيامة : ٤] ، ﴿ **فإن خفتم فرجالًا أو ركبانًا** ﴾ [البقرة : ٢٣٩] ، أى تسافر : ورجعت ، ونجمعها ، وصلوا . ووجوبًا قياسًا فى أربع صور : نحو : ضربى زيدًا قائمًا . ونحو : زيد أبوك عطوفًا وقد مضتا ، والتى بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو : تصدق بدرهم فصاعدًا ، واشتر بدينار فسافلًا ، وما ذكر لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى ، أى أتوجد ؟

(**قوله لما تقدم**) أى من قوله تعالى : ﴿ **قلنا اهبطوا** ﴾ [البقرة : ٣٨] الآية والبيتين بعده . (**قوله جملة المضارع المنفى الجائز إلخ**) هو المضارع المنفى بلم أو لما . (**قوله يقع ظرفًا**) أى تامًّا وكذا الجار والمجرور . (**قوله ويتعلقان إلخ**) قال سم : حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه فى الخبر . (**قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق**) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف فى هذا التركيب . (**قوله وذلك**) أى المتعلق . (**قوله والحال قد يحذف إلخ**) قيل منه قيما فى قوله تعالى : ﴿ **ولم يجعل له عوجا * قيمًا** ﴾ [الكهف : ١] ، والتقدير أنزله قيما فجملة النفى معطوفة على ﴿ **أنزل على عبده الكتاب** ﴾ [الكهف : ١] ، وقيل : حال من الكتاب فجملة النفى معترضة أو حال أوّلى بناء على جواز تعدّد الحال وإن اختلفت جملة وإفرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل : حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب . وقيل : المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو . ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ، ونظيره إعراب أحوى صفة لغثاء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر ﴿ **مدهامتان** ﴾ [الرحمن : ٦٤] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل ، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا فى المغنى . والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه . شمنى . (**قوله وبعض ما يحذف إلخ**) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنويًّا لضعفه كاسم الإشارة والظرف . (**قوله وقد مضتا**) الأولى فى باب المبتدأ والثانية فى هذا الباب .

(**قوله فصاعدًا**) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما فى التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية

وأتتحول ؟ وسماعًا فى غير ذلك نحو : هنيئًا لك : أى ثبت لك الخير هنيئًا أو هنأك هنيئًا .

(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو : ﴿ **والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم** ﴾ [الرعد : ٢٣] ، أى قائلين ذلك ﴿ **وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا** ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، أى قائلين ذلك .

(خاتمة) : تنقسم الحال باعتبارات : الأول : باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة ، والثانى : باعتبار قصدها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب ، والموطئة وهى الجامدة الموصوفة . والثالث : باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام . والرابع : باعتبار جريانها على من هى له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب ، والسببية نحو : مررت بالدار قائمًا سكانها . والخامس : باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو : مررت برجل معه

على جملة إنشائية أى فذهب العدد صاعدًا مع أن فيه الخلاف . ويحتمل عندى أن المقدر إنشاء أى فاذهب بالعدد صاعدًا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

(قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا . وصريح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى . **(قوله وأتتحوّل)** راجع لقوله أتميميًّا إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحوّل حالة كونه تميميا إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمى وأخرى بأخلاق القيسى ، فالأولى تقدير عامل الحال توجد . واستظهر جماعة كونه مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف والأصل أتتخلق تخلق تميمى مرة إلخ . **(قوله هنيئًا)** من هنىء بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أى ساغ . كذا فى القاموس . **(قوله أى ثبت لكم الخير هنيئا)** على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة . **(قوله قد تحذف الحال للقرينة)** وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو : ﴿ **أهذا الذى بعث الله رسولا** ﴾ [الفرقان : ٤١] ، أى بعثه . **(قوله إلى المبينة إلخ)** وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيئا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض . **(قوله وهى المستقبلة)** قال فى شرح الجامع : علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اهـ ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها .

(قوله أى مقدرًا ذلك) أنت خبير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت

صقر صائدًا به غدًا : أى مقدِّرًا ذلك . ومنه : ﴿ **ادخلوها خالدين** ﴾[1] ، ﴿ **لتدخلنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين** ﴾ [الفتح : ٢٧] ، أى ناوين ذلك قيل : وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد أمس راكبًا وسمَّاها محكية وفيه نظر .

[التمييز]

يقال تمييز ومميز، وتبيين ومبين، وتفسير ومفسر. وهو فى الاصطلاح (**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ**

الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره ، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولا ؟ جرى على الأول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى . (**قوله ومنه ادخلوها خالدين**) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطًا . (**قوله لتدخلن إلخ**) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين ، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له ، لا آمنين إذ هى مقارنة للدخول . (**قوله وفيه نظر**) أى فى إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا .

[التمييـز]

(**قوله اسم**) أى صريح . (**قوله بمعنى من**) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو : ذنبًا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغى تقرير المقام . (**قوله مبين**) نعت لاسم أى مزيل لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة فى جملة أو شبهها ا هـ توضيح وشرحه للشارح . والأوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه ، مثلا طاب زيد نفسًا مؤول بطاب شىء زيد أى شىء يتعلق بزيد ، وهذا الشىء مبهم يفسره نفسًا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدًا وهو رأى سيبويه وأما شهرًا من قوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرًا** ﴾ [التوبة : ٣٦] ، فهو وإن كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر . قاله فى المغنى .

---

(١) الآية ٧٣ : سورة الزمر . والتلاوة « فادخلوها » بالفاء ، ولكن الفاء هنا جائز كما قاله الدمامينى فى حاشيته على المغنى .

مُبَيِّنٌ نَكِرَةْ) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى فى ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ، ونحو ذنبًا من قوله :

[٥٢٢] **أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ**

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه . ثم ما استكمل هذه القيود **(يُنْصَبُ تَمْيِيْزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ)** من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته . من نسبة عامل ، فعلًا كان أو ما جرى مجراه : من مصدر

(قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها فى الأول للاستغراق . وفى الثانى للابتداء أى استغفارًا مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى . قاله فى التصريح . ولك أن تجعلها فى الثانى تعليلية بل هو أظهر فتدبر . وإنما عدّى بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبًا مفعولًا به كما مر بيان ذلك . **(قوله مخرج لنحو الحسن وجهه)** أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ، ولا يرد وطبت النفس لأن أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة . **(قوله قد فسره)** صلة أو صفة جرت على غير ما هى له و لم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . **(قوله جملة)** كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة فى غير الجملة كالتى فى عجبت من طيب زيد نفسًا إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل فى الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة ، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقًا مفسر الإبهام الذات ، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة . وإنما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظرًا للظاهر . قاله الدمامينى لأن النسبة فى الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام فى المتعلق الذى ينسب إليه الطيب فى الحقيقة إذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز فى الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه . **(قوله دال على مقدار)** أى أو شبهه مما حمل عليه نحو : ذنوب ماء ، ونحو : لنا مثلها إبلا وغيرها شاء ، ونحو : خاتم حديدا كما سيأتى فلا قصور .

(قوله فتمييز الجملة إلخ) قال الدمامينى : تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثانى عين الأول نحو : كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا ، وكذا إن كان غيره وهو مصدر

[شواهد التمييز]

[٥٢٢] تمامه : * رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيهِ الوَجْهُ والعَمَلُ *

هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد فى ذنبا . فإنه منصوب بنزع الخافض ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهى لبيان ما قبله من إبهام . ولما قيدوه بقولهم لبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنبا فإنه ليس لبيان ما قبله لعدم الإبهام ، ولست محصيه صفة لذنبا . ورب العباد لأنه صفة قوله الله . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو رب العباد . **(قوله الوجه)** أى التوجه .

أو وصف أو اسم فعل إلى معموله : من فاعل أو مفعول ، نحو : طاب نفسًا ﴿ **واشتعل الرأس شيبًا** ﴾ [مريم : ٤] ، والتمييز فى مثله محوّل عن الفاعل . والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجرًا ﴿ **وفجرنا الأرض عيونًا** ﴾ [القمر : ١٢] ، والتمييز فيه محول عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض . وتقول : عجبت من طيب زيد نفسًا وزيد طيب نفسًا ، وسرعان ذا إهالة وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة ، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور

قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو : خسر الأشقياء أعمالا ، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو : كرم الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز فى الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو : كرم الزيدون أبا إذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو : نظف زيد أثوابا وكرم أباه ، أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو : الأتقياء جادوا سعيا . وتترجح فى نحو : حسن زيد عينا ولميت هند شفة ويترجح تركها فى نحو : حسن الزيدان أو الزيدون وجها ا هـ بتصرف وزيادة . **(قوله من نسبة)** بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا . **(قوله والتمييز فى مثله محوّل عن الفاعل)** التحويل فى تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الإناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثانى من تمييز النسبة وسيأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا . **(قوله والأصل إلخ)** وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع فى النفس لأن الآتى بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب . **(قوله والتمييز فيه)** أى فى مثله فهو من الحذف من الثانى لدلالة الأول . **(قوله وتقول)** غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل . **(قوله عجبت من طيب زيد نفسا)** أى من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف إليه الذى هو فى الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتى للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا . **(قوله وسرعان ذا إهالة)** سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أى إخافة[1] وافزاعا . ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا . قال فى القاموس : وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة . أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته ا هـ . **(قوله وهو الذى يقتضيه إلخ)** أى حيث قال :

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

---

(١) **(قوله أى إخافة إلخ)** لا يناسب معنى المثل الإخافة ، بل الإهالة ، وهى الودك ا هـ .

ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة . وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (**كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا**) وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا

(**قوله فلا اعتراض إلخ**) تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخيره عن قوله لأنه إلخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول . وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة ، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له فى دفع الاعتراض ناشىء عن قلة تدبر المقام . (**قوله إبهام ما دل عليه**) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لأمن اللبس وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن المجمل الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدر به وفى اكتفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور . (**قوله مساحى**) نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهى الذرع . كذا فى القاموس . (**قوله وقفيز**) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيا يسع صاعا ، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا ، جمعه أقفزة وقفزان . (**قوله ومنوين**) تثنية منا كعصا ويقال فيه منّ وهو رطلان . (**قوله مميزه بلا خلاف**) وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح . (**فائدة**) : إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض ، وقال غيره : يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوّز بعض المغاربة الأمرين . كذا فى الهمع . (**قوله وبعد ذى المقدرات**) يعنى المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين ، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا . وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل .

خلاف **(وَبَعْدَ ذِى)** المقدرات الثلاث **(ونحوها)** مما أجرته العرب مجراها فى الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء ، وحب عسلًا ، ونحى سمنًا ، وراقود خلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لنا مثلها إبلًا ، وغيرها شاء ، وما كان فرعًا للتمييز نحو : خاتم حديدًا ، وباب ساجًا ، وجبة خزًّا **(اَجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا)** إليه **(كَمُدُّ حِنطَةٍ غِذَا)** وشبر أرض ، ومنوا تمر ، وذنوب ماء ، وحُب عسل . وخاتم حديد ، وباب ساج .

(قوله مما أجرته العرب مجراها) إنما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين . **(قوله وهى الأوعية)** أى أسماء الأوعية . **(قوله المراد بها المقدار)** أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا فى القاموس ، والحب بضم الحاء المهملة الخابية ، والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة : الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى . كذا فى القاموس . والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار . **(قوله وما حمل على ذلك)** أى على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا مجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده . **(قوله من نحو لنا مثلها إبلا وغيرها شاء)** اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث أنهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل . **(قوله وما كان فرعا)** معطوف على نحو لنا إلخ . **(قوله نحو خاتم حديدا إلخ)** اعلم أن جر نحو : خاتم حديدا أرجح من نصبه كما سيأتى وإذا نصب فقال المبرد والمصنف : كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها . وقال سيبويه وأتباعه : تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو : هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف . أفاده الدمامينى . **(قوله اجرره)** أى جوازا ، نعم إن أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزًا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزًا . **(قوله إذا أضفتها)** إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذى أراده سم . **(قوله كمد حنطة غذا)** مد مبتدأ وغذا خبر . هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غذا بدلًا أو حالًا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح : وشبر أرض برفع شبر كما يرشد إليه ومنوًا تمر والظاهر على إعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالمد فى جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندى . وأما على الإعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة .

(تنبيهان) : الأول : النصب فى نحو : ذنوب ماء وحب عسلًا أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور . وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثانى : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له بابًا يذكره فيه ، ولإنفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين . وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائتى درهم ، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى . ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزًا له نحو : عشرين مدّاً برًا ، وثلاثين رطلًا عسلًا ، وأربعين شبرًا أرضًا **(وَٱلنَّصْبُ)** للتمييز **(بَعْدَ مَا أُضِيفَ)** من هذه المقدرات لغير التمييز **(وَجَبَا * إِنْ كَانَ)** المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه **(مِثْلَ)** ﴿ **فلن يقبل من أحدهم مِلْءُ ٱلأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾ [آل عمران : ٩١] ، « ما فى السماء قدر راحة سحابًا » إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجاز جره

(قوله فى نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو : خاتم حديد فإن جره أكثر كما صرح به الرضى وغيره لأن فى جره تخفيفًا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو : شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر . تأمل . **(قوله لأن النصب يدل)** أى فهو نص فى المقصود بخلاف الجر . **(قوله الوعاء الصالح لذلك)** أى أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشىء الذى يمسح به . **(قوله إنما لم يذكر تمييز العدد)** أى مع أنه من تمييز المفرد . **(قوله ومنها أنه)** أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزًا له أى العدد فبرًّا وعسلًا وأرضًا تمييزات لتمييز العدد وهو مدًّا ورطلًا وشبرًا . **(قوله والنصب إلخ)** هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره إذا أضفتها أى إلى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة ولو تقدير فدخل نحو : الكوز ممتلىء ماء وزيد متفقىء شحمًا إذ التقدير ممتلىء الأقطار ماء ومتفقىء الأعضاء شحمًا فلا يجوز ممتلىء ماء ولا متفقىء شحم . **(قوله من هذه المقدرات)** يشكل على هذا التقييد محترز قوله إن كان إلخ وهو قوله أشجع الناس رجلًا إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إلخ وأيضًا فملء وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدار المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى . **(قوله لا يصح إغناؤه إلخ)** إشارة إلى وجه الشبه فى قوله إن كان مثل إلخ . **(قوله ملء الأرض)** برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح . **(قوله الأرض)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام .

(قوله فإن صح إغناء المضاف إلخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذى يقع

بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رجلًا ، وهو أشجع رجل .

(تنبيه) : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال ا هـ (**وَٱلفَاعِلَ ٱلْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ**) على التمييز (**بِأَفْعَلَا * مُفَضِّلَا**) له علي غيره . والفاعل فى المعنى هو السببى ، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (**كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا**) وأكثر مالا إذ يصح أن يقال : أنت علا منزلك وكثر مالك ، أما ما ليس فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه ، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو : زيد أفضل فقيه ، فإنه

فى محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجع الناس رجلًا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو : لله دره رجلًا وويحه رجلًا فلا يقال : در رجل ولا ويح رجل ا هـ . (**قوله وجاز جره بالإضافة إلخ**) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزًا بدليل صحة قولك : هو أشجع رجل قلبًا فتميزه ، وقد يمنع عدم بقائه تمييزًا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزًا لما مر فى كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد . (**قوله محل ما ذكره إلخ**) قد يقال الوجوب إضافى والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافى جواز جره بمن . سم (**قوله والفاعل المعنى**) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى بإسقاط الخافض ا هـ سندوبى . والظاهر أنه يصح جر المعنى بإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى فى الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية فى الحقيقة هو الوجه فى قولك مثلا : زيد أحسن وجها وفى آخر ما سننقله عن نكت السيوطى إشارة إلى هذا فتنبه . (**قوله وهو السببى**) أى المتصف فى المعنى بالشيء الجارى فى اللفظ على غيره أى غير ذلك المتصف فإن المنزل مثلا هو المتصف فى المعنى بالعلو والعلو جار فى اللفظ على المخاطب . (**قوله إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك**) أى ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوًّا زائدًا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محوّلًا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد . وقال السيوطى فى نكته نقلا عن ابن هشام : التحقيق أن التمييز فى هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجها وجهك أحسن ، فجعل المضاف تمييزًا والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت : حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجها محولا عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى ا هـ ملخصًا وقد علمت الجواب . (**قوله أما ما ليس فاعلا فى المعنى إلخ**) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو : زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو : زيد أكثر مالًا . (**قوله قائم مقامه**) أى مقام التمييز .

يصح فيه أن يقال : زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلًا **(وَبَعْدَ كُلِّ مَا ٱقْتَضَى تَعَجُّبًا * مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ)** رضى الله تعالى عنه **(أَبَا)** وما أكرمه أبا ؟ ولله دره فارسًا ، وحسبك به كافلًا ، وكفى بالله عالمًا . ويَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةً **(وَٱجْرُرْ بِمِنْ)** لفظًا كل تمييز صالح لمباشرتها **(إنْ شِئْتَ)** لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من **(غَيْرَ ذِى ٱلْعَدَدْ * وَٱلْفَاعِلَ)** فى **(ٱلْمَعْنَى)** المحوّل

(قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) إما وضعًا وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو : لله دره فارسًا وما بعده .

فإن قلت : لا فائدة فى هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله . أجيب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال . **(قوله ولله دره فارسًا)** يقال در اللبن يدر ويدر درًّا ودرورًا كثر ويسمى اللبن نفسه درًّا والأقرب أن المراد هنا اللبن الذى ارتضعه من ثدى أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفًا يعنى أن اللبن الذى تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل فى الفروسية . والمقصود التعجب كأنه قيل : ما أفرس هذا الرجل ، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو : لله دره فارسًا ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو : لقيت زيدًا فلله دره فارسًا وجاءنى زيد فيا له رجلًا ، وزيد حسبك به ناصرًا ، ولله درك عالمًا ، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو : لله در زيد رجلًا ويا لزيد رجلًا ، ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله . ثم رأيته فى الرضى أيضًا ثم قال ما ملخصه : فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما فى نحو : لله در زيد رجلًا وكفى بزيد رجلًا إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما فى نحو : طاب زيد علمًا . **(قوله لفظًا)** حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقًا بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديريًّا . **(قوله وكل تمييز إلخ)** فيه تغيير وجه نصب غير فى كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه فى كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر . **(قوله غير ذى العدد)** أى الصريح

فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من فى المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿ **أساور من ذهب** ﴾ [الكهف : ٣١] وفى العدد لا يصح الحمل لكونه متعددًا والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا فى التصريح . وعندى فى هذا التعليل نظر : أما أولا : فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية فى من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى . وأما ثانيًا : فلأنه يقتضى امتناع من فى نحو : امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن

عن الفاعل فى الصناعة (كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ) إذ أصله لتطب نفسك . فهذا لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال عندى عشرون من عبد ، ولا طاب زيد من نفس . ومنه نحو : أنت أعلى منزلًا . ويجوز فيما سواهما نحو : عندى قفيز من بر ، وشبر من أرض ومنوان من عسل ، وما أحسنه من رجل .

(تنبيهات) : الأول : كان ينبغى أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو : غرست الأرض شجرًا ﴿ **وفجرنا الأرض عيونًا** ﴾ [القمر : ١٢] ، وما أحسن زيدًا أدبًا ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن . الثانى : تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولًا

الصحة لأن التمييز فى نحوه ليس فاعلًا فى المعنى ولا مفعولًا وقد يدفع بأن الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى البيانية على أصح الأقوال كما سيأتى ومن فى المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر . **(قوله عن الفاعل فى الصناعة)** دخل فيه نحو : زيد أطيب نفسًا لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلًا أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره ، أو عن المبتدأ . **(قوله ومنه)** أى من الفاعل فى المعنى المحول عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلًا فمنزلًا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلًا أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علوًّا زائدًا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفى التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزًا والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلًا مجرورًا وهو أيضًا صحيح وقد أسلفناه . قال شارح الجامع : لا مَنافاة بين كونه فاعلًا فى المعنى ومحولًا عن المبتدأ فى الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلًا فى المعنى . **(قوله وأبرحت جارًا)** أى أعجبت . ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارًا فى قول الأعشى :

أقـول لها حين جـدّ الرحيـــل أبـرحت ربـا وأبـرحت جـارا

حين يتعين الكسر كما قيل . نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارًّا فى المثال متعينًا لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج إلى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال . ونظيره كرم زيد ضيفًا . قال فى المغنى : إن قدر أن الضيف

عن الفاعل فى الصناعة لإخراج نحو : لله دره فارسًا ، وأبرحت جارًا ، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسًا وعظمت جارًا إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نعم رجلًا زيد يجوز فيه نعم من رجل . ومنه قوله :

[٥٢٣] * فَنِعْمَ ٱلْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى *

الثالث : أشار بقوله : إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب . الرابع : اختلف فى معنى من هذه . فقيل للتبعيض وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت فى نحو : ما جاءنى من رجل ، قال : إلا أن المشهور من

غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من ا هـ أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير . الثانى : من تمييز الجملة غير المحول . قاله الدمامينى . **(قوله إذ المعنى عظمت فارسًا إلخ)** ففارسًا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فيلزم أن يكون فاعلًا فى المعنى . **(قوله ومن ذلك)** أى من الفاعل فى المعنى غير المحول عن الفاعل فى الصناعة . **(قوله نعم رجلًا زيد)** مثله : حبذا رجلًا زيد . قال الشاعر :

* يا حبذا جبل الريان من جبل *

دمامينى . **(تهامى)** بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروى وبفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة إلى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهرى ، هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدمامينى فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض . وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره . وأيده الدمامينى بأن الضمير فى نحو : نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلًا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم ا هـ أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو : لله دره فارسًا ، والمبهم العام هو رجلًا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدمامينى عن المصنف . **(قوله فقيل للتبعيض إلخ)** بقى قول ثالث وهو وضح أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر .

---

[٥٢٣] صدره : * تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِواهُ *

قاله أبو بكر بن الأسود . وهو من الوافر . الفاء للتعليل ، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى المثل أى فلم يجعل غيره مثلهم. الشاهد فى من رجل فإنه تمييز مجرور بمن وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل فى المعنى إلا فى تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس . والذى فى البيت المذكور تهام بفتح التاء نسبة إلى تهامة فلأجل الفتح لم تشدد الياء كما تقول : رجل يمان وشآم فافهم .

مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزاد إلا فى غير الإيجاب . قال فى الارتشاف : ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها . قال الحطيئة :

[٥٢٤] طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَـةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَّا وَمُنْتَقَبَا

بنصب منتقبًا على محل قوام . الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضًا فهو معروف ا هـ . **(وَعَامِلَ ٱلتَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقًا)** أى ولو فعلًا متصرفًا وفاقًا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلًا فى الأصل . وقد حوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من

(قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه . **(قوله ويدل لذلك)** أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلًا للزيادة لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل . **(قوله آونة)** بمد الهمزة جمع أوان . من قوام بفتح القاف أى قامة وما زائدة . ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب . **(قوله لا يكون ذلك من جر إلخ)** أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون . **(قوله لأن تمييز العدد)** أى المنصوب بقرينة أن الكلام فى جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع . **(قوله شرطه الإفراد)** ولذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا ﴾ [الأعراف : ١١٦] أن أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة . **(قوله وعامل التمييز قدم)** وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو : طاب نفسًا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه . **(قوله كونه فاعلًا فى الأصل)** أى وأعطى غير الفاعل فى الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة . **(قوله لقصد المبالغة)** أى فى إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام . وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضًا . على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال . **(قوله فلا يغير عما كان يستحقه إلخ)** لا يقال قد يخرج الشىء عن أصله كنائب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه ، فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لأنا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل .

---

[٥٢٤] قاله الحطيئة من قصيدة من البسيط . وأُمامة بضم الهمزة اسم امرأة . والركبان جمع ركب أصحاب الإبل فى السفر دون الدواب العشرة فما فوقها : والباء فى محل النصب على المفعولية ، وآونة بالمد نصب على الظرف . قال يعقوب : يقال فلان يصنع ذلك الأمر آونة إذا كان يصنعه مرارًا ويدعه مرارًا والآونة جمع أوان أيضًا ويا حسنه فى موضع التعجب وحرف النداء لمجرد التنبيه . والشاهد فى من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة فى الكلام الواجب . ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو منتقبا بفتح القاف : موضع النقاب منها . وكلمة ما صلة للتأكيد .

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . أما غير المتصرف فبالإجماع . وأما قوله :

[٥٢٥] ★ وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ★

فضرورة . وقيل : الرؤية قلبية ونارًا مفعول ثان (**وَٱلْفِعْلُ ذُو ٱلتَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا**) هو مبني للمفعول ، ونزرًا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقًا بالتمييز نزر أى قليل . من ذلك قوله :

[٥٢٦] أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ ٱلْمُنَى ... وَدَاعِي ٱلْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقوله :

[٥٢٧] ★ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

(**قوله ونارنا إلخ**) فنارًا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد . (**قوله ونزرًا حال إلخ**) قال سم : فيه نظر والوجه كونه مفعولًا مطلقًا أى سبقا نزرا اهـ ووجه النظر أن جعله حالًا من ضمير سبق يقتضى أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالًا سماعى . (**قوله وما كان نفسا**) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى فى صدر البيت وهو :

★ **أتهجر ليلى بالفراق حبيبا** ★

---

[٥٢٥] تمامه : ★ **قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا** ★

رجز لم يدر قائله . الواو للعطف . ونارنا مبتدأ و لم ير نارًا مثلها خبره . والشاهد فى نارًا فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها ، وهو مختص بالضرورة . وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم ير ناب عن الفاعل . واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر . وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون نارًا أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد . ومعد بالفتح أبو العرب ابن عدنان . وادعى سيبويه أصالة ميمه لتعدده ، وخولف فيه .

[٥٢٦] هو من المتقارب . الهمزة للاستفهام . والشاهد فى نفسًا فإنه تمييز قُدِّم على عامله وهو فى تطيب أنت فاعله ، والباء تتعلق به والمنى جمع منية . وداعى المنون أى الموت مبتدأ . وينادى خبره . وجهارًا إما صفة مصدر محذوف أى نداء جهارًا وإما حال أى مجاهرًا .

[٥٢٧] صدره : ★ **أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا**

قاله المخبل السعدى وعزاه شارح اللب شيخ شيخى إلى أعشى همدان ناقلًا عن ديوانه ، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام . وليلى فاعل تهجر ، وحبيبها مفعوله أى محبها وعاشقها . واللام فى للفراق للتعليل ، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد فى نفسًا فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه . وقد ذهب إليه الكوفية والمازنى والمبرد وتبعهم ابن مالك . والجمهور على أنه ضرورة فلا يقاس عليه . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : ★ **وما كان نفسى بالفراق تطيب** ★ فحينئذ لا شاهد فيه . وقيل : روى كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفسًا ونفسى وتطيب بضم التاء من الإطابة فعلى هذا نفسًا مفعوله وفاعله ضمير ليلى ، وفى كان أو كاد ضمير الشأن . ونقل أبو الحسن أنه فى ديوانه هكذا :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ... ولم تك نفسى بالفراق تطيب

[٥٢٨] ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

(تنبيهان) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

[٥٢٩] رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقوله :

[٥٣٠] إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو : كفى بزيد رجلًا ، لأن كفى وإن كان فعلًا متصرفًا إلا أنه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً .

(قوله ضيعت حزمى إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارعواء الانزجار . **(قوله بما ذكر)** أى من الأبيات . وأجيب بأنه ضرورة . **(قوله وقياسًا على غيره من الفضلات)** أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات . قاله الدمامينى ويرد عليه أن توسط التمييز أيضًا مخل بالغرض مع أنه جائز فتدبر . **(قوله رددت بمثل السيد)** أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى الذئب . نهد بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم . كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو والثلاثة صفات لمثل . والشاهد فى ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبًا أى سال . **(قوله عينًا قرّ)** قال فى القاموس : قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم . وقرورًا : بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوّقة إليه اهـ ومثريًا حال أى كثير المال كما فى القاموس وتفسير البعض له بمعطيًا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت . **(قوله وهو سهو منه إلخ)** نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففى التسهيل : وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهـ فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظرًا إلى قوله فى الخلاصة :

---

[٥٢٨] هو من البسيط . والحزم أخذ الأمور بالثقة . وما ارعويت ما رجعت : من ارعوى فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه رجوعًا حسنًا . والشاهد فى وشيبًا فإنه تمييز قدم على عامله . ورأسى مبتدأ . واشتعلا خبره . وألفه للإطلاق من اشتعال النار وهو اضطرامها .

[٥٢٩] قبله :

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ الْقَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

قالهما ربيعة بن مقروم من قصيدة من الطويل . الواو فى وواردة واو رب فلهذا جرت ، وأراد بها القطع من الخيل . والعصب بضمتين جمع عصبة وهى الجماعة ، شبه الخيل فى سرعتها بالقطا . وتثير من الإثارة . وعجاجًا مفعوله وهو الغبار . وأصهبا صفته . والسنابك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر . والباء فيها تتعلق بتثير . **(قوله رددت)** جواب رب المضمرة . والباء فى بمثل=

(خاتمة): يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور، ويفترقان فى سبعة أمور . فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام . وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفًا ومجرورًا كما مرَّ والتمييز لا يكون إلا اسمًا . الثانى: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت فى أول باب الحال، ولا كذلك التمييز . الثالث: أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات . الرابع: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز . الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا أو وصفًا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح . السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبًا، ويأتى التمييز مشتقًا نحو: لله دره فارسًا وقد مرَّ . السابع: الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿**إن عدَّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا**﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهرًا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور . وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين؛ وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلًا زيد فمردودة . وأما قوله:

[٥٣١] **تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ ٱلزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا**

فالصحيح أن زادا معمول لتزوَّد: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به

---

* وألزموا إذا إضافة إلى *

جمل الأفعال . **(قوله ولا كذلك التمييز)** ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفسًا . شمنى . **(قوله مبينة للهيآت)** ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإلا خرج نحو: تكلم صادقًا، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه فى معنى جاء مقارنًا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة . قاله الدمامينى . **(قوله مبين للذوات)** أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقًا وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضًا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه . **(قوله بخلاف التمييز)** أى فإنه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد . **(قوله لعامله)** أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل . **(قوله فمردودة)** لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز . **(قوله إما مفعول مطلق إلخ)** الظاهر أنه يصح أن يكون حالًا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله فى قول الشاعر: نعم الفتاة إلخ .

= السيد تتعلق به: أى رددت بفرس مثل السيد بكسر السين المهملة وهو الذئب . ونهد بالجر صفته أى ضخم . ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى: أى طويل القوائم . وكميش صفة أخرى: أى بفتح الكاف وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة أى حاد فى عدوه مسرع . ويروى جهيز بفتح الجيم وكسر الهاء وفى آخره زاى معجمة أى شديد الجرى . **(قوله إذا عطفاه)** أى إذا تحلب عطفاه أى جانباه، فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر . والشاهد فى ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلًا متصرفًا . ولا دليل فيه لأن عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرنا . وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور المتأخر . وألف تحلبا للتثنية أى سالا ماء .

[٥٣١] البيت من الوافر .

إن أريد به الشيء الذى يتزود به من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالًا .
وأما قوله :

[٥٣٢] نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ ٱلتَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَـاءِ

ففتاة حال مؤكدة والله أعلم .

[حـروفُ الجَـرِّ]

(هَاكَ حُرُوفَ ٱلْجَرِّ وَهْيَ) عشرون حرفًا (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا)

(قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه . (قوله فصار حالًا) أى كما هو شأن صفة النكرة إذا تقدمت نحو :

* لمية موحشًا طللٌ *

[حـروف الجـر]

قدمها على الإضافة لما قيل أن العمل فيها للحرف المقدر . وإنما سميت حروف الجر إما لأنها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سمَّاها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء . وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه . قاله الدماميني .

(قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى : ﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه ﴾ [الحاقة : ١٩] ، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى أخبرنى ونحو : إياك . قاله يسّ وغيره .

(قوله وهى من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال فى من منا كإلى ، بل قيل أنها الأصل فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون .

---

[٥٣٢] البيت من البسيط .

و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) و(رُبَّ) و(ٱللَّامُ) و(كَيْ) و(وَاوٌ وَتَا * وَٱلْكَافُ وَٱلْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى . وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا فى الاستثناء . وقل من ذكر كى ولعل ومتى فى حروف الجر لغرابة الجر بهن . أما كى فتجر ثلاثة أشياء : الأول : ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشىء نحو : كيمه بمعنى له . والثانى : ما المصدرية مع صلتها كقوله :

[٥٣٣] * يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *

(قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء ، وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء ، وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ، وربت بفتح الثلاثة ، وربت بفتح الأولين وسكون التاء ، وبتخفيف الباء من هذه السبعة ، وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورب بالضم فالسكون ، ورب بالفتح فالسكون ، فهذه سبع عشرة لغة اهـ همع . **(فائدة)** : ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضى بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية فى التكثير إذ معنى رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم . ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجعه . وجنح إليه الدمامينى أيضًا . قال : ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل فى كم من تضمنها معنى الإنشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعًا فى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه . **(قوله على التفصيل الآتى)** أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك . **(قوله وقد تقدم الكلام إلخ)** اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة فى التفصيل الآتى . **(قوله كيمه)** أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوبًا لدخول حرف الجر عليها وجىء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية . قاله المصرح وغيره .

(قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر : المسبك من صلة ما وكذا يقال فيا بعده ، يدل على ذلك قوله بعد فى تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف

---

[٥٣٣] صدره : * إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

قاله النابغة : فقيل الذبيانى وقيل الجعدى من الطويل : أى إذا لم تنفع أنت ، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وفضر جواب الشرط ، ويجوز فيه التثليث : الفتح لأنه أخف ، والضم لأجل الضمة . والكسر لأنه الأصل . والفاء للتعليل . ويروى يرجى الفتى والشاهد فى كيما حيث دخلت كى على ما المصدرية وهو نادر . وقيل كافة . والمعنى يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

أى للضر والنفع قاله الأخفش . وقيل ما كافة . الثالث : أن المصدرية وصلتها نحو : جئت كى أكرم زيدًا إذا قدرت أن بعدها ، فأن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أن أن تضمر بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله :

[٥٣٤] فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته . ومنه قوله :

[٥٣٥] لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقوله :

[٥٣٦] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وصلته مجرور محلًا بالحرف لأنه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرىء مجرور بالجر فإن قرىء بالرفع خبر ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجرور إن لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل . **(قوله للضر والنفع)** أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع . **(قوله وقيل ما كافة)** أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما . **(قوله فقالت أكل الناس إلخ)** كل مفعول أول لمانحًا ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وإن عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم . **(قوله والأولى)** أى فى الموضع الثالث . **(قوله ثابتة الأول إلخ)** حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح .

(قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،

[شواهد حرف الجر]

[٥٣٤] قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصح مما قاله الزمخشرى أنه لحسان . وهو من الطويل . الهمزة للاستفهام وكل الناس مصوب بمانحًا من المنح وهو العطاء ، وهو خبر أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له . والشاهد فى كيما أن حيث ظهرت فيه أن للضرورة . وألف تخدعا للإطلاق .

[٥٣٥] هو من الوافر . الشاهد فى لعل فإنه حرف جر ههنا . ولهذا جر لفظة الله وهى لغة عقيل . وعلينا فى محل النصب على المفعولية . وشريم بفتح الشين المعجمة هى المرأة المفضاة ، وكذلك الشروم .

[٥٣٦] قاله كعب بن سعد الغنوى . وصدره : * فقلتُ ادعُ أخرى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً *

وهو من الطويل . الشاهد فى لعل حيث جر أبى المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل . ويروى أبا المغوار على أصله اسم لعل . وقريب خبره .

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية . سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أى من كمه . وقوله :

[٥٣٧] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربعة عشرة الباقية فسيأتى الكلام عليها .

(تنبيهان) : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : من عندك . الثاني : عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه

وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أى مفضاة بدل من شيء .

(قوله وهو بمعنى من الابتدائية) قال فى الهمع : وتأتى اسمًا بمعنى وسط . حكى وضعها متى كمه : أى وسطه .

(قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هى بمعنى من وقوله : لهن نئيج أى صوت حال من النون فى شربن وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره . قال فى التصريح : يقال إن السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اهـ .

(قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها .

(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية .

(قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى إذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله إذا جعلت أى كلتاهما .

---

[٥٣٧] قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل . الضمير فى شربن يرجع إلى السحب وضمن معنى روين فلذلك وصلت بالباء . وقيل شاذ وترفعت أى توسعت . والشاهد فى متى لجج فإنها حرف جر ههنا بمعنى من ، وهى لغة هذيل . ولجج جمع لجة وهى معظم الماء . ونئيج مبتدأ . ولهن خبره : من نأجت الريح تنأج نئيجًا تحركت ولها نئيج ، أى مر سريع مع صوت .

وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضًا من حرف الجر فى القسم . قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافًا للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والرمانى إلى أن أيمن فى القسم حرف جر وشذا فى ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة فى القسم نحو : م الله . وجعله فى التسهيل بقية أيمن قال : وليست بدلًا من الواو ولا أصلها مُنْ خلافًا لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان . وقرىء : ﴿ **ولات حين مناص** ﴾ [ص : ٣] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم . وذهب

(قوله فى التعويض) أى أصورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدًّا وقصرًا فاللغات أربع وآلله بالمد مع الوصل وأالله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء . كذا فى الهمع . قال الدمامينى : وأضعف اللغات الأربع فى ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمى . **(قوله بالعوض)** أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم . **(قوله خلافًا للأخفش ومن وافقه)** أى حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم . **(قوله إلى أن أيمن)** بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأفصح ، وبالكسر فالضم ، وبالكسر فالفتح ، وبفتحتين . ويقال ايم بكسر فضم ، وأيم بفتح فضم ، وايم بكسرتين ، وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم . قال أبو حيان : وهى أغرب لغاتها . وإم بكسرتين ، وأم بفتحتين ، وأم بفتح فضم ، وأم بفتح فكسر ، وأم بكسر فضم ، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ، وم مثلثا ، فهذه عشرون لغة . كذا فى الهمع . **(قوله وشذا فى ذلك)** لأنها اسم بمعنى البركة . **(قوله نحو م الله)** هو على هذا القول مبنى على إحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما فى كلام البعض فانظره . وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفًا . **(قوله وليست بدلا من الواو)** رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلًا لوجب فتحها كما فى التاء . قاله الدمامينى . وفيه أن الواو بدل من الباء و لم توافقها فى الحركة إلا أن يقال خالفتها للتخفيف . **(قوله ولا أصلها من)** أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث من الجارة مختص برب مضافًا إلى الياء نحو : من ربى لأفعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر فى من هذه الاختصاص بربى وأما رواية الأخفش من الله فشاذة بخلاف م . وأما من التى هى لغة فى أيمن فمثلثة الحرفين كما مر . قاله الدمامينى بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه فى مبحث أيمن . **(قوله والصحيح أنها اسم)** أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم فى المفعول المطلق .

سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

[٥٣٨] أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقوله :

[٥٣٩] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ ٱلنِّيقِ مُنْهَوِى

(قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشىء كرب ولعل الجارة تنزيلًا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعَّف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلى لابد له من متعلق ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع أى فقط . **(قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع)** أى وإن كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة فقد وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعسانى على قول تقدم فى أفعال المقاربة . وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدًا . واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسمًا ظاهرًا تعين رفعه إجماعًا لأنها لا تجر الظاهر . نبه عليه الدمامينى . **(قوله حسن)** قال العينى : أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة . ويروى جبن . **(قوله وكم موطن)** كم خبرية بمعنى كثير فى محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف أى طحت فيه . وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك . وقوله : كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط .

---

[٥٣٨] قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل . والهمزة للاستفهام وتطمع بالضم من الإطماع . وفينا فى محل النصب على المفعولية . ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة . والشاهد فى لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكر مجىء نحوه فى الفصيح . والحاصل أن الأصل فى لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع . فلولاك ولولاه ولولاى قليل . وأنكره المبرد أصلًا وقال : لا يوجد فى كلام من يحتج به . والأحساب جمع حسب : الرجل وهو ما يعد من المآثر . وقيل الفعل الحسن . وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما .

[٥٣٩] قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل . وكم خبرية بمعنى كثير . وموطن مميزه والشاهد فى لولاى فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفا وطحت بفتح التاء جوابه أى هلكت من طاح يطوح ويطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة . وهوى سقط من باب ضرب يضرب . والأجرام جمع جرم الشىء وهو جثته ، والباء فيه فى محل النصب . والقنة بضم القاف وتشديد النون مثل القلة أو هى : أعلى الجبل . والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره قاف : أرفع موضع فى الجبل . ومنهو بضم الميم الهاوى وهو فاعل هوى .

انتهى (**بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ**) و(**مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا**) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتى بيانه (**وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا**) وأما قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه .

(**تنبيه**) : ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتًا أن يكون معينًا لا مبهمًا ، ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا ؛ تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ، ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ ا هـ (وَ) اخصص (**بِرُبَّ * مُنَكَّرًا**) نحو : رب رجل ولا يجوز

والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة . والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (**قوله بالظاهر اخصص**) الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضًا عن باء القسم لا أصلًا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين فى نحو : كك وطردنا المنع . (**قوله واخصص بمذ ومنذ وقتًا**) قال ابن عصفور : ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفًا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ، ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفًا . فإن قلت : سينص على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت . أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام . فيما إذا كانا جارين ا هـ يس . على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا إشكال . (**قوله منذ أن الله خلقه**) أى على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة . (**قوله ويشترط فى مجرورهما**) وكذا فى مرفوعهما وبقى شرط رابع وهو أن يكون متصرفًا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلًا ماضيًا منفيًا نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولًا نحو : سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس . قاله يس . (**قوله واخصص برب منكرًا**) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما رووا إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسى : معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو : رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرًا إذ التقدير وأخ له وإنما لم يجز رب أخى الرجل لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلًا فلا يجوز . قال فى التسهيل : ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافًا للمبرد ومن وافقه .

رب الرجل (**وَٱلتَّاءُ لِلهِ وَرَبْ**) مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم نحو : ﴿ **وتا الله لأكيدن أصنامكم** ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وترب الكعبة ، وتربى لأفعلن ، وندر تا الرحمن وتحياتك (**وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى**) وقوله :

[٥٤٠] * **وَرُبَّهُ عَطَبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ**

(**نَزْرٌ**) أى قليل .

(**تنبيه**) : يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : ربه رجلًا وربه امرأة . قال الشاعر :

[٥٤١] **رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ ٱلمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا**

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (**كَذَ كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى**) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلًا كقوله :

(**قوله والتاء لله ورب**) يوهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة . (**قوله ربه فتى**) قال الجامى: هذا الضمير عائد على مبهم فى الذهن يعنى قبل ذكره مؤخرًا تمييزًا فلا ينافى عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة كما مر هذا ما ظهر . (**قوله وربه عطبا**) أى مشرفًا على العطب أى الهلاك . قاله العينى . ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة . (**قوله أى قليل**) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيرًا مطردًا فى الاستعمال . (**قوله الإفراد والتذكير**) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوَّز الكوفيون مطابقة الضمير لفظًا نحو: ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع . (**قوله والتفسير بتمييز بعده**) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلًا فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم إشعار شىء به فى رب فتنبه.

---

[٥٤٠] صدره: * **وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أعظُمِهِ** *

هو من البسيط أى رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط . ورأبت أصلحت . ومادته راء وهمزة وباء موحدة . وقد صحفه كثير منهم فظنه من الرؤية البصرية . وصدع أعظمه كلام إضافى مفعوله . ووشيكا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشيكًا أى سريعًا والشاهد فى وربه عطبًا حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر . وعطبًا تمييز بحسب الضمير . ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ . وانقذت فعل وفاعل أى خلصت والمفعول محذوف أى أنقذته . والعطب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء . والثانى مصدر بفتحتين أى ربه من عطب أى مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أى من هلاكه . فافهم.

[٥٤١] هو من الخفيف . الشاهد فى ربه فتية حيث جاء الضمير فيه مفردًا والمميز جمعًا . فإن فتية جمع فتى والمشهور أن الضمير يفرد دائمًا والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرًا فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه . وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالباء الموحدة أى دائما صفة لمصدر محذوف أى إيراثا دائبًا . فافهم.

[٥٤٢] * وأُمَّ أوْ عَالٍ كَهَا أوْ أقْرَبَا *

وقوله :

[٥٤٣] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلَا كَهُ وَلَا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلَا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله : ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله : كه ولا كهن . الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا . وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :

(قوله دائبًا) أى إرثا دائبًا أى دائمًا . **(قوله وأم أو عال كها أو أقربا)** صدره :

* خلى الذنابات شمالًا كثبا *

وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالًا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبًا منه والمفعول الثانى لخلى إما شمالًا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفًا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور . **(قوله ولا ترى بعلًا)** أى زوجًا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الأتن إلا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم . **(قوله وهذا مختص بالضرورة)** أى خلافًا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدًّا وضرورة ويجاب بأن التشبيه فى أصل القلة . **(قوله مطلقًا)** أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة . **(قوله وقد شذ إلخ)** غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى

---

[٥٤٢] صدره : * خَلَّى الذُّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا *

قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى . والضمير فى خلى يرجع إليه . والدنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق اسم موضع بعينه . ويروى نحى الذنابات . وشمالا مفعول ثان وكثبا صفته بفتح الكاف والثاء المثلثة والباء الموحدة أى قريبًا . والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه فى عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهى شماله بالقرب من الموضع الذى عدا فيه . **(قوله وأم أوعال)** مبتدأ وخبره قوله كها أى كالذنابات . وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهى فى الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى . **(قوله أو أقربا)** عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . ويجوز نصب أم أوعال عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أوعال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفًا على محل المجرور . فافهم .

[٥٤٣] قاله رؤبة من قصيدة مرجزة . الفاء للعطف . والبعل الزوج . والحلائل جمع حليلة الرجل وهى امرأته . والشاهد فى كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أى كالحمار الوحشى ولا كالأتن . والحاظل بالحاء المهملة والظاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالعاضل إلا أنه بالضاد ، وهو استثناء من بعلا .

[٥٤٤] وَإِذَا ٱلحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي

وكقول الحسن : أنا كك وأنت كى . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأنت ، وما أنت كأنا ، وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا كاياك وما أنت كاياى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله :

[٥٤٥] فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفِى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِى زِيَادِ

وقوله :

بإيهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا .

(قوله وإذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه . **(قوله وأما دخولها)** مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ . **(قوله فجعله فى التسهيل أقل)** يتجه لى أن المراد الأقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرًا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه فى غاية النفاسة . **(قوله قال المرادى وفيه نظر إلخ)** حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساويًا . **(قوله كقوله)** أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى إياك . وقال ابن هشام الخضراوى : لا تعطف إلا الظاهر كالجارة ا هـ فارضى . **(قوله فلا والله إلخ)** الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيدا لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى إلا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى إليك أى إلى لقيك والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى . هذا ما ظهر لى .

---

[٥٤٤] هو من الخفيف . وتمامه : * حِينَ تَدْعُو الكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ *

التقدير وإذا شمرت الحرب أى نهضت وقامت على ساقها و لم يكن جواب الشرط . والشاهد فى كى حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى ضرورة . والكماة بالضم جمع كمى وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه .

[٥٤٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . ولا لتأكيد القسم . ولا يلفى جوابه : أى لا يجد . وفتى مفعول . والشاهد فى حتاك حيث جر حتى الضمير . والأصل أن تجر المظهر وهو شاذ ويروى يا ابن أبى يزيد .

[٥٤٦] أَنَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف (**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَٱبْتَدِىء فِي ٱلأَمْكِنَهْ * بِمِنْ**) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى . الأول : التبعيض

(**قوله فى ذكر معانى إلخ**) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ وجوّز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسًا كما فى التصريح والمغنى وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم فى الحرف . قال فى المغنى : وهذا المذهب أقل تعسفًا . (**قوله بمن**) قال فى الهمع : الغالب فى نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها . قال ابن مالك : قليل وابن عصفور : ضرورة وأبو حيان : كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقًا مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام . قال أبو حيان : وليس له وجه من القياس اهـ باختصار . (**قوله أى تأتى من لمعان**) أشار به إلى أن الأمر فى كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعانى العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة . (**قوله على الخمسة الأولى**) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلًا . (**قوله التبعيض**) إن أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة وإن أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعانى الآتية للحروف . قال فى المطول والمختصر : قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف وإلا لما كانت حروفًا بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هى متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام اهـ . وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه : كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص . وكتب على قوله بنوع استلزام

---

[٥٤٦] البيت من الوافر .

نحو: ﴿**حتى تنفقوا مما تحبون**﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بغض ولهذا قرىء بعض ما تحبون. الثاني: بيان الجنس نحو: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث: ابتداء الغاية فى الأمكنة باتفاق نحو: ﴿**من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى**﴾ [الإسراء: ١]، (**وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ**) الغاية فى (**الْأَزْمِنَهْ**) أيضا خلافًا لأكثر البصريين نحو: ﴿**لمسجد أسس على من أول يوم**﴾ [التوبة: ١٠٨]،

ما نصه: لأن الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما فى أصل المعنى وكذا يقال فى نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف فى كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيًا ملحوظًا للغير وإنما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له أو لا، ذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعًا واستعمالًا، فمن مثلًا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها. وذهب إلى الثانى الأوائل[1] فقالوا هى كليات وضعًا جزئيات استعمالًا. قال عبد الحكيم فى حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع فى دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلًا هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعرّف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح فى تصانيفه اهـ يعنى التفتازانى. وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا فى معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع أنهم ترددوا فى أن المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها فى الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعانى الكلية فلا. اهـ باختصار. وبسط الكلام على ذلك فى رسالتنا البيانية. (**قوله أن يخلفها اسم موصول**) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: ﴿ **من أساور من ذهب** ﴾ [الكهف: ٣١] أى هى ذهب ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر فى محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها فى إعرابه إن كان نكرة. (**قوله ابتداء الغاية**) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن فى مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء. نقله الشمنى عن الرضى. (**قوله فى الأمكنة**) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو: ﴿ **إنه من سليمان** ﴾ [النمل: ٣٠]. (**قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم**) إن أريد

---

(١) الأوائل إلخ. اعلم أن الواضع رأى وضعها للكلى، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال فى الجزئى الذى هو آلة، ولا كذلك الأسماء. تأمل.

وقوله :

[٥٤٧] تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع: التخصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهى الزائدة، ولها شرطان: أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله **(وَزِيْدَ فِى نَفْىٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ * نَكِرَةً)** ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ **(كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)** أو فاعلًا نحو: لا يقم من أحد، أو مفعولًا به نحو: ﴿**هل ترى من فطور**﴾ [الملك: ٣]

بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى فى كما قاله الرضى قال : ومن فى الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى فى نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ **ومن بيننا وبينك حجاب** ﴾ [فصلت : ٥] .

(قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف ، ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة ، وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وَجَّه أبوها جيشًا إلى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيبًا وطيَّبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه . ويقال إنه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس . والتجارب كمساجد جمع تجربه . كذا فى المصباح . **(قوله ولها شرطان)** يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأ أى أو مفعولًا مطلقًا على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعًا لأبى البقاء بقوله تعالى : ﴿ **ما فرّطنا فى الكتاب من شىء** ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ : ﴿ **ما كان ينبغى لنا أن تتخذ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان : ١٨] ، ببناء تتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تتصرف زائدة كما مر فى محله . **(قوله أن يسبقها نفى أو شبهه)** فلا تزاد فى الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو : ﴿ **كم تركوا من جنات** ﴾ [الدخان : ٢٥] ، كما نقله التفتازانى عن القوم . **(قوله والاستفهام)** أى بهل وكذا الهمزة على الأوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور . **(قوله إلا مبتدأ)** أى ولو فى الأصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى . **(قوله أو مفعولًا به)** أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران فى الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافًا إلى أولهما إذ المظنون فى ظننت زيدًا قائمًا قيام زيد . قاله الدمامينى .

---

[٥٤٧] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل ، يصف بهذا البيت السيوف ، والضمير فى تخيرن يرجع إليها . والشاهد فى من أزمان فإن من ههنا جاء لابتداء الغاية فى الزمان ، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية فى المكان ، وهو حجة على من ينكر ذلك . ويوم حليمة من أشهر أيام العرب ، وهو اليوم الذى سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج الغسانى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر اللام . إلى اليوم أى إلى يومنا هذا . وكل التجارب منصوب بطريق النيابة عن المصدر .

والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى والتى لتأكيده هى التى مع نكرة تختص به كأحد وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفى وشبهه وجعلوها زائدة فى نحو قولهم : قد كان من مطر . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ **يغفر لكم من ذنوبكم** ﴾ [الأحقاف : ٣١] . الخامس : أن تكون بمعنى بدل نحو : ﴿ **أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة** ﴾ [التوبة : ٣٨] ، وقوله :

[٥٤٨] **أخذُوا ٱلْمخَاضَ مِنْ الْفَصِيْلِ غُلُبَّةً ظُلْمَاً وَيُكْتَبُ لِلأَمِيْرِ أَفِيلَا**

(**قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى**) أى لأنها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان . فإن قلت : إذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة ؟ قلت : المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلًا بالمقصود قاله المصرح . (**قوله مع نكرة تختص به**) أى بالنفى أو شبهه وإنما كانت لتأكيده لأن النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصًا فزيادة من تأكيد لذلك .

(**قوله وذهب الكوفيون**) أى بعضهم أما الكسائى وهشام منهم فيوافقان الأخفش فى عدم اشتراط الشرطين معًا واختاره فى التسهيل كذا فى الهمع .

(**قوله وجعلوها زائدة إلخ**) أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شىء من مطر . واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلًا . وأجيب أيضًا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها فى ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر . فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان . كذا فى الدمامينى .

(**قوله وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ**) أجيب بأن من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ **إن الله يغفر الذنوب جميعًا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، لأن الذنوب فى الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام . وفى الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية .

(**قوله أخذوا إلخ**) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة .

---

[٥٤٨] البيت من الكامل .

السادس : الظرفية نحو : ﴿ **ماذا خلقوا من الأرض** ﴾ [الأحقاف : ٤] ، ﴿ **إذا نودى للصلاة من يوم الجمعةِ** ﴾ [الجمعة : ٩] . السابع : التعليل نحو : ﴿ **مما خطيئاتهم أغرقوا** ﴾ [نوح : ٢٥] ، وقوله :

[٥٤٩] ***يُغضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ***

الثامن: موافقة عن نحو: ﴿**يا ويلنا قد كنا فى غفلة عن هذا**﴾ [الأنبياء: ٩٧]. التاسع: موافقة الباء نحو: ﴿**ينظرون من طرف خفىّ**﴾ [الشورى: ٤٥]. العاشر: موافقة على نحو: ﴿**ونصرناه من القوم الذين كذبوا**﴾ [الأنبياء: ٧٧] ، (**لِلانْتِهَا حتَّى وَلَامٌ وَإِلَى**) أى تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ، وإلى أمكنُ فى ذلك من حتى لأنك

والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها . والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة ، والأفيل صغير الإبل لأفوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدّى فلان أفيلًا . (**قوله ماذا خلقوا من الأرض إلخ**) كونها للظرفية ، أو بمعنى عن . أو على مذهب الكوفيين ، وللبصريين أن يجعلوها فى هذه الآية لبيان الجنس وفى : ﴿ **يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد . قال الدمامينى قال ابن هشام : وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما فى : ﴿ **فويل للذين كفروا من النار** ﴾ [ص : ٢٧] ، لكن التعلق فى آية : ﴿ **يا ويلنا** ﴾ [الأنبياء : ١٤] ، معنوى لا صناعى للفصل اهـ ملخصًا . وكذا ﴿ **ينظرون من طرف خفى** ﴾ [الشورى : ٤٥] ، وفى ﴿ **ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا** ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، على تضمين نصر بمعنى نجى كما قيل بكل ذلك . وقال الدمامينى والشمنى : إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل . (**قوله موافقة عن**) أى لازم موافقتها وهى المجاوزة وكذا يقال فى نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه فى الهمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو : ﴿ **والله يعلم المفسد من المصلح** ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، ﴿ **حتى يميز الخبيث من الطيب** ﴾ [آل عمران : ١٧٩] . (**قوله موافقة الباء**) أى باء الاستعانة . دمامينى . (**قوله وإلى أمكن فى ذلك**) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمر وأى هو غايتى وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية وليس ما قبل حتى فى المثالين مقصودا به

---

[٥٤٩] تمامه : * **فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ** *

ذكر مستوفى فى شواهد النائب عن الفاعل والشاهد فيه ههنا فى « من مهابته » حيث جاء من للتعليل .

تقول : سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ونحو : ﴿ **سلام هى حتى مطلع الفجر** ﴾ [القدر : ٥] ، واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو : ﴿ **كل يجرى لأجل مسمى** ﴾ [الرعد : ٢] ، وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى فى باب إعراب الفعل . وأما إلى فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثانى : المصاحبة نحو : ﴿ **ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم** ﴾ [النساء : ٢] . الثالث : التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ **ربِّ السجن أحب إلَىَّ** ﴾ [يوسف : ٣٣] . الرابع : موافقة اللام نحو : ﴿ **والأمر إليك** ﴾ [النمل : ٣٣] ، وقيل لانتهاء الغاية أى منته إليك . الخامس : موافقة فى نحو : ﴿ **ليجمعنكم إلى يوم القيامة** ﴾ [النساء : ٨٧ ، الأنعام : ١٢] ،

التفضى ولا حتى الكوفة لضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية . ذكره فى المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو : سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى . قاله الدمامينى . **(قوله لأن مجرور حتى إلخ)** خالفه فى التسهيل فقال : لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق آخر جزء خلافا لزاعم ذلك . **(قوله أن يكون آخرا إلخ)** أى وأن يكون ظاهرا لا ضميرًا إلا ما شذ كما سيأتى . قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى إلى وعلى ولدى وهى فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . **(قوله نحو أكلت السمكة إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . **(قوله ونحو سلام هى إلخ)** نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى . **(قوله انتهاء الغاية مطلقا)** أى فى الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما . **(قوله الثانى المصاحبة)** قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم . دمامينى . **(قوله نحو ولا تأكلوا إلخ)** أى من كل تركيب اشتمل على ضم شىء إلى آخر فى كونه محكوما به على شىء أو محكوما عليه بشىء أو متعلقا بشىء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شىء إلى آخر فى شىء مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى . **(قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل)** أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو : ودّ وكره ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حبا أو بغضا فتدبر . ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده وسيأتى .

وقوله :

[٥٥٠] فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة من كقوله :

[٥٥١] تَقُوْلُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُوْرِ فَوْقَهَا أَيُسْقَى فَلَا يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

السابع : موافقة عند كقوله :

[٥٥٢] أَمْ لَا سَبِيْلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَرَ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

الثامن: التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلًا بقراءة بعضهم: ﴿**أفئدة من الناس تهوى إليهم**﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو. وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل.

(قوله موافقة اللام) أي الاختصاصية . **(قوله نحو ليجمعنكم إلخ)** وقيل ضمن يجمع معنى يضم .

(قوله وقوله) أي النابغة الذبياني يخاطب النعمان ابن المنذر .

(قوله مطليّ) أي جمل مطلي به القار أي الزفت فيه قلب نكتته الإشارة إلى كثرة القار التي تزيد في النفرة عنه فافهم . واعترض جعل إلى بمعنى في بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أي مضافا إلى الناس وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعاني عليه كما علم مما مر .

(قوله تقول) أي الناقة وقد عاليت أي علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبني للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أي زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت . وكل من إلى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان .

---

[٥٥٠] البيت من الطويل .

[٥٥١] البيت من الطويل .

[٥٥٢] البيت من الكامل .

(تنبيه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . ونحو قوله :

[٥٥٣] **أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَـهُ أَلْقَاهَـا**

أو على عدم دخوله نحو : ﴿ **ثم أتموا الصيام إلى الليل** ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، ونحو قوله :

(قوله وذكره إلخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر . والسلسل السهل الدخول فى الحلق ويظهر لى أنه لا مانع من جعل إلى فى البيت للتبيين كهى فى زيد أحب إلىّ لوجود ضابطها . تأمل ثم رأيت الدمامينى صرح به فلله الحمد .

(قوله نحو قرأت القرآن إلخ) قال سم : كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا لقرأت اهـ وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء .

(قوله ألقى الصحيفة) الضمير فى ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة إنا هجوناه ولعلها اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيرًا وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم ، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله ، فألقاه فى النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله . وقوله حتى نعله بالجر لأن الكلام فى حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذى قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعا . وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله . ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى .

(قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لابد أن يكون ممتدًا .

---

[٥٥٣] البيت من الكامل .

[٥٥٤] سَقَى ٱلْحَيَا ٱلأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا ٱلْخَيْرُ مَحْدُودَا

عمل بها، وإلا فالصحيح فى حتى الدخول وفى إلى عدمه مطلقًا حملًا على الغالب فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق فى حتى العاطفة لا الخافضة. والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو. انتهى. (**وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا**) أى تأتى من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبًا إن شاء الله تعالى (**وَٱللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِى * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِى. وَزِيدَ**) أى تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى: الأول: انتهاء الغاية وقد مر. الثانى: الملك نحو المال لزيد. الثالث: شبه الملك نحو: الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضًا، لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو: الحمد لله، و﴿ **ويل للمطففين** ﴾ [المطففين: ١] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص. الرابع: التعدية،

(**قوله سقى الحيا**) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه. وقوله محدودا بحاء ودالين مهملات أى ممنوعا، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا. قاله الدمامينى ولا أعلم الرواية. (**قوله مطلقا**) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى الدخول فى حتى وعدمه فى إلى والمقابل فى الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو: سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو: سرت بالنهار حتى الليل والمقابل فى الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة فى كل من إلى وحتى على الصحيح خلافا للقرافى هذا ما تفيده عبارة الفارضى وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كإلى. (**قوله للملك**) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك. (**قوله نحو الجل للدابة**) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به. قاموس. (**قوله وجعلها**) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص. أقول: أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو: أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو: ﴿ **إن له أبا** ﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿ **فإن كان له إخوة** ﴾ [النساء: ١١] فتدبر. (**قوله وويل للمطففين**) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد فى جهنم لأنه على هذا اسم ذات. (**قوله وقد يعبر عن الثلاث إلخ**) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو: الجلّ للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو: لزيد ابن كما مرّ.

---

[٥٥٤] البيت من البسيط.

ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : ﴿ **فهب لى من لدنك وليًّا** ﴾ [مريم : ٥] لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك قال فى المغنى والأولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدًا لعمرو وما أحبه لبكر . الخامس : التعليل نحو : ﴿ **لتحكم بين الناس** ﴾ [النساء : ١٠٥] ، وقوله :

[٥٥٥] * **وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ**(١) *

السادس : الزائد وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

[٥٥٦] **وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبِ ... مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ**

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعًا عن غيره نحو : ﴿ **للذين هم لربهم**

(قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر . **(قوله الرابع التعدية)** أى المجردة فلا ينافى أنها فى بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شىء آخر . قاله الحفيد . **(قوله بما أضرب زيدا لعمرو إلخ)** أى لأن ضرب وحب مثلا متعديان فى الأصل وببنائهما للتعجب نقلا إلى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية وإنما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى . كذا فى التصريح . واعلم أنه سيأتى فى باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون المتعدية المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل . **(قوله السادس الزائدة)** فيه أن الكلام فى عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كأن الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا إذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم . **(قوله إما لمجرد التوكيد)** هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو : لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل . **(قوله وملكت)** بتاء الخطاب . قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان . تصريح . **(قوله وإما لتقوية إلخ)** ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشىء . أفاده فى التصريح .

---

[٥٥٦] قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان . ويثرب مدينة النبى ﷺ وأجار معناه عدى مسلما ومعاهدا أى ذميا . والشاهد فى لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد .

---

(١) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له .

يرهبون ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ [يوسف : ٤٣] ، ونحو : ﴿ **مصدقًا لما معهم** ﴾ [البقرة : ٩١] ، ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ [هود : ١٠٧] ، هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك نحو : وهبت لزيد دينارًا . الثامن : شبه التمليك نحو : ﴿ **جعل لكم من أنفسكم أزواجًا** ﴾ [النحل : ٧٢] . التاسع : النسب نحو : لزيد أب ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معًا كقوله :

★ **لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدِ** ★

(فائدة) : قال فى المغنى : قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها إن زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد وإن زيدت فى إحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ﴿ **ولكل وجهة هو موليها** ﴾ بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى . والضمير فى موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا فى الهاء من قوله : ★ **هذا سراقة للقرآن يدرسه** ★ أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن ا هـ بإيضاح وبعض تصرف . وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى فى حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها . نقله الشمنى . **(قوله نحو وهبت لزيد دينارًا)** فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارًا كان الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن . **(قوله شبه التمليك إلخ)** قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال فى النسب بل وفى التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارًا كما هو التحقيق فى التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل . **(قوله نحو لزيد أب)** جعل فى الهمع من أمثلة لام الاختصاص ﴿ **إن له أبًا** ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ **فإن كان له أخوة** ﴾ [النساء : ١١] . **(قوله القسم والتعجب معا)** قولهم فى باب التعجب أن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء . ا هـ دنوشرى .

ونحو : لله لا يؤخر الأجل . وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما . وقوله :

[٥٥٧] فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ ٱلْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفى غيره كقولهم : لله دره فارسًا . ولله أنت . وقوله :

[٥٥٨] شَبَابٌ وَشِيبٌ وَٱفْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثانى عشر : الصيرورة نحو : ﴿ **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوًا وحزنًا** ﴾

(**قوله لله**) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتمامه :

★ **بمشمخرّ به الظيّان والآس** ★

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى . والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر . والآس شجر معروف . كذا فى الشمنى والدمامينى . وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل . والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال : والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب ا هـ فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه . والمعنى أنه هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد أن يفنى . (**قوله يا للماء والعشب**) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو : يا لزيد لعمرو معنى ألتجىء على خلاف سيأتى وبكسرها على أنهما مستغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتى . (**قوله فيا لك**) الأظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فإضافته إلى الفتل للمبالغة وقوله : شدّت أى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروى والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير . هذا ما ظهر لى . (**قوله وثروة**) أى غنى . (**قوله الصيرورة**) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام .

---

[٥٥٧] البيت من الطويل .

[٥٥٨] البيت من الطويل .

[القصص : ٨] وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثالًا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو : ﴿ **ويخرُّون للأذقان** ﴾ [الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩] ، وقوله :

* فَخَرَّ صَرِيْعَاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ *

والمجازى نحو : ﴿ **وإن أسأتم فلها** ﴾ [الإسراء : ٧] ، واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد نحو : ﴿ **أقم الصلاة لدلوك الشمس** ﴾ [الإسراء : ٧٨] . السابع عشر : موافقة عند نحو : كتبته لخمس خلون ، وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى : ﴿ **بل كذبوا بالحق لما جاءهم** ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى نحو : ﴿ **ونضع الموازين القسط ليوم القيامة** ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، ﴿ **لا يجليها لوقتها إلا هو** ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من كقوله :

(قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه: ﴿**ولقد وصلنا لهم القول**﴾ [القصص: ٥١]، دمامينى. **(قوله التبيين على ما سبق فى إلى)** اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فإذا قلت زيد أحب إلىّ كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو: تبا لزيد واللام فى نحو: سقيا لعمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمحذوف أى إرادتى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والأولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل. ثم رأيت الدمامينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه فى نحو: سقيا لك أن جعل سقيا نائب عن إسق إذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فإن جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضا ما قلنا فتدبر. **(قوله ويخرّون للأذقان)** جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوىّ للسجود. **(قوله وأنكره النحاس)** انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الأظهر الثانى وعبارة المغنى، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «**اشترطى لهم الولاء**». وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اهـ. **(قوله نحو كتبته لخمس خلون)** الأظهر ما نقله الدمامينى عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها فى قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى. **(قوله قراءة الجحدرى)** فى القاموس: الجحدر القصير ثم قال: وجحدر كجعفر رجل.

[٥٥٩] لَنَا ٱلْفَضْلُ فِي ٱلدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين موافقة عن نحو : ﴿ **قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا** ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، وقوله :

[٥٦٠] كَضَرَائِرِ ٱلْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادى والعشرون : موافقة مع كقوله :

(قوله لا يجليها لوقتها إلا هو) أى فى وقتها إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشىء فى نفسه . أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى ما فيها . **(قوله موافقة من)** أى البيانية على خلاف يأتى فى أفعل التفضيل .

(قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار . **(قوله موافقة عن)** جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه** ﴾ [الأحقاف : ١١] ، ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور : أحدها : أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة . الثانى : أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا : أى ﴿ **وقال الذين كفروا للذين آمنوا** ﴾ [الأحقاف : ١١] ، عن طائفة أخرى أسلمت : ﴿ **لو كان خيرا ما سبقونا إليه** ﴾ [الأحقاف : ١١] . الثالث : أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال المحكاية فإن زيدا غائب حال الحكاية وكذا إذا خاطبت شخصنا بأنت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل . قاله الرضى .

(قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما . **(قوله لدميم)** بالدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه .

(فائدة) : كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

---

[٥٥٩] البيت من الطويل .

[٥٦٠] البيت من الكامل .

[٥٦١] **فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمالِكًا لِطُولِ آجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا**

(**وَٱلظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِبَا * وَفِى وَقد يُبَيِّنَانِ ٱلسَّبَبا . بِالبَا ٱسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ * وَمِثْلَ مَعْ وَمِن وعَنْ بِهَا أَنْطِقِ**) أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان. أما فى فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين: الأول: الظرفية حقيقة ومجازًا نحو: زيد فى المسجد، ونحو: ﴿**ولكم فى القصاص حياة**﴾ [البقرة: ١٨٩]. الثانى: السببية نحو: ﴿**لمسكم فيما أخذتم**﴾

وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير . وكسر الباء مطلقا هو المشهور . قال أبو حيان : وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر . كذا فى الهمع . (**قوله استبن**) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر . (**قوله وقد يبينان السببا**) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل . (**قوله ومثل مع إلخ**) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه . (**قوله حقيقة**) أى بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن فقدا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو : زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو : زيد فى يوم كذا أفاده يس . وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر . فإن قلت : الظرفية فى قوله تعالى : ﴿ **إن المتقين فى جنات وعيون** ﴾ [الحجر : ٤٥ ، الذاريات : ١٥] ، حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازا فما وجهه عند مانع ذلك . أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز بجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبهما وهى مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى إلا أن فيهما قلبا لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمني .

---

[٥٦١] البيت من الطويل .

[الأنفال : ٦٨] ، وفى الحديث : « **دخلت امرأة النار فى هرة حبستها** » وتسمى التعليلية أيضًا . الثالث : المصاحبة نحو : ﴿ **قال ادخلوا فى أمم** ﴾ [الأعراف : ٣٨] . الرابع : الاستعلاء نحو : ﴿ **لأصلبنكم فى جذوع النخل** ﴾ [طه : ٧١] ، وقوله :

*** بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِى سَرْحَةٍ ***

الخامس : المقايسة نحو : ﴿ **فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل** ﴾ [التوبة : ٣٨] . السادس : موافقة إلى نحو : ﴿ **فردوا أيديهم فى أفواههم** ﴾ [إبراهيم : ٩] . السابع : موافقة من كقوله :

[٥٦٢] **أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى**

[٥٦٣] **وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِى ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ**

(قوله دخلت امرأة إلخ) المرأة من بنى إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة .

(قوله لأصلبنكم فى جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة فى لمعنى على وهو استعلاء جزئى . هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى كل الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل .

(قوله فى سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة .

(قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا .

(قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول فى الموصول .

(قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا .

---

[٥٦٢] البيت من الطويل .

[٥٦٣] البيت من الطويل .

أى من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء كقوله :

[٥٦٤] وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ ٱلْأَبَاهِرِ وَالْكُلَا

التاسع : التعويض وهى الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة كقولك : ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسًا على قوله :

[٥٦٥] وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُوْ ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أى فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي فى مضرورة كقوله :

[٥٦٦] أَنَا أَبُوْ سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجاز بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وقال اركبوا فيها بسم الله ﴾ [هود : ٤١] .
وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل نحو : ما يسرنى بها حمر النعم .

(قوله موافقة الباء) أى التى للإلصاق حقيقة أو مجازا . شمنى .

(قوله يوم الروع) بفتح الراء والفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس . والأباهر جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه . قال الجوهرى : وهما أبهران يخرجان من القلب . والكلا جمع كلية أو كلوة بضمهما .

(قوله قياسا إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثما ابتدأ مستفهما استفهاما إنكاريا بقوله بمن تثق على أن زيادة الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره . وفى الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا فى الباء وعن وعلى وقاسها فى إلى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع .

(قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك إبدال الهمزة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك .

(قوله دجا) أى أظلم ، يخال بالبناء للمجهول . يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الأرندج ويكسر أوله جلد أسود ، ثم قال : واليرندج السواد يسوّد به الخف أو هو الزاج ا هـ . ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه .

---

[٥٦٥] البيت من البسيط .

[٥٦٦] الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري .

وقوله :

[٥٦٧] فلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

الثاني : الظرفية نحو : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾ [آل عمران : ١٢٣] ، و﴿ نجيناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] . الثالث : السببية نحو : ﴿ فكلًا أخذنا بذنبه ﴾ [العنكبوت : ٤٠] . الرابع: التعليل نحو: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم﴾ [النساء: ١٦٠]. الخامس : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم. السادس: التعدية

(قوله شنوا) أى فرقوا ، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الأعداء ، والإغارة مفعول له ، والفرسان ركاب الخيل ، والركبان ركاب الإبل . **(قوله الظرفية)** أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين .

(قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو : لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة . كذا فى الدمامينى والشمنى .

(قوله الرابع التعليل) ينبغى إسقاطه كما فى المغنى وغيره لأن التعليلية والسببية شىء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا . وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء .

(قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو : مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو : بريت القلم بالسكين . قاله سم .

(قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيده ما بعده . **(قوله وهى المعاقبة للهمزة)** التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة . شمنى ودمامينى .

(قوله فى تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة .

(قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعديه كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر خبر أكثر ، وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشىء عن عدم التأمل .

---

(٤١٦) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له . والشاهد فى بهم فإن الباء فيه للبدل . والإغارة نصب على التعليل .

وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولًا وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو : ذهبت بزيد بمعنى أذهبته . ومنه : ﴿ **ذهب الله بنورهم** ﴾ [البقرة : ١٧] ، وقرىء : أذهب الله نورهم . السابع : التعويض نحو : بعت هذا بألف ، وتسمى باء المقابلة أيضًا . الثامن : الإلصاق حقيقة ومجازًا نحو : أمسكت بزيد ، ونحو : مررت به . وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة نحو : ﴿ **اهبط بسلام** ﴾ [هود : ٤٨] ، أى معه . العاشر : التبعيض نحو : ﴿ **عينا يشرب بها عباد الله** ﴾

قال فى المغنى : ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر . قال الدمامينى : ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ . **(قوله بمعنى أذهبته)** ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة فى الذهاب بخلاف أذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى : ﴿ **ذهب الله بنورهم** ﴾ [البقرة : ١٧] ، وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجيء فى قوله تعالى : ﴿ **وجاء ربك** ﴾ [الفجر : ٢٢] ، لأنه ظاهر البعد . نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال : والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه . ثم قال : والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ . قال الشمنى : ولا يخفى ما فى قول الزمخشرى والمعنى إلخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور فى نسبته إلى الله تعالى أصلا . **(قوله التعويض إلخ)** المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن فى باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين . ويدفع من الجانب الآخر شيء فى مقابلته وفى باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع فتكون هى الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح **(قوله نحو أمسكت بزيد إلخ)** فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لأن معناه المنع من الانصراف بأى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه . قاله فى المغنى ونازع الدمامينى فى كون الإلصاق فى صورة القبض على نحو : الثوب حقيقى واستظهر أنه مجاز بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقًا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كأن المارّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه . **(قوله وهذا المعنى لا يفارقها)** التزامه يحوج فى بعض الأماكن إلى تكلف كما فى ذهب الله بنورهم وبالله لأفعلن . **(قوله نحو اهبط بسلام)** ونحو : فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه . قاله فى المغني .

[الإنسان : ٦] ، وقوله :

[٥٦٨] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الحادى عشر : المجاوزة كعن نحو : ﴿ **فاسأل به خبيرًا** ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، بدليل ﴿ **يسألون عن أنبائكم** ﴾ [الأحزاب : ٢٠] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله :

(قوله العاشر التبعيض) اختلف فى الباء من قوله تعالى : ﴿ **وامسحوا برءوسكم** ﴾ [المائدة : ٦] ، فنقل صاحب الكشاف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال : وهو وإن كان عملًا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه : هى للإلصاق فيجب أيضا الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه . وقال بعض : من لم يوجب الاستيعاب كإمامنا الشافعى هى للتبعيض نحو : ﴿ **عينا يشرب بها عباد الله** ﴾ [الإنسان : ٦] ، لما فى صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته ، وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو : كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم برءوسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد . دمامينى ملخصا .

(قوله نحو عينا إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى . وقال الزمخشرى : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة .

(قوله المجاوزة) قال بعضهم : يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : ﴿ **يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم** ﴾ [الحديد : ١٢] ، ﴿ **ويوم تشقق السماء بالغمام** ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وأنكر البصريون مجىء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لأن الغمام كالآلة ، وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى : ﴿ **هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة** ﴾ [البقرة : ٢٢٠] اهـ .

---

[٥٦٨] والشاهد فى بماء البحر ، فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض ، وإذا ضمن شربن معنى روين يكون على حاله . فافهم .

★ ومثل مع ومن وعن بها انطق ★

هذا ما ذكره فى هذا الكتاب . الثانى عشر : موافقة على نحو : ﴿ **من إن تأمنه بقنطار** ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، بدليل ﴿ **هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل** ﴾ [**يوسف : ٦٤**] . **الثالث عشر : القسم وهى أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله . والدخول على الضمير نحو : بلا لأفعلن . الرابع عشر : موافقة إلى نحو** : ﴿ **وقد أحسن بى** ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، أى إلىّ وقيل ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ **كفى بالله شهيدًا** ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، بحسبك درهم ليس زيد بقائم (**عَلَى لِلاِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ**) أى تجىء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازًا نحو :

(**قوله هذا ما ذكره فى الكتاب**) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره إلخ . ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وإنما عد أولا ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة . (**قوله ولذلك خصت إلخ**) بقى خاصة ثالثة وهى استعمالها فى القسم الاستعطافى وهو ما جوابه إنشائى نحو : بالله هل قام زيد ، وزاد بعضهم رابعة وهى جرها فى القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك ا هـ دمامينى . ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا باقسم . (**قوله نحو كفى بالله شهيدا إلخ**) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدإ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر فى فصل فى ما ولا إلخ والزائد مع الفاعل قد تكون لازمة وهى المصاحبة لفاعل أفعل فى التعجب على قول الجمهور كما سيأتى فى بابه وجائزة فى الاختيار وهى المصاحبة لفاعل كفى وواردة فى الضرورة نحو :

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وإن كان مفعول كفى نحو : كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع . كذا فى الجنى الدانى وقاسها الرضى فى مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو : كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو :

★ ومنعكها بشىء يستطاع ★

فلا قياس معهما . والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة . دمامينى ملخصا . (**قوله أن تجىء على الحرفية**) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجىء كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتى على الاسمية فى على وقربه فى الكاف وعن .

﴿ **وعليها وعلى الفلك تحملون** ﴾ [المؤمنون : ٢٢] ، ونحو : ﴿ **فضلنا بعضهم على بعض** ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، الثاني : الظرفية كفى نحو : ﴿ **على حين غفلة** ﴾ [القصص : ١٥] . الثالث : المجاوزة كعن كقوله :

[٥٦٩] *** إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوا قُشَيْرٍ ***

الرابع : التعليل كاللام نحو : ﴿ **ولتكبروا الله على ما هداكم** ﴾ [الحج : ٣٧] ، وقوله :

*** علام تقول الرمحُ يثقل عاتقى ***

الخامس : المصاحبة كمع نحو : ﴿ **وآتى المال على حبه** ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿ **وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم** ﴾ [الرعد : ٦] . السادس : موافقة من نحو : ﴿ **إذا اكتالوا على الناس يستوفون** ﴾ [المطففين : ٢] . السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ **حقيق على أن لا أقول** ﴾ [الأعراف : ١٠٥] وقد قرأ أبيّ بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

(قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضى : وأما نحو : توكلت على الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أى أضفت توكلى وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله تعالى شىء لا حقيقة ولا مجازا اهـ .

(قوله ونحو فضلنا إلخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو : ﴿ **أو أجد على النار هدى** ﴾ [طه : ١٠] ، أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو: ﴿ **فضلنا** ﴾ إلخ ونحو : ﴿ **ولهم علىّ ذنب** ﴾ [الشعراء : ١٤] حقيقيا .

(قوله كقوله إذا رضيت علىّ) وقيل : ضمن رضى معنى عطف . **(قوله على حبه)** أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله .

(قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « **بنى الإسلام على خمس** » أى منها ، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الإسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف .

---

[٥٦٩] تمامه : *** لَعَمْرُ الله أعْجَبَنى رِضَاهَا ***

قاله قحيف العامرى من الوافر . والشاهد فى على فإن على فيه بمعنى عن . ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف . وبنو قشير بضم القاف قبيلة . وخبر لعمر الله محذوف أى يمينى . وأعجبنى رضاها جواب إذا . والضمير فى رضاها يرجع إلى بنى قشير .

[٥٧٠] إنَّ الْكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِـلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى منْ يَتَّكِلْ

أى من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله :

[٥٧١] أبَى اللهُ إلَّا أنْ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوْقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب كقوله :

[٥٧٢] بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِن الْبُعْدِ

(قوله يعتمل) أى يعمل بالأجرة وقيل إن مفعول يجد محذوف أى إن لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهاما إنكاريًّا فقال على من يتكل .

(قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن ، والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب ، أو عضهة كعنبة ، أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها . كذا فى القاموس . وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى .

(قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا .

(قوله والإضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب إبطالى فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشىء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق .

---

[٥٧٠] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[٥٧١] البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور .

[٥٧٢] البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الطثرية .

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِى وُدِّ

(بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ. وَقَدْ تَجِى) عن (مَوْضِعَ بَعْدٍ وَ) موضع (عَلَى * كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا) كما رأيت. وجملة معانى عن عشرة أيضًا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهى الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. الثانى: البعدية وهى المشار إليه بقوله: وقد تجىء موضع بعد، نحو: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿لتركبن طبقًا عن طبق﴾ [الانشقاق: ١٩]، أى حالًا بعد حالٍ. الثالث: الاستعلاء كعلى نحو: ﴿فإنما يبخل عن نفسه﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله:

[٥٧٣] لَاهِ ابنُ عمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ عَنِّى وَلَا أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

(قوله وقد تجى عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم أحدا قال إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر. همع. (قوله كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلا. (قوله كما رأيت) أى فى قوله:

* إذا رضيت علىّ بنو قشير *

(قوله المجاوزة) هى بعد شىء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو: رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمى. والثانى نحو: رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو: أخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال. وأنت خبير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسئول المسئول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشىء لا جعل البعد للشىء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك. (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى المحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف. (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك. قال فى شرح اللباب: والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه.

---

[٥٧٣] قاله ذو الأصبع العدوانى، واسمه الحرثان بن الحرث بن محرث من قصيدة طويلة من البسيط أى لله در ابن عمك يقال هذا فى المدح، وابن عمك مبتدأ والله خبر. والشاهد فى عنى فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، ودياني خبره، وأصلحه ديانى حذفت نون الوقاية للتخفيف: أى ولا أنت مالك أمرى فتخزونى أى فتسوسنى من خزاه يخزوه إذا ساسه وقهره، خزوا، والخزى مصدر خزى يخزى إذا ذل والمعنى فما أنت ديانى فما تخزونى وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التى تقع جواب النفى أن يكون خالصا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا.

الرابع: التعليل نحو: ﴿ **وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك** ﴾ [هود: ٥٣]، ﴿ **وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه** ﴾ [التوبة: ١١٤]. الخامس: الظرفية كقوله:

[٥٧٤] **وآسِ سَرَاةَ الحَيّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا**

السادس: موافقة من نحو: ﴿ **وهو الذى يقبل التوبة عن عباده** ﴾ [الشورى: ٢٥]. ﴿ **أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا** ﴾ [الأحقاف: ١٦].

السابع: موافقة الباء نحو: ﴿ **وما ينطق عن الهوى** ﴾ [النجم: ٣]، والظاهر أنها عَلَى حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى. الثامن: الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو: رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية. التاسع: البدل نحو: ﴿ **واتقوا يومًا لا**

(قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف إليه، ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف: أفضلت أى زدت. ديانى أى مالكي. فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو إما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزونى.

(قوله نحو وما نحن إلخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة.

(قوله وآس سراة الحى) من آساه بمد الهمزة أى واساه أى أعط أشرافهم. والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أى أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها فعن بمعنى فى بدليل: ﴿ **ولا تنيا فى ذكرى** ﴾ [طه: ٤٢]، قال فى المغنى: والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اهـ أى والمراد فى البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية.

(قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده.

(قوله بنحو رميت عن القوس) أى إن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه.

(قوله فى إنكاره أن يقال ذلك إلخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر.

---

[٥٧٤] البيت من الطويل، وهو للأعشى.

تجزى نفس عن نفسٍ شيئًا ﴾ [البقرة : ٤٨] . وفى الحديث : « **صومى عن أمك** » .
العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

[٥٧٥] **أتجزَعُ أنْ نفسٌ أتاهَا حِمامُها فَهَلَّا آلَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدفَعُ**

(**شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا آلتَّعْلِيلُ قَدْ * يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيْدٍ وَرَدْ**) أى تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه وهو الأصل فيها نحو : زيد كالأسد . الثانى : التعليل نحو : ﴿ **واذكروه كما هداكم** ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، أى لهدايتكم . وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، لكنه قال فى شرح الكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾

(**قوله أتجزع أن نفس**) يصح فى أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى إن هلكت نفس والحمام الموت . وقوله فهلا إلخ الأصل فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه . قال الدمامينى : ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير الثعلبى أنهم اختلفوا فى قوله تعالى : ﴿ **يسئلونك عن الأنفال** ﴾ [الأنفال : ١] فقيل عن علمها ، وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولا بالزيادة ولا تعويض . (**قوله أربعة**) زاد فى المغنى خامسا وهو المبادرة ، قال : وذلك إذا اتصلت بما فى نحو سلم كما تدخل ، وصل كما يدخل الوقت ، ذكره ابن الخباز والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا ا هـ ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة . (**قوله الثانى التعليل**) جعل قوم منه قوله تعالى : ﴿ **ويكأنه لا يفلح الكافرون** ﴾ [القصص : ٨٢] ، أى أعجب لعدم فلاح الكافرين . (**قوله تقتضى أن ذلك قليل**) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافى كثرته فى نفسه . (**قوله ليس كمثله شيء**) أى بناء على رأى عزاه فى المغنى إلى الأكثرين قالوا إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل . قال التفتازانى فى حاشية العضد لأن النفى يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وإن كان يحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع إثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى ا هـ .

---

[٥٧٥] البيت من الطويل .

[الشورى : ١١] ، أى ليس شىءٌ مثله . وقوله :

[٥٧٦] * لَوَاحِقُ ٱلأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ *

أى فيها المقق أى الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت قال : كخير أى على خير وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (وَٱسْتُعمِلَ) الكاف (ٱسْمًا) بمعنى مثل كما فى قوله :

[٥٧٧] * يَضْحَكْنَ عنْ كالْبَرَدِ ٱلْمُنْهَمِّ *

ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وإنما كان لازما لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفى مثله ولأن مثل الشىء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ، ونظيره مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه ، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه . **(قوله لواحق الأقراب)** قاله رؤبة يصف خيلا أى ضوامر الأقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن كما فى القاموس . والضمير فى فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة . والمقق الطول الفاحش مع رقة . **(قوله على خير)** وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل إن المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى . **(قوله واستعمل اسما)** فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسمًا دائمًا كما فى الهمع . **(قوله عن كالبرد)** أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شىء فصغر .

---

[٥٧٦] قاله رؤبة يصف به خيلا : أى هى لواحق الأقراب وهى الضوامر من الخيل . والأقراب جمع قرب بضم القاف والراء وفى آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مراق البطن . والمقق بفتح الميم وبالقافين الطول الفاحش فيه رقة . والشاهد فى زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقق .

[٥٧٧] قاله العجاج . وصدره : * بِيضٌ ثلاثٌ كَنِعاجٍ جُمٍّ *

والبيض جمع بيضاء . والنعاج جمع نعجة وهى البقرة . ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج . والجم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها ، وبالفتح الكثير ، ويضحكن خبر عن بيض . والشاهد فى كالبرد فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل . والدليل عليه دخول عن عليها . والمنهم الذائب يعنى النسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة .

أى عن مثل البرد . وقوله :

[٥٧٨] بِكَا لِلْقَوةِ ٱلشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لأُولَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ ٱلْمُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسى والناظم فى الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعملا اسمين : الأول بمعنى جانب والثانى بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) فى قوله :

[٥٧٩] وَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَـةً مِنْ عَنْ يَمِينِى تَارَةً وَأَمَامِى

وبحث سم فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد فى مثل هذا الموضع. **(قوله بكا للقوة)** أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما فى القاموس وهى العقاب. والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار. وجلت من الجولان. والكمى الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به. والمقنع المغطى رأسه بالبيضة. قاله زكريا. **(قوله فى الاختيار)** فأجازوا فى زيد كالأسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة. مغنى **(قوله استعملا اسمين)** وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف فى اللفظ. وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا فى الهمع والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه. وفى الهمع عن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا، تقول علا يعلو علوًّا وعلى يعلى علاء كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلى أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حينئذ واوية لكن يكفى فى نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسمًا فى وجه أصلًا فاعرفه. ولم يتعرض المصنف لإلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة. **(قوله من أجل ذا عليهما من دخلا)** استشهاد على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا خص من لأنها المسموع دخولها عليهما كثيرًا وسمع جر عن بعلى نادرًا فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما.

---

[٥٧٨] هو من الطويل . الشاهد فى بكا للقوة حيث جاءت الكاف فيه اسما لأنه مجرور بالباء . والمعنى بمثل اللقوة الشعواء جلت . وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب . والشغواء بالمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها . والغارة الشعواء بالعين المهملة وهى التى تأتى من كل جانب . وجلت من الجولان ولا ولع منصوب بأن المقدرة من أولع بالشىء فهو مولع به بفتح اللام أى مغرى به . والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه أى المستتر بالدرع والبيضة . والمقنع الذى على رأسه بيضة .

[٥٧٩] قاله قطرى الخارجى من قصيدة من الكامل . الواو للعطف واللام للتأكيد وقد للتحقيق ، وفاعل أرانى مستتر =

وكقوله :

[٥٨٠] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزاءِ مَجْهَلِ

(وَمُذْ ومُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (آسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) اسمًا مفردًا (أو أُولِيَا) جملة كما إذا أوليا (آلفِعْلَ) مع فاعله وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره : فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ، وهما حينئذٍ مبتدآن

(قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن. قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز ياء بدل الهمزة. (قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوِّت أحشاؤها من العطش، وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه، والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة. قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أي محل الجهل السائر وتوهانه[1] قال في التصريح نقلا عن ابن السيد: وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا. (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة. همع. (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي: قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما إن كسرت فالاسمية متعينة. (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي. نقله يس عن ابن هشام، وينبغي جواز ذلك عند من جوَّز اجتماع مجازين في الكلمة. فتدبر. (قوله فالأول) أي ما إذا رفعا اسمًا مفردًا.

= يرجع إلى يوم الوغا فيما قبله. واللام للتعليل. ودريئة مفعول ثان لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدهما همزة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي. والشاهد في من عن يميني فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها . وتارة نصب على المصدر .

[٥٨٠] قاله مزاحم بن الحرث العقيلي . الصحيح أنه إسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا . واسم غدت مستتر فيه يعود على القطا والشاهد في من عليه فإن على ههنا اسم فلذلك دخل عليه من ، معناه من فوقه أي فوق الفرخ وما مصدرية أي بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، ويروى خمسها بكسر الخاء وهو ورود الماء في كل خمسة أيام ، وتصل بالصاد المهملة خبر غدت أي تصوِّت أحشاؤها من العطش . وعن قيض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة ، وأراد به الفرخ ههنا ، وببيداء صفة لقيض وهي الفلاة التي تبيد من سكنها أي تهلك . ويروى بزيزاء وهي الغليظة من الأرض . ومجهل صفتها أما مصدر ميمي للمبالغة واسم مكان .

[1] (قوله وتوهانه) كذا بالأصل ، وصوابه وتيهانه بالياء اهـ .

وما بعدهما خبر ، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا . وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان . وقيل

(قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين إذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظًا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية ، وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك ، وأجيب بأنهما أجروها رافعين مجراهما خافضين فى أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان . أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى . **(قوله والتقدير أمد إلخ)** فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو : مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر . **(قوله وأول انقطاع)** أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وإن كان أى الزمان ماضيًا فمعناهما أول المدة ، فاقتصار البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير . **(قوله وقد أشعر إلخ)** أى لأن المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار . **(قوله وقيل بالعكس)** قال فى التصريح : وهو مذهب الأخفش وأبى إسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ا هـ قال ابن الحاجب : وهذا القول وَهْمٌ لأن المعنى واللفظ يأبياه : أما الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب . وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرًا ظرفًا للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغًا إذ لو كان ظرفًا لكان زائدًا عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو ا هـ . وأنا أقول : فى كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثانى نظر : أما النظر فى توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضًا لكن يفيده باعتبار العرف إذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفًا إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغًا بأن الظرف المجعول خبرًا ليس ظرفا للمبتدإ إذ لو كان ظرفًا إلخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشىء زائدًا عليه بل يجوز كونه مساويًا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على إعرابه بهذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كأن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى إعراب نحو : زيد فى الدار بقولهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف

ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم فى التسهيل والثانى : (**كَجِئْتُ مُذْ دَعَا**) وقوله :

[٥٨١] * مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ وقوله :

[٥٨٢] *وَمَازِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ*

فإنه متين . قال الدماميني : واعترض على جعل مذ ومنذ خبرًا بأن المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفًا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابًا عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه . (**قوله والمعنى بينى إلخ**) أورد عليه عدم اطراده لأنه لا يأتى فى نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف . (**قوله وقيل ظرفان إلخ**) على هذا القول يكون التركيب كلامًا واحدًا مشتملًا على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافًا بيانيًّا كما قاله الدماميني . (**قوله مذ كان**) أى وقت وجد . (**قوله أو مذ مضى يومان**) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف ، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل . (**قوله والثانى**) أى ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية . (**قوله يافع**) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس .

---

[٥٨١] تمامه : *فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ *

وبعده: يُدْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ العَجَاجِ مُثَارِ

قالهما الفرزدق من قصيدة من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب . واسم ما زال مستتر فيه يرجع إلى يزيد وخبره يدنى . (**قوله فسما**) أى علا وارتفع عطف على عقدت ، وفادرك عطف عليه . والشاهد فى قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية . وفيه شاهد آخر فى خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل فى الفصيح بخلاف ما يراه الكوفية نحو الثلاثة الأثواب . وكنى به عن الارتفاع واللحوق بحد الصبى على زعم الفلاسفة أن المولود لتمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة فى الرحم يكون فى قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه ، فإذا جاوز الصبى أربعة أشبار فقد أخذ فى الترقى إلى غاية الكمال . وقيل : أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار . ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيبًا فائزًا بالمعالى حتى مات فأقبر فى اللحد وهو خمسة أشبار فقد أبعد الصواب وأغرب فى الاغتراب ، والكتائب جمع كتيبة وهو الجيش . ويروى يدنى خوافق من خوافق جمع خافقة وهى الراية . والمعترك موضع المعركة . والعجاج العبار . ومثار بضم الميم من أثار الغبار صفة للعجاج بزيادة أل فيه . فافهم .

[٥٨٢] تمامه : *وَلِيدًا وَكَهْلًا حَيْثُ شِبْتُ وَأَمْرَدَا *

قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطويل وأبغى أطلب والوليد الصبى . والشاهد فيه فى قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما فى البيت السابق وفيه شاهد آخر وهو قوله وليدًا حيث نصب على أنه خبر كان المقدر تقديره ومد كنت وليدًا المعنى ما زلت مكتسبا فى حالاتى هذه . والكهل بعد الثلاثين وقيل : بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين ، والأمرد الذى ليس على وجهه شىء من الشعر . وقوله وكهلًا : عطف فى التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية .

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر **(وَإِنْ يَجُرَّا)** فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك **(فِي مُضِيٍّ فَكَمَنْ * هُمَا)** فى المعنى نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة **(وَفِي ٱلْحُضُورِ مَعْنَى فِي ٱسْتَبِنْ)** بهما نحو : ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى فى يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى كما فى المعدود ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، وكونهما إذا جرا حرفى جر هو ما ذهب إليه الأكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه كقوله :

[٥٨٣] وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضى على جره فمن القليل فيها قوله :

[٥٨٤] لِمَنِ ٱلدِّيَارُ بِقُنَّةِ ٱلْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

(قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين . **(قوله وقيل مبتدآن)** هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفًا على قيل الذى قبله . شمنى . **(قوله يكون هو الخبر)** أى لتوقف صحة الإخبار عليه حينئذ . **(قوله فكمن)** أى الابتدائية . **(قوله معنى فى استبن)** أى اطلب بيان معنى فى وهو الظرفية والدلالة عليه بهما . **(قوله نكرة)** أى معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الآتى ومذ دهر لأنه متعدد فى المعنى وبهذا يعلم أن الكاف فى قول الشارح كما فى المعدود استقصائية وفى نسخ فإن كان المجرور بهما نكرة معدودًا كانا بمعنى من وإلى معًا نحو مذ يومين وهو واضح . **(قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين)** فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها **(قوله وربع عفت آثاره)** أى ومنزل اندرست علاماته . وقوله : منذ أزمان قال سم : لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معًا . **(قوله بقنة الحجر)** القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود . وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون .

---

[٥٨٣] صدره : * قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدة من الطويل . وهو مصرع ، ولهذا عروضه قبضت ، وقفا خطاب للاثنين والمراد واحد ، وهو من عادتهم يخاطبون الواحد بذلك . وأصله قفن فأبدلت من النون ألف . ونبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، والذكرى مصدر ذكر . وعرفان الديار أى معرفتها . والربع ربع الدار بعينها والمحلة أيضًا . وروى ورسم عفت أى اندرست . والشاهد فى منذ أزمان حيث وقع منذ لابتداء الغاية وجر الأزمان ، وهو مرجح على رفعه فى مثل هذا الموضع .

[٥٨٤] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان . الديار مبتدأ وخبره لمن مقدمًا ، ومن استفهامية=

الثانى : أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن . وقال ابن مُلْكُون : هما أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم أن وكأن ولكن ورب . وقال المالقى : إذا كان مذ اسمًا فأصلها منذ أو حرفًا فهى أصل . الثالث : بقى من الحروف رب وهى للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا : فالأول كقوله ﷺ : « **يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة** » وقول بعض العرب عند انقضاء

(**قوله رجوعهم إلى ضم الذال**) أى على الأشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأنا نقول هذا الكسر عارض مثل : ﴿ **قم الليل** ﴾ [المزمل : ٢] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل . (**قوله ولأن بعضهم يقول مذ إلخ**) قد يقال الضم اتباع . (**قوله ملكون**) قال شيخنا السيد : بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف . (**قوله فى الحرف وشبهه**) قال الشارح عند قول المصنف :

*** حرف وشبهه من الصرف برى ***

ما نصه : المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف فى الجمود ا هـ . (**قوله ويرده تخفيفهم أن إلخ**) أى وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذًا كما سيذكره الشارح فى أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل . (**قوله المالقى**) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام . (**قوله بقى من الحروف رب**) أى بقى من معانى الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائمًا وقيل : التقليل دائمًا وعزى إلى الأكثرين وقيل : التكثير كثيرًا والتقليل قليلًا وقيل العكس . (**قوله يا رب كاسية**) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كان ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفى الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الأول فلأن جعل فى الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح فى كون اكتسائها فى الدنيا الذى هو المراد وأما الثانى فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية فى الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها فى الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوّز البعض

= ومتعلق اللام والباء محذوف أى الكائنة بقنة الحجر بضم القاف وتشديد النون وهو أعلى الجبل . والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود ، وأقوين حال بتقدير قد أى خلون . والشاهد فى مذ فى الموضعين فإنها لابتداء الغاية فى الزمن الماضى وجرها الماضى وهو قليل ، لأن الأكثر على جرها للحاضر . وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه .

رمضان : يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه . والثاني : كقوله :

[٥٨٥] أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَــوَانِ

(**وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ زِيدَ مَا * فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ عُلِمَا**) لعدم إزالتها الاختصاص نحو : ﴿ **مما خطاياهم أغرقوا** ﴾ [نوح : ٢٥] ، ﴿ **عما قليل** ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ **فبما رحمة من الله** ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، (**وَزِيدَ بَعْدَ وَٱلْكَافِ فَكَفْ**) عن الجر

في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير فى كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفى الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عارية حالًا منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدرًا عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها بزنة الفاعل . وإنما كانت ربّ فى الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب . (**قوله يا رب صائمه إلخ**) استدل به الكسائى على إعمال اسم الفاعل ماضيًا إذ لو لم يكن عاملًا النصب فى ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلًا وقوله : لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لأن المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه . (**قوله ألا رب مولود وليس له أب**) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله : وذى ولد إلخ هو آدم عليه الصلاة والسلام ، وضمير لم يلده إلى ذى ولد ، وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهًا بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعًا للياء أو بالضم اتباعًا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . (**قوله فلم يعق إلخ**) نقل فى الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل . (**قوله نحو مما خطاياهم إلخ**) فخطاياهم مجروره بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيآتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شىء فيكون ما بعدها بدلا لأن المثال يكفيه الاحتمال .

---

[٥٨٥] قاله رجل من أزد الشراه . وعن الفارسى أن عمر الخيش لقى امرؤ القيس فأنشده . فأجاب امرؤ القيس بأن المولود من غير أب عيسى ، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتنبيه . والشاهد فى رب فإنه هنا للتعليل . والواو فى وليس للحال ، وذى ولد عطف على مولود . ولم يلده أبوان فى محل الجر صفته وهو بسكون اللام وفتح الدال وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهًا بكتف فالتقى ساكنان فحرك الدال بالفتح . واستوفيت الكلام فيه فى الأصل .

غالبًا وحينئذٍ يدخلان على الجمل كقوله :

[٥٨٦] رُبَّمَا ٱلْجَامِلُ ٱلْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ ٱلْمِهَارُ

وكقوله :

[٥٨٧] *كَمَا ٱلْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِى تَمِيمِ*

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ) كقوله :

[٥٨٨] رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وكقوله :

(**قوله وزيد بعد رب إلخ**) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها . سم . (**قوله فكف**) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأوّل ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية . همع . (**قوله ربما الجامل المؤبل**) الجامل بالجيم القطيع من الإبل ، والمؤبل بالموحدة المعدّ للقنية . والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد . والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل . (**قوله كما الحبطات**) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأكله نباتًا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك .

---

[٥٨٦] قاله أبو داود لحارثة بن الحجاج . وهو من قصيدة من الخفيف الشاهد فى ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر . والجامل بالجيم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة يقال إبل موبل إذا كانت للقنية . والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق . والمهار بكسر الميم جمع مهر .

[٥٨٧] صدره : * فَإِنَّ ٱلْحُمْرَ مِنْ شَرِّ ٱلْمَطَايَا *

قاله زياد الأعجم من أبيات من الوافر . الفاء للعطف والحمر بضم الحاء المهملة جمع حمار هكذا وجدته فى نسخة صحيحة لأبى على . وفى غيرها فإن الخمر بفتح الخاء المعجمة وهى التى تشرب وهذا أقرب وإن كان ذاك أصوب . وقد شبه الحمر بالمطية التى لا خير فيها ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما . والشاهد فى كما الحبطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل . والحبطات مرفوع بالابتدا . وشر بنى تميم خبره . وكان الحارث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان فى سفر فأكل من الورق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه فلقب حبطًا ثم سمّى أولاده كلهم حبطات .

[٥٨٨] قاله عدى بن الرغلاء الغسانى من قصيدة من الخفيف . الشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ما على رب و لم تكفها عن العمل وهو قليل . بين بصرى أى بين جهات بصرى فاكتفى بالمفرد إذ كان مشتملا على أمكنة ، وهى بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران . ونجلاء صفة لطعنة : أى واسعة .

[٥٨٩] وَنَنصُرُ مَوْلَانا وَنَعْلَمُ أَنَّـهُ   كَمَا آلنَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(تنبيه) : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضى كقوله :

[٥٩٠] * رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ *

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو : ﴿ **ربما يود الذين كفروا** ﴾

من القاموس والعينى . وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ . **(قوله بين بصرى)** أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله : وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة .

(قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم .

(قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب فى العامل بعدها كونه فعلًا ماضيًا كما فى المغنى وقال فى الهمع : والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرًا لمجرورها أو عاملًا فى موضعه أو مفسرًا له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيًا معنى . قاله المبرد والفارسى وابن عصفور . وقال أبو حيان : أنه المشهور عند الأكثرين . وقيل : يأتى حالًا أيضا قاله ابن السراج قيل : ويأتى مستقبلًا أيضًا قاله ابن مالك ا هـ مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرًا له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له .

(قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلًا لأن دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح . **(قوله ربما أوفيت فى علم)** أى نزلت على جبل .

---

[٥٨٩] قاله عمرو بن البراقة النهمى بكسر النون من قصيدة من الطويل . والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس . والمجروم من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم .

[٥٩٠] تمامه : * تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ *

قاله جذيمة الأبرش . ومن نسبه إلى تأبط شرًا فقد غلط . وهو من المديد . الشاهد فى قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أى نزلت . والعلم الجبل وفى بمعنى على . وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة . وشمالًا فاعله . وثوبى مفعوله وهو بفتح الشين جمع شمال وهو الريح التى تهب من ناحية القطب .

[الحجر : ٢] ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

★ رُبَّمَا ٱلْجَامِلُ ٱلْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ★

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدّر ما اسمًا مجرورًا بمعنى شيء ، والجامل خبر لضمير محذوف ، والجملة صفة ما : أى رب شيء هو الجامل المؤبل (**وَحُذِفَتْ رُبَّ**) لفظًا (**فَجَرَّتْ**) منوية (**بَعْدَ بَلْ** ★ **وَٱلْفَا**) لكن على قلة كقوله :

[٥٩١] بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ ٱلْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقوله :

[٥٩٢] ★ بَلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأَضْبَابْ ★

(**قوله نزل منزلته إلخ**) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يوّد مستقبل حقيقة لأنه فى يوم القيامة لكن لما كان معلومًا لله تعالى نزل منزلة الماضى بجامع التحقق فى كل . واعلم أن عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها ، فزعم البعض أنه لم يعتدّ بقيد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقوّل فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله . (**قوله حتى قال الفارسى**) غاية لقوله وندر . (**قوله والجملة صفة ما**) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وإنما قدّر الفارسى ضميرًا محذوفًا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . تصريح .

(**قوله أى رب شيء إلخ**) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة . (**قوله بعد بل والفا**) قيل : وبعد ثم . همع .

(**قوله ملء الفجاج**) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع . والقتم بفتحتين والقتم بفتح وسكون والقتام كسحاب الغبار . وقوله : لا يشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل : الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعد . من شرح شواهد المغنى للسيوطى .

(**قوله ذو صعد**) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة ، وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويًّا فى هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض .

---

[٥٩١] البيت من الرجز .

[٥٩٢] قاله رؤبة : أى بل رب بلد ملء الطرق . والقتم الغبار . والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقى عملها . (**قوله جهرمه**) أى جهرميه بياء النسب وهو بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم . وجعل الجهرم اسمًا بإخراج ياء النسبة عنه .

وقوله :

[٥٩٣] *فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومرضعٍ*

وقوله :

[٥٩٤] * فَحُوَرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ *

(وَبَعْدَ ٱلْوَاوِ شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ) بكثرة كقوله :

[٥٩٥] *وَلَيْلٍ كَمَوْجِ ٱلْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ*

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله :

[٥٩٦] رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ــ كِدْتُ أَقْضِي ٱلْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

(قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء فى الرجال . وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلًا . **(قوله فحور)** جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين . **(قوله وليل كموج البحر)** أى فى كثافته وظلمته . والسدول الستور والابتلاء والاختبار .

---

[٥٩٣] تمامه : * فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُغْيَلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل : أى رب مثلك . وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما فى العطف . ومعنى طرقت أتيتها ليلًا . ويروى فمثلك بكرًا قد طرقت وثيبًا ويروى ومرضعًا فألهيتها ، أى شغلتها . والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة . والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع . وأما المغيل بكسر الغين وسكون الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل . ويروى محول على الأصل والقياس محيل .

[٥٩٤] قاله المتنخل مالك بن عويمر . وتمامه : * نَوَاعِمَ فِى ٱلْمُرُوطِ وَفِى الرِّيَاطِ *

من قصيدة من الوافر الشاهد فى فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أى فرب حور بضم الحاء المهملة وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين بالجر صفة ، جمع عيناء وهى الواسعة العين . وقد لهوت بهن معترض من لهوت بالشيء ألهو لهوًا إذا لعبت به . والنواعم جمع ناعمة . والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم . والرياط جمع ريطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهى الملاءة التى لم تلفق .

[٥٩٥] تمامه : * عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ ٱلْهُمُومِ لِيَبْتَلِى *

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضًا . الشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافته ظلمته . وأرخى سدوله صفة لليل أى ستوره . **(قوله ليبتلى)** أى لينظر ما عندى من الصبر والجزع أو ليختبرنى أو ليعذبنى وأصله ليبتلينى فحذف المفعول .

[٥٩٦] قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف ، أى رب رسم دار . وفيه الشاهد حيث جر رسم برب المضمرة ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بل وهو قليل جدًّا . ورسم الدار ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه . والطلل ما شخص من آثارها . **(قوله من جلله)** بفتح الجيم أى من أجله وقيل من عظمه فى عينى .

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلًا ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة إلى بل . الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل باتفاق . وحكى ابن عصفور أيضًا الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين **(وَقَدْ يُجَر بِسِوَى رُبَّ)** من الحروف **(لَدَى * حَذْفِ)** وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . التقدير على خير وقوله :

[٥٩٧] ***أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ***

وقوله :

(قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافى ، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجلّ وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى .

(قوله وهو نادر) أى جدًّا كما يدل عليه ما بعده .

(قوله كثير بالنسبة إلى بل) أى وإن كان قليلًا بالنسبة إلى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقًا لكن على قلة .

(قوله لكن فى الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الإتفاق .

(قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلًا ولا بالواو إلا فى القسم .

(قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف . **(قوله كقول رؤبة)** بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب .

---

[٤٩٧] صدره :

* إذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

ذكر مستوفى فى شواهد تعدى الفعل ولزومه . والشاهد هنا فى كليب حيث جر بإلى المقدرة تقديره أشارت إلى كليب ولا خلاف فى شذوذ هذا الجر .

[٥٩٨] * حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى ٱلأَعْلَامِ

أى إلى كليب وإلى الأعلام (**وَبَعضُهُ يُرَى مَطَّرِدًا**) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا : الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو : الله لأفعلن . الثانى : بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافًا للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها . الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو : زيد فى جواب بمن مررت . الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو : ﴿ **وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار** ﴾ [الجاثية : ٤] ، أى وفى اختلاف الليل . وقوله :

[٥٩٩] أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

(**قوله التقدير على خير**) أى أو بخير كما فى التصريح . (**قوله حتى تبذخ**) أى تكبر والأعلام الجبال . (**قوله وذلك**) أى البعض الذى يرى مطردًا من الجر بسوى رب لدى الحذف . (**قوله دون عوض**) أى من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقًا لأنه مع العوض قيل : هو الجار كما مر ذلك . (**قوله فى جواب ما**) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف . (**قوله بحرف متصل**) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة ولا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح . المعمولان خلق وآيات والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل . (**قوله أن يحظى**) قال فى القاموس : الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء . وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية ا هـ ولم أجد فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله : ومدمن أى مديم والولوج الدخول . (**قوله أى وبمد من**) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال إن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود .

---

[٥٩٨] صدره : * وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ *

هو من الكامل . وفيه تعسفات ثلاثة : إدخال الهاء فى كريمة وهو صفة مذكر أى رب رجل كريم ، وحذف التنوين من قيس للضرورة وحذف إلى فى قوله الأعلام أى إلى الأعلام وهو الشاهد . وألفته بفتح الهمزة واللام أى أعطيته ألفًا من باب ضرب يضرب . وأما ألف يألف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية . وتبذخ تكبر وعلا من البذخ بفتحتين وهو الكبر . والأعلام جمع علم وهو الجبل .

[٥٩٩] البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن يسير .

أى وبعد من . الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله :

[٦٠٠] مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبِ رَأفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله :

[٦٠١] مَتَى عُذْتُم بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنَا

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمر واستفهامًا لمن قال مررت بزيد . الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو : هلّا دينار لمن قال : جئت بدرهم . التاسع : فى المقرون بأن بعده ، نحو : امرر بأيهم أفضل أن زيد وإن عمرو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده . العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده . حكى يونس : مررت برجل صالح إلا صالح فطالح : أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبويه إلا صالحًا فطالح ، وإلا صالحًا فطالحًا ، وقدره إلا يكن صالحًا فهو طالح ، وإلا يكن صالحًا يكن

(قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف . **(قوله ما لمحب جلد أن يهجرا)** أى قوة للهجر والشاهد فى قوله : ولا حبيب وقوله : فيجبرا بالنصب على إضمار أن . **(قوله ولو فئة)** أى ولو بفئة أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى الهمع . **(قوله بعده)** أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية . **(قوله أسهل من إضمار رب إلخ)** أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر ووجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهى قوية الطلب للجار . **(قوله مررت برجل صالح)** أى فى اعتقادى وقوله إلا صالح أى فى نفس الأمر فطالح أى فى نفس الأمر فلا تناف ، وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والأمر عليها ظاهر . **(قوله إلا صالح فطالح)** الشاهد فى فطالح وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل . أفاده شيخنا . **(قوله أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح)** قال فى التصريح : هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطالح قيل : وتقدير سيبويه هو الصواب لأنك إذا قلت : إلا أمرر نقضت أخبارك أولا بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما يستقبل فلابد من تقدير الكون أى إلا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنا قد مررت بطالح اهـ ملخصًا . ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت .

---

[٦٠٠] رجز لم أدر قائله . جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد . وإن مصدرية واللام فيه مقدرة أى ما لمحب قوة للهجران ، والشاهد فى ولا حبيب حيث جر لكونه عطفًا على لمحب بحرف منفصل وهو لا أى ولا لحبيب رأفة أى رحمة وشفقة وفيجبر بالنصب بتقدير إن أى فإن يجبر ، والمفعول محذوف أى فيجبره . والألف فى الموضعين للإشباع .

[٦٠١] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

طالحًا . الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كىّ تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثانى عشر : مع أن . وأن نحو : عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائىّ . وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه . الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار . أجاز سيبويه فى قوله :

[٦٠٢] بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ، ولم يجزه جماعة من النحاة . ومنه قوله :

[٦٠٣] أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا ... وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَىَّ رَقِيبُ
وَلَا سَالِكٍ وَحْدِى وَلَا فِى جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مَرِيبُ

وقوله :

[٦٠٤] مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(قوله على ما ذهب إليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض .

(قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينقض نفيه .

(قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو : هذا حجر ضب خرب فأثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول ، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت .

(قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول .

---

[٦٠٢] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد هنا فى ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه . وقد روى بالنصب عطفا على اللفظ فلا شاهد فيه .

[٦٠٣] البيتان من الطويل . وهما لابن الدمينة .

[٦٠٤] البيت من الطويل ، وهو للأخوص ـ أو الأحوض ـ الرياحي .

وقوله :

[٦٠٥] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُوْنَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

(تنبيه) : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله :

* إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمَ عَمْرٍو *

وقوله :

[٦٠٦]

* وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ *

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما

(قوله مشائيم) جمع مشئوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم .

(قوله وما زرت ليلى إلخ) ينبغى إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولاما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون ، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله إلخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه .

(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لابد له من شىء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق . والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل فى المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف

---

[٦٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[٦٠٦] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو : ﴿ **أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ﴿ **وهو الله فى السموات وفى الأرض** ﴾ [الأنعام : ٣] ، أى وهو المسمى بهذا الاسم : ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** ﴾ [القلم : ٢] ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم فى الخبر والصلة . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف : الأول : الزائد كالباء ومن فى نحو : ﴿ **كفى بالله شهيدًا** ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ **هل من خالق غير الله** ﴾ [فاطر : ٣] . الثانى : لعل فى لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث : لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه لولا جارة فإنها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : رب فى نحو : رب رجل صالح لقيت أو لقيته ، لأن مجرورها مفعول فى الأول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضًا على حد زيدًا ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن

يوصل معانى الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو : زيدا فى الدار أو نصبا نحو : خرج زيد بثيابه أو جرا نحو : مررت برجل من الكرام . أفاده الدماميني وغيره . **(قوله أو ما يشبهه)** أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض **(قوله أو ما أول بما يشبهه)** كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود . **(قوله أو ما يشير إلى معناه)** أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى : ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** ﴾ وظاهره أن ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يسير إليه النافى كما فى المغنى . **(قوله نحو أنعمت عليهم إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . **(قوله أى انتفى ذلك)** أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى وإلا لنا فى آخر كلامه أوله . **(قوله الأول الزائد)** لأنه إنما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه فى الربط . نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام . **(قوله بدليل ارتفاع ما بعدها)** أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح . **(قوله لأن مجرورها مفعول)** أى مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل . أفاده سم . **(قوله لا قبل الجار إلخ)** أى ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر .

رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر . وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى . وإن قالوا : عدت محذوفًا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه و لم يلفظ به فى وقت . الخامس : حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم .

[الْإِضَافَةُ]

(**نُونًا تَلِى آلْإِعْرَابَ**) وهى نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما . (**قوله أَوْ تَنْوِينًا**) ظاهرًا أو مقدرًا (**مِمَّا تُضِيفُ آحْذِفْ**) كتبت يدا أبى لهب ، فيه ثنتا حنظل ، وكالمقيمى الصلاة وهذه عشر وزيد و(**كَطُورِ سِينَا**) ومفاتح الغيب . أما النون التى تليها

(**قوله لأن رب لها الصدر**) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو : زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى . (**قوله وإنما دخلت إلخ**) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية . (**قوله فإن قالوا إلخ**) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح ، وقد جاء العطف تقول : رب رجل وأخاه أكرمت ، فيجعلون لها حكم الزائد فى الإعراب وإن لم تكن زائدة ، ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت . دمامينى . (**قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه**) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعيض وإن كان متعديا بنفسه ، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر . (**قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى**) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته .

[الإضافة]

هى لغة الإسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا . قال يس : وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه . وقال فى شرح الجامع : يكفى فى إضافة الشىء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى : ﴿ **عشية أو ضحاها** ﴾ [النازعات : ٤٦] لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر . (**قوله نونا**) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبيك وذوى مال وذِوى مال . (**قوله تلى الإعراب**) أى حرف الإعراب . (**قوله أو مقدرا**) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل . (**قوله مما تضيف**) أى تريد إضافته . (**قوله احذف**) أى إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما فى لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنيا والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل . قاله زكريا .

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو : بساتين زيد وشياطين الإنس .

(تنبيه) : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله :

[٦٠٧] *وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا*

أى عدة الأمر ، وقراءة بعضهم : ﴿ **لأعدوا له عدة** ﴾ [التوبة : ٤٦] ، أى عدته وجعل الفراء منه : ﴿ **وهم من بعد غلبهم سيغلبون** ﴾ [الروم : ٣] ، وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة أقام ولا فى الغلبة غلب . انتهى . **(وَالثَّانِىَ)** من المتضايفين وهو المضاف إليه **(اَجْرُرْ)** بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج **(وَانْوِ)** معنى **(مِنْ أو)** معنى **(مِنْ أوْ)** معنى **(فِى إذَا لَمْ يَصْلُحِ)** ثم **(إلَّا ذاكَ)** المعنى

(قوله التى تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعا للمصرح : هذا مبنى على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له . وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح . **(قوله قد تحذف تاء التأنيث)** أى جوازا فلا يرد على المصنف لأن كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة . ثم هو سماعى وقيل قياسى . كذا فى النكت . ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر :

*** لا يزالون ضاربين القبابِ ***

لما مر أول الكتاب . **(قوله وفاقا لسيبويه)** أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله . **(قوله لا بالحرف المنوى)** عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح . **(قوله وانو معنى من)** أى البيانية كما نقله الإسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره . واعلم أنه يصح فى الإضافة التى على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . قال يس والأتباع : أقل الأوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف إليه على الظرفية .

---

[٦٠٧] البيت من البسيط ، وهو للفضل بن العباس .

فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة ، وانو معنى فى إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو : مكر الليل أى فى الليل (**وَاللَّامَ خُذَا . لِمَا**

(**قوله إذا لم يصلح إلا ذاك**) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص . وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى فى إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية . قاله يس . (**قوله فيما إذا كان**) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف . (**قوله بعضا**) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ . قاله سم . (**قوله مع صحة إلخ**) فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة فى قوله نحو : ثوب زيد إلخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامى الملك والاختصاص ونقل فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا . (**قوله ظرفا للمضاف**) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو : ﴿ **مكر الليل** ﴾ ، ﴿ **يا صاحبى السجن** ﴾ ، ﴿ **ألد الخصام** ﴾ . قاله شارح الجامع . (**قوله واللام خذا**) أى اجعل منى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرهما نحو : كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ، ففى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى إفادة مدلولها فقولك : يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة ا هـ . (**قوله لما سوى ذينك**) دخل فى عمومه الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو : زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى ومن ثم صرح السيوطى فى جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام فى القطر أيضا وظهورها فى نحو : ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] ، لا يدل للأول وإن استدل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها كما عرف .

سِوَى ذَيْنِكَ) إذ هي الأصل نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ، ويد زيد .

(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعًا . الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من ا هـ **(وَٱخْصُصْ أَوَّلَا)** من المتضايفين **(أَوْ أَعْطِهِ ٱلتَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا)** يعني أن المضاف

(قوله إذ هي الأصل) قال في الهمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : يد زيد يعني إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه ا هـ . **(قوله ليست على تقدير حرف)** شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة . وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص . **(قوله ولا نيته)** عطف تفسير . **(قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام)** علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية . **(قوله على كل حال)** أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرهما . **(قوله لا تعدو)** أي لا تتجاوز . **(قوله وموهم الإضافة بمعنى إلخ)** قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسمًا مستقلًا . **(قوله توسعًا)** لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف . **(قوله في إضافة الأعداد)** أي كعشرة رجال وتسع نسوة . **(قوله أنها بمعنى اللام)** أي الاختصاصية . سم . **(قوله أنها بمعنى من)** لا يخفى أنه أظهر ، وجوَّز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على ما مر . **(قوله والمقادير إلى المقدرات)** أي كقفيز بر ورطل زيت . **(قوله نحو ثلثمائة)** واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا يضر . **(قوله على أنها بمعنى من)** قيل : أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضًا . **(قوله واخصص أولا)** أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيمًا له .

يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد **(وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ يَفْعَلُ)** أى الفعل المضارع بأن يكون **(وَصْفًا)** بمعنى الحال أو

(قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها فى تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة . فإن قلت : وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف إليها . قلت : أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافًا إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسمًا على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل . **(قوله يعنى أن المضاف إلخ)** لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال : يعنى إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما . **(قوله وإن يشابه المضاف يفعل)** كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل . **(قوله وصفًا)** حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهو حال لازمة لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفًا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه . **(قوله بمعنى الحال أو الاستقبال)** أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه . ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرًا للماضى وكونها لفظية نظرًا للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ، ثم رأيت الدمامينى ذكره نقلًا عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران : اعتبار المضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه ا هـ باختصار ، ورأيت الشمنى ذكره نقلًا عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال : الاستمرار يحتوى على الأزمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الإضافة حقيقية كما فى ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ [الفاتحة : ٤] ، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما فى ﴿ **جاعل الليل سكنا** ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنًا منصوبًا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات ، هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين ا . هـ . ثمنقل الشمني عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن

الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (**فَعَنْ تَنْكِيرِهِ . لَا يُعْزَلُ**) بالإضافة لأنه فى قوة المنفصل (**كَرُبَّ رَاجِينَا عظِيمِ الْأَمَلِ * مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ**) فراجى

الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى ﴿**جاعل الليل سكنًا**﴾ [الأنعام: ٩٦] تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملًا وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول هذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة إذ هى ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هى وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلًا كما فى الرضى والتصريح لأنها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو: زيد يعطى كذا علًّل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتى وفى المضارع تجددى كما مر فى كلام السيد فلا تشبهه فإن اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار أشكل[1] الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائمًا عامله فى محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول[2] صاحب التوضيح أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل. وعبارة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائمًا فإضافتها لفظية دائمًا وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقًا لأن أدنى رائحة فعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائمًا نحو: ضامر بطنه ومسوّد وجهه وأما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية. (**قوله اسم فاعل**) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. (**قوله فعن تنكيره**) أشار بإضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف. قاله يس. (**قوله لأنه فى قوة المنفصل**) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد فى قوة ضارب هو زيدًا كما سيأتى. (**قوله كرب راجينا**) قيل: هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور فى همع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالًا وابن مالك يجوز كونه حالًا أو مستقبلًا، وقد قال فى التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافًا للمبرد ومن وافقه ولا مضىّ ما تتعلق به. (**قوله فأتت به**) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده، مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور. سُهُدًا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل فى الليل.

---

[١] (**قوله أشكل إلخ**) قد يقال لا يلزم من اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضًا لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضًا فليسا من واد واحد.

[٢] (**قوله ثم قول إلخ**) فى اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل: أنه صفة مشبهة وقيل: لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل ، ومروّع اسم مفعول ، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب . ومثله قوله :

[٦٠٨] **يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرمَانَا**

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو: ﴿ **هديًا بالغ الكعبة** ﴾ [المائدة : ٩٥] وانتصابه على الحال نحو: ﴿ **ثانى عطفه** ﴾ [الحج : ٩] . وقوله :

[٦٠٩] **فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ آلْفُؤَادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ**

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصًا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدًا ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما فى ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه ، أو المقدر كما فى ضوارب زيد ، وحواج بيت الله ، أو نون التثنية كما فى ضاربًا زيد ، والجمع كما فى ضاربو زيد . وأما رفع القبح فى حسن الوجه فإن فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر تخلص منهما ، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود

(قوله التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله : أو رفع القبح أى إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب . **(قوله فى حسن الوجه)** أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلًا . واعلم أن ما سموه هنا قبيحًا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفًا فلا تنافى بين الموضعين . **(قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف)** أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهرًا وضميرًا معًا . **(قوله إجراء وصف القاصر)** أى الفعل القاصر مجرى المتعدى[1] أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية . **(قوله وفى الجر تخلص منهما)** أى من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح .

---

[٦٠٨] قاله جرير من قصيدة من البسيط يهجو فيها الأخطل . ويا لمجرد التنبيه أو يقدر المنادى . والشاهد فى غابطنا فإن الإضافة فيه غير محضة فلهذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة . وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه عكس الحسد ولاقى جواب لو . والحرمان من حرمه الشىء يحرمه من باب ضرب يضرب .

[٦٠٩] قاله أبو كثير الهذلى من قصيدة من الكامل قالها فى تأبط شرًا وكان زوج أمه . والضمير فى به يرجع إلى تأبط شرًا . يعنى ولدته حال كونه حوش الفؤاد أى حديده . والشاهد فيه فإن الإضافة لم تفد فيه شيئًا من التعريف والتخصيص فلذلك وقع حالًا ، إذ الحال لا تكون إلا نكرة . ومبطنًا حال أيضًا أى ظاهر البطن وكذا سُهُدًا بالضمتين أى قليل النوم ، وما زائدة أو مصدرية وجعل الفعل لليل لوقوعه فيه أى نام الهوجل فيه وهو الوخم الثقيل .

[١] **(قوله مجرى المتعدى)** الأولى مجرى وصف المتعدى كما هى عبارة الشارح ا هـ .

الضمير ، ونحو : الحسن وجه أى بالجر أيضًا لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (**وَذِى ٱلإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفظيَّة**) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (**وَتِلْكَ**) الإضافة الأولى اسمها (**مَحضَةٌ وَمَعْنَويَّهْ**) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

(**تنبيهات**) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله :

(**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما . واعترض بأن الإضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه . وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزءين بأل كما عكسوا فى النصب وإن كان نصب المشبه فى العكس قبيحًا كما علم . (**قوله لأن النكرة تنصب على التمييز**) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر . (**قوله وذى الإضافة**) أى إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه إضافة نحو : الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبًا ، وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (**قوله لأن فائدتها إلخ**) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة . وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلى من الإضافة . كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة . وقال شيخنا السيد : اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى ا هـ وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال . (**قوله بتخفيف**) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله : أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر . (**قوله وتلك**) أى الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله . (**قوله لأنها خالصة إلخ**) علة لتسميتها محضة وقوله : وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله : وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضًا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقًا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تقرير العبارة وإن وقع البعض فى خلافه فتدبر . وقوله كما رأيت أى من إفادتها التخصيص أو التعريف . (**قوله غير محضة**) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه .

[٦١٠] إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عَاذِرًا فِيْكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

وذهب ابن السراج والفارسى إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة . الثانى : ظاهر كلامه انحصار الإضافة فى هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثًا وهى المشبهة المحضة وحصر ذلك فى سبع إضافات : الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة . الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

(قوله ينعته بالمعرفة) أى إذا أضيف إلى معرفة كما فى الشاهد . **(قوله عاذرا)** مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولًا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولًا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو . **(قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة)** قال البعض : لا وجه له لأنها ليست فى تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى ا هـ وفيه عندى نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه فى تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى أنها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرجه المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق قليل ا هـ . **(قوله لأنه ينعت بالمعرفة)** أى إذا أضيف إلى معرفة . **(قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعًا ثالثًا)** قال لأن للإضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالًا من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوى وانفصالًا من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكليف خروجها عن ظاهرها . كذا فى الهمع . والذى يظهر أنه ليس زائدًا فى الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهًا بالمحضة وحينئذٍ لا يجوز تسميته مشبهًا بغير المحضة ، لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعًا لشيخنا تسميته مشبهًا بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه . **(قوله إضافة الاسم إلى الصفة)** هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم :

ولا يضاف اسم لما بـــه اتحد معنـــى وأول مـــوهما إذا ورد

[٦١٠] هو من الخفيف . الشاهد فى وجدى فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد . وبك فى محل النصب مفعوله ، وأرانى خبران فى محل الرفع . وأرانى يستدعى ثلاثة مفاعيل : الأول : الياء . والثانى : قوله من عهدت ومن موصولة فى محل النصب . والثالث : قوله عاذرًا وعذولًا مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته وفيك حال من عذولًا .

﴿ شهر رمضان ﴾ [البقرة : ١٨٥] . الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سحق عمامة . الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله :

[٦١١] * عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ *

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفًا عنهما فى الإضافة . الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ . وقد يكون فى غيرها كقوله :

[٦١٢] فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل . **(قوله إنها غير محضة)** لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع . وأصل صلاة الأولى مثلا الصلاة الأولى عن النعت فأزيل عن حده . همع . **(قوله أنها محضة)** اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلًا . همع . **(قوله إضافة المسمى إلى الاسم)** كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثانى يقال لها الإضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثانى وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التى للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه **(قوله كقوله علا زيدنا إلخ)** المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشىء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدمامينى . **(قوله فى الإضافة)** أى إلى الضمير وقوله سابقًا القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف . **(قوله فى أسماء الزمان)** أى المبهمة . **(قوله نحو يومئذ إلخ)** استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الظرف الثانى بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار وإلا كان فيه تفصيل قدمناه فى أول الكتاب فى الكلام على التنوين فراجعه . **(قوله فقلت انجوا)** بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته . والضمير فى عنها يرجع إلى الناقة التى ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا إنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر . والشاهد فى نجا الجلد فإن النجا بالجيم مقصورًا الجلد والسنام بالفتح معروف والعارب أعلى الظهر .

---

[٦١١] قاله رجل من طى وتمامه : * بأبيض ماضى الشفرتين يمانى *

وهو من الطويل . الشاهد فى زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفًا عنهما فى الإضافة . وقال الزمخشرى : أجرى زيدًا مجرى النكرات فأضافه . ويوم النقى بالنون والقاف : أى يوم الحرب عند النقى وهو الكثيب من الرمل ، كما يقال يوم أحد أى يوم الحرب عند أحد .

[٦١٢] قاله أبو الجراح ، قاله القالى ، وقال الصاغانى أبو العمر الكلابى وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا إنها مهزولة ، فقال معتذرًا لهما : أى انحوا عن الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجيته . والشاهد فى نجا الجلد حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد لأن النجا مقصور هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء أن العرب تضيف الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله حق اليقين . وسنام فاعل لسيرضيكما ، وغارب به عطف عليه وهو بالغين المعجمة أعلى الظهر .

السادسة : إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله :

[٦١٣] * إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى نحو : اضرب أيهم أساء . وقوله :

[٦١٤] أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُـهُ لِأَهْلِ دِمَشْقَ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل

(قوله إضافة الملغى إلى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه: ﴿**كمن مثله في الظلمات**﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أى كمن هو فى الظلمات ﴿**مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار**﴾ [محمد: ١٥]، الآية أى الجنة التى وعد المتقون. **(قوله إلى الحول)** أى ابكيا علىّ إلى الحول والخطاب لبنتيه. **(قوله نحو اضرب أيهم أساء)** إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تعرّف أىّ إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرَّفين على معرَّف واحد. كذا نقل الدمامينى عن المصنف ويشكل على هذا ما مر فى باب الموصول وسيأتى أيضًا من أن لها إبهامًا من جهة الجنس وإبهامًا من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضى اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل. **(قوله ببغداد العراق إلخ)** الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه فى مركزه. والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الإضافة فى البيت كالإضافة فى نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة. **(قوله أهمل هنا إلخ)** قال سم: قد يقال لا إهمال لإمكان دخولهما فى قوله واخصص أولا فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك.

---

[٦١٣] قاله لبيد وتمامه: * وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فقدِ اعْتَذَرْ *

وهو من أبيات من الطويل. وإلى الحول متعلق بقوله وقولًا فى البيت الذى قبله وهو:

فَقُومَــا وَقُــولَا بالَّــذِى تَعْلَمَانِــه وَلَا تَخْمِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا شَعَرْ

والخطاب لابنتيه. والمعنى اذكرانى بعدى بالذى تعلمانه فىّ من الشفقة والإحسان إليكما ثم ابكيا علىّ إلى الحول ولابد من تقدير ابكيا بقرينة قوله ولا تخمشا لأن النهى عن الخمش وحلق الشعر لا يكون إلا فى البكا فأمرهما بالبكا عليه بدون هذين. ثم اسم السلام عليكما كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سنة. وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر. ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر. وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجاهلية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا فى الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك. ولقد حبط هنا شراح هذا البيت تخابيط كثيرة سيما بعض من شرح أبيات المفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت، وقالوا يخاطب الشاعر حليليه بقوله بكيت إلى حول من فراقكما، ثم سلمت عليكما، ومن يبك سنة فهو معذور لو ترك البكا. وهذا كما ترى حبط، والصحيح ما ذكرته لك. فافهم.

[٦١٤] قاله بعض الطائيين من الطويل. الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغى عكس البيت السابق. وبغداد لا ينصرف فبالإضافة دخلها الجر. وشوقه مبتدأ. وشوق الثانى خبره، والواو للحال. ومبرح بالتشديد شديد مؤلم.

التعريف نحو : رب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه . قال فى شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى : ﴿ **صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وكقول أبى طالب :

[٦١٥] **يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِى فِى مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ ٱلْمَقَانِبِ**

(**قوله ما وقع موقع نكرة إلخ**) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما فى الدمامينى والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبًا من سم . (**قوله وفعل ذلك جهده وطاقته**) أى حالة كونه جاهدًا ومطيقًا . (**قوله لأن رب وكم إلخ**) علة لمحذوف أى وإنما كان المعطوف فى هذه الأمثلة واقعًا موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف فى الأولين معرفة وقال إنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . (**قوله كمثل وغير وشبه**) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدمامينى عن سيبويه والمبرد . وهذا كصنيع الهمع يقتضى أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصًا أيضًا وهو خلاف ما فى التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواه ، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعًا غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادًا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادًا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف فى عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكاف ونحوهما . وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر . هذا وقال سم : ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضًا لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل اهـ ونقل الشنوانى عن السيد أنه صرح فى حواشى الكشاف بأن غيرًا لا تدخل عليها أل إلا فى كلام المولدين . (**قوله لا تزيل إبهامه**) أى إزالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف . (**قوله يا رب إما تخرجن إلخ**) إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط ، والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد ، ويطلق على مخالب الأسد والذئب .

---

[٦١٥] هو من الرجز .

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك ، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرَّف هذا كله . وقال أيضا فى شرح التسهيل : وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى غير إذا وقع بين متضادين . وهذا الذى قاله فى غير هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه نحو : ﴿ **صالحًا غير الذى كنا نعمل** ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، فإنها وقعت بين ضدين و لم تتعرَّف بالإضافة لأنها وصف النكرة (**وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمضَافِ**) أى المشابه بفعل (**مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ**) وقوله :

[٦١٦] * وَهُنَّ الشافِيَاتُ الْحَوَائِمِ *

(**قوله لأن جهة المغايرة**) أى ما به المغايرة . (**قوله وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة**) كقولك زيد مثل حاتم فإن القرينة وهى اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص. (**قوله وقال أيضًا فى شرح التسهيل**) تقوية لما قبله . (**قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى**) وذهب المبرد إلى أن غيرًا لا تتعرف أبدًا وذهب بعضهم إلى أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء. (**قوله لأنها وصف النكرة**) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا . (**قوله بذا المضاف أى المشابه بفعل**) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهى ممنوعة . (**قوله إن وصلت بالثان**) قال يس : إنما اشترطت أل فى المضاف إليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح . وأيضًا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالمشاكلة . واختلف فى تابع المضاف إليه فسيبويه يجوّز عدم وصله بأل نحو : جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد

---

[٦١٦] البيت بتمامه :

أبانا بِهَا قَتْلى وَما فى دِمائِهَا شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحوائِمِ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قالها فى قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك : أى قتلنا بالسيوف . وفى ديوانه أبانا بهم أى بأهل الوقعة . يقول : ليس الشفاء فى الدماء التى تهريقها السيوف وإنما هن أى هى الشافيات لأنه لولاها لما سفكت الدماء . والشاهد فى قوله الشافيات الحوائم حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التى هى مضافة إلى الحوائم لأن الإضافة لفظية كما فى الجعد الشعر . والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة ، من الحوم وهو الطواف حول الشىء .

(أَوْ بالَّذِى لَهُ أُضِيفَ ٱلثَّانِى * كَزَيْدٌ ٱلضَّارِبُ رأسِ ٱلْجانِى) وقوله :

[٦١٧] * لَقَدْ ظَفِرَ ٱلزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ ٱلعِدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثانى كقوله :

[٦١٨] * ٱلْوُدُّ أَنْتِ ٱلْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ *

ومنع المبرد هذه (وكَوْنُهَا فِى ٱلوصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ * مُثَنًّى أو جمعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ) أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعًا

لا يجوّز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع. قاله الرضى.

(قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك . وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمّى كل عطشان حائمًا كما فى القاموس . **(قوله أو بالذى له أضيف الثانى)** لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد . أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى .

(قوله أقفيه العدا) جمع قفا . **(قوله أو بما أضيف إلى ضميره)** نائب فاعل أضيف قوله الثانى . **(قوله ومنع المبرد هذه)** وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل . قاله الشارح فى شرح التوضيح . **(قوله مثنى أو جمعًا)** أى أو ملحقًا بهما . **(قوله أى وجودها)** أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره . **(قوله كاف إلخ)** لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه . **(قوله فى اغتفاره)** قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر .

---

[٦١٧] تمامه : * بما جاوَزَ الآمالَ مِلْ أَسْرِ وَٱلْقَتْلِ *

هو من الطويل . والشاهد فى الزوار أقفية العدى ، فإن الزوار الذى هو جمع زائر بالألف واللام مضاف إلى أقفية التى هى جمع قفا التى هى مضافة إلى العدا بالألف واللام جمع عدو كما فى الضارب رأس الجانى ، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجا . وملْ أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن .

[٦١٨] تمامه : * مِنِّى وإن لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوالاً *

هو من الكامل . الود مبتدأ . وأنت بالكسر مبتدأ ثان . والمستحقة صفوه خبره . والجملة خبر الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود . وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما فى الشاهد وهو حجة عليه وإن واصلة بما قبله وصدر الكلام أغنى عن الجواب .

اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله :

[٦١٩] إنْ يَغْنَيَا عَنِّى ٱلْمُستَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِى لَسْتُ يَوْمًا عِنْهُما بِغَنِى

وقوله :

* ٱلشَّاتِمِى عِرْضِى وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا *

وكقوله :

[٦٢٠] * وَالمُسْتَقِلُّو كَثِيْرَ مَا وَهَبُوْا *

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافًا إلى المعارف مطلقًا نحو : الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل . وقال المبرد والرمانى فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض . وقال الأخفش وهشام نصب . وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضاربك مخفوض فى ضاربك ويجوز فى

(قوله أن يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث وعدن اسم بلد باليمن . **(قوله الشاتمى عرضى)** قد يبحث فيه باحتمال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتى . **(قوله فإن انتفت الشروط)** أى وصل أل بالثانى أو بما أضيف إليه الثانى أو بما أضيف إلى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعًا على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطًا باعتبار أنه لابد من وجود واحد منها فى دخول أل . **(قوله ذلك)** أى وصل أل . **(قوله مضافًا إلى المعارف)** حال من الضمير المجرور بفى العائد إلى المضاف وهو داخل فى حيز الإجازة بدليل قول التوضيح : وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها ا هـ فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر إذا أضيف الوصف المحلى بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضًا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقًا أى سواء كان المضاف إليه علمًا أو اسم إشارة أو ضميرًا أو غيرها . **(قوله بخلاف الضارب رجل)** أى فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . **(قوله وقال المبرد والرمانى إلخ)** أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز . **(قوله وعند سيبويه الضمير إلخ)** هذا هو الموافق لكلام الناظم . **(قوله كالظاهر)** أى غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده . **(قوله فهو منصوب فى الضاربك)** أى لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل .

---

[٦١٩] هو من البسيط . غنى يغنى من باب علم يعلم أى استغنى . والشاهد فى المستوطنا عدن حيث دخلت الألف واللام فى المضاف للمثنى لكون الإضافة لفظية . والباء فى بغنى زائدة . وتخفيف الياء ضرورة .

[٦٢٠] البيت من المنسرح .

الضارباك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيدًا والضاربو عمرًا . وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ومنه قوله :

[٦٢١] **اَلحَافِظُو عَوْرَةَ اَلْعَشِيْرَةِ لَا   يَأْتِيَهُمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ**

وقوله :

[٦٢٢] **اَلعَارِفُوْ اَلحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ   وَالمُسْتقِلوْ كَثِيرَ مَا وَهَبُوْا**

فى رواية من نصب الحق وكثير . نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه المعهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو فى قوّة الفعل فطلب معه التخفيف

(فائدة) : قال فى المغنى : مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه إلا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا يصب المفعول به إجماعًا وليست مضافا إليها والأخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهى مجرورته ا هـ .

(قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلًا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل .

(قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه . وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة : هو فى موضع جر فقط إذ الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيدًا . قاله الشارح فى شرح التوضيح .

(قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه . والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جوَّزت العربية الجر . فتأمل .

(قوله للمدل به) قال شيخنا السيد : بكسر الدال ا هـ ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على .

---

[٦٢١] البيت من المنسرح .

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

(تنبيه) : قوله أن وقع هو بفتح أن ، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولا . وقال الشارح : هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعني كونها . وقال المكودى : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعًا على حده ويجوز في همز إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ **(وَرُبَّما أَكْسَبَ ثَانٍ)** من المتضايفين وهو المضاف إليه **(أَوَّلَا)** منهما وهو المضاف **(تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا)** أي صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن

(قوله نعم الأحسن إلخ) استدراك على قوله ويجوز في الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين . **(قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم)** فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر . **(قوله والجملة خبر الأول)** أي والرابط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر . **(قوله وقال المكودى : في موضع نصب إلخ)** فيه عندى نظر لأن وجود أل في المضاف ليس هو الكافي عن وجود أل في المضاف إليه وإنما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لأن وجود أل في المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوّغ له من وجود أل في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثنى أو جمعًا أو نحو ذلك مما مر . فتدبر . **(قوله ويجوز في همز إن الكسر)** أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى . فافهم . **(قوله أو تذكيرًا)** ففي كلام المصنف اكتفاء . وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضًا ، كالأمور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، وكالظرفية في نحو كل حين ، والمصدرية في نحو كل الميل ، ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك ، والإعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه ، والبناء في نحو : ﴿ **مثل ما أنكم تنطقون** ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، والتعظيم في نحو بيت الله . والتحقير في نحو بيت العنكبوت . والجمع في نحو :

فما حبّ الديار شغفن قلبي ولكن حبّ من سكن الديارا

كذا في يس . ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك . كما قاله الدماميني . **(قوله أي صالحًا للحذف)** لما كان معنى الموهل المجعول أهلًا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلًا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أي صالحًا للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب . وزاد في التسهيل شرطًا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضًا ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبتني يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و .

الأول : ﴿ يوم تجد كل نفس ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وقوله :

[٦٢٣] * جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ *

وقولهم : قطعت بعض أصابعه . وقراءة بعضهم : ﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾ [يوسف : ١٠] ، وقوله :

[٦٢٤] * طُوْلُ ٱللَّيَالِى أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى *

وقوله :

[٦٢٥] * كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ ٱلدَّمِ *

وقوله :

---

* جادت عليه كل عين ثرة *

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل :

أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه : وزاد الفارسي قسمًا آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة :

* جادت عليه كل عين ثرة *

إلى أن قال : قال الشارح يعني المرادي : والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق . **(قوله جادت عليه)** أي النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أي كثيرة الماء .

---

[٦٢٣] قاله عنترة وتمامه : * فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ *

من قصيدته المشهورة من الكامل . الشاهد في جادت حيث أنّث مع إسناده إلى لفظة كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير في عليه يرجع إلى النبت في البيت السابق وهو :

أَوْ رَوْضَةً أُنُفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ ٱلدِّمْنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ

وثرة بفتح الثاء المثلثة وتشديد الراء أي كثيرة الماء . يقال سحاب ثر وناقة ثرة واسعة الإحليل .

[٦٢٤] تمامه : * نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي *

قاله الأغلب العجلي كان من المعمرين . الشاهد في أسرعت فإنه خبر عن المذكر وهو طول الليالي والقياس أسرع ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أنث الخبر .

[٦٢٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وصدره : * وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ ٱلَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ *

من قصيدة من الطويل . الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد في شرقت حيث أنث مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه . والقناة الرمح . وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم . والإذاعة الإفشاء .

[٦٢٦] أَنَّى ٱلفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ ٱلجَمِيْلِ جَمِيْلُ

وقوله :

[٦٢٧] مَشَيْنَ كَمَا ٱهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ ٱلرِّيَاحِ ٱلنَّوَاسِمِ

ومن الثاني قوله :

[٦٢٨] إِنَارَةُ ٱلعَقْلِ مَكْسُوْفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِى ٱلْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيْرَا

وقوله :

[٦٢٩] رُؤْيَةُ ٱلْفِكْرِ مَا يَؤُوْلُ لَهُ الأَمْـــــــ ـــــرُ مُعِيْنٌ عَلَى اجْتِنَابِ ٱلتَّوَانِى

ويحتمله : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ولا يجوز قامت

(قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح . **(قوله أنى الفواحش)** بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الإتيان . **(قوله مشين)** أى النسوة كما اهتزت أى مشيًا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت أعاليها مرّ الرياح النواسم . **(قوله رؤية الفكر إلخ)** قد يقال الأول هنا ليس صالحًا للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ . **(قوله ويحتمله)** أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبرَّ بالاحتمال لما فى إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل . ولأنه يبعده التذكير حيث لا إضافة فى ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ [الشورى : ١٧] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل

---

[٦٢٦] قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل : أى إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف . والشاهد فى معروفة حيث أنثها مع أنها خبر لقوله أنى الفواحش لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

[٦٢٧] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها الملازم بن حريث الحنفى . مشين أى النسوة والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كاهتزاز الرماح . والشاهد فى تسفهت حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو مر الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أى مالت بأعاليها مرّ الرياح . والنواسم جمع ناسمة من نسمت الريح نسيمًا ونسمانًا وهو أول الريح حين تهب بلين قبل أن تشتد .

[٦٢٨] هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة . والشاهد فيه عكس الشاهد فى البيت السابق لأن فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف ، والقياس مكسوفة لأنه خبر عن المؤنث وهو إنارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه . ويزاد خبر لقوله وعقل عاصى الهوى وتنويرًا نصب على التميز .

[٦٢٩] هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره فى البيتين السابقين حيث قال له الأمر ، ولم يقل لها على تأويل الفكر الذى يؤول أى يرجع له الأمر . وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خبر لقوله رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر . والتوانى التكاسل . ويروى على اكتساب الثواب .

غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور .

(تنبيه) : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبى أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (**وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ * مَعْنًى**) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلابد أن يكون غيره فى المعنى ، فلا يقال قمح برّ ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل (**وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ**) أى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه

وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل : أنه بمعنى مفعول أى مقربة . ومنها : أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران . ومنها : ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدًا للفرق . (**قوله أفهم قوله وربما إلخ**) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا إفهام . (**قوله فإنه كثير**) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم . (**قوله نعم الثانى**) أى اكتساب التذكير . (**قوله لما به اتحد معنى**) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والأسد والتساوى كما فى الإنسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اهـ سم . والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهومًا والتساوى الاتحاد ما صدقا فقط . ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظًا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسى جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظًا فتجوز فيه الإضافة نحو عين العين . (**قوله والموصوف مع صفته**) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل . (**قوله لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه**) أى يتخصص به على نسبته إليه وكونه بعضًا أو مظروفًا أو مملوكًا أو مختصًا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم مع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبدًا ولم تتصوّر التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغوًا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوًا لأنّا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضًا وليس كذلك . أفاده سم .

قولهم جاءنى سعيد كرز ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم أى جاءنى مسمى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . ومسجد الجامع . وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة . وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا وإضافة الصفة إلى جنسها أى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة .

(تنبيه) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو : ﴿ **ولدار الآخرة** ﴾

(قوله أن يراد بالأول إلخ) هذا إذا كان الحكم مناسبا للمسمى فإن كان مناسبًا للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز . واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها . أفاده سم . وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها نقله يس عن ابن الحاجب . **(قوله ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ)** قال الدمامينى : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة فى موصوفها لا تنقاس ا هـ ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة . وإنما هو تخريج للمسوغ على وجه جائز . **(قوله حبة الحمقاء)** بالمد وهى المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحمق مجازًا لأنها تنبت فى مجارى السيول فتمرّ بها فتقطعها فتطؤها الأقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول . أما إذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا . والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر . **(قوله أن يقدر موصوف)** أى يكون الأول مضافًا إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة فى حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل . **(قوله وصلاة الساعة الأولى)** أى من الزوال أو المراد أول ساعة أدّيت فيها الصلاة المفروضة . **(قوله ومسجد المكان الجامع)** ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع . **(قوله جرد قطيفة إلخ)** جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية . **(قوله أن يقدر موصوف أيضًا)** أى كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المحل . **(قوله وإضافة الصفة إلى جنسها)** أى جنس موصوفها أى فالإضافة حينئذ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة . **(قوله من جنس القطيفة)** صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من .

[يوسف : ١٠٩] ، ﴿وحق اليقين﴾ [الواقعة : ٩٥] ، ﴿ وحبل الوريد ﴾ [ق : ١٦] ، ﴿ وحب الحصيد ﴾ [ق : ٩] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (**وَبَعْضُ ٱلأَسْمَاءِ**) تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (**يُضَافُ أَبَدًا**) فلا يستعمل مفردًا بحال (**وَبَعْضُ ذَا**) الذى يضاف أبدًا (**قَدْ يأْتِ لَفظًا مُفْرَدًا**) أى يأتى مفردًا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض وأى . قال الله تعالى : ﴿ وكل فى فلك يسبحون ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، ﴿ فضلنا بعضهم على بعض ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، ﴿ أيًا ما تدعوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

(**تنبيه**) : أشعر قوله : وبعض الأسماء وقوله : وبعض ذا قد يأت لفظًا مفردًا أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وإن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ . واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يختص

(**قوله ولدار الآخرة**) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص. قال سم : تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد. (**قوله تمتنع إضافته**) أى لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف. (**قوله وكغير أى إلخ**) بخلاف أى فإنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها فى الإبهام. (**قوله نحو كل**) أى إذا لم يقع توكيدًا أو نعتًا وإلا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى. واعلم أن كلًا وبعضًا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة. وقال الفارسي : نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما. (**قوله وأى**) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتًا أو حالًا فمتعينة الإضافة لفظًا. (**قوله وكل فى فلك يسبحون**) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدد إما فى الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها. قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيهًا لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى، وأفرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف إليه المحذوف. فلا يقال الآية تقتضى تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثانى. (**قوله واعلم أن اللازم إلخ**) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر. واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدمها تسعة : ما تجوز إضافته، وما تمتنع، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط، وما تجب إضافته للجملة مطلقًا، وما تجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا، وما تجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقًا أو لضمير المخاطب.

بالإضافة إلى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو : كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشىء وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو : أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله (**وَبَعْضُ مَا يضَافُ حَتْمًا**) أى وجوبًا (**آمْتَنَعْ * إِيلَاؤُهُ آسْمًا ظاهِراً حَيْثُ وَقَعْ**) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر (**كَوَحْدَ**) نحو : جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده ، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (**لَبَّى وَدَوَالَى**) و(**سَعْدَى**) وحنانى وهذا ذَى ، تقول لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من ألب بالمكان إذا أقام به

(**قوله كلا وكلتا**) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكا ونا خاصة . (**قوله قصارى الشىء**) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء . وقصار بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . (**قوله وحماداه**) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما . (**قوله وذى وذات**) أى وفروعهما وندر إنما يصطنع المعروف من الناس ذووه . (**قوله كوحد**) قال فى الهمع : هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعى وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة والخئولة وقيل : محذوف الزوائد من إيحاد وقيل : نصبه على الحال لتأوّله بموحد وقيل : على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولازم الإفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذًا أو يجر بعلى ، سمع جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله . والقريع السيد وهو جحيش وحده عيير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا . وقيل : لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى : رجيل وحده اهـ ببعض اختصار . (**قوله تقول لبيك**) أصله ألب لك إلبابين أى أقيم لطاعتك إلبابًا كثيرًا لأن التثنية للتكرير نحو : ﴿ **ثم ارجع البصر كرتين** ﴾ [الملك : ٤] ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقى .

ودواليك بمعنى تداولًا لك بعد تداول ، وسعديك بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن . وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعًا لك بعد بعد إسراع (وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَىْ لِلَبَّى) فى قوله :

[٦٣٠] دَعَوتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قوله :

[٦٣١] * لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَن يَدْعُونِى

(تنبيه) : مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظًا ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولبيك فمن معناهما .

(قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معانى الإدالة كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك فاحفظه . **(قوله بمعنى تحننًا عليك بعد تحنن)** لو قال بمعنى حنانًا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك . **(قوله دعوت إلخ)** أى طلبت مسورًا للأمر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسورًا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل : ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية . **(قوله لقلت لبيه)** كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى . **(قوله مصادر)** قال شيخنا : والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر ا هـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر . **(قوله ومعناها التكثير)** لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح .

---

[٦٣٠] قاله أعرابى من بنى أسد من مسدس المتقارب : أى طلبت مسورًا اسم رجل لما أصابنى من النائبة فلبى : أى قال لبيك ، تقديره فلبانى ، فحذف المفعول . والشاهد فى فلبّى يدى مسور حيث جاء لبى مضافًا إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمر نحو : دواليك وحنانيك وهذاذيك ، ومعناه فإجابة منى بعد إجابة له إذ سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه المال . وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية . فافهم

[٦٣١] قبله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِى وَدُونِى زَوْرَاءُ ذَاتُ مَتْرَعٍ بَيُونِ

رجز لم يدر قائله . ودونى زوراء جملة حالية وهى الأرض البعيدة . وذات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالتاء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلىء . وقيل : منزع بالنون والزاى المعجمة من قولهم بئر نزوع ونزيع . إذا كانت قريبة القعر والأول أصح . وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف : أى واسعة بعيدة الأطراف . والشاهد فى لبيه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ ، وهو مقول القول .

وجوز سيبويه فى هذاذيك فى قوله :

[٦٣٢] * ضَرْبًا هَذاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا *

وفى دواليك فى قوله :

[٦٣٣] إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذِّين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف . ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوَّز الأعلم فى هذاذيك فى البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضربا نكرة . وذهب يونس إلى أن لبيك اسم

(قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك أداول ، وفى سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيًا أى ساعد وأعان كما فى القاموس . وفى حنانيك أتحبن على ما يقتضيه قول الشارح سابقًا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك . **(قوله فمن معناهما)** فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلًا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيًّا بمعنى أقام كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه . نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فالناصب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه . **(قوله وخضا)** بخاء وضاد معجمتين أى مسرعًا للقتل . **(قوله إذا شق برد إلخ)** الباء فى بالبرد بدلية . قال فى التصريح : قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما . **(قوله الحالية)** أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد . **(قوله مداولين)** المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين . **(قوله أى مسرعين)** تفسير لهاذين فقط على الظاهر . **(قوله للتعريف)** أى وحق الحال التنكير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفًا لفظًا وإن كان منكرًا معنى .

---

[٦٣٢] قاله العجاج من قصيدة مرجزة يمدح بها الحجاج ويذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه . وضربًا نصب على المصدر . أى يضرب ضربًا . والشاهد فى هذاذيك فإنه مصدر قصد من تثنيته التكرار . وليس المراد منه شيئين فقط ، من الهذ وهو الإسراع فى القطع . ووحضًا صفة لطعنا بفتح الواو وسكون الحاء وبالضاد المعجمتين وهو الطعن الجائف .

[٦٣٣] قاله سحيم عبد بن الحسحاس من قصيدة من الطويل . والشاهد فى دواليك فإنه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب مخصوص به . ومعناه التكرار وهو من المداولة وهى المناوبة . كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلبًا لتأكيد المودة . وشق الثانى جواب إذا .

مفرد مقصور أصله لبى قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما فى على وإلى ولدى . ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله : فلبى يدى مسور . وقول ابن الناظم : إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وهم . وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها فى ذلك . ورد عليه بقولهم لبيه ولبى يدى مسور ، وبحذفهم النون لأجلها و لم يحذفوها فى ذانك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف ا هـ . النوع الثانى من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتى ، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله **(وَٱلْزَمُوا إضَافَةً إلَى ٱلجُمَلْ * حَيْثُ وَإذْ)** فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو جلست حيث زيد

(قوله الوصفية) أى لضربًا والمعنى اضرب ضربًا مكررًا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضربًا مسرعًا مسرعًا بل هذا أنسب بما مر فى معنى هذاذيك . **(قوله بما ذكر)** أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولًا مطلقًا . **(قوله ولأنه معرفة)** فى الرد بهذا على الأعلم بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف فى لبيك وأخواته وحينئذ لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردًّا ثالثًا وهو أن ضربًا مفرد وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى . **(قوله أصله لبى)** أى بوزن فعلى بسكون العين كما فى التصريح . وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل . **(قوله كما فى على إلخ)** أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك . **(قوله ورد عليه سيبويه إلخ)** ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدى مسور شاذًّا فلا يصلح للرد فتأمل . **(قوله وهم)** أى بل خلافه فى لبيك فقط . **(قوله مثلها فى ذلك)** أى فى هذا اللفظ . **(قوله ورد عليه بقولهم إلخ)** أى لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . وأجاب فى التصريح عن هذا بأن لبيه ولبى يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد . وعن الثانى بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم فى نفس المسألة وكما فى اثنى عشر ، وإنما لم يحذف من ذانك للإلباس . **(قوله لأجلها)** أى لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير فى قوله وبأنها . **(قوله إلى الجمل)** أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف . دمامينى . **(قوله حيث وإذ)** الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوًا بل قال ابن سيده هى الأصل كما فى الدمامينى . وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما فى المغنى . والثانى : ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ . قال جماعة منهم الناظم : أو وقع مفعولًا به نحو : ﴿ **واذكروا إذ كنتم قليلا** ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلا منه نحو : ﴿ **واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت** ﴾ [مريم : ١٦] ، فإذ انتبذت بدل اشتمال

جالس ﴿ **واذكروا إذ أنتم قليل** ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، والفعلية نحو : جلست حيث

من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتى ، وترد للتعليل فتكون حرفًا وقيل : ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو : ﴿ **ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم** ﴾ [الزخرف : ٣٩] ، الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم فى العذاب لظلمكم فى الدنيا . ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ فى الآية لمجرد الظرفية بدلًا من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها تعليلًا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ﴿ **يا ليت بيني وبينك بُعْدَ المشرقين** ﴾ [الزخرف : ٣٨] ، أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما فى المغنى . وللمفاجأة بعد بيننا وبينما وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال . فإذا قلت : بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل فى بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينما وهو الأكثر ، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل فى بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش : عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو فى زمن بين أوقات قيامى . وقال الشلوبين : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا أو بينما لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو . واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل فى الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ كالموقوف عليه لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما فى أنا والظنونا وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينما أو بينا فى الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح . كذا فى الدمامينى والهمع . وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزىء كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة فى مثل هذا . قال فى الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها قول الجمهور . وقيل : ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل : ما كافة دون الألف بل هى مجرد إشباع ا هـ وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى .

جلست واجلس حيث أجلس ، ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلًا ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، ﴿ وإذ يمكر بك الذين كفروا ﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ومعنى هذا المضارع المضى حينئذٍ . وأما نحو قوله :

[٦٣٤] * أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا *

وقوله :

(قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب فى نحو : جلست حيث زيدا أراه . كذا فى المغنى . قال فى الهمع : وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان وهما فى جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعًا نحو : إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ. وقال فى التصريح : شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلًا ماضيًا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا نحو : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا﴾ [الأنفال : ٢٦]، أو معنى لفظًا نحو : ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ [البقرة : ١٢٧]، ثم قال : وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلًا نص على ذلك سيبويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أن النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره من الخلل. (قوله واذكروا إذ أنتم قليل) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محذوف أى ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم وإذ كنتم﴾ [آل عمران : ١٠٣]، ﴿وإذ يمكر﴾ [الأنفال : ٣٠]، اهـ. تصريح. وقالوا فى : ﴿واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ [مريم : ١٦]، أن إذ انتبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين فى ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ [المائدة : ٢٠]، كون إذ ظرفًا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة . (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بأن إذ قد تستعمل فى المستقبل كما أن إذا قد تستعمل فى الماضى. والجواب أن المحوج موافقة الواقع، لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجىء إذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المغنى.

---

[٦٣٤] قائله مجهول : وتمامه : * نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا *

الهمزة للاستفهام. وترى من رؤية البصر فلذلك اقتصر على مفعول واحد وهو طالعًا . والشاهد فى حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة ، فعلى هذا يكون حيث معربًا لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب . وقيل : هو مبنى دائما . وقيل : مضاف إلى الجملة تقديرًا لأن سهيلًا مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أى مستقر وظاهر فى حال طلوعه.

[٦٣٥] حَـيْثُ لَـيِّ الْعَمَائِـمِ

فشاذ لا يقاس عليه خلافًا للكسائى

(تنبيه) : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك (**وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ . إِفْرَادُ إِذْ**) أى وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظًا . وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما فى نحو : يومئذ وحينئذ . ويكون التنوين عوضًا من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه فى أوّل الكتاب . وأما نحو : وأنت إذ صحيح فنادر (**وَمَا كَإِذْ مَعْنًى**) فى كونه ظرفًا مبهمًا ماضيًا نحو : حين ووقت

(**قوله أما ترى**) هى بصرية مفعولها طالعًا وحيث ظرف مكان مبنى . وقيل : إذا أضيف إلى مفرد يكون معربًا كذا فى العينى . وقيل : مفعولها حيث وطالعًا حال من سهيل . وقيل: من حيث على معنى طالعًا فيه . وقيل : علمية مفعولاها حيث وطالعًا أى طالعًا فيه . أقول : أو طالعًا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان . قال زكريا : والشاهد فى إضافة حيث إلى مفرد . وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعًا . (**قوله حيث لّى العمائم**) قال شيخنا : أى شد العمائم على الرءوس ويؤيده قول العينى : أراد بمكان لّى العمائم الرءوس . (**قوله إذ ذاك كذلك**) أى أو ثابت أو نحو ذلك . (**قوله وأن ينون إلخ**) ألحق الكافيجى بإذ فى ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى : ﴿ **ولئن أطعتم بشرًا مثلكم إنكم إذًا لخاسرون** ﴾ [المؤمنون : ٣٤] ا .هـ. نكت . (**قوله أى وأن ينون إذ إلخ**) أشار إلى أن الضمير فى ينون عائد إلى إذ وأن فى قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ . (**قوله وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر**) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل فى أكثر على غير بابه وفى بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ . (**قوله وما كإذ إلخ**) الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكإذ صلتها والخبر كإذ الثانية وأضف جوازا استئناف فى موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى إضافة كإضافة إذ فى كونها إلى الجملة . (**قوله ظرفا مبهما**) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المغنى وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ، و﴿ **يوم ينفع الصادقين صدقهم** ﴾ [المائدة : ١١٩] . إذ الأول بدل من المفعول به فى ﴿ **لينذر يوم التلاق** ﴾ [غافر : ١٥] .

---

[٦٣٥] البيت بتمامه :

وَنَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِـمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِى حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِـمِ

هو من الطويل . طعنه بالرمح يطعنه بالفتح فيهما وطعن فى السن يطعن بالضم فى الغابر . والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء . أراد به أوساطهم كما أراد من لى العمائم رءوسهم : أى نطعنهم فى أوساطهم بعد ضربهم بحديد السيوف فى رءوس . والبيض بفتح الباء : الحديد وبالكسر جمع أبيض وهو السيف . والمواضى السيوف والإضافة فيه نحوها فى جرد قطيفة . والشاهد فى حيث لم تضف فيه إلى جملة فيكون معربا . ومحله النصب على الحال .

وزمان ويوم إذا أريد بها الماضى (**كَإِذْ**) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (**أضف**) هذه (**جَوَازًا**) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوبًا (**نحوُ حينَ جَا نُبِذْ**) وجاء زيد يوم الحجاجُ أمير ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وجاء زيد يوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد . فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

والثانى خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا ، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه فى يوم كما سيأتى لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت ، شمنى . وفى شرح ابن غازى أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل . وممن ذكر عدم جواز الإضافة فى السنة السيوطى وفى العام الدمامينى فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام فى جواز الإضافة إلى الجملة . ثم رأيت فى المغنى شاهدا على إضافة العام فإنه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله : * **مضت سنة لعام ولدت فيه** * فنادر وقد خفى هذا الحكم على أكثر النحاة ا هـ وسبقه إلى ذلك الناظم وعلله بأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها . قال الدمامينى : وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى . (**قوله ويوم**) أى إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود . أفاده سم . (**فائدة**) : إذا قلت : أتيتك يوم لا حرّ ولا برد جاز لك رفع حرّ وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا . وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور فى جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدمامينى ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكن أوضح فتأمل . (**قوله أضف هذه**) أى الألفاظ المشبهة ، إذ ولو قال هذا أى ما كاذ لكان أحسن . (**قوله لما سبق**) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل . (**قوله ونحو حين مجيئك إلخ**) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ . (**قوله مستقبل المعنى**) بقى ما إذا كان حالا فانظره . (**قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة**) على هذا لا يكون مشبه إذا كإذا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ فى الإضافة . (**قوله بظاهر ما سبق**) أى من الآية والبيت . (**قوله فلا يضاف إلى جملة**) لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع .

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتى. وأما ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله:

[٦٣٦] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضى لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكًا بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (**وَآبنِ أَوِ آعرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجرِيَا**) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازًا، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملًا على إذ (**وَآخْتَرْ بِنَا مَتْلُوّ فِعْلٍ بُنِيَا**) أى أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله:

[٦٣٧] * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا *

(**قوله ما كإذ قد أجريا**) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف فى كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يثنّ وإلا وجب إعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبنى كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا ينبى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل فى ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ [الذاريات: ٢٣]، حال من ضمير لحق وبين ودون فى ﴿لقد تقطع بينكم﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿ومنا دون ذلك﴾ [الجن: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك. قال سم: ويشكل على التعليل بناء يوم فى يومئذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذ اهـ وهل مشبه إذا كمشبه إذ فى جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال فى النكت: وقد صرح به الشاطبى جازما به. (**قوله فحملا على إذ**) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم فى الفرع وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف فى الافتقار إلى الجملة وهى غير موجودة فى الفرع وقد يقال إنما اشترط ذلك فى القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. (**قوله فيما تلاه فعل مبنى**) أى بناء أصليًّا أو عارضًا ولذا مثل بمثالين.

---

[٦٣٦] قاله سواد بن قارب الأزدى الصحابى رضى الله عنه. ذكر مستوفى فى شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد فى يوم فإنه بمنزلة إذ فى كونه اسم زمان مبهم لما يأتى فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

[٦٣٧] قال النابغة الذبيانى. وتمامه: * وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ *

من قصيدة من الطويل. الشاهد فى حين حيث بنى على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى الأول ظرف كفى كما فى ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ أى فى وقت غفلة والمعنى فى وقت عاتبت، وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ والهمزة للاستفهام. ولما من الجوازم. وأصح مجزوم به، والواو للحال، ووازع من وزعت الرجل إذا كففته.

وقوله:

[٦٣٨] *عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ*

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ) نحو : ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم** ﴾ [المائدة : ١١٩] ، وكقوله :

[٦٣٩] أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيْمٌ عَلَى حِيْنِ الْكِرَامِ قَلِيْلُ

(قوله على حين عاتبت إلخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى : ﴿ **ودخل المدينة على حين غفلة** ﴾ [القصص : ١٥] ، وكذا فيما يأتى . **(قوله على حين يستصبين)** أى النسوة من استصبيت فلانًا أى عددته صبيا كذا قيل ، والأنسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبو إليه أى يميل . **(قوله وقيل فعل معرب)** صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى إذ وهو إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلا كما فى إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ، ولا يخفى أن الأقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلا . **(قوله يا عمرك الله)** يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك يا لله عمرًا أى ذكرتك به تذكيرًا يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر .

---

[٦٣٨] هو من الطويل . وصدره : * **لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا** *

والشاهد فى على حين حيث جاء مبنيا لإضافته إلى الجملة . وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باق على إعرابه . يقال استصبيت فلانا إذا عددته صبيا يعنى جعلته فى عداد الصبيان . **(قوله لاجتذبن)** بنون التأكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة .

[٦٣٩] قاله موبال بن جهم المذحجى من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى . ويا عمرك الله معترض . ويا لمجرد التنبيه . وعمرك منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء . ومعناه بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء . وظاهره القسم وليس مرادا ههنا على المعنى الذى ذكرناه ويقال مراده سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة فعلى هذا يكون دعاء . وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية بيطيل ويا على أصلها فى النداء . والشاهد فى على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقليل خبره . وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما فى ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين** ﴾ ففى هذين الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف . وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روى البناء على الفتح ههنا .

ولم يجز البصريون حينئذٍ غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسى والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أى لن يغلط . واحتجوا لذلك بقراءَة نافع : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ بالفتح . وقد روى بهما قوله :

[٦٤٠] * عَلَى حِيْنَ الْكِرَامِ قَلِيْلُ *

وقوله :

[٦٤١] تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْنَ التَّوَاصُلِ غَيْرَ دَانِ

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ) خاصة نظرًا إلى ما تضمنته من معنى

(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى : لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها . **(قوله ما تذكر من سليمى)** أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيمًا له وتفخيمًا والدانى القريب . **(قوله الظرفية)** احترازًا عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف . ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [الروم : ٢٥] ، فلو كانت ظرفًا للزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة : هى ظرف زمان والتقدير فى خرجت فإذا زيد خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة . هذا إن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال فى الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى إذا الظرفية . ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت ، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة . وقال جماعة: ظرف مكان والتقدير فى فإذا زيد ففى المكان زيد أو ففى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر إذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ، ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين . وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها . وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال .

---

[٦٤١] هو من الوافر . وصدره : * تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى[1] *

والشاهد فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ولكن البناء على الفتح أرجح من الإعراب ، ولم تجز البصرية غيره . والتواصل مبتدأ وغير دانى خبره . ويروى على حين التراجع .

---

(١) اقتصر العينى فى الاستشهاد على ذكر الشطرة الأخيرة فلذلك ذكر صدره .

الشرط غالبًا (**كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى**) ﴿ **إذا جاء نصر الله** ﴾ [النصر : ١] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو : ﴿ **إذا السماء انشقت** ﴾ [الرحمن : ٣٧] ، فمثل : ﴿ **وإن أحدٌ من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] ، وقوله :

[٦٤٢] **إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ**

واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها : « **إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت علىّ غضبى** » وأوله غيره بجعل إذا ظرفا لمحذوف هو المفعول أى لأعلم شأنك إذا كنت إلخ ومجرورة بحتى نحو : ﴿ **حتى إذا جاءوها** ﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، الآية والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط ، فالمعنى : ﴿ **وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا** ﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال : و لم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا فى الدماميني مع زيادة من الهمع . (**قوله إلى جمل الأفعال**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا كثيرا فى قوله :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُرَدُّ إلى قليل تقنعُ

(**قوله ما تضمنته إلخ**) و لم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس . وعبارة الهمع : ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا فى الضرورة . (**قوله غالبا**) سيأتى مقابله فى كلام الشارح . (**قوله كهن إذا اعتلى**) أى كن متواضعا هينا إذا تكبر غيرك . (**قوله فإذا ظرف**) أى للحدث المستقبل وقد تجىء للماضى نحو : ﴿ **وإذا رأوا تجارة** ﴾ الآية على ما ذكره جماعة وللحال فى القسم نحو : ﴿ **والليل إذا يغشى** ﴾ على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء والإنشاء حال أو بكائنا حال من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل فى الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الإقسام فى وقت غشيان الليل . قال الرضى : وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشىء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ . (**قوله على المشهور**) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما . وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ،

---

[٦٤٢] قاله الفرزدق وهو من الطويل ، أى إذا كان باهلى ، فلابد من هذا التقدير لأن إذا الشرطيه لا تدخل على الاسمية وهو الشاهد خلافا للأخفش والكوفية . حيث جوزوا دخولها على الاسمية محتجين به ورد بما ذكرنا . والباهلى نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان . وله ولد جملة فى محل الرفع صفة لباهلى ، ويجوز أن يكون نصبا على الحال بدون الواو على القلة . وقوله فذاك المذرع جواب الشرط وهو بضم الميم وفتح الذال المعجمة ، وتشديد الراء وفى آخره عين مهملة ، وهو الذى أمه أشرف من أبيه .

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

[٦٤٣] * **فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا** *

هذا مذهب سيبويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكًا بظاهر ما سبق . واختاره في شرح التسهيل . والاحتراز بقولي غالبًا عن نحو : ﴿ **وإذا ما غضبوا هم يغفرون * والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون** ﴾ [الشورى : ٣٧] ،فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغني وأن يفرقوا بين إذا وإذ وحيث بأن إذا تربط بكونها شرطا كما في أين وأني وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ربط . يس بزيادة . **(قوله إذا باهليّ إلخ)** نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس . وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها . فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ . والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه . وقيل بالدال المهملة أي المتأهل للبس الدرع . **(قوله الشانية)** لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلىء اسمها والجملة بعدها خبرها . **(قوله كما أضمرت إلخ)** أي لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل . **(قوله وأجاز الأخفش)** أي تبعا للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية . وفصل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم . **(قوله لكان يجب إلخ)** وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام . وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو : ﴿ **والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلى** ﴾ [الليل : ١] ، ﴿ **والنجم إذا هوى** ﴾ [النجم : ١] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي وهو ممتنع اهـ مغني . وقوله : وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضي فإنه جوّز في الآيتين كون هم تأكيدا للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابعهم جملة اسمية

---

[٦٤٣] قاله قيس بن الملوح . وقيل ابن الدمينة . وقال ابن عصفور : العمه بن عبد الله القشيري . وصدره :

* **وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ** *

إليّ . وهو من الطويل أي أخبرت . فالتاء مفعوله الأول نابت عن الفاعل . وليلى مفعول ثان . وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث . وهلا حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية . فلذلك يقال ههنا محذوف : أي فهلا كان هو أي الشأن وهو الشاهد . ونفس ليلى كلام إضافي . وشفيعها خبره .

(تنبيه) : مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو : ﴿ **ولما جاءهم كتاب من عند الله** ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وأما قوله :

[٦٤٤] **أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ**

فمثل : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] ، لأن وها فى البيت فعل بمعنى سقط . وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه . والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه **(لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا)** أى مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فى إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة

بغير فاء قال لعدم عراقة إذا فى الشرطية اهـ وقوله تعسف أى لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم . **(قوله لما الظرفية)** جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه فى المغنى لاختصاصها بالماضى ، وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود . **(قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية)** أى الماضوية كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو : ﴿ **فلما نجاكم إلى البر أعرضتم** ﴾ ﴿ **فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا** ﴾ ﴿ **فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد** ﴾ ﴿ **فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون** ﴾ وخالف كثير فى الثانى والثالث وجعلوا الجواب فى الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا ، وانقسموا قسمين فمنهم إلخ وتبع الشارح فى كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح فى المغنى فى إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت . **(قوله أقول لعبد الله إلخ)** قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالألف لأجل الإلغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء . **(قوله والمعنى لما سقط إلخ)** يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به فى المغنى . قال الدمامينى : إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع . ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط . **(قوله لمفهم اثنين)** متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين . قاله يس . **(قوله أى مما يلزم إلخ)** فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام فى واجب الإضافة .

---

[٦٤٤] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل . الثانى : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما وكلتا الجنتين ، أو بالاشتراك كقوله :

[٦٤٥] * كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَيَاتَهُ *

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

[٦٤٦] إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن ذا مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : ﴿ **لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك** ﴾

(**قوله إلى النكرة المختصة**) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال :

* **وإن يفد توكيد منكور قبل** *

فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره . قاله سم .

(**قوله عندك**) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الأول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده .

(**قوله الدلالة على اثنين**) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح .

(**قوله أو بالاشتراك**) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو : كلا رؤوس الكبشين والمفرد المراد به اثنين نحو :

* **وكلا ذلك وجه وقبل** *

وإلى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ . (**قوله وكلا ذلك وجه وقبل**) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها .

(**قوله لأن ذا مثناة فى المعنى**) لأن العرب اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو : ﴿ **وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا** ﴾ . شاطبى .

---

[٦٤٥] هو من الطويل . وتمامه : * وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

[٦٤٦] قاله عبد الله بن الزبعرى من قصيدة من الرمل ، قالها يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم . مدى بفتح الميم أى غاية . والشاهد فى كلا حيث أضيف إلى ذلك ، وهو وإن كان مفردا فى اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين فى المعنى لأن المذكور هو الخير والشر ، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما فى عوان بين ذلك . وقبل بفتحتين أى جهة .

[البقرة : ٦٨] ، أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو . وأما قوله :

[٦٤٧] **كِلَا أَخِى وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ**

وقوله :

[٦٤٨] **كِلَا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَىَّ الْمُنَى وَالأَمْنَ فِى الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ**

فمن الضرورات النادرة (**وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا**) المفردة مطلقًا لأنها بمعنى بعض (**وَإِنْ كَرَّرْتَهَا**) بالعطف (**فَأَضِفِ**) إليه كقوله :

[٦٤٩] **فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّى وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ**

وقوله :

[٦٥٠] **أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّى وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا**

لأن المعنى حينئذٍ أينا (**أَوْ تَنْوِ**) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (**الأَجْزَا**) نحو : أىّ

(**قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك**) الفارض : المسنة . والبكر : الفتية . والعوان : النصف . (**قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو**) لأن كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب . (**قوله الضيفن المشنوء**) أى الطفيلى المبغوض . (**قوله المفردة**) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده . وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الأجزاء أخذا مما بعده أيضًا . (**قوله مطلقًا**) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتًا أو حالًا . (**قوله لأنها بمعنى بعض**) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شىء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما إذا أضيفت للمنكر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم . (**قوله وإن كررتها**) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أولا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أى لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجىء فى الوصفية والحالية . (**قوله بالعطف**) أى بالواو كما فى التسهيل . (**قوله فأضف**) أى أجز إضافتها إلى ما ذكر .

---

[٦٤٧] هو من البسيط ، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو قاما . وهذا ضرورة نادرة . وكلا أخى مبتدأ ، وخليلى عطف عليه ، وواجدى خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا فالياء مفعول أول لواجدى وعضدا مفعول ثان . والنائبات المصائب . والإلمام الإتيان والنزول ، والملمات جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر .

[٦٤٨] هو من الطويل . والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة . والضيفن تابع الضيف وهو الطفيلى . والنون فيه زائدة فوزنه فعلن لا فيعل . والمشنوء المبغض من شنىء الرجل . وواجد خبر لكلا الضيفن . والمنى مفعوله . والأمن عطف عليه . وفى اليسر حال . والعسر عطف عليه . وفيه لف ونشر .

[٦٤٩] هو من الكامل . الشاهد فى أيى وأيك وذلك أن أيا لا يضاف إلى مفرد معرفه إلا إذا تكررت ، ولا يأتى ذلك إلا فى الشعر . فأيى مبتدأ . وأيك عطف عليه . وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من كل شىء . والجملة مفعول لتعلمن . فافهم .

[٦٥٠] هو من الطويل . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . وألا للتنبيه . وغداة نصب على الظرف أضيف إلى الجملة ، وكان خيرا خبر المبتدأ أعنى أيى . وخيرا خبر كان . وأكرما عطف عليه .

زيد أحسن يعني أيّ أجزائه أحسن (وَٱخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أيًّا) أيًّا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أي متقدم عليها : أي تختص أي الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأي الرجلين هو أكرم وأي الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافًا لابن عصفور (وَبالعكْسِ) من الموصولة (الصِّفَهْ) وهي المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أي فارس وبزيد أي فتى . ومنه قوله :

[٦٥١] فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أيَّمَا فَتَـى

(وَإنْ تَكُنْ) أي (شَرْطاً أو اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا) أي تضاف إلى النكرة

(قوله لأن المعنى حينئذ أينا إلخ) أشار به إلى أن أيا الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد . (قوله أو تنو الاجزا) عطف على كررنها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأصف لأنه جواب الشرط فليس بأجنبي . لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأنا نقول يغتفر كثيرا في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . قاله يس . (قوله الجمع) أي أو الجنس نحو : أي الدينار دينارك ، أو يعطف عليه بالواو نحو : أي زيد وعمرو قام . صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد . (قوله وبالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى هو المعرفة . (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أي في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالضد الصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مرادًا هنا . قاله الشاطبي . (قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه . ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظًا ومعنى أو معنى فقط نحو : مررت برجل أي رجل وبرجل أي إنسان . ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه . قاله الدماميني وغيره (قوله فمطلقا) أي تكميلا مطلقا إلخ أو مطلقا حال من ضمير بها . وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه . وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوي به الأجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز في الشرطية والاستفهامية

---

[٦٥١] صدره : * فأومأتُ إيماءً خفيًّا لِحَبْتَرٍ *

قاله الراعي عبيد من قصيدة من الطويل . أي أشرت إشارة . وحبتر بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفي آخره راء اسم رجل . واللام في فلله للتعجب . وعينا حبتر مبتدأ وخبره لله . والشاهد في أيما فتى حيث وقع أيا صفة أي كامل ، كما مررت برجل أيما رجل . وأنشده ابن مالك مثالا لوقوع أي حالا لمعرفة . وقال أبو حيان : أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدروه أي فتى هو . ولم يذكروا كون أي يقع حالا . قلت : لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع .

والمعرفة مطلقًا سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أى رجل يأتنى فله درهم ﴿ **أيما الأجلين قضيت** ﴾ [القصص : ٢٨] ، ﴿ **أيكم يأتينى بعرشها** ﴾ [النمل : ٣٨] ، ﴿ **فبأى حديث** ﴾ [الجاثية : ٦] ، فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتًا أو حالًا وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للإضافة لفظًا ومعنى . وإن كانت موصولة أو شرطًا أو استفهامًا فهى ملازمة لها معنى لا لفظًا وهو ظاهر **(وَأَلْزَمُوا إضافَةً لَدُنْ فَجَرّ)** ما بعده بالإضافة لفظًا إن كان معربًا ومحلًا إن كان مبنيًا أو جملة ، فالأول نحو : ﴿ **من لدن حكيم عليم** ﴾ [النمل : ٦] . وقوله :

[٦٥٢] **تَنْتَهِضُ ٱلرِّعْدَةُ فِى ظُهَيْـرِى ... مِنْ لَدُنِ ٱلظهرِ إلى ٱلعُصَيْرِ**

والثانى نحو : ﴿ **وعلمناه من لدنا علمًا** ﴾ [الكهف : ٦٥] ، ﴿ **لينذر بأسًا شديدًا من لدنه** ﴾ [الكهف : ٢] . والثالث كقوله :

لأن كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقا جواز إضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل . **(قوله إلى النكرة والمعرفة)** بيان للإطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق إلخ . **(قوله ثلاثة أحوال)** الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية . الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية . الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة . **(قوله إذا كانت أى إلخ)** بقى قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أى المجعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو : ﴿ **يأيُّها الإنسان** ﴾ [الانفطار : ٦ ، الانشطار : ٦] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف . **(قوله لدن)** بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف ، ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ، ولد كعل ولد كهل ولد كقم : ويقال فيها غير ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس . وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها ، وشذ كسرها فى قوله : من لدن الظهر إلى العصير . **(قوله فجر)** فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا ، وقوله فى إعمال المصدر :

---

[٦٥٢] راجزه طائى لم يدر اسمه . والرعدة من الارتعاد . وظهيرى تصغير ظهر يعنى يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر والشاهد فى من لدن حيث جاءت معربة وهى لغة قيس .

* وَتَذكُرُ نُعماهُ لَدُن أَنتَ يافِعُ *

وقوله :

[٦٥٣] صَرِيعُ غَوانٍ رَاقهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ولم يضف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث . وقال ابن برهان حيث فقط هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بها عَنْهُمْ نَدَرْ) كما فى قوله :

[٦٥٤] فَمَا زَالَ مُهْرِى مَزجَرَ ٱلْكَلْبِ مِنْهُم لَدُن غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوْبِ

---

* وبعد جره الذى أضيف له *

قاله سم وتبعه غيره . أقول : ومن قوله فى إعمال اسم الفاعل :

* وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض *

ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل :

* فارفع بها وانصب وجر مع أل *

فاحفظه . (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . واحتمال أنها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه . واليافع الشاب . (قوله صريع غوان) أى مصروعهن . راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه . وفى العينى تفسير رقنه بأصبنه . لا حراك به أى لا حركة به . (قوله إلا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدإ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق . (قوله هذا هو الأصل) الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ . (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار فعل أيضا . سم . (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كمزجورا كان نصبه على الظرفية قياسيا وإلا ككائنا كان سماعيا كما مر فى محله .

---

[٦٥٣] قاله القطامى من قصيدة من الطويل . الشاهد فى جوار إضافة لدن إلى الجملة . ومعناه عند شيبه . وحتى للغاية . والذوائب جمع ذؤابة الشعر . وغوان جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بجمالها عن الحلى . وراقهن أعجبهن . ورقنه أعجبنه حتى لا حراك به . كذا فسره فى ديوانه .

[٦٥٤] هو من الطويل . ومزجر الكلب خبر ما زال . ومنهم فى محل النصب على الحال والشاهد فى لدن غدوة حيث نصب غدوة بعدها تشبيها بالمفعول . ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل . ومنهم من جرها على القياس . ولم يقع غدوة بعد لدن إلا مصروفة . واختار ابن مالك نصبها على التمييز . وقيل هو خبر لكان المقدرة . والتقدير لدن كانت الساعة غدوة . وقوله لغروب أى لوقت غروب .

فلدن حينئذٍ منقطعة عن الإضافة لفظًا ومعنى . وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبرا لكان محذوفه مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة . ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة . وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

(تنبيه) : لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها أنها ملازمة لمبدأ

(قوله نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة . قاله الدماميني . **(قوله لكن يضعفه)** أى الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عد حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضاربا عمرا والضاربو بكرا لأن أل كالعوض من التنوين فى الأول والنون فى الأخيرين . **(قوله أو خبرا)** عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة . **(قوله مراعاة للأصل)** أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان اسم مجرور غالبا لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبى حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل . **(قوله وجاز نصبه)** لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأنا نقول يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . **(قوله واستبعد الناظم إلخ)** أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن . **(قوله بعيد عن القياس)** لأن القياس جر ما لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس . **(قوله لدن وقت هو غدوة)** يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد معنوى وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذى قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلًا . **(قوله على التشبيه بالفاعل)** قال فى التصريح : ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر .

الغايات، ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده ومن لدنه. وفى التنزيل: ﴿**آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما**﴾ [الكهف: ٦٥]، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا. ثانيها: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن. ثالثها: أنها مبنية إلا فى لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه. رابعها: أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق. خامسها: جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر. سادسها : أنها لا تقع إلا فضلة تقول: السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة. وأما لدى فهى مثل عند مطلقا إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين: الأول: أنها تكون ظرفًا للأعيان والمعانى تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع

(**قوله بمعنى عند**) بكسر العين وفتحها وضمها كما فى الهمع وهى للمكان كثيرًا وللزمان قليلًا ومنه كما فى الدماميني عن المصنف: «**إنما الصبر عند الصدمة الأولى**» ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن. (**قوله لمبدأ الغايات**) أى لأول المسافات فمسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما. أفاده سم . (**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو إلخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه. (**قوله وعلمناه**) أى الخضر. (**قوله لعدم معنى الابتداء هنا**) بل المراد جلست فى مكان قريب منه. (**قوله أن الغالب**) ومن غير الغالب لدن شبّ ولدن أنت يافع. (**قوله أنها مبنية**) أى على السكون فى بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل: لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه. (**قوله إلا فى لغة قيس**) قال المصرح: أى فإنها معربة عندهم تشبيها بعند اهـ وخص فى التسهيل والهمع إعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهى لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون. (**قوله وبلغتهم قرىء من لدنه**) قال المصرح: أى بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم. وحكى ابن الشجرى عن الفارسى أن الكسرة فى هذه القراءة ليست إعرابا وإنما هى للتخلص من التقاء الساكنين اهـ وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع إلا أن يقال إسكان الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم فى هذه القراءة تنبيها على أصلها. ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال. (**قوله جواز إفرادها**) أى قطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى. (**قوله على ما مر**) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف أو فاعلا لفعل محذوف. (**قوله لا تقع إلا فضلة**) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية. (**قوله فهى مثل عند مطلقًا**) يقتضى أنها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الإسلام أن المصرح به خلافه وفى شرح المغنى للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب. (**قوله إلا أن جرها**) أى جر الحرف إياها. (**قوله تقول هذا القول إلخ**) اقتصر على التمثيل للمعانى لأنها محل الافتراق.

ذلك في لدىّ . قاله ابن الشجرى فى أماليه . الثانى : أنك تقول عندى مال وإن كان غائبًا عنك ولا تقول لدىّ مال إلا إذا كان حاضرًا . قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند . وقول غيره أولى (وَ) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و(مَعْ) بالبناء على السكون (فِيها قَلِيلٌ) كقوله :

[٦٥٥] فَرِيْشِي مِنكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمُ وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغَنْم فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها

(**قوله ويمتنع ذلك فى لدى**) استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه . ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى : ﴿ **ما يبدل القول لدىّ** ﴾ . (**قوله أنه لا فرق بين لدى وعند**) انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الأقرب الأول فتأمل . (**قوله وألزموا إضافة أيضًا مع**) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفا وهى فى الإفراد حال على ما سيتضح . (**قوله لمكان الاصطحاب أو وقته**) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى : ﴿ **إن مع العسر يسرا** ﴾ . (**قوله وهو فتح إعراب**) لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو : ﴿ **نجنى ومن معى** ﴾ أو على قرب نحو : ﴿ **إن مع العسر يسرا** ﴾ نقله سم عن المصنف . (**قوله فريشى منكم**) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال . لما ما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت . (**قوله وغنم**) بفتح الغين المعجمة وسكون النون . (**قوله فإنها مبنية عندهم**) قيل : لجمودها للزومها الظرفية وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة وهى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة . (**قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها**) أى لأن المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل .

---

[٦٥٥] قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . الريش بكسر الراء المال والخصب والمعاش . والشاهد فى معكم حيث بنى على السكون وهى لغة ربيعة وتميم . وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة . وقوله لماما بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لماما أى فى الأحايين .

إذا اتصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

(تنبيه) : تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعًا نحو : جاء الزيدان معًا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوْا مَعَا

وقوله :

(قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر فى كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبًا للخفة والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين . ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا فى الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اهـ وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة فى قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة ، وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هى ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين . هذا إيضاح المقام . **(قوله تفرد مع)** أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك . وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة فى الإضافة تامة فى الإفراد عكس أب وأخ ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة . واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم . واعترض بأن معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر . قاله الدماميني . **(قوله وتنصب على الحال)** أى دائمًا وقيل كثيرًا وقد تكون ظرفًا مخبرًا به . **(قوله بمعنى جميعًا)** كذا قال المصنف ومال إليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا . **(قوله وأفنى)** أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى . وقوله فبادوا أى هلكوا .

[٦٥٦] *إذا حَنَّتِ الأُوْلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا*

وقد ترادف عند فتجر بمن ، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم : ﴿ **هذا ذكرٍ من معى** ﴾ [الأنبياء : ٢٤] ، **(وَٱضْمُمْ بِناءً غَيْرًا آنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيفَ)** لفظًا **(نَاوِيًا مَا عُدِمَا)** معنى : أى من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده : وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظًا فيضم بغير تنوين . ثم اختلف حينئذٍ فقال المبرد ضمة بناء لأنها كقبل فى الإبهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه . وقال

(قوله الأولى) أى الحمامة الأولى وسجعن هدرن. شمنى. **(قوله وقد ترادف)** أى مع الملازمة للإضافة. **(قوله واضمم إلخ)** هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه.

(قوله ما له أضيف) أى الاسم الذى أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لأمن اللبس. **(قوله معنى)** تمييز محوّل عن ما. **(قوله أى من الكلمات إلخ)** أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الإضافة نعم لو قال المصنف:

*** وغير واضممها إذا عدمت ما ***

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحا من عطف غير على لدن. **(قوله الملازمة للإضافة)** أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتى. **(قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده)** أى معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الأولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه. **(قوله بغير تنوين)** أى لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب. **(قوله ثم اختلف حينئذ)** أى حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين. **(قوله ضمة بناء)** خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم. **(قوله لأنها كقبل فى الإبهام)** أى لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف، ولعله آثر ما علل به لأنه أخصر. **(قوله فهى اسم)** أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها.

---

[٦٥٦] البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة .

الأخفش : إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر وجوّزهما ابن خروف . ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضًا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظًا تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى . الثانى : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون . قال فى القاموس : وقولهم لا غير لحن غير جيد ، لأن لا غير مسموع فى قول الشاعر :

[٦٥٧] **جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْ اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ**

(قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء. **(قوله وقال الأخفش إعراب)** أى ضمة إعراب ليلائم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف. وقال المصرح للإضافة تقديرا لأن المضاف إليه ثابت فى التقدير اهـ ويرد عليه كما فى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بإطراد إلا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها. **(قوله لأنها اسم)** مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف. **(قوله ككل وبعض)** أى فى جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظّر غير منوّن والمنظر به منوّنا. **(قوله وجوّزهما)** أى الإعراب والبناء. **(قوله الفتح مع تنوين)** أى لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف إليه. وفى نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين. **(قوله والحركة إعراب باتفاق)** نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لإضافته تقديرا إلى المبنى قال: وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح، على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين فى الحركة عند الضم. **(قوله كالضم مع التنوين)** أى فى كون الحركة إعرابا وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها. **(قوله لأن المضافة لفظا تضم)** أى ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين إلخ **(قوله لإضافتها إلى المبنى)** قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبنى إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف .

---

[٦٥٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ا هـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس ، والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب عن الكوفيين ، وبناء مصدر نصب على الحال ، أى بانيا . وغير مفعول باضمم (**قَبْلُ كَغَيْرُ**) و(**بَعْدُ**) و(**حَسْبُ**) و(**أَوَّلُ * وَدونُ وَٱلجِهَاتُ**) الست

(**قوله لا غير لحن**) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (**قوله والفتحة فى لا غير**) أى إذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه و لم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غير إلخ . (**قوله كالفتحة فى لا رجل**) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه . ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس ، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر[1] بالشعر ، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ إعراب إذا نوّنت وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنوّن ونوى لفظ المضاف إليه ، وبناء إذا لم تنوّن ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه ، ونحو جاءنى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف . (**قوله وبناء مصدر إلخ**) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية . (**قوله قبل كغير إلخ**) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك . وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ . (**قوله وحسب**) أى المشربة معنى « لا غير » لأنها التى تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتى . (**قوله وأول**) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى . وقيل : ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال فى الهمع : الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعدُ شيئا وقد لا ، وقيل : يستلزم فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا و لم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثانى ا هـ .

(١) يقصد كتابه الصغير قطر الندى وبلّ الصدى .

(أيضًا وعل) فى أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظًا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب فى الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار نحو : ﴿ **لله الأمر من قبل ومن بعد** ﴾ [الروم : ٤] ، فى قراءة الجماعة ونحو :

ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولًا فيصرف . وقد تلحقه تاء التأنيث ، ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف ، وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام : وهذا هو الذى إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم . قاله يس وغيره . **(قوله ودون)** هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو . **(قوله والجهات)** أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الهمع وغيره . وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين . **(قوله وعل)** بمعنى فوق على ما سيأتى ، ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للإضافة أى غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتى . لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأنا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه . **(قوله لفظًا دون معنى)** أى فينوى معنى المضاف إليه . والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ، ومسماه معبرا عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه . وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه . **(قوله فتبنى على الضم)** هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها . وقوله كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها . وقوله فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها . **(قوله لشبهها إلخ)** علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة فى الإعراب ، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها . **(قوله بحروف الجواب)** كنعم وجير وبلى وإى . **(قوله فى الجمود)** أى لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل فى الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط . فتدبر . **(قوله والافتقار)** أى إلى المضاف إليه . فإن قلت : الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذاك فى المقتضى للبناء الأصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظًا معارضًا بظهورها لم يؤثر البناء حالتها .

قبضت عشرة فحسب ، أي فحسبي ذلك . وحكى أبو علي الفارسي : ابدأ بذا من أول بالضم . ومنه قوله :

[٦٥٨] * عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أي ودونهم ، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أي خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله:

[٦٥٩] لَعَنَ الإِلٰهُ تِعِلَّةَ بنَ مُسافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيهِ مِن قُدَّامُ

وقوله :

[٦٦٠] *أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ*

وإنما بنيت حيث وإدخال إضافتها لفظًا لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكأن المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي. قاله الرضي. **(قوله في قراءة الجماعة)** أي السبعة. **(قوله فحسب)** الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح فحسبي ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خبرا عن المعرفة. وإنما جوّزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة. أفاده المصرح. **(قوله من أول)** أي من أول الأمر. **(قوله تعدو)** بالعين المهملة أي تسطو ويروى بالمعجمة أي تصبح. **(قوله تعلة ابن مسافر)** بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام. **(قوله يشن)** أي يصبّ. **(قوله أقب من تحت)** خبر لمحذوف كما يفيده كلام العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني، لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني. وقوله عريض من عل أي واسع الظهر. وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغني وقد قال السيوطي أنه مجرور لأن قوافي الأرجوزة كما علمت من الأبيات التي ذكرناها منها.

---

[٦٥٨] قاله معن بن أوس من قصيدة من الطويل، وصدره: * لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ *
وعلى يتعلق بتعدو. والمنية الموت فاعله، والشاهد في أول حيث بنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة.

[٦٥٩] قاله رجل من بني تميم من الكامل. وتعلة بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل. ويروى ابن مزاحم. ولعنا نصب على المصدر. وقوله يشن أي يصب. ويروى يصب، والجملة صفة للمصدر. والشاهد في من قدام فإن أصله من قدامه، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناء على الضم.

[٦٦٠] قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف فيها أشياء وبهذا الشطر يصف الفرس: أي هو أقب أي ضامر البطن، من القب وهو رقة الخصر، ومن تحت في محل الرفع على الوصفية. والشاهد في من عل كما ذكرنا آنفا. والجملة صفة عريض وهو خبر بعد خبر.

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله :

[٦٦١] * وَمِنْ قَبْلُ نادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةٍ

أى ومن قبل ذلك . وقرىء : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ [الروم : ٤] ، بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضًا . فإن قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إذَا مَا نُكِّرَا * قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا) كقوله :

[٦٦٢] فَسَاغَ لِىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

(قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر . (قوله نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل فى الظروف . (قوله إذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرًا عائد إلى قبل ، وما ذكره بعده لأنه وإن تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا . (قوله وما من بعده قد ذكرا) اعترض بأن هذا يخرج غيرا لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم . وأجيب بأن المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه . ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح .

---

[٦٦١] تمامه : * فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

هو من الطويل . الشاهد فى من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوى تقديره من قبل ذلك . والمولى يأتى لمعان كثيرة وهنا المراد ابن العم . وقوله مولى بدل من الضمير فى عليه ولكنه قدم للضرورة . والمعنى نادى كل ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به ، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه .

[٦٦٢] قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده . من الوافر أى استمرأ لى الشراب . والواو فى وكنت للحال والشاهد فى قبلا فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينوه فلذلك أعربه ولو كان منويًا لبنى على الضم . وأغص من غصص يغصص من باب علم يعلم . ويروى بالماء الفرات أى العذب السائغ وهذا أقرب ، والأول أشهر[1] . وقد قيل الحميم البارد من الأضداد .

---

(١) قوله والأول أشهر . يعنى كلمة « القراح » التى جاءت فى رواية العينى بدل « الفرات » .

وكقوله :

[٦٦٣] *فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا*

وكقوله :

[٦٦٤] كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السيلُ مِنْ عَلُ

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين . وحكى أبو على : ابدأ بذا من أولَ بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أى لفظًا أو نوى معناها أو

(قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته . كذا فى المصباح . فعلى الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب . ويروى الحميم أى البارد من أسماء الأضداد . **(قوله كجلمود صخر)** الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب . والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونوّن لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت ، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده . **(قوله بالنصب)** ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر . **(قوله تنبيهات إلخ)** اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الأول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين .

---

[٦٦٣] صدره : * ونحن قتلنا الأسْد أسْد خفِيَّة *

هو من الطويل . والأسْد بضم الهمزة جمع أسد . وأسد خفية بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف . قال ابن سيده : اسم علم لموضع . والشاهد فى بعدا حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة . وعلى لذة صفة لقوله خمرا .

[٦٦٤] صدره : * مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا *

قاله امرىء القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل ومكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر ، مجرور لأنه صفة لمنجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله . ومفر بالكسر أيضا لا يسبق فى الفرار صفة أخرى ، وكذا مقبل مدبر صفتان ، يعنى إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن ، ومعا بمعنى جميعا نصب على الحال . والجلمود بالضم الصخرة الملساء . وحطه السيل صفته : أى حدره ، والإضافة فيه إضافة الخاص إلى العام . والشاهد فى من عل حيث أعرب لأنه أريد به النكرة : أى من مكان عال .

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أى لفظًا ومعنى ، إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادًا به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ، وحالًا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو : ﴿ حسبهم جهنم ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ فإن حسبك الله ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، بحسبك درهم . وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال ، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالا على النفى ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلًا حسب ورأيت زيدًا حسب قال الجوهرى : كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت

(قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فإن كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الإضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح . **(قوله أن حسب إلخ)** لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك . **(قوله أو نوى معناها)** لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا . **(قوله إذ هى بمعنى كافيك)** تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما إذ هى إلخ وكان ينبغى التصريح به . **(قوله فتستعمل استعمال الصفات)** أى نظرا إلى كونها بمعنى كاف ، والاستعمال الثانى نظرا إلى لفظها الجامد . **(قوله من رجل)** من باب جر التمييز بمن . **(قوله وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة)** فتقع مبتدأ أو خبرا وحالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح . **(قوله حسبهم جهنم)** حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر . ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم . قاله المصرح . **(قوله وهذا)** أى ما ذكر من المثالين الأخيرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبرا لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات . **(قوله فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ)** أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الأصح من أقوال تأتى فى بابها . **(قوله وتقطع عن الإضافة)** أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة فى الابتداء . **(قوله إشرابها معنى دالا على النفى)** يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفى لكان أخصر وأحسن . **(قوله والبناء على الضم)** عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم . **(قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك)** أى فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب . **(قوله فأضمرت ذلك)** أى حذفته ونويت معناه .

ذلك و لم تنوّن ا هـ وتقول فى الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك . الثانى : اقتضى كلامه أيضًا أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية ، وتوافق فوق فى معناها ، وتخالفها فى أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال أخذته من علِ السطح كما يقال من علوه ومن فوقه . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك . وأما قوله :

[٦٦٥] يَارُبَّ يَوْمٍ لِىَ لَا أُظَلَّلُـهْ أُرْمَضُ مِن تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا انتهى . الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلًا فى قوله وكنت قبلًا معرفة بنية

(قوله اقتضى كلامه أيضا) أى منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثانى بقوله وأعربوا نصبا إلخ **(قوله على الظرفية أو الحالية)** فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا . **(قوله وتوافق فوق إلخ)** هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحا . قال شيخنا : والذى فى النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوانى التى بهوامشها خطه .

(تنبيه) : قال فى شرح الكافية إلخ : وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على النحرير ا هـ . **(قوله وأنها لا تستعمل مضافة)** أى لفظا بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعه عن الإضافة رأسا وقد مر الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعماله فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا سابقا . وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر :

* كجلمود صخر حطه السيل من عل *

كما أسلفناه . **(قوله من علوه)** بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل . **(قوله لا أظلله)** أى لا أظلل فيه . أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس ، وأضحى من عله أى يصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها . **(قوله لو كان مضافا)** لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء . لا يقال الإضافة إلى المبنى مما يجوز البناء لأنا نقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبنى على الفتح والكلام فى البناء على الضم .

---

[٦٦٥] البيت من الرجز ، لأبي مروان .

الإضافة . إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن **(وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ)** وهو المضاف إليه **(يَأْتِي خَلَفًا * عَنْهُ فِي ٱلإِعْرَابِ)** غالبا **(إِذَا مَا حُذِفَا)** لقيام قرينة تدل عليه نحو : ﴿ **وجاء ربك** ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أى أمر ربك **(واسأل القرية)** [يوسف : ٨٢] ، أى أهل القرية .

(تنبيهان) : الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

[٦٦٦] **يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيْصَ عَلَيْهِمُ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ**

(قوله معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب إلخ وهذا القول مقابل لما فى النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط . **(قوله وهذا القول عندى حسن)** لاقتضاء القياس على النظير المذكور إياه . **(قوله وهو المضاف إليه)** أى الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا إذا كان محلى بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة ، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الأصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية . **(قوله غالبا)** أخذه من البيت بعده . **(قوله إذا ما حذفا)** اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ **وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون** ﴾ [الأعراف : ٤] ، فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفاتا إليه . قاله يس . ولا تناقض لاختلاف الوقت . **(قوله لقيام قرينة تدل عليه)** فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدمامينى لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوّز وجود قرينة خفيت عليه . **(قوله نحو وجاء ربك إلخ)** ونحو : ﴿ **الحج أشهر معلومات** ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ﴿ **ولكن البر من اتقى** ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر في وقت الحاجة إليه .

---

[٦٦٦] البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت .

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء ، لكنه أراد ماء بردى . وفى التأنيث كقوله :

[٦٦٧] **مَرَّتْ بِنَا فِى نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ والمِسْكُ مِنْ أَرْدانِهَا نَافِحَةْ**

أى رائحة المسك. وفى حكمه نحو: «**إن هذين حرام على ذكور أمتى**» أى استعمال هذين: ﴿**وتلك القرى أهلكناهم**﴾ [الكهف: ٥٩]، أى أهل القرى وفى الحالية نحو: تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لأن الحال لا تكون معرفة. الثانى: قد يكون

(**قوله كما قام المضاف إليه إلخ**) قال سم : وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود بالذات فى هذا الفن . وقال يس : لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبنى على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر . (**قوله من ورد البريص**) بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما فى الهمع . والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض . ويصفق حال من بردى ، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أى بماء كالرحيق السلسل فى اللذة . (**قوله لكنه أراد ماء بردى**) أى فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . (**قوله خولة**) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة . والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما فى القاموس . نافحة بالحاء المهملة أى فائحة . (**قوله وفى حكمه**) أى الحكم عليه بشىء كالحرمة فى المثال الأول والهلاك فى المثال الثانى . (**قوله أى أهل القرى**) كان الأحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرى تسامح فى التعبير . قال فى المغنى وأما ﴿ **وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا** ﴾ [الأعراف : ٤] ، فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم فى فجاء لأجل ﴿ **أو هم قائلون** ﴾ [الأعراف : ٤] اهـ هذا وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل : لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل : اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . (**قوله وفى الحالية**) مثلها الصفة نحو : مررت بقوم أيادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما فى التسهيل لشملهما . ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالأصالة . (**قوله أيادى سبا**) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادى بجامع المعاونة . (**قوله قد يكون الأول إلخ**) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو : ﴿ **فكان قاب قوسين** ﴾ [النجم : ٩] ، أى فكان مقدار مسافة قريبة مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشرى

---

[٦٦٧] البيت من السريع ، وهو بلا نسبة .

الأول مضافًا إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب نحو : ﴿ **وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون** ﴾ [الواقعة : ٨٢] ، أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و ﴿ **تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت** ﴾ [الأحزاب : ١٩] ، أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

[٦٦٨] **فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ العَرَادَةِ ظَلْعُهَا ... وقَدْ جَعَلْتَنِى مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا**

أى ذا مسافة إصبع (**وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا**) وهو المضاف إليه (**كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا**) وهو المضاف (**لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ**) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله :

[٦٦٩] **أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسِبِيْنَ امْرأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا**

وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج فى الخبر إلى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والأصل قابى قوس . (**قوله فيحذف الأول والثانى**) أى تدريجا على الراجح كما فى الدمامينى وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعى . (**قوله فأدرك إرقال إلخ**) الإرقال بكسر الهمزة إسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر العين[1] المهملة اسم فرس الشاعر . وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر . وجملة وقد جعلتنى إلخ حال من العرادة . وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على إبل الشاعر . والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة . (**قوله وربما جروا**) أى استداموا جرّ . (**قوله كما قد كان**) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين . ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف . (**قوله بشرط إلخ**) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف . (**قوله مماثلًا**) أى لفظا ومعنى . (**قوله لما عليه قد عطف**) الصلة جارية على غير من هى له (**قوله توقد**) مضارع أصله تتوقد (**قوله مثل الخير**) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان

---

[٦٦٨] قاله كلحبة بن عبد الله اليربوعى . وهذا أصح مما قاله الزمخشرى أن قائله هو الأسود يصف فرسا ، من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . وظلعها فاعل أدرك بفتح الظاء المعجمة أى غمزها فى مشيها . والإرقال بكسر الهمزة نوع من السير . والعرادة اسم فرس كلحبة . وقد جعلتنى حال وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى المعجمة هو ابن طارق الذى أغار على إبله كذا ضبطه ابن دريد فى الجمهرة . وضبطه ابن سيده فى المحكم بالراء المهملة . والشاهد فى الشطر الثانى حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جميعا وأقيم المضاف إليه الثانى الذى هو الثالث مقامهما لأن التقدير فجعلتنى من حزيمة قدر مسافة إصبع . فالحاصل أنه لما تبعه لحقه ولم يبق بينه وبينه إلا قدر مسافة إصبع حتى أدرك فرسه الظلع فقصرت ففاته حزيمة . ولقد غلط من فسر حزيمة بالقبيلة . فافهم .

[٦٦٩] قاله ابن أبى داود فى جارية بن الحجاج وهو من المتقارب . المعنى أكل رجل تحسبينه رجلًا وكل نار تحسبينها نارًا . يعنى ليس كل من له صورة =

---

(١) قوله : والعرادة بكسر العين . الذى فى القاموس أنها بفتحات كسحابه .

أى وكل نار وقوله :

[٦٧٠] **وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ... وَلَا الشَّرِّ يأتِهِ امْرُءٌ وَهْوَ طَائِعُ**

أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، بأن تجعل قوله نار بالجر معطوفًا على امرىء والعامل فيه كل ، ونار الثانى معطوفًا على امرأ والعامل فيه تحسبين .

(تنبيه) : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطًا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم . والجر فيما خلا من الشروط محفوظًا لا يقاس عليه كالجر بدون عطف فى قوله : رأيت التيمى تيم عدى : أى أحد تيم عدى ، ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز ﴿ **تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة** ﴾ [الأنفال : ٦٧] ، أى عرض الآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس

(قوله لئلا يلزم إلخ) علة لمحذوف أى وإنما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفًا على امرىء أو الخير لئلا إلخ . **(قوله العطف على معمولى إلخ)** أى وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يتأتيه امرؤ . **(قوله من الشروط)** أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال إلا بلا . وبه يعلم أن الإضافة فى قول المصنف بشرط إلخ للجنس . **(قوله كالجر بدون عطف)** قاسه الكوفيون . **(قوله أى أحد تيم عدى)** الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمى نفس القبيلة إذ هو واحد منهم . **(قوله ومع العاطف المفصول بغير لا)** نقل سم أنه مقيس عند الأكثرين . **(قوله كقراءة ابن جماز)** قال فى التوضيح : هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف . **(قوله أى عرض الآخرة)** المراد بالعرض بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقيًا وإيثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف .

= امرىء بأمرىء كامل، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية وليس كل نار توقد بالليل بنار، إنما النار نار توقد لقرى الزوار. الهمزة للاستفهام وكل امرىء مفعول تحسبين وامرأ مفعوله الثانى. والشاهد فى ونار حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أى وتحسبين كل نار. ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف. وتوقد أصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين صفة للنار. ونارًا مفعول ثان لتحسبين المقدر.

[٦٧٠] البيت من الطويل ، وهو لبشر القشيري .

مماثلًا لما عليه قد عطف بل مقابلًا له . انتهى (**وَيُحْذَفُ الثَّانِي**) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (**فَيَبْقَى ٱلْأَوَّلُ**) وهو المضاف (**كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ**) فلا ينون ، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعا ، لكن لا يكون ذلك فى الغالب إلا (**بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ ٱلَّذِى لَهُ أَضَفْتَ ٱلْأَوَّلَا**) لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، الأصل قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه . وكقوله :

[٦٧١] **يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيـنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَـةِ الأَسَدِ**

أى بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

[٦٧٢] **سَقَى الأَرَضِينَ الغيثُ سَهلَ وَحَزنِهَا**

(**قوله فيبقى الأول**) أى حال الأول وقوله كحاله فى المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف . (**قوله إذا به يتصل**) أى إذا يتصل الأول بالثانى أو العكس . (**قوله بشرط عطف**) أى على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرفك وجها آخر . (**قوله وإضافة**) أى إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف إليه الأول كقوله : * **بمثل أو أحسن من شمس الضحى** *

(**قوله إلى مثل**) أى لفظا ومعنى . (**قوله لأن بذلك**) اسم إن ضمير الشأن . (**قوله يا من رأى**) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية . ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف . ا هـ دماميني . وقوله عارضا أى سحابا معترضا . وقوله أسرّ به أى لو ثوق بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا . والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد . والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر . والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر . قال السيوطى : قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابًا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواؤه أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الأسد وفى التسمية كقوله : ﴿ **يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان** ﴾ [الرحمن : ٢٢] ، وإنما يخرج من أحدهما . ا هـ.

---

[٦٧١] قاله الفرزدق وصدره : * **يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ**[1] *

من المنسرح . والعارض السحاب . أسر به . ويروى اكفكفه . ويروى أرقت له وبين نصب على الظرف معمول الرؤية دون السرور لفساد المعنى . والشاهد فى ذراعى وجبهة الأسد حيث فصل بين المضاف أعنى ذراعى – والمضاف إليه أعنى الأسد – بما ليس بظرف أعنى وجبهة ، وأصله بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد .

[٦٧٢] تمامه : * **فنيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ** *

هو من الطويل الغيث : المطر فاعل سقى . والشاهد فى سهل وحزنها حيث حذف منه المضاف إليه إذ أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل البعض من الكل . وهو نقيض الجبل . والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض . الفاء للسببية ونيطت تعلقت . والعرى جمع عروة . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء . والضرع كل ذات ظلف أو خف .

---

(١) اقتصر العينى فى الاستشهاد على الشطر الثانى ، فلذلك ذكر صدر البيت .

أى سهلها وحزنها . وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله :

★ ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرابةٍ ★

وقد قرىء شذوذًا : ﴿ **فلا خوف عليهم** ﴾ [البقرة : ٣٨ ، ٦٢] ، أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد . وذهب سيبويه إلى أن

ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدًا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابًا . **(قوله وحزنها)** ضد السهل . **(قوله ومن قبل)** أى من قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبلى فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلًا عليها ، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم المضاف إليها جائز كثيرًا بدون الشروط المذكورة . **(قوله فلا خوف عليهم)** أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت بالفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد أيضًا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن . **(قوله هو مذهب المبرد)** قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهى جائزة قياسًا ا هـ وقد ينافيه قول الشارح سابقًا الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر . **(قوله وذهب سيبويه إلخ)** لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثوانى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر :

بنو وبناتنا كرام فمن نوى مصاهرة فليناً إن لم يكن كفأ

وقول الآخر :

★ بمثل أو أحسن من شمس الضحى ★

إذ لا يفصل بين المتضايفين إذا كان الثانى ضميرا ولأن مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف إليه . كذا فى الدماميني . وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة . ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بأن تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أى إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه محذوف مماثل لمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول .

الأصل فى قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار قطع الله يد من قالها ورجل ، ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف فى الكلام . الثانى : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبى برزة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « **غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثمانى** » بفتح الياء دون تنوين ، والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى (**فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعلٍ ما نَصَبْ * مَفْعُولًا أوْ ظَرْفًا أجِزْ**) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولًا أو ظرفًا حالًا من ما أو من الضمير المحذوف . وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولًا أو ظرفًا .

(**قوله ثم أقحم إلخ**) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب . ا هـ مغنى . وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين أو الإضافة ، ولعدم المحوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر فى نحو : زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الأول ، إذ لو كان قائم خبرا عنه لقدّم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو . (**قوله وعند الفراء الاسمان إلخ**) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف ، وقبل وبعد لأنهما كالشىء الواحد فكأن المضاف العامل فى المضاف إليه شىء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام . (**قوله وهو عكس الأول**) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه . (**قوله فصل مضاف**) أى من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميرا . ا هـ يس . (**قوله شبه فعل**) أى مصدر أو اسم فاعل . (**قوله ما نصب**) خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لأنه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فإنه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل . (**قوله مفعولا إلخ**) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول . قال سم : انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التى جاز الفصل بكل منها ؟ قال البعض : القياس على ما تقدم فى قوله و لم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق . وأنا أقول : مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز . والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشىء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه . (**قوله فى موضع رفع**) لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافًا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقًا . فالجائز فى السعة ثلاثة مسائل : الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلًا . والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ **قتل أولادهم شركائهم** ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . وقول الشاعر :

[٦٧٣] *فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ ٱلْبُغاثَ الأجادِلِ*

وقوله :

[٦٧٤] *فَدَاسَهُمُ دَوْسَ الحُصيدَ ٱلدَّائِسِ *

وقوله :

[٦٧٥] فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ ٱلْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

وأما ظرفه كقول بعضهم: ترك يومًا نفسك وهواها سعى لها فى رداها. الثانية: أن

(**قوله خلافا للبصريين إلخ**) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر . (**قوله مطلقًا**) أى سواء كان ذلك بالأمور الثلاثة أو بغيرها . (**قوله مصدرًا**) أى مقدرا بأن والفعل . شاطبى . (**قوله والمضاف إليه فاعله**) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف . وجعل بعضهم منه ترك يومًا نفسك وهواها أى تركك يومًا نفسك ، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها . (**قوله قتل أولادهم شركائهم**) أى برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به . (**قوله سوق البغاث**) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . والأجادل جمع أجدل وهو الصقر . (**قوله فزججتها**) أى طعنتها . والمزجة بكسر الميم رمح قصير . والقلوص الناقة الشابة .

[٦٧٣] صدره: *عَتَوْا إذْ أجَبْنَاهُمْ إلى ٱلسِّلمِ رأفَةً*

وبعده: وَمَنْ يُلْغِ أعقابَ ٱلأمورِ فإنَّهُ جَديرٌ بِهُلْكٍ آجلٍ أو مُعاجِلِ

هما من الطويل . عتوا أفسدوا . وإذ بمعنى حين . والسلم بالكسر الصلح . والشاهد فى سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر بقوله البغاث بتثليث الباء الموحدة والعين المعجمة وفى آخره ثاء مثلثة ، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد . ومن شرطية ويلغ من الإلغاء ، وفإنه جواب الشرط . والهلك بالضم الهلاك .

[٦٧٤] صدره: *وَحَلَقِ المَاذِىِّ والقَوانِسِ*

قاله عمرو بن كلثوم من الرجز المسدس . وحلق مجرور بالعطف على ما قبله من المجرور . والماذى بالذال المعجمة وتشديد الياء من الدروع البيضاء . والقوانس جمع قونس وهو أعلا البيضة من الحديد . والشاهد فى دوس الحصاد الدائس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس . والدوس نصب على المصدر .

[٦٧٥] هو من الكامل يقال زججت الرجل أزجه زجا فهو مزجوج إذا طعنته بالرمح . والمزجة بكسر الميم رمح قصير كالمزراق . ولقد لحن من فتح ميمها . وأبو مزادة كنية رجل . والقلوص بفتح القاف : الشابة من النوق . والشاهد فى زج القلوص أبى مزادة حيث فصل بين المضاف أعنى زج والمضاف إليه أعنى أبى مزادة بقوله القلوص . وقال الزمخشرى : سيبويه برىء من نحو هذا وليس لقائله عذر سوى مس الضرورة .

يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم : ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقول الشاعر :

[٦٧٦] * وَسِوَاكَ مانِعُ فضْلَهُ ٱلمحتاجِ *

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لى صاحبى » وقوله :

[٦٧٧] * كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ *

وقد شمل كلامه فى البيت جميع ذلك . الثالثة : أن يكون الفاصل القسم . وقد أشار إليه بقوله (وَلَمْ يُعَبْ . فَصْلُ يَمينٍ) نحو : هذا غلام والله زيد . حكى ذلك الكسائى . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها .

(تنبيه) : زاد فى الكافية الفصل بإما كقوله :

[٦٧٨] هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسارٍ وَمِنَّـةٍ وَإمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بالْحُرِّ أَجْدَرُ

(قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال و لم يذكروا اسم المفعول . **(قوله أما مفعوله الأول)** الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنويع إنما هو فى الفاصل . **(قوله هل أنتم تاركو لى صاحبى)** قال الدمامينى : يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد . **(قوله بعسيل)** بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التى يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون . **(قوله هما)** أى الخطتان المعلومتان من السياق . والخطة بالضم : الخصلة ، والإسار بالكسر : الأسر وعد الأسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما فى الجملة .

---

[٦٧٦] صدره : * ما زال يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغنَى *

هو من الوافر . من يؤمك من يقصدك فاعل يوقن . والشاهد فى مانع فضله المحتاج ، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو المحتاج للضرورة .

[٦٧٧] من الطويل وصدره : * فَرِشْنى بخير لاَ أكُونَنْ وَمِدْحَتِى *

أى أصلح حالى بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . والواو فى ومدحتى بمعنى مع والشاهد فى كناحت يوما صخرة حيث فصل بين المضاف وهو ناحت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوما . والعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

[٦٧٨] قاله تأبط شرًا من قصيدة من الطويل . والشاهد فى فصل إما بين المضاف وهو خطتا والمضاف إليه وهو إسار . وأصله خطتان حذفت النون للإضافة وهو بالضم القصة والحالة . والإسار بالكسر الاسر . والتقدير خطتا أسر . والمعنى ليس لى إلا واحدة من خصلتين على زعمكم أما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما ، وقد ثلثهما بخطة أخرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء .

ا هـ . وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (وَاضْطِرَارًا وُجِدَا) أى الفصل والألف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا) أى الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف فاعلًا كان كقوله :

[٦٧٩] أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلاَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ

أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . أو مفعولا كقوله :

[٦٨٠] تَسْقِى امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا

أى تسقى ندى ريقتها المسواك . أو ظرفًا كقوله :

[٦٨١] كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِىٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

(قوله بأجنبى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصولا بأجنبى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبى به على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذى أجيز أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر . أفاده الشاطبى . **(قوله معمول غير المضاف)** يدخل فى الأجنبى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله فاعلًا كان إلخ . سم . **(قوله فاعلا)** أى لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبيًّا وإن كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح . **(قوله أنجب أيام والداه به)** أى ولدا ولدًا نجيبًا . ونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضًا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية فى الضرورة . **(قوله تسقى امتياحًا)** أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك **(قوله كما خط)** ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها ، والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح فالضمير فى الفعلين له .

---

[٦٧٩] قاله الأعشى ميمون بن قيس يمدح به سلامة ذا فايش . وأنجب فعل . ووالداه فاعله . والشاهد فى أيام فإنه ظرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . وأنجب الرجل إذا ولد نجيبًا وإذ ظرف . ونجلاه من النجل وهو النسل والمخصوص بالمدح محذوف أى نعم ما نجلاهما .

[٦٨٠] تمامه: * كما تضمَّنَ ماءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ *

قاله جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب . الضمير فى تسقى يرجع إلى أم عمرو المذكورة فيما قبله . والشاهد فى المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثان لتسقى فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها ، إذ التقدير تسقى ندى ريقتها المسواك . وندى مفعول أول . وامتياحا حال بمعنى ممتحة أى متسوكة ، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أى الاستياك . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والرصف فاعل تضمن . وماء المزنة مفعوله وهى السحابة . والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . وماء الرصف أرق وأصفى .

[٦٨١] قاله أبو حية النميرى . ويروى كتحبير الكتاب . والكاف للتشبيه . وما مصدرية فى محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب . والشاهد فى بكف يوما يهودى حيث فصل بين المضاف – وهو بكف – والمضاف إليه وهو يهودى بقوله يوما وهو أجنبى ، فلا يجوز إلا فى الضرورة . وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب . ويقارب أى الخط صفة ليهودى ، أو يزيل عطف عليه أى يفرق فيما بينه ويباعد .

الثانية : الفصل بنعت المضاف كقوله :

[٦٨٢] وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ بِيَمينِ أُصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أى بيمين مقسم أصدق من يمينك . وقوله :

[٦٨٣] * مِنِ آبنِ أَبِى شَيْخِ آلأَبَاطِحِ طَالِبِ *

أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح . الثالثة : الفصل بالنداء كقوله :

[٦٨٤] كَـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَــا عِصَامِ زَيْـدٍ حِمَـارٌ دُقَّ بِاللِّجَـامِ

أى كأن برذون زيد يا أبا عصام . وقوله :

[٦٨٥] وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِى سَقَرَا

وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ . وخص اليهودى لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب. **(قوله من ابن إلخ)** صدره: * **نجوت وقد بل المرادى سيفه** * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهم فسلم الأولان وقتل على: قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم(1) نسبة إلى مراد قبيلة. قاله يس . ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له. **(قوله كأن برذون إلخ)** قال ابن هشام: يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر. وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه.

---

[٦٨٢] قاله الفرزدق من الكامل واللام فى لئن للتأكيد وفى لأحلفن جواب الشرط. والشاهد فى أصدق من يمينك حيث فصل بين المضاف وهو بيمين والمضاف إليه وهو مقسم.

[٦٨٣] صدره: * نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ ٱلْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ *

قاله معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما لما اتفق ثلاث من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من على بن أبى طالب وعمرو ابن العاص ومعاوية، فسلم الاثنان وقتل على رضى الله عنه. والواو فى وقد للحال والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله. والشاهد فى– من ابن أبى شيخ الأباطح طالب– إذ التقدير من ابن أبى طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها.

[٦٨٤] رجز لم يدر راجزه. والشاهد فى أبا عصام حيث فصل به بين المضاف– وهو برذون– والمضاف إليه وهو زيد. والتقدير يا أبا عصام كأن برذون زيد. وحمار بالرفع خبر كأن. ودق باللجام صفته .

[٦٨٥] قاله بجير بن زهير بن أبى سلمى أخو كعب صاحب بانت سعاد، إخوان صحابيان، من قصيدة من البسيط يحرض بها أخاه كعبًا على الإسلام. قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير. وكعب منادى حذف منه حرف النداء . وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين. ومنقذ خبر المبتدأ. والتهلكة الهلاك. وسقرا اسم جهنم ، والمدة فيه لأجل القافية .

---

(1) **(قوله المرادى)** ضبطه فى أول الباب بالضم، وهو الموافق لما فى القاموس حيث قال: ومراد– كغراب– أبو قبيلة لأنه تمرّد، وكسحاب وكتاب العنق اهـ .

أى وفاق بجير يا كعب .

(تنبيه) : من المختص بالضرورة أيضًا الفصل بفاعل المضاف كقوله :

[٦٨٦] **نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي ۞ وَلَا نَرْعَوِى عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ**

وقوله :

[٦٨٧] **مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ ۞ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرِ وَجْدٌ صَبِّ**

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى كما فى قوله : * **أنجبَ أيامَ والداه به** * البيت . ويحتمل أن يكون منه . وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

[٦٨٨] * **فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ** *

بدليل أنه يروى أيضًا بنصب مطر ورفعه، والتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هى . ومنه

(قوله وفاق كعب بجير إلخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه إلى الإسلام إلى أن أسلم . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . **(قوله نرى)** بالنون كما قاله الدمامينى : تصمى من أصميته إذا رميته فقتلته بحيث تراه . ولا تنمى من أنميته إذا رميته فغاب عنك ثم مات . والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطىء والإرعواء الكف عن القبيح . **(قوله فإن نكاحها مطر حرام)** أى فى رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النيابة إلا فى الضمائر المنفصلة ، وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين . ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . وصدر البيت :

* **لئن كان النكاح أحل شىء** *

---

[٦٨٦] هو من الطويل . ونرى من رؤية البصر . وأسهما مفعوله . وتصمى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه صفة لأسهما . ويجوز أن يكون مفعولا ثانيًا لنرى إذا جعلت من رؤية القلب . ولا تنمى من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات . ويجوز عطف المنفى على المثبت كما بالعكس . والإرعواء الكف عن القبيح . والشاهد فى عن نقض أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أى عن أن ينقض أهواؤنا العزم .

[٦٨٧] هو من الرجز . ويروى ما أن عرفنا للهوى . ولا جهلنا موضع ولا عدمنا . ومن زائدة . والشاهد فى قهر وجد صب حيث فصل بين قهر المضاف مفعول عدمنا وبين صب المضاف إليه بقوله وجد بالرفع فاعل المضاف . والصب العاشق .

[٦٨٨] وصدره : * لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَىْءٍ

قاله الأحوص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر . اسم رجل كان أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . الفاء جواب الشرط . والشاهد فى مطر بالجر فإنه فصل بين المتضايفين وليس بضرورة . فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافا إلى مفعوله والنصب عكس ذلك .

الفصل بالفعل الملغى كقوله :

[٦٨٩] * بِأَىِّ تَرَاهُمُ ٱلْأَرَضِينَ حَلُّوا *

أى بأى الأرضين زاده فى التسهيل . وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله :

[٦٩٠] مُعَاوِدُ جُرأَةً وَقْتِ الهَوَادِى أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادى جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلام إن شاء الله أخيك ففصل بإن شاء الله ا هـ .

(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشىء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيدًا أن يتقدم زيدًا على مثل وإن كان المضاف غيرًا وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا أنا زيدًا غير ضارب كما يقال أنا زيدًا

(قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لأن ترى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى . **(قوله معاود جرأة وقت الهوادى)** فى شواهد العينى أن صدره :

* أشم كأنه رجل عبوس *

وكذا فى الهمع . وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا . والأشم من الشمم وهو التكبر . يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد : أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب . والجرأة بضم الجيم . **(قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل إلخ)** أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا . أفاده الدمامينى . **(قوله وقصد بها النفى)** بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها . **(قوله معمول ما أضيفت إليه)** ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل .

---

[٦٨٩] هو من الوافر . وتمامه : * الدَّابَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الكِفَارَا *

والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان . والهمزة للاستفهام . وفيه إضمار . والتقدير هل حلوا الدابران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار . وأم متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية . والباء فى بأى تتعلق بحلوا . وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذى هو مضاف إليه بقوله تراهم .

[٦٩٠] هو من الوافر . وصدره : * أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ[1] *

قوله : اشم من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلًا يظهر بالتكبر والامتناع ، ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحروب . والشاهد فى قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله معاود ، والمضاف إليه الذى هو قوله وقت الهوادى [جمع هاد وهو] العنق . يقال أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها .

---

(١) جعله الأشمونى عجزًا للبيت . وقد نبه الصبان على هذا الاختلاف .

لا أضرب . ومنه قوله :

[٦٩١] إنَّ آمرأً خصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى ، فكأنه قال لعندى لا يكفر . ومنه قوله تعالى : ﴿ **على الكافرين غير يسير** ﴾ [المدثر : ١٠] ، فإن لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمولى ما أضيفت إليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفى بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست فى الباب الذى قبله أشار إلى ذلك بقوله (**آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا آكْسِرْ**) أى وجوبًا (**إِذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلًا**) منقوصًا أو مقصورًا (**كَرَامٍ وَقَذَا * أَوْ يَكُ**) مثنى أو مجموعًا على حده (**كَابْنَيْنِ وَزَيدِينَ فَذِى**) الأربعة (**جَمِيعُهَا**) آخرها

هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقًا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا . قاله الدمامينى . (**قوله ومنه قوله تعالى إلخ**) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد . (**قوله غير ضارب زيدا**) أى إلا شخصا ضرب زيدا . (**قوله لعدم قصد النفى بغير**) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدًا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعا نحو : قاموا غير ضاربين زيدًا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(**قوله لأن فيه أحكاما إلخ**) وذلك ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلًا ولا مثنى ولا جمعًا على حده . (**قوله أشار إلى ذلك**) أى إلى أن فيه أحكامًا ليست فى الباب **الذى** قبله . (**قوله إذا لم يك معتلا**) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو : دلو وظبى كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصًا أو مقصورًا . (**قوله أو يك**) أى ولم يك .

---

[٦٩١] البيت من البسيط ، وهو لأبي زبيد الطائي .

واجب السكون و(**آلْيَا بَعْدُ**) أى بعدها (**فَتْحُهَا احْتُذِى**) أى اتبع (**وَتُدْغَمُ آلْيَا**) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (**فِيهِ**) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (**و**) كذا (**آلْوَاوُ**) من المجموع حال رفعه فتقول : هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ، ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى . والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدين لى فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « **أو مخرجى هم** » وقول الشاعر :

[٦٩٢] **أَوْدَى بَنِىَّ وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً ... عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعُ**

هذا إذا كان ما قبل الواو مضمومًا كما رأيته وإليه أشار بقوله (**وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ**) فإن لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفى

(**قوله فذى**) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدإ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيًا . (**قوله آخرها واجب السكون**) إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو ، وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر . (**قوله وكذا الواو إلخ**) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل واو إلخ . (**قوله فتقول هذا رامى**) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام . (**قوله فحذفت النون واللام للإضافة**) هذا هو التحقيق عندى وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافًا لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض . (**قوله والأصل فى الجمع**) أى بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله . (**قوله ثم قلبت الضمة كسرة**) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس . (**قوله لتصح الياء**) أى المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب . (**قوله أودى بنىّ**) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع . (**قوله هذا**) أى قلب الضمة كسرة . (**قوله يهن**) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة . قاله الشاطبى .

[شواهد المضاف إلى ياء المتكلم]

[٦٩٢] قاله أبو ذؤيب من الأبيات التى فيها البيت السابق . وتمامه : * **بَعْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تُقْلِعُ** *

أودى : هلك . والشاهد فى بنى حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء ، فى الياء إذ أصله بنوى بإسقاط النون للإضافة . وأعقبونى أى أورثونى حسرة وتلهفًا .

(**وَأَلِفًا سَلِّمْ**) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاى بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (**وَفِي ٱلْمَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ**) نحو عصى . ومنه قوله :

[٦٩٣] **سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ**

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن يا بشرى .

(**تنبيهان**) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو : لديه وعليه ولدينا وعلينا . الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

(**قوله انقلابها ياء**) أى عوضًا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين . نقله يس عن ابن هشام .

(**قوله سبقوا**) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعًا فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنىّ إلخ . (**وقوله وأعنقوا لهواهم**) أى تبع بعضهم بعضًا فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيًا للمجهول أى اخترمتهم المنية . كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت .

(**قوله يستثنى مما تقدم**) أى من إطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك . (**قوله الاسمية**) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان . سم .

(**قوله اتفقوا على قلبها ياء**) نظر فيه المصرح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل . (**قوله وهو ما سوى الأربع المستثنيات**) لا يرد عليه نحو : فى وأبى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الأربع المذكورة .

---

[٦٩٣] قاله أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعًا فى طاعون . والضمير فى سبقوا يرجع إليهم . والشاهد فى هوى حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله هواى وهذه لغة هذيل . وأعنقوا أى تبع بعضهم بعضًا . قوله فتخرموا مجهول أى أخذوا واحدًا واحدًا واحدًا ، وتخرمتهم المنية . ولكل جنب مصرع حال .

الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح نحو : غلامى وفرسى ، والمعل الجارى مجراه نحو : ظبيى ودلوى ، وجمع التكسير نحو : رجالى وهنودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو : مسلماتى . واختلف فى الأصل منهما فقيل الإسكان وقيل الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلًا عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفًا ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها . فالأول : كقوله :

[٦٩٤] خليلى أَمْلَكُ مِني لِلّذِى كَسَبَتْ يَدِى وَما لَىَ فيما يَقْتنى طَمَعُ

والثانى : كقوله :

[٦٩٥] أُطوِّفُ مَا أُطوِّفُ ثُمَّ آوَى إلى أُمَّا وَيُرْوِينِى النَّقِيعُ

أراد إلى أمى . والثالث : كقوله :

[٦٩٦] وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى بِلَهَفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ أنّى

وقول البعض تبعًا لسم : إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها بالحروف إضافتها لغير ياء المتكلم . ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

(قوله والمعل الجارى إلخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح . **(قوله وقد تحذف هذه الياء)** أى إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبالى وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به . **(قوله فتقلب ألفًا)** أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال سم : الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهى مضاف إليه فى موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت . **(قوله بلهف)** أى بقولى يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا . **(قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها)** هذا مقابل قوله يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره .

---

[٦٩٤] البيت من البسيط .

[٦٩٥] البيت من الوافر ، وهو لنقيع بن جرموز .

[٦٩٦] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ **ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ** ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، وكسر ياء عصاى : الحسن وأبو عمرو فى شاذّه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) : في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور . والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل . والثالث : أنه مبنى وإليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب . والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جنى . وكلا هذين المذهبين بيِّن الضعف . والله أعلم .

[إعمال المصدر]

(بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فى ٱلْعَمَلْ) تعديًا ولزومًا ، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو

(قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبى . **(قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد)** لعل وجهه أن الكسرة فى عصاى تالية للألف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخى تالية للياء وهى تناسب الكسرة . **(قوله بكسرة ظاهرة)** أى خالفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان . قاله الدمامينى . **(قوله مبنى)** ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما تجوّز البناء إذا توغل المضاف فى الإبهام . قاله يس . **(قوله لا معرب ولا مبنى)** وعلى هذا إذا قلت : غلامى حاضر فغلام مبتدأ فى محل رفع إذ ليس الإعراب المحلى مخصوصًا بالمبنى . هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض .

[إعمال المصدر]

(قوله بفعله المصدر ألحق فى العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل فى العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع فى العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامينى صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل . **(قوله فإن كان فعله المشتق منه لازمًا إلخ)** هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازمًا ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف .

لازم ، وإن كان متعديًا فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر .

(تنبيه) : يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافًا ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني : أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافًا لبعضهم . واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (**مُضافًا أَوْ مجُرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ**) لكن إعمال الأول أكثر نحو : ﴿ **ولولا دفع الله الناس** ﴾ [الحج : ٤٠] ، والثاني : أقيس نحو : ﴿ **أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيمًا** ﴾ [البلد : ١٤] ، وقوله :

[٦٩٧] ***بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ***

ورد أيضًا بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضًا أن المتعدى بحرف الجر يسمى متعديًا بالإطلاق مع أن المتعدى بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه . **(قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافًا)** وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الألباس لأنك إذا قلت مثلًا عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبنى للفاعل . وقال أبو حيان : يجوز إذا كان فله ملازمًا للبناء للمجهول كزكم لعدم الإلباس حينئذ فيجوز أعجبني زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاها في الهمع . زاد الدماميني قولًا رابعًا عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو : أعجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء . ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم : عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير أن التقدير من أن أوقعت أنيابه . **(قوله بخلاف فاعل الفعل)** أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل . **(قوله وإذا حذف إلخ)** استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضا إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمله مستتر لا محذوف . **(قوله لا يتحمل ضميره)** أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربًا زيدًا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي . **(قوله أو مجردًا)** أي من أل والإضافة . **(قوله أقيس)** أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء . **(قوله ذي مسغبة)** أي مجاعة . **(قوله بضرب إلخ)** تمامه كما في بعض النسخ :

[شواهد اعمال المصدر]

[٦٩٧] تمامه : * **أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ** *

قاله المرار بن منقذ التميمي من الوافر . الباء في بضرب تتعلق بازلنا وفي بالسيوطي بضرب . والشاهد في رءوس قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر . قوله هامهن أي هام رءوس وهو جمع هامة وهي الرأس . وليست بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ومثل هذا تأكيد وأراد بالمقيل بفتح الميم الإعناق لأنها مقيل الرأس .

وإعمال الثالث قليل كقوله :

[٦٩٨] * ضَعِيفُ ٱلنِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ *

وقوله :

[٦٩٩] لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى ٱلْمُغِيرَةِ أَنَّنِى كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ ٱلضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقوله :

[٧٠٠] فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعدَما دَعاكَ وَأَيْدِينا إليهِ شَوارِعُ

---

* أزلنا هامهن عن المقيل *

والهام جمع هامة وهى الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقيل العنق لأنها مقيل الرأس أى مستقره .

(قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول . كذا فى القاموس . ومسمع كمنبر اسم رجل .

(قوله فإنك والتأبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعًا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة . وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر .

قال البعض : وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر إن فى البيت اللاحق ويروى البيت :

* فمالك والتأنيب عروة بعد ما

---

[٦٩٨] تمامه : * يَخالُ الفِرارَ يُرَاخِى الأَجَلْ *

هو من أبيات الكتاب من المتقارب أى هو ضعيف النكاية . والشاهد فيه فإن النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله فنصب أعداءه . ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراخى الأجل جملة مفعوله الثانى أى يحسب أن الفرار عن الموت يباعد الأجل .

[٦٩٩] قاله المرادى الأسدى . ذكر مستوفى فى شواهد التنازع . والشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسمعًا بكسر الميم اسم رجل .

[٧٠٠] هو من الطويل . الشاهد فى والتأبين عروة حيث نصب التأبين من أبنت الرجل رقبته : أى تأبينك عروة وهو مصدر معرف بأل . ودعاك من الدعاء . وقيل بالواو من الوعى وهو الحفظ . والواو فى وأيدينا للحال . وشوارع جمع شارعة .

وقد أشار إلى ذلك فى النظم بالترتيب .

(تنبيه) : لا خلاف فى إعمال المضاف ، وفى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف . والثانى : أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث : فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين **(إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ * مَحَلَّهُ)** أى المصدر إنما يعمل فى موضعين : الأول : أن يكون بدلًا من اللفظ بفعله نحو : ضربًا زيدًا . وقوله :

[٧٠١] *** فَنَدْلًا زُرَيْقُ ٱلمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ**

وقوله :

[٧٠٢] **يَا قَابِلَ ٱلتَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلُ**

إلخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك . وشوارع ممتدة . **(قوله وقد أشار إلى ذلك)** أى إلى كون الأول أكثر والثانى كثيرًا والثالث قليلًا لا إلى ذلك مع كون الثانى أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة .

(قوله أى المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى حيز تفسيرها . **(قوله فى موضعين)** أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدًا ضرب عمرو بكرًا . **(قوله بدلًا من اللفظ بفعله)** اختلف فيه فقيل : لا ينقاس عمله وقيل : ينقاس فى الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل : والإنشاء نحو : حمدًا الله والوعد نحو :

*** قالت نعم وبلوغًا بغية ومنى ***

---

[٧٠١] قبله :

يَمُـرُّونَ بِالدَّهْنَـا خِفَافًـا عِيَابُهـمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ ٱلحَقَـائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَـدْلًا ....

ذكر البحث فيهما مستوفى فى شواهد المفعول المطلق . والشاهد فيه ههنا فى فندلًا فإنه بدل من اندل ، أمر من ندل يندل إذا اختلس . والمصدر إذا كان بدلًا من اللفظ بالفعل يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلذلك احتمل فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كندل الثعالب .

فزيدًا والمال ومآثِم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثانى : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدرًا بأن والفعل أو بما والفعل ، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا ، والتقدير من أن ضربت زيدًا أمس أو من أن تضربه غدًا . ويقدر بما إذا أريد الحال نحو : عجبت من ضربك زيدًا الآن أى مما تضربه .

(تنبيهات) : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو : علمت ضربك زيدًا ، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدًا فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية . الثانى : ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبًا . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا فى عمله ،

والتوبيخ نحو : *** وفاقًا بنى الأهواء والغى والهوى ***

(قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله . **(قوله نصب بالمصدر)** واختلف فى ناصب المصدر ففى الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى ألزم ضربًا وغيره يراه منصوبًا باضرب ا هـ دمامينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلًا من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سيبويه . **(قوله ويقدر بما إلخ)** إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضا إيثارًا للأدل على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقًا كما أفاده شارح الجامع . فاندفع اعتراض الدمامينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة . **(قوله أن المخففة)** قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم . **(قوله نحو علمت ضربك زيدًا)** أما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثانى محذوفًا تقديره حاصلًا مثلًا أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر . **(قوله والموضع غير صالح للمصدرية)** أى لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ا هـ سم . **(قوله وقد جعله فى التسهيل غالبًا)** عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلًا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها ا هـ . **(قوله وليس تقديره إلخ)** أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدًا قائمًا وإن إكرامك زيدًا حسن ، وكان تعظيمك زيدًا حسنًا ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدمامينى لا يقولون إن أضرب

ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذنى أخاك يقول ذلك لثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب . أحدها : أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافًا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى إعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف . ثانيها : أن يكون مكبرًا فلو صغر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل . وأما قوله :

[٧٠٣] يُحَابِى بِهِ ٱلْجَلْدُ الَّذِى هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نفْسَ رَاكِبِ

فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح

زيد قائمًا ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو : ﴿**إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى**﴾ [طه : ١١٨] ، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامينى وشارح الجامع . (**قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك**) حال كالحال فى ضربى العبد مسيئًا فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض . وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض ، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر . (**قوله فلو أضمر لم يعمل**) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح . وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضًا نحو : مكرم زيدًا عالم وهو بكرًا جاهل أو يعمل اتفاقًا أو لا يعمل اتفاقًا . وقول الدمامينى : لم أر أحدًا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث . (**قوله فلو صغر لم يعمل**) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل : يعمل مصغرًا ويوافقه رويدًا زيدًا . (**قوله غير محدود**) أى دال على المرة . (**قوله فلو حد بالتاء**) أى تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودًا . (**قوله يحابى**) أى يحيى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل ، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب . والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحابى يصف الشاعر مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا . (**قوله أن يكون غير منعوت إلخ**) أى لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل .

---

[٧٠٣] هو من الطويل . يحابى أى يحيى . والجلد بالفتح القوى فاعله . والباء فى به للاستعانة أو السببية والضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا به وأحيابه نفس راكب كاد يموت عطشًا . والشاهد فى بضربة كفيه الملا فإن ضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله . ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب . وهو شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل . ونفس راكب مفعول يحابى .

زيدًا لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر . فلو نعت بعد تمامه لم يمنع . والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت فى ذلك . خامسها : أن يكون مفردًا . وأما قوله :

[٧٠٤] قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا المَجْدَ وَالْفَنَعَا

فشاذ . وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالًا أو مستقبلًا لأنهما مدلولا المضارع (**وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما فى فعله ،

(**قوله قبل تمام عمله**) أى بذكر سائر متعلقاته . (**قوله بمنزلة الصلة من الموصول**) إنما قال بمنزلة نظرًا إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول فى حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أوما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا . (**قوله فلا يفصل بينهما**) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم فى قوله تعالى : ﴿ **إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر** ﴾ [الطلاق : ٩] ، معمولًا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح فى الخاتمة . (**قوله أن يكون مفردًا**) أى لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التى هى أصل الفعل . وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم . وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيدًا ضرب عمرو . نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلًا من اللفظ بفعله نحو زيدًا ضربًا أو كان المعمول ظرفًا وهو الراجح وبقى منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفًا على الأصح كما فى الهمع وغيره . (**قوله تجاربهم**) بكسر الراء جمع تجربة . والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء . (**قوله ولاسم مصدر عمل**) أى مضافًا أو مجردًا أو مع أل كما أفاده سم . (**قوله فى الدلالة على معناه**) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو : الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات . ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه .

---

[٧٠٤] هو من قصيدة من البسيط يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية الممدوح . والشاهد فى قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة . وقد عمل فى قوله أبا قدامة . وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور . قوله والفنعا بالفاء والنون والعين المهملة . قال فى العنان : الفنع الخير والكرم والفضل والثناء والزيادة .

كذا عرفه فى التسهيل ، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظًا لا تقديرًا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع ، نحو قاتل قيتالًا وضارب ضيرابًا ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظًا وتقديرًا ، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء ، والكلام من قولك توضأ وضوءًا وتكلم كلامًا فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما فى فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضأ توضؤًا ، وبزيادة نحو أعلم إعلامًا . ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقًا وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة . وهذا كالمصدر اتفاقًا . ومنه قوله :

[٧٠٥] **أَظَلُوْمُ إنَّ مُصَابَكُـمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيةً ظُلْـمُ**

(قوله دون عوض) متعلق بخلوه . **(قوله ما فى فعله)** أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده . **(قوله ونحو عدة إلخ)** أى ونحو تعليمًا وتسليمًا فإن التاء عوض عن إحدى اللامين . وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج . فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا . **(قوله لخلوهما لفظًا وتقديرًا)** أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه . **(قوله من بعض ما فى فعلهما)** أى وهو التاء وأحد حرفى التضعيف والمدة فيهما ليست عوضًا لما علمت . **(قوله بمساواة إلخ)** فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم . **(قوله علم)** قال فى الهمع : اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف . **(قوله نحو يسار وفجار وبرة)** الأول : علم لليسر مقابل العسر . والثانى : علم للفجور . والثالث : علم للبر . واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذى يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر . أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا . **(قوله وهذا لا يعمل اتفاقا)** أى وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله ، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح فى موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك . ويشكل عليه أن مصابكم رجلًا لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ فى الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن ، أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه .

[٧٠٥] قاله الحارث بن خالد المخزومى . وما قاله الحريرى فى درة الغواص أنه للعرجى . ليس بصحيح من قصيدة من الكامل الهمزة حرف نداء . والصواب ظلم ترخيم ظليمة وهى اسم أم عمران المذكورة فى أول القصيدة . والشاهد فى مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمى . والتقدير إن أصابتكم رجلا . وأهدى السلام فى محل النصب صفة لرجلًا وتحية نصب من قبيل قعدت جلوسًا وظلم مرفوع لأنه خبر أن .

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر ، وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون . ومنه قوله :

[٧٠٦] أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرِّتَاعَـا

وقوله :

[٧٠٧] * بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ *

وقوله :

[٧٠٨] قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْىَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيْكَ قُلْتُ صَحِيْحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

(قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح . والذى فى كلام غيرهم كابن هشام فى شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتى فى كلامه أيضًا فى آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول . وهذا مما يقتضيه التعريف السابق . **(قوله والمحمدة)** بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح ، وسيأتى فى آخر أبنية المصادر أن فى الميم الثانية الفتح وأنه القياس . **(قوله أظلوم)** الهمزة للنداء ومصابكم مصدر ميمى بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله ، ورجلًا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له ، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسًا ، وظلم خبر إن . **(قوله وغير هذين)** أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة . **(قوله وهو مراد الناظم)** هذه دعوى بلا دليل ، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر .

---

[٧٠٦] قاله القطامى من قصيدتة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار وكفرًا نصب بفعل محذوف أى أكفر كفرًا بعد ردّ زفر بن الحارث الموت عنى وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه . وأشار إليه بقوله : وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهى الإبل التى ترتع . ولقد أفحش فى الغلط من فسر الرتاعا بأنه اسم رجل وأنه مفعول . بل الصحيح إن الرتاعا صفة المائة . والمائة نصب باسم المصدر . وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذى هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة . والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد إعطائك إياى المائة الرتاعا أى الراتعة من الإبل . وآفة غلطهم عدم إطلاعهم فى سوابق البيت ولواحقه . بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين .

[٧٠٧] تمامه : * فَلَا تَرَيَنْ لِغَيرِهِمُ الوَفَاءَ *

هو من الوافر . والشاهد فى بعشرتك الكرام ، حيث نصب العشرة اسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام . والباء فيها تتعلق بتعد . والفاء جواب لشرط محذوف : أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين . وهو بنون التأكيد المخففة والوفاء بالنصب مفعوله .

وقوله :

[٧٠٩] **لِأَنَّ ثَوَابَ ٱللهِ كُلَّ مُوَحِّدِ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيْهَا يُخَلَّدُ**

وقول عائشة رضى الله عنها : من قُبْلَةِ الرجل زوجته الوضوء .

(تنبيه) : إعمال اسم المصدر قليل . وقال الصيمرى : إعماله شاذ وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير عمل **(وَبَعْدَ جَرِّهِ ٱلَّذِى أُضِيفَ لَهْ * كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ)** اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال : الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو : ﴿ **ولولا دفع الله الناس** ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠] . الثانى : عكسه نحو : أعجبنى شرب العسل زيد . ومنه قوله :

[٧١٠] *** قَرْعُ الْقَوَاقِيْزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيْقِ ***

(قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الإبل . **(قوله جنانًا)** مفعول ثان لثواب . **(قوله قليل)** أى وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة . **(قوله كمل بنصب أو برفع عمله)** أى إن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب ، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن :

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا . وأو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معًا . **(قوله خمسة أحوال)** هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة . **(قوله قرع القواقيز إلخ)** صدره :

*** أفنى تلادى وما جمعت من نشب ***

---

[٧٠٩] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت .

[٧١٠] قاله الأقيشر الأسدى من قصيدة من البسيط . وصدره :

*** أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ***

الشاهد فى قرع القواقيز فإن القواقيز مخفوضة فى اللفظ مرفوعة فى المعنى . ويروى قرع القواقيز أفواه الأباريق على أن القواقيز هى المفعولة فى المعنى ، والأفواه هى الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول ، وعلى الأول إلى الفاعل . وهى بالقافين والزاى المعجمة جمع قاقوزة وهى قدح . وقد قالوا قاقوزة وجمعها قواقيز . وأفواه جمع فم والأباريق جمع أبريق . قوله تلادى بكسر التاء المثناة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أفنى ، وفاعله قرع القواقيز . وما جمعت بتشديد الميم ومن للبيان . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها .

وقوله :

[٧١١]　　*نفْىَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ*

وليس مخصوصًا بالضرورة خلافًا لبعضهم ففى الحديث : « **وحج البيت من استطاع إليه سبيلا** » [آل عمران : ٩٧] ، أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل . الثالث : أن

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو . والتليد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريف . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار . والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر . وأفواه بالرفع فاعل قرع . (**قوله نفى الدراهيم**) صدره :

*** تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ***

الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر ، وذلك منتصف النهار . ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة فى الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف . وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى . (**قوله ففى الحديث إلخ**) عدل عن الاستدلال بآية : ﴿ **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا** ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلًا للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا . وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون أل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين . من المغنى والدمامينى عليه .

---

[٧١١] صدره :　　*** تَنْفِي يَدَاهَا الحَصى فِي كلِّ هَاجِرَةٍ ***

قاله الفرزدق من البسيط . وتنفى من نفيت الدراهم أثرتها للانتقاد . ويداها فاعله والضمير يرجع إلى الناقة . والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة . ونفى الدراهيم نصب بنزع الخافض أى كنفى الدراهيم جمع درهام لغة فى درهم . ويروى الدنانير . وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله ، ولكنه مجرور بالإضافة . والشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما فى عجبت من شرب العسل زيد . والصيارف جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء .

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو : ﴿ **وما كان استغفار إبراهيم** ﴾ [التوبة : ١١٤] ، ﴿ **ربنا وتقبل دعاءِ** ﴾ [إبراهيم : ٤٠] ، الرابع : نحو : ﴿ **لا يسأم الإنسان من دعاء الخير** ﴾ [فصلت : ٤٩] . الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا .

(تنبيه) : قوله كمل ينصب إلى آخره يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه لا غير لازم (**وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ**) مراعاة للفظه وهو الأحسن (**وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ**) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلًا فمحله رفع وإن كان مفعولًا فمحله إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع . ومنه قوله :

[٧١٢] **حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ**

(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه . **(قوله ربنا وتقبل دعاء)** أى إياك . **(قوله فيرفع وينصب)** أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما . **(قوله لما عرفت)** أى من بيان الأحوال الخمسة إذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها حذف الفاعل . قال الدمامينى : لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما إذا كان اسمًا للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى إلى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اهـ . **(قوله وجر ما يتبع ما جر)** أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما فى التسهيل . قال الدمامينى : كما فى أعجبنى إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدى إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اهـ ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض . **(قوله فحسن)** أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك . **(قوله حتى تهجر إلخ)** حتى غائية وتهجر سار فى الهاجرة ، وضميره للحمار الوحشى ، والرواح ما بين الزوال والليل . وهاجها أثارها فى طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى .

---

[٧١٢] قاله لبيد العامرى من قصيدة من الكامل يصف فيها حمارًا وأتانًا قد كانا فى خصب زمانًا حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلأ وأهنأ الورد . وحتى للغاية والضمير فى تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور فى القصيدة قبله ، وهو قوله : أو مسحل المذكور شاهدا فى صفحة ٢٩٨ .

فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب . وقوله :

[٧١٣] السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشْىَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

الفضل اللابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت للهلوك على الموضع لأنها فاعل المشى . وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

[٧١٤] قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَــةَ الْأَفْلَاسِ وَاللَّيَانَــا

ولو قلت : واللحم بالرفع جاز على معنى من أن آكل الخبز واللحم .

(تنبيه) : ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب

وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب فى الأمر إذا طلبه مجدًا . وحقه مفعول المصدر . والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على محله . **(قوله السالك)** خبر بعد خبر لأنت فى بيت قبله . والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببى للثغرة ففيه أيضًا الوجهان . ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أى يمشى مشى الهلوك كما قاله العينى وتبعه البعض . ولك أن تجعله عامله السالك على حد قعدت جلوسًا . والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة . وجملة عليها الخيعل حال . والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له . وقيل قميص قصير . والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوك على محله . وفى شرح الهذليات أنه الخيعل ليس تحته إزار ، قال العينى : هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد . **(قوله لليان قد كنت داينت بها إلخ)** الضمير للقنية أى أخذتها فى دين لى على حسان . والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل .

---

[٧١٣] قاله المتنخل الهذلى من قصية من البسيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله : * **وأنت الحازم البطل** * والثغرة يجوز نصبه على المفعولية وجره على الإضافة ، وهى كل ثنية فيها خوف من الأعداء ، وكذا يجوز الوجهان فى اليقظان لأنه صفة الثغرة . وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالئها أى حافظها . ومشى الهلوك نصب بتقدير يمشى مشى الهلوك بفتح الهاء وضم اللام وفى آخره كاف وهى المرأة الفاجرة الساقطة . والخيعل مبتدأ وعليها خبره والجملة حال بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له . وقيل : قميص قصير والشاهد فى الفضل فإنه مرفوع لأنه صفة للهلوك على الموضع لأنه فاعل المشى وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهى اللابسة ثوب الخلوة . وفى شرح الهذليات هو الخيعل ليس تحته إزار وهذا هو الصحيح . فعلى هذا هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد .

[٧١٤] قاله زياد العبرى ، وهو الأصح من عزوه إلى رؤبة . وداينت من المداينة . يقال داينت فلانا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين . والضمير فى بها يرجع إلى القينة . وحسان اسم رجل مفعول داينت . ومخافة الإفلاس نصب على التعليل . والشاهد فى والليانا حيث نصب عطفًا على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولًا فى المعنى للمخافة الذى هو المصدر . وهو بفتح اللام وكسرها والفتح أكثر . وهو المطل بالدين .

الكوفيين وطائفة من البصريين . وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل . وفصل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(خاتمة) : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبى كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول . فمما يوهم التقدم قوله :

[٧١٥] وَبَعْضُ ٱلحِلْمِ عِنْدَ ٱلْجَهلِ لِلْذِّلَّةِ إذْعَانُ

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما فى نحو :

(قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه فى مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى كلمة رفعًا أو نصبًا إلا إذا كان محلى بأل أو منوّنًا أو مضافًا إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها . قاله الشمنى . **(قوله فأجاز فى العطف والبدل إلخ)** لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما . **(قوله والتأويل)** أى بجعل المرفوع فاعلًا لمحذوف والمنصوب مفعولًا لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف . **(قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل)** سيأتى مقابله فى آخر الباب أما المصدر الآتى بدلًا من اللفظ بفعله . **(قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه)** قال الرضى : أنا لا أرى منعًا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه . قال الله تعالى : ﴿ **ولا تأخذكم بهما رأفة** ﴾ [النور : ٢] ، وقال : ﴿ **فلما بلغ معه السعى** ﴾ [الصافات : ١٠٢] ، ومثله فى كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشىء حكمه حكم ما قدر به ا هـ ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقًا بمحذوف حال من المصدر . **(قوله بأجنبى)** هو ما ليس متعلقًا بالمصدر ولا متممًا له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبى ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربى حسن زيدًا فى الدار ، ويجوز ضربى زيدًا فى الدار حسن وكغير الأجنبى الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبى .

---

[٧١٥] البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني .

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ، ومما يوهم الفصل بأجنبى قوله تعالى : ﴿ إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، فليس يوم منصوبًا برجعه كما زعم الزمخشرى ، وإلا لزم الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، ومنه أيضًا قوله :

[٧١٦] **أَلْمَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا ... تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالِ**

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذم وإن كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين . فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف . كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء . فالمن الثانى بدل من المن الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلًا عليه . أما المصدر الآتى بدلًا من اللفظ بفعله . فالأصح أنه مساوٍ لاسم الفاعل فى تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته . والله أعلم .

(قوله نظير ما فى نحو إلخ) أى نظير التقدير الكائن فى نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه . **(قوله أنه)** أى الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه . **(قوله على رجعه)** فى الهاء وجهان : أحدهما : أنه ضمير الإنسان أى على بعثه بعد موته والثانى : أنه ضمير الماء أى رجع المنى فى الإحليل أو الصلب . ا هـ شمنى . **(قوله الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله)** أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفًا كالآية لاتساعهم فيه . **(قوله والإخبار عن موصول إلخ)** المراد الإخبار معنى لا لفظًا فإن المعنى أن رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه فى تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف . **(قوله يرجعه)** بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما فى قوله تعالى : ﴿ فإن رجعك الله إلى طائفة منهم ﴾ [التوبة : ٨٣] . **(قوله لفساد الإعراب)** علة لقوله فليست إلخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالأجنبى والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته . **(قوله فى تحمل الضمير)** أى على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير فى المصدر . **(قوله وجواز إلخ)** اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه فى المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملًا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فممتنع التقديم . قال الدماميني : لأن ضربًا حينئذ بمعنى أن تضرب .

---

[٧١٦] البيت من البسيط .

[إعمال اسم الفاعل]

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى ، كذا عرفه فى التسهيل . فالصفة جنس . والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه . وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضى نحو : فرح . وغير الجارية نحو كريم . وفى التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير . ولمعناه أو معنى الماضى لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله

[إعمال اسم الفاعل]

(قوله فى العمل) أى عمل التعدى إن كان فعله متعديًا وعمل اللزوم إن كان فعله لازمًا ، وإنما قال فى العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل فى جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفى أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرًا عن مثنى أو وصفًا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو : هذان ضارب زيدًا ومكرمه ، وجاء رجلان ضارب زيدًا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه فى باب حروف الجر . **(قوله على فاعل)** أى فاعل حدث تلك الصفة . **(قوله جارية)** أى فى مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما فى يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها فى الدالة وقوله فى التذكير والتأنيث أى فى حالتيهما . **(قوله لمعناه)** أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم فى باب الإضافة . **(قوله وما بمعناه)** كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو : الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلًا فيكون داخلًا فى الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة . قال الكرمانى فى شرحه على البخارى : وهذه قاعدة كلية . **(قوله وغير الجارية)** أى على شيء من الأفعال . **(قوله نحو كريم)** أى ونحو ضراب وضروب ومضراب . **(قوله إلا فى التذكير)** أى لأن مونثه هيفاء . **(قوله لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ)** أى لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى . **(قوله من الصفة المشبهة)** أى الجارية على المضارع فى الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضًا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من إخراج نحو : فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضًا .

فى التعدى واللزوم (**إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّه بِمَعْزِلِ**) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملًا على المضارع وهو كذلك (**وَوَلِيَ**) ما يقربه من الفعلية بأن ولى (**آسْتِفْهَامًا**) ملفوظًا به نحو : أضارب زيد عمرًا . وقوله :

* **أَمُنْجِزٌ أَنْتُمو وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ** *

أو مقدرًا نحو : مهين زيد عمرًا أم مكرمه (**أَوْ حَرْفَ نِدَا**) نحو يا طالعًا جبلًا . والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلًا طالعًا جبلًا (**أَوْ نَفْيًا**) نحو : ما ضارب زيد عمرًا (**أَوْ جَا صِفَةً**) أما مذكور نحو : مررت برجل قائد بعيرًا ، ومنه الحال نحو : جاء زيد راكبًا فرسًا أو محذوف وسيأتى (**أَوْ مُسْنَدًا**) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو : زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا ، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضى خلافًا للكسائى ولا حجة له فى

(**قوله إن كان عن مضيه**) أى مضى حدثه بمعزل أى فى مكان عزل أى إبعاد والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك : رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه . (**قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال**) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له . (**قوله وهو**) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال . (**قوله نحو مهين**) أى أمهين بدليل أم ، وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر نصها استفهامًا نحو : أضارب زيدًا عمرًا وقوله :

* **أمنجز أنتم وعدًا وثقت به** *

أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل إلخ . (**قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك**) أى من مسوّغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربًا من الفعل . وأجيب بأن المصنف لم يدّع أنه مسوّغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافى كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حينئذ مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إلخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل . (**قوله أو نفيًا**) أى أداة نفى ولو تأويلًا نحو : إنما قائم الزيدان أى ما قام إلا الزيدان . سم . (**قوله ومنه الحال**) أى لأنه صفة فى المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم . (**قوله بأن كان بمعنى الماضى**) فلا تقول أنا ضارب زيدًا أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيدًا أمس حتى . قال بعضهم : لا شيء على من قال أنا قاتل زيدًا أمس لأنه لا ينصب ماضيًا . اهـ فارضى . ثم قال : ولا يقال أن الوصف عمل ماضيًا فى نحو : كان زيد آكلا طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ وقوله : قصد حكاية التركيب السابق أى فدخلت كان بعد العمل .

﴿ **وكلبهم باسط ذراعيه** ﴾ [الكهف : ١٨] ، فإنه على حكاية الحال . والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو : ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم . أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافًا للكوفيين والأخفش . فلا يجوز ضارب زيدًا أمس .

(تنبيهان) : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به . وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين . وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور . وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه . وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد . الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضًا أن لا يكون مصغرًا

(قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى : وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعًا في زمن المتكلم ، الثانية : وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال . قال بعضهم : لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملًا وفي كلامهم ما يؤيده . **(تنبيه)** : في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم . **(قوله بدليل ما قبله)** وبدليل أن الواو في : وكلبهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك . **(قوله فلا يجوز ضارب زيدًا أمس)** أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم من بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق . وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل ا هـ لأنه مبني على أن قوله فلا يجوز : ضارب زيدًا أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن . وعبارة الهمع : ضارب زيدًا عندنا . **(قوله هذا الخلاف)** أي الذي بين الجمهور والكسائي . **(قوله دون أل)** حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم . **(قوله إلى أنه يرفعه)** قال السيوطي : وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه ، وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع . وقول المغني أن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضًا . كذا قال الدماميني والشمني . **(قوله وأما المضمر)** أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح .

ولا موصوفًا خلافًا للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظنني مرتحلا ، وسويرًا فرسخًا . لأن فرسخًا ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله :

* تَرَقْرَقُ فِي ٱلأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا *

حيث رفع عصيرها بكميت . ولا حجة له أيضًا على إعمال الموصوف في قوله :

[٧١٧] إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي ٱلْخَلِيطِ ٱلْمُزَايِلِ

(**قوله المجرد**) أي من أل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطًا فيه . (**قوله ولا موصوفًا**) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيذكر الشارح قولين آخرين . والصحيح كما في المغني التفصيل . (**قوله خلافًا للكسائي فيهما**) محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغرًا نظرًا ظاهرًا فاعرفه . ونسب في الهمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء . وعبارته : وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرًا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : وهو قوى بدليل إعماله محوّلا للمبالغة اعتبارًا بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ . (**قوله لأنهما يختصان بالاسم**) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفردًا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض . (**قوله يكتفى برائحة الفعل**) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه . (**قوله ترقرق في الأيدي إلخ**) صدره :

* **فما طعم راح في الزجاج مدامة** *

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة . وكميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يخالط حمرته سواد . قاله العيني مع زيادة . ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم . وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تلألأ ولمع حذف منه إحدى التاءين . هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر . (**قوله إذا فاقد إلخ**) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد ، خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب ، فرخين أي ولدين مفعول لفاقد

[شواهد اعمال اسم الفاعل]

[٧١٧] قاله بشر بن أبي حازم من الطويل : أي إذا رجعت فاقد . ففاقد مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر . وهي المرأة التي تفقد ولديها . وخطباء صفة أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفرخين تثنية فرخ وأراد به الولدين . وفيه الشاهد حيث استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفاقد بعد ما وصف بخطباء . وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث . واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب . ورجعت بالتشديد من الترجيع وهو أن يقول عند المصيبة (**إنا لله وإنا إليه راجعون**) قوله ذكرت جواب إذا . والخليط المخالط . والمزايل المباين .

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جاريًا على فعله فى التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب . قال فى شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائىَّ فى إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

فصل بينهما بالنعت. ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ﴿ **إنا لله وإنا إليه راجعون** ﴾ والخليط المخالط . والمزايل المباين **(قوله إذ فرخين)** علة للنفى فى قوله ولا حجة **(قوله لأن فاقد ليس جاريًا على فعله فى التأنيث)** علة لمحذوف تقديره لا يفاقد لأنه إلخ . قال شيخنا فى شرح الجامع للعلوى فى باب الصفة المشبهة : إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريًا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة فى عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته . ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت . وقول الشارح فى التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ . فعلم ما فى كلام البعض . وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه . ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريًا على فعله فى التأنيث وما ليس جاريًا على فعله فى التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيرًا بأن يقول كما لا يقال إلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقى لما بينا فعلم ما فى كلام البعض . وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله فى التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إلخ أى لأن مرضعًا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل . وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله فى التأنيث عدم موافقته إياه فى لحوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبى وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجى فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجى كخائفة وجميلة . ثم يظهر أن فاقدًا ومرضعًا يستعملان أيضًا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان . فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات كما مر **(قوله قبل الصفة)** أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدًا عاقل . ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معًا نحو هذا

التفصيل وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقًا (**وَقَدْ يكونُ**) اسم الفاعل (**نَعْتَ محذوفٍ عُرِفْ * فَيَسْتَحِقُّ ٱلعَمَلَ ٱلَّذى وُصِفْ**) مع المنعوت الملفوظ به نحو (**مختلف ألوانه**) أى صنف مختلف ألوانه . وقوله :

[٧١٨] * **كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها** *

أى كوعل ناطح . ومنه : يا طالعًا جبلًا أى يا رجلًا طالعًا جبلًا .

(**تنبيه**) : الاستفهام المقدر أيضًا كالملفوظ نحو مهين زيدًا عمرًا أم مكرمه أى أمهين (**وَإِنْ يَكُنْ**) اسم الفاعل (**صِلَةَ أَلْ فَفِى ٱلمُضِى * وَغَيْرِهِ إعمالُهُ قَدِ ٱرْتُضِى**) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال . وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصًا بالمضى خلافًا للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش ولا بفعل مضمر خلافًا لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقًا لوقوعه موقعًا يجب تأويله بالفعل

زيدًا ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائى وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلًا (**قوله وقد يكون نعت محذوف**) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (**قوله عرف**) أى بقرينة مقالية أو حالية (**قوله أى كوعل ناطح**) بقرينة تمام البيت أعنى :

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وهو ككتف وذهب التيس الجبلى (**قوله إعماله قد ارتضى**) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (**قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل**) أى لا بقيد كونه ماضيًا كما يفيده ما بعده فالأقوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (**قوله خلافًا للمازنى ومن وافقه**) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذًا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا . وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردًا فيعمل مع أل بالأولى (**قوله خلافًا للأخفش**) أى حيث ذهب إلى ما ذكر . قال الدمامينى : واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية .

---

[٧١٨] تمامه : * **فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ** *

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط . الشاهد فى كناطح صخرة ، فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر ، لأن تقديره كوعل ناطح ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى أنت كناطح صخرة ليوهنها أى ليزعزعها . ويروى ليفلقها . فلم يضرها من ضار ضيرًا بمعنى ضر ضرارًا . والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى ، من أوهيت الجلد إذا خرقته . والضمير فى قرنه يرجع إلى الوعل ، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الرتبة .

(فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ * في كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ) أى كثيرًا ما يحول إسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير **(فَيَسْتَحِقُّ ما)** كان **(لَهُ مِنْ عَمَلٍ)** قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله:

[٧١٩] أخا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إلَيْهَا جِلَالَهَا

(قوله فى كثرة) أى فى التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتى أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة **(قوله عن فاعل)** متعلق ببديل **(قوله أى كثيرًا ما يحوّل إلخ)**أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتى وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله:

وفى فعيل قل ذا وفعل وفى كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن فى بمعنى اللام متعلقة ببديل **(قوله لقصد المبالغة والتكثير)** أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدًا بخلاف قتال الناس. وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية **(قوله فيستحق ماله من عمل)** يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسًا وهو الأصح اهـ. شاطبى. وفى التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة و لم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها. ويرد عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شراب اهـ. وقوله ولمعناه أى لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا فى الهمع. وانظر هل هى مستوية فى المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلًا أشد من الكثرة المستفاده من فعول مثلًا لم أر فى ذلك نقلًا. وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعل، وأبلغية هذين على فعل فتدبر **(قوله بالشروط المذكورة)** أى فى اسم الفاعل **(قوله أخا الحرب)** كنى به عن ملازمته الحرب. وإلى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والإضافة لأدنى ملابسة.

---

[٧١٩] تمامه: *وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا*

قاله القلاخ بن حزن بالقاف المضمومة وفى آخره خاء معجمة: وهو من الطويل: وأخا الحرب إضافى حال وكذا لباسًا. وذو الحال الضمير فى فإننى فيما قبله من البيت وهو:

فإن تكُ فاتتْكَ السماءُ فإننى ... بأرفع ما حولى من الأرض أطولا

والشاهد فى لباسا فإنه مبالغة لابس، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغير المبالغة. وأراد بالجلال الدروع والجواشن. والولاج مبالغة والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى عماد البيت. والمراد به البيت. وأعقلا خبر ليس خبر بعد خبر، وهو بالعين المهملة والقاف: الذى تضطرب رجلاه من فزع. يريد أنه لا يفارق الحرب. وكنى عنه بقوله أخا الحرب أى مواخيه وملازمه ثابت القدم فى موضع الزلل، وإذا حضر الحرب لا ينج البيت مستتر بل يظهر ويحارب.

وحكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وكقول بعض العرب : إنه لمنحار بوائكها . حكاه أيضًا سيبويه . وكقوله :

[٧٢٠] ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا

وكقوله :

[٧٢١] عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تُجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِيْنَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيْلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ) كقوله :

(قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة **(قوله بنصل السيف)** أى شفرته سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها **(قوله عشية)** منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل . تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب . والذى فى شواهد العينى عنده بدل دونه . وحجيج جمع حاج . قلى أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار ونصب إخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله العينى . وما ذكره من أن تجرًا وحجيجًا جمعًا تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلًا وفعيلًا ليسا من صيغ الجمع . وهيوج مبالغة هائج من هاج المعتدى يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح **(قوله وفى فعيل قل ذا)** أى الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعيل وفعل المحولين ، لا فى نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعيل وفعل ولن يكن محولًا عن شيء فإنه من الصفة المشبهة .

(تنبيه) : فى الفارضى ما نصه : زاد ابن خروف إعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان . وشريب من المبالغة سماعًا ، ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب ،

---

[٧٢٠] قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب . وتمامه : * إذَا عَدِمُوا زَاداً فَإنَّكَ عَاقِرٌ *
من قصيدة من الطويل يرثى بها أمية بن المغيرة المخزومى . وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق . والشاهد فى ضروب فإنه مبالغة ضارب . وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق سمانها . والسوق بالضم جمع ساق . والسمان جمع سمينة أى سمان الإبل . وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو .

[٧٢١] قالهما الراعى وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنهما لأبى زؤيب . من الطويل . وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معين منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خبر . والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التى تسمى دومة الجندل . ومحل بائها الجر لأنها صفة لراهب . قوله تجر بفتح التاء المثناة من فوق جمع تاجر مبتدأ والمخصص كونه معطوفًا عليه ، لأن قوله وحجيج جمع حاج عطف عليه . وعنده خبره وقلا دينه بالقاف أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار عطف عليه . والشاهد فى هيوج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كا ينصب هو . ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر ، وارتفاعه على أنه خبر أنها أى سعدى .

[٧٢٢] فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَالأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وكقوله : [٧٢٣] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي

وقوله :

[٧٢٤] حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

أنشده سيبويه . والقدح فيه من وضع الحاسدين . ومما استدل به سيبويه أيضًا على إعمال فعل قول لبيد :

[٧٢٥] أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةُ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ[1]

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . وفى الكشاف المبالغة فى التواب على كثرة من يتوب عليه . والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم . قال السهيلى : لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة . وابن الأنبارى : أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ . بحروفه . وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم فى رسالة البسملة الكبرى **(قوله أما منهما)** أى واحدة منهما **(قوله وآمن ما ليس منجيه)** لعل المعنى وآمن أمنًا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له فى مصائبها كما هو شأن المفرط **(قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين)** قال العينى : زعم أبو يحيى اللاحقى أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال :

---

[٧٢٢] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل : أى هما فتاتان . وفصلهما بأما فى الحسن والشبيه . والشاهد فى فشبيهة حيث عمل عمل فعلها ونصب هلالا وهو خبر مبتدأ محذوف أى أما واحدة من الفتاتين فشبيهة ، والأخرى بدرج همزتها مبتدأ ، وتشبه خبره .

[٧٢٣] تمامه : « جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ »

قاله زيد الخيل الذى سماه رسول الله ﷺ زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من الوافر . وأنهم فاعل أتانى . ومزقون خبر إن جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاى . والشاهد فيه حيث عمل عمل مزق لأنه بمعناه ونصب عرضى . وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه ، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أى هم ، أضيف إلى الكرملين بالكسر اسم ماء فى جبل طيء ، أراد أن هؤلاء عندى بمنزلة جحاش هذا الموضع التى تصوّت عند ذلك . وهو معنى قوله لها فديد بالفاء أى صوت . وهذه استعارة بليغة . وتخصيص الجحاش للمبالغة فى الحقارة .

[٧٢٤] قاله أبو يحيى اللاحق . زعم أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلًا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب . وأثبته سيبويه فى كتابه . قال المازنى : وحذر خبر مبتدأ محذوف أى هو حذر . والشاهد فيه حيث عمل حاذر ونصب أمورًا . ولا تضير صفة أمورًا وآمن بالمدّ عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم .

[٧٢٥] أى حتى صار هذا المسحل فى الهاجرة مع أتانه فى الرواح أى فى وقت الرواح . وهاجها : أى طلب الحمار هاج الأتان ، أى أثارها فى وقت طلب الماء . ويروى وهاجه . وقوله طلب منصوب بنزع الخافض . والتقدير هاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب فى الأمر إذا تردد فى طلبه مجدًا وحقه مفعوله . والشاهد فى المظلوم حيث رفع حملًا على المحل لأنه صفة للمعقب فى المعنى وهو فاعل وإن كان مجرورًا فى اللفظ . وقيل : بدل من الضمير الذى فيه . وقيل : حق فعل ماض . والمظلوم فاعله وشنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم منقبض مجتمع . والسمحج بالجيم فى آخره الأتان الطويلة الظهر . ولا يقال للذكر . والسرات الظهر . والندب الأثر والكلوم جمع كلم بفتح الكاف وهو الجرح من عض الحمر .

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٧١٢ .

(تنبيه) : أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبنى من غير الثلاثى وهو كذلك إلا ما ندر . قال في التسهيل : وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل ، يشير إلى قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر إذا أبقى فى الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهق ا هـ . **(وَمَا سِوَى ٱلْمُفْرَدِ)** وهو المثنى والمجموع **(مِثْلَهُ جُعِلْ)** أى جعل مثل المفرد **(فِي ٱلْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ)** فمن إعمال المثنى قوله :

[٧٢٦] **الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا ۝ وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ ٱلْقَهُمَا دَمِي**

ومن إعمال المجموع قوله :

[٧٢٧] **ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ ۝ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرَ فُخُرْ**

فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبته سيبويه فى كتابه ا هـ.

(قوله أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى . شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده . قال فى المصباح : العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب ا هـ . والمراد بها هنا الجانب . سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر . بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره . ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال : والجمع ندب وأنداب وندوب ا هـ . وكلوم جمع كلم وهو الجرح **(قوله لا تبنى من غير الثلاثى)** لأن اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل سم **(قوله إلا ما ندر)** منه شبيهة فى البيت السابق لأنه من أشبه **(قوله وهو المثنى والمجموع)** أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد . وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما كذا قيل . وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعًا بزمان . وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال **(قوله والشاتمى عرضى إلخ)** أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانه وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك فى الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له .

---

[٧٢٦] قاله عنترة العبسى وصدره : **الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا**

من قصيدة من الكامل : وأراد بالشاتمين ابنى ضمضم . حصين ومرة . وعرض الرجل حسبه . قوله الناذرين تثنية ناذر ، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأنا إذا لقيناه لنقتلنه ، يقولان ذلك فى الخلا فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هيبة لى وجبنا عنى . والشاهد فى الناذرين حيث عمل عمل فعله وهو تثنية ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد فى العمل والشروط .

[٧٢٧] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أى بأنهم فحذفت الباء . والشاهد فى غفر بضمتين جمع غفور حيث نصب ذنبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خبران . وغير فخر خبر بعد خبر بضم الخاء والفاء جمع فخور من الفخر .

وقوله :

[٧٢٨] أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ ٱلْحَمِى

وقوله :

[٧٢٩] مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وشتم من بابى ضرب ونصر . ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمى . **(قوله غفر)** بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور . وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين . والإضافة فى ذنبهم لأدنى ملابسة **(قوله من ورق الحمى)** الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها إلى سواد . والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك **(قوله ممن حملن به)** أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن . وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها . وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة . والنطاق كما فى المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل . بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه . يعنى أن الممدوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرمة عليه . والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم : إذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبًا فأغضبها عند الجماع ، وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ . دمامينى مع بعض زيادة من العينى .

---

[٧٢٨] قاله العجاج من قصيدة مرجزة . وأو الفا من ألف جمع آلفة من ألف إلفة . والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم الفاعل . وانتصابها على الحال من قوله القطنات البيت غير الرّيم بضم الراء جمع رايم من رام إذا برح . والورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى فى لونها بياض إلى سواد . وأصل الحمى الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء . وقيل : حذف الميم الآخرة فصارا الحما ، ثم قلب الألف ياء للقافية . وقيل غير ذلك .

[٧٢٩] قاله أبو كبير الهذلى من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شرا ، وكان زوج أمه . أى هو ممن حملن به أى من الذين حملن به . أى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم . ويروى مما حملن أى من الحمل الذى حملن به . والشاهد فى عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق . وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعًا جمع تكسير . ويروى حبك الثياب ، والحبك بضمتين الطرائق ، الواحدة حبيكة . قوله فشب أى تأبط شرًا حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا . ويقال هو المعتوه الذى لا يتماسك .

ومنه : ﴿ **والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات** ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، ﴿ **هل هن كاشفات ضره** ﴾ [الزمر : ٣٨] ، (**وَٱنْصِبْ بِذِى ٱلاعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ**) بالإضافة وقد قرىء بالوجهين : ﴿ **إن الله بالغ أمره** ﴾ [الطلاق : ٣] ، ﴿ **هل هن كاشفات ضره** ﴾ [الزمر : ٣٨] ، (**وَهُوَ لِنَصْبِ مِاَ سِوَاهُ**) أى ما سوى التلو (**مُقْتَضِى**) نحو : ﴿ **وجاعل الليل سكنًا** ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، على تقدير حكاية الحال : ﴿ **إنى جاعل فى الأرض خليفة** ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وهذا معطى زيد درهمًا ومعلم بكر عمرًا قائمًا .

(**تنبيهات**) : الأول : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه . وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقًا ، نحو هذا معطى زيد أمس درهمًا ، ومعلم بكر أمس خالدًا قائمًا . والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر . وأجاز

(**فائدة**) : يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدًا ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيدًا غلام قاتل ومررت زيدًا بضارب دون ليس زيدًا عمرًا بضارب . ومنع بعضهم الأخير . واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الإضافة . ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدًا هذا ضارب . كذا فى الهمع (**قوله وانصب بذى الإعمال**) أى بالوصف ذى عمل النصب . ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول . وحكى إضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (**قوله واخفض**) أى بذى الإعمال تلوا فحذف من الثانى لدلالة الأول (**قوله بالإضافة**) أى بسببها ليجرى على الصحيح (**قوله وقد قرىء بالوجهين**) أى فى السبع (**قوله وهو لنصب ما سواه مقتضى**) أى إن لم يكن فاعلًا وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيدًا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهمًا زيد . ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (**قوله ما سواه**) أى وإن لم يكن التلو مضافًا إليه ولهذا مثل الشارح بـ ﴿ **إنى جاعل فى الأرض خليفة** ﴾ (**قوله على تقدير حكاية الحال**) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (**قوله الجر بإضافة**) أى إن لم يكن فاعلًا وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة . وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الإعمال (**قوله وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقا**) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل . فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالإطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدًا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضًا (**قوله فعل مضمر**) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل .

السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنوّن . ويقو ما ذهب إليه قولهم هو ظانّ زيد أمس قائمًا فقائمًا يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان وذلك ممتنع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن ، وأيضًا فهو مقتض له فلابد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة . الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك . وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الإضافة . الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل . وقال الكسائي هما سواء . وقيل : الإضافة أولى للخفة **(وَٱجْرُرْ أوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِى ٱنْخفَضْ)**

(قوله شبهًا بمصحوب الألف واللام) أي من حيث امتناع التنوين في كل أي ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي . وقوله وبالمنوّن أي من حيث إنه لا يضاف . وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى المضي لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب **(قوله أو مفعوليه)** أي مفعولي الناصب المضمر **(قوله إذ لا يجوز الاقتصار إلخ)** اعترض بأن الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور من مفعولي كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيدًا ظننته قائمًا بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس . فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر **(قوله وأيضًا فهو مقتض له)** أي طالب له في المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفي إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الأصل في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا . قال سم : ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضًا من الجر بالأصالة **(قوله فيتعين جره)** أي كونه في محل جر بإضافة الوصف إليه وإن كان في محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولًا في المعنى ، فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ، ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف . **(قوله كالهاء من نحو إلخ)** يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف في نحو : مكرمك . **(قوله واجرر أو انصب إلخ)** أي في غير نحو : الضارب الرجل وزيدًا فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق . هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز ، وأيد بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها ، وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب

بإضافة الوصف العامل إليه (**كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا**) ومال (**مَنْ نَهَضْ**) فالجر مراعاة للفظ جاه ، والنصب مراعاة لمحله . ومنه قوله :

[٧٣٠] **هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاق**

فعبد نصب عطفًا على محل دينار وهو اسم رجل. قال الناظم: ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل فى العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان. ولو جر عبد رب لجاز. فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو: ﴿**وجاعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا**﴾ [الأنعام: ٩٦]، إذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانًا (**وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ**) من الشروط (**يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولِ**) وهو ما دل

فلا يجوز جره خلافًا للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل فى الوصف المستوفى شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل . والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته . (**قوله مراعاة للفظ جاه**) المراد باللفظ ما يشمل المقدر فى نحو : مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل . وما قاله البعض لا يستقيم فانظره . (**قوله وإن كان التقدير قول سيبويه**) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجو لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منونًا أو بأل أو مضافًا إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب فى قولك : ضارب زيد وعمرًا ليس طالبًا لنصب زيد بل لجره . (**قوله لأجل المطابقة**) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة . (**قوله قولان**) أرجحهما الثانى كما قاله يس لما علمت . (**قوله لجاز**) بل هو الأرجح . (**قوله إذا لم يرد حكاية الحال**) فإن أريد جاز النصب بالعطف على محل المجرور لأن الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيبويه المتقدم . (**قوله أى وجعل الشمس إلخ**) إنما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ . ولك أن تقول تقدير ناصب سكنًا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكنًا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنًا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه . (**قوله وكل ما قرر إلخ**) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ، ثم إن قرىء كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب

---

[٧٣٠] هو من البسيط وأنت مبتدأ ، وباعث دينار خبره ، وهو اسم رجل ، وكذا عبد رب . والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمر تقديره أو تبعث عبد رب . وقد بسط القول فيه فى الأصل . وأخا عون بدل من عبد رب .

على الحدث ومفعوله **(بِلَا تَفَاضُلِ)** فإن كان بأل عمل مطلقًا وإلا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال فإذا استوفى ذلك **(فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِى * مَعْنَاهُ)** وعمله ، فإن كان متعديًا لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديًا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدًا بالنيابة ونصب ما سواه ، فالأول نحو : زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة . والثانى **(كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِى)** فالمعطى مبتدأ . وأل فيه موصول صلته معطى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول ، الأول وكفافًا المفعول الثانى ويكتفى خبر المبتدأ . والثالث نحو : زيد معلم أبوه عمرًا قائمًا ، فزيد مبتدأ ومعلم خبره ، وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرًا المفعول الثانى ، وقائمًا الثالث **(وَقَدْ يُضَافُ**

على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على كل هو الرابط . ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول ويرجح الثانى عدم الحذف وإن قرىء كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك . وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الأول سهو ظاهر . **(قوله بلا تفاضل)** متعلق بيعطى وأفاد به أنهُ لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل إلخ فليس توكيدًا له كما زعم . **(قوله وإلا اشترط الاعتماد إلخ)** اقتصر على هذين الشرطين لأنهما اللذان ذكرهم المصنف فى اسم الفاعل وإلا فيشترط أيضًا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل . **(قوله فهو كفعل إلخ)** لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لأنها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المسوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه إلا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والأولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير إلى ذلك قول الشارح فإذا استوفى ذلك إلخ والفاء فى قول الشارح فإذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أى إذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فإذا إلخ فاعرفه . **(قوله فى معناه)** ليس المراد المعنى المطابقى لاختلافهما فيه فإن المعنى المطابقى لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمنى وهو الحدث الواقع على الذات . بقى أن الكلام فى العمل لا فى المعنى . وأجيب بأن الناظم تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب لضيق النظم عليه فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز إلى ذلك التفريع بقوله فإن كان إلخ وحينئذ فإرادتنا من معناه المعنى التضمينى لا للذات بل للتوسل إلى إرادة العمل . فتدبر . **(قوله كفافًا)** بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما فى القاموس .

ذا) أى اسم المفعول **(إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ)** به **(مَعْنًى)** بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به **(كَمَحْمُودُ ٱلْمَقَاصِدِ ٱلْوَرِعْ)** أصله الورع محمودة مقاصده ، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر : ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله : وقد يضاف ذا وفى ذلك تفصيل : وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت

(قوله وقد يضاف ذا إلخ) أى إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبًا وهذا قائم الأب أو أبًا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال : هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اهـ ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة اهـ ملخصًا . **(قوله معنى)** أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة . **(قوله بعد تحويل الإسناد عنه إلخ)** أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشىء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين . ذكره المصرح .

(تنبيه) : قال الفارضى : تحويل الإسناد مجاز أى عقلى لأنه أسند الشىء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودًا وكذا نحو : زيد حسن الوجه . **(قوله وفى ذلك)** أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على إطلاقه . وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقًا واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقا وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف . **(قوله وقصد ثبوت معناه)** أى لا حدوثه . **(قوله عومل معاملة الصفة المشبهة)** اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل .

إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه ، وإن كان متعديًا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقًا للفارسى ، والجمهور على المنع . وفصل قوم فقالوا إن حذف مفعوله اقتصارًا جاز وإلا فلا . وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع ، والسماع يوافقه كقوله :

[٧٣١] مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإنْ ظَلَمَا وَلَا الْكَرِيْمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا

وإن كان متعديًا لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم بلا خلاف . الثانى : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به فى غير هذا الكتاب . وفى المتعدى ما سبق فى اسم الفاعل المتعدى .

(قوله وساغت إضافته إلخ) أى بعد تحويل الإسناد كما مر . **(قوله فكذلك)** أى يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ . **(قوله بشرط أمن اللبس)** أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما فى سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب فى المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعى إليه فتدبر . **(قوله جاز)** لأنه يصير بذلك كاللازم . **(قوله والسماع يوافقه)** مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارًا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسى والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين . **(قوله لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة)** أى لبعد المشابهة حينئذ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر . **(قوله قال بعضهم بلا خلاف)** قال البهوتى : يستفاد من كلام الشاطبى أن فيه أيضًا خلافًا . **(قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ)** ويتضمن ذلك اشتراط تناسى العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولًا لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيًا فيه . ذكره الشاطبى . ثم قال : فإن قلت : فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدى إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل فى واحد خاصة مقتصرًا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملان فى مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

---

[٧٣١] هو من البسيط وتمامه : * وَلَا الْكَرِيْمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا *

أى ما الراحم القلب بذى ظلم كما فى قوله تعالى : ﴿ وما ربك بظلّام للعبيد ﴾ وليس المراد منه المبالغة . والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقًا للفارسى ومن تبعه . والجمهور على منعه .

(خاتمة): إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلى، وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مفعول، ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول، فإن حول عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه. وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع. والله أعلم.

[أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ]

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين **(قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعدَّى * مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ)** سواء كان مفتوح العين **(كَرَدَّ رَدًّا)** وأكل أكلا، وضرب ضربًا، أو مكسورها كفهم فهمًا، وأمنأمنًا، وشرب شربًا، ولقم لقمًا. والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء و لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش.

الذي أشار إليه فهو المحترز عنه اهـ وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره: تناسى الحدوث فلعله المراد من العلاج. **(قوله إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة إلخ)** أى قياسه عليه فيما تقدم وفيه ما مر فى قوله عومل معاملة المشبهة اعتراضًا وجوبًا. **(قوله لم يجز)** أى لكراهة كثرة التغيرات. **(قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه)** أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها ذلك فتقول: مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتى.

[ابنية المصادر]

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الأفعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقًا من مصدر فعل ذى ثلاثة. قال شيخنا: والبعض نقلا عن بسم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اهـ أى فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامة. **(قوله سواء كان مفتوح العين إلخ)** أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحًا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفًا كرد أو مهموزًا كأكل. **(قوله أو مكسورها)** أى وسواء كان مكسورها صحيحًا كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطىء أو العين كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خباءه أو مضاعفًا كمس أو مهموزًا كأمن. وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمونها فلا يكون إلا لازمًا كما سيأتى.

(تنبيه): اشترط فى التسهيل لكون فعل قياسًا فى مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملًا بالفهم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا **(وَفَعَلَ)** المكسور العين **(اَللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ)** بفتح الفاءِ والعين قياسًا سواء كان صحيحًا أو معتلًا أو مضاعفًا **(كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وكَشَلَلْ)** مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو: سمر سمرة، وشهب شهبة، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى فى التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثَّل للثانى فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف فى فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر **(وَفَعَلَ)** المفتوح العين **(اَللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ**

(قوله قال ذلك سيبويه والأخفش) وذهب الفراء إلى أن يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. اهـ دماميني. وحكى فى الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. **(قوله بابه فعل)** أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسًا. **(قوله أو معتلًا)** أى بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى. **(قوله وكجوى)** هو الحرقة من عشق أو حزن. **(قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة)** أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره. **(قوله لون بين الزرقة والحمرة)** فسرها فى القاموس بالقهبة بضم القاف وهى بياض فيه كدرة، وبالدهمة بضم الدال وهى السواد، وبالغبرة المشوبة سوادًا، والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح فى معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك فى غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. **(قوله واستثنى فى التوضيح إلخ)** واستثنى ابن الحاج أيضًا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. **(قوله فقياسه الفعالة)** أى بكسر الفاء. **(قوله كولى عليهم ولاية)** عدَّاه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو: ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام فى القاصر لا فى المتعدى. قاله المصرح. **(قوله ولم يمثل للأول)** أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات فى معنى الحرف. **(قوله فإن ذلك)** أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول فى فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر.

باطِّرَادٍ) معتلًا كان (كَغَدَا) غدوًّا وسما سموًّا ، أو صحيحًا كقعد قعودًا وجلس جلوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَادْرِ أَوْ فُعَالَا) بضم الفاء أو فعيلًا (فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لِذِى آمْتِنَاعٍ) أى مقيس فيما دل على امتناع (كَأَبَى) إباءً ، ونفر نفارًا ، وجمح جماحًا ، وشرد شرادًا ، وأبق إباقًا (وَآلثَّانِ) منها وهو فعلان بتحريك العين (لِلَّذِى آقْتَضَى تَقَلُّبًا) نحو : جال جولانًا ، وطاف طوفانًا ، وغلت القدر غليانًا (لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين : الأول : ما دل على داء أى مرض نحو : سعل سعالًا ، وزكم زكامًا ، ومشى بطنه مُشاء . والثانى : ما دل على صوت نحو : صرخ صراخًا . ونبح نباحًا . وعوى عواء (وَشَمَلْ * سَيْرًا وَصَوْتًا) الوزن الرابع وهو (آلْفَعِيلُ كَصَهَلْ) صهيلًا ، ونهق نهيقًا ، ورحل رحيلًا ، وذمل ذميلًا .

(تنبيهان) : الأول : قد يجتمع فعيل وفعال نحو : نعب الغراب نعيبًا ونعابًا . ونعق

(قوله مثل قعدًا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة بكسر الفاء فى الأخيرين كصام صومًا وصيامًا وقام قيامًا وناح نياحة . وقل الفعول كغابت الشمس غيوبًا . بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر . وقوله بإطراد حال من المستكن فى له . **(قوله مستوجبًا)** أى مستحقًا . **(قوله أو فعيلًا)** أخذه من قول الناظم : وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل . **(قوله كأبى)** أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لأن الكلام فى اللازم وإن جاء مصدر المتعدى أيضًا على فعال ففى القاموس أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة بكسرهما كرهه اهـ . **(قوله وجمح)** أى شرد . **(قوله للذى اقتضى تقلبا)** أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو : قام قيامًا وقعد قعودًا ومشى مشيًا . **(قوله للدا)** بالقصر للضرورة . **(قوله أو لصوت)** هو مع قوله : وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالًا على صوت كان كل منهما مصدرًا قياسيًا له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيرًا فى مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز . ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره . **(قوله وزكم)** هو من الأفعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر . قاله زكريا . ولا يرد أن أصله متعد وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبنى للمجهول قد يكون سماعًا من اللازم نحو : جن فيجعل هذا منه . أفاده سم ، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملًا على النظائر وإيثارًا للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال : زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اهـ وحينئذ لا يتم ما ذكره . **(قوله وشمل)** بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهل . **(قوله كصهل)** من باب ضرب ومنع كما فى القاموس . **(قوله وذمل ذميلا)** أى سار سيرًا بلين .

الراعي نعيقًا ونعاقًا . وأزت القدر أزيزًا وأزازًا . وقد ينفرد فعيل نحو : صهل الفرس صهيلًا ، وصخد الصرد صخيدًا ، وقد ينفرد فعال نحو : بغم الظبى بغامًا ، وضبح الثعلب ضباحًا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء . الثانى : يستثنى أيضًا منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب فى مصدره فعالة نحو : تجر تجارة ، وخاط خياطة ، وسفر بينهم سفارة ، وأمر إمارة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع **(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا)** بضم العين قياسًا **(كَسَهُلَ ٱلْأَمْرُ)** سهولة ، وعذب الشىء عذوبة ، وملح ملوحة **(وَزَيْدٌ جَزُلَا)** جزالة ، وفصح فصاحة ، وظرف ظرافة **(وَمَا أَتَى)** من أبنية مصادر الثلاثى **(مُخالِفًا لِمَا مَضَى * فَبابُهُ ٱلنَّقْلُ)** لا القياس **(كَسُخْطٍ وَرِضَا)** بضم السين وكسر الراء ، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحتين . وكجحود ، وشكور ، وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين . وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين . وكعظم وكبر مما قياسه فعولة ، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة .

(قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخًا وصريخًا خلافكا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط . **(قوله وصخد الصرد)** هو طائر ضخم الرأس كما فى القاموس . وصخد كالذى قبله وبعده بمعنى صوت . **(قوله يستثنى أيضًا منه)** أى من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغى إسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام فى اللازم . ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع . **(قوله وسفر)** أى أصلح . **(قوله وذكر ابن عصفور)** تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس . **(قوله فعولة فعالة لفعلا)** أى كل منهما مصدر قياسى لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضًا . قال المصرح : ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازمًا ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل . **(قوله وزيد جزلاً)** أى عظم . **(قوله لما مضى)** أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعديًا أو لازمًا فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه : انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضى عنه اهـ على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافى اللزوم كما أسلفه الشارح . **(قوله فبابه النقل)** أى طريقه النقل عن العرب . **(قوله مما قياسه فعول بضمتين)** ظاهر فى غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل . **(قوله وكبر)** أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى ، وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول : كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره . وكبر بالكسر أى طعن فى السن . **(قوله مما قياسه فعولة)** أى أو فعالة . وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله : فعولة فعالة لفعلا . واندفع توقف البعض .

(تنبيه) : ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس فى مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه **(وَغَيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرُهُ)** أى لابد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس ، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل **(كَقُدِّسَ ٱلتَّقْدِيسُ)** وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلًا فى نحو : جرب تجربة ، وغالبًا فيما لامه همزة نحو : جزّأ تجزئة ، ووطأ توطئة ، ونبأ تنبئة . وجاء أيضًا على الأصل وجوبًا فى المعتل نحو : غطه تغطية **(وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً)** وهى تنزى دلوها تنزية . وأما قوله :

[٧٣٢] * بَاتَتْ[1] تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًا *

فضرورة . وأشار بقوله : **(وَأَجْمِلَا * إجمَالَ مَنْ تَجَمُّلَا تَجَمَّلَا . وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ * إقامَةً وَغَالِبًا ذَا ٱلتَّا لَزِمْ . وَمَا يَلِى ٱلآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا * مَعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّانِ مِمَّا**

(قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير . **(قوله كقدس التقديس)** من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل . **(قوله قليلًا)** أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلًا . **(قوله وغالبًا إلخ)** أى ومن غير الغالب تخطيئًا وتهنيئًا وتجزيئًا وتنبيئًا . **(قوله ووجوبًا فى المعتل)** أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفا بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلًا لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم . قال سم نقلا عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة . **(قوله باتت تنزى)** بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك . **(قوله من تجملا)** بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

[شواهد أبنية المصادر]

[٧٣٢] تمامه : * كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

رجز لم يعلم راجزه . ويروى : باتت تنزى دلوها : أى تلك المرأة تحرك دلوها . والشاهد فى تنزيا فإن القياس فيه تنزيه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث ، كما تقول سمى تسمية ، وركى تزكية . ولكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو سلم تسليما . والشهلة بالفتح العجوز . شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا . وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهى تنزى الصبى باجتهاد .

[١] رواية العينى « وهى » بدل « باتت » .

آفْتَتِحَا . بِهمزِ وَصْلٍ كاصْطَفَى) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال ، نحو : أجمل إجمالًا ، وأكرم إكرامًا ، وأحسن إحسانًا . وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة . والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله : وغالبًا ذا التا الزم . وقد تحذف نحو : ﴿ **وإقام الصلاة** ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم أراء إراء ، وأجاب إجابًا . وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه ، وأن يمد

(قوله وغالبا ذا) أى نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالبا ذا التالزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة و لم يذكر أنه أيضا مشار إليه بقوله وغالبا إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعاذة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله وما يلى الآخر إلخ كما سيشير إليه الشارح . **(قوله التالزم)** أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافى الغلبة . وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه . **(قوله وما يلى الآخر)** برفع الآخر على أنه فاعل يلى أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح . **(قوله وافتحا)** ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء . **(قوله إلى أن قياس أفعل)** أى قياس مصدره . **(قوله فكذلك)** أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين . وقوله فتقلب هى أى العين ألفًا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وقوله ثم تحذف الألف الثانية أى لالتقائها مع الألف المنقلبة العين إليها . وكلامه صريح فى أن قلب العين ألفا سابق على حذف الألف وهو ما فى التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالى . وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته . والإعلال فى أفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضا صحيح . فإن قلت : هلا قيل إنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين و لم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ قلت ما زعمته تكلفا لابد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا فإن الراجح أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل. **(قوله وقد تحذف)** أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب. **(قوله أراء إراء)** أصله أرآيا على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم:

★ فأبدل الهمزة من واو ويا ★

آخرا أثر ألف زيد. وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر .

مفتوحًا ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله : وما يلى الآخر إلخ وما يليه الآخر نحو : اصطفى اصطفاءً ، وانطلق انطلاقًا ، واستخرج استخراجًا . فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو : استعاذ استعاذة ، واستقام استقامة ، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو : اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف . وقياس ما كان على تفعل التفعل ، نحو : تجمل تجملًا ، وتعلم تعلمًا ، وتكرم تكرمًا **(وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ)** أى يقع رابعًا **(فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا)** صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو : تقاتل تقاتلًا ، وتخاصم تخاصمًا . أو من باب تفعلل نحو : تلملم تلممًا ، وتدحرج تدحرجًا . أو ملحقا به نحو : تبيطر تبيطرًا ، وتجلبب تجلببًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت

(قوله وقياس) عطف على قياس السابق . **(قوله فإن كان)** أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل . **(قوله فعل به ما فعل إلخ)** أى من النقل والقلب والحذف والتعويض . وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل نحو : استحوذ استحواذًا وأغيمت السماء اغيامًا . **(قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل إلخ)** قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء . قاله الدمامينى . **(قوله أصلهما تطاير وتطير)** أى فأدغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن . **(قوله لا يكسر ثالثه إلخ)** أى بل يضم ما يليه الآخر نظرًا إلى الأصل فيقال اطاير يطاير اطايرا . وأطير يطير اطيرا كما فى التصريح ، فهو داخل فى قوله وضم ما يربع إلخ . **(قوله ما يربع)** من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع . **(قوله فى أمثال قد تلملما)** أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة ، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة : تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتدلى . وبقى تمفعل كتمسكن ، وتفوعل كتجورب ، وتفعنل كتقلنس ، وتفعول كترهوك . وتفعلت كتعفرت . **(قوله صحيح اللام)** حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم . **(قوله وشبهها)** كالتاء فى نحو : تكبر تكبرًا وتجاهل تجاهلًا . **(قوله سواء كان من باب تفعل كما مر)** فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف : تجمل تجملًا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع إلخ . وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمل تجملًا بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تتميمًا لمعنى أجملا إجمال ، وأجاب يس بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام . **(قوله أو ملحقا به)** أى بتفعلل . **(قوله نحو تبيطر)** من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء . **(قوله وتجلبب)** أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء .

اللام ياء نحو : تدلى تدليًا ، وتدانى تدانيًا ، وتسلقى تسلقيًا ، (**فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا**) وما ألحق به نحو : دحرج دحراجًا ودحرجة ، وحوقل حيقالًا وحوقلة . ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (**وَاجْعَلْ مَقِيسًا**) من فعلال وفعللة (**ثَانِيًا لا أَوَّلَا**) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(**تنبيه**) : يجوز فى المضاعف من فعلال نحو : الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره . وليس فى العربية فعل بالفتح إلا فى المضاعف والكسر هو الأصل . وإنما فتح تشبيهًا بالتفعال كما جاء فى التفعال التبيان والتقاء بالكسر . والتفعال كله بالفتح إلا هذين ،

(**قوله وجب إبدال الضمة كسرة**) أى لمناسبة الياء . (**قوله إذا كانت اللام**) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى الترامى ، أو منقلبة عن واو كما فى التساوى ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء . (**قوله تسلقى تسلقيا**) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته . قال فى القاموس : سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره . (**قوله فعلال**) أى بكسر الفاء . (**قوله وما ألحق به**) أى بفعلل كفوعل نحو : حوقل ، وفيعل نحو بيطر ، ففى مثال الشارح نشر على ترتيب اللف . فعلم مما قررنا أن فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورًا . (**قوله نحو دحرج دحراجًا**) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحراجًا لم يسمع فى دحرج وسمع سرهفت الصبى سرهافا إذا أحسنت غذاءه . (**قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس**) ظاهره فى المضاعف وغيره . وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسا فى المضاعف كزلزال . (**قوله يجوز فى المضاعف**) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد . (**قوله فتح أوله وكسره**) أى وإن كان الأكثر فى التوضيح والدمامينى أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو : من شر الوسواس أى الموسوس ، والصلصال بمعنى المصلصل . وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد فى المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر فى قولهم وسوس الشيطان وسواسا ، ووعوع الكلب وعواعا ، وغطغط السهم فى مروره غطغاطا إذا التوى . وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه . (**قوله والتفعال كله بالفتح**) الواو للحال . ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء كذلك للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان . وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر . ا هـ دمامينى باختصار .

على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر. والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين (**لِفَاعَلَ ٱلْفِعالُ وٱلْمُفاعَلَهْ**) نحو: خاصم خصامًا ومخاصمة، وعاقب عقابًا ومعاقبة، لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو: ياسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ ياومه يوامًا لا مياومة (**وَغَيْرُ مَا مَرَّ ٱلسَّماعُ عادَلَهْ**) أى كان له عديلًا فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو: كذب كذابًا وهى تنزى دلوها تنزيًا. وأجاب إجابًا، وتحمل تحمالًا، واطمأن طمأنينة، وترامو رميًا، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، وقاتل قيتالًا.

(تنبيه): يجىء المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى قليلا نحو: جلد جلدًا ومجلودًا. وقوله:

(قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد. **(قوله وبالفتح الاسم)** أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أن اسم للمزلزل به فتدبر. **(قوله اسم لما وسوس به الشيطان)** مناف لما مر عن التوضيح والدمامينى. **(قوله وأجاز قوم أن يكونا)** أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. **(قوله لفاعل الفعال والمفاعلة)** قال الدمامينى: والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا. **(قوله فيما فاؤه ياء)** أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل. **(قوله وشذ ياومه يواما)** لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة. وفى بعض النسخ: يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط. والمياومة المعاملة بالأيام كما فى القاموس. **(قوله وغير ما مر)** أى وغير المصادر التى مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. **(قوله عادله)** يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان فى العبارة قلب وإن عكس فلا. **(قوله نحو كذب كذابا)** بالتشديد فيهما مع كسر الكاف فى الثانى. **(قوله تحمالا)** بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامينى. **(قوله واطمأن طمأنينة)** والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأنن كاستخرج فأدغمت إحدى النونين فى الأخرى. قال الدمامينى: وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر

[٧٣٣] لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظامِهِ لَحمًا وَلَا لِفُؤادِهِ مَعْقُولَا

وفى غيره كثيرًا . ومنه قوله :

[٧٣٤] *وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ*

أى عند التجربة . وقوله :

* أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلَا *

أى قتالًا وقوله :

[٧٣٥] أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو : فلج فالجا . وقوله :

لا مصدران. **(قوله رميا)** بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم. **(قوله قيتالا)** لا ينافى شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا.

(قوله يجىء المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجىء المصدر على مفعول ويؤوّل ما أوهم ذلك .

(قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع . **(قوله نحو جلد جلدا ومجلودا)** فى القاموس : جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى .

(قوله لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ .

(قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطقه الفصيح .

(قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى إلى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر .

(قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف ، وظفر بما طلب ، ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره .

---

[٧٣٣] البيت من الكامل ، وهو للراعي النميري .

[٧٣٤] البيت من الطويل .

[٧٣٥] البيت من الكامل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي .

★ كَفَى بِالنَّأيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ ★

أى كفاية ونحو : ﴿ **فأهلكوا بالطاغية** ﴾ [الحاقة : ٥] ، أى بالطغيان : ﴿ **فهل ترى لهم من باقية** ﴾ [الحاقة : ٨٨] ، أى بقاء (**وَفَعْلَةٌ**) بالفتح (**لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ**) ومشية وضربة (**وفِعْلَةٌ**) بالكسر (**لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ**) ومشية وضربة .

(**تنبيه**) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو : رحمة ، أو فعلة بالكسر نحو : ذربة ، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو : رحمة واحدة وذربة عظيمة (**فِي غَيْرِ ذِى ٱلثَّلَاثِ بِالتَّا ٱلْمَرَّهْ**) نحو : انطلق

وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا . وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقى البدن لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك الروح . كذا فى القاموس وغيره . ولم أر فيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبنى للمجهول وقد مثل فى المصباح لمجىء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما . (**قوله بالنأى**) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد . (**قوله وفعلة لمرة كجلسة**) مقتضى ما مر فى باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلًا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما فى الهمع ثم فعلة التى للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف . (**قوله وفعلة لهيئة**) أى لهيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما . قاله سم وفسر الجار بردى الجيئة بالنوع . (**قوله محل ما ذكر**) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن إرادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن إلخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه . (**قوله نحو ذربة**) هى الحدة فى الشىء يقال رجل ذرب أى حاد . (**قوله إلا بقرينة**) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير . (**قوله فى غير ذى الثلاث بالتا المرة**) أى من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى .

انطلاقة واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (**وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ**) من اختمر ، والعمة من تعمم ، والنقبة من انتقب .

(**خاتمة**) : يصاغ من الثلاثي مفعل فتفتح عينه مرادًا به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقا ، نحو : مرمى ومغزى وموقى ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه

قاله الشاطبي . وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالا من القياسي . وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب . (**قوله بالوصف**) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف . (**قوله وشذ فيه هيئة**) أي شذ في غير ذي الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة . (**قوله من اختمر**) يقال اختمرت المرأة أي غطت رأسها بالخمار . (**قوله من انتقب**) أي غطى وجهه بالنقاب . (**قوله خاتمة**) حاصل القول أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثاني إن كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر ، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو : وعد يعد ووثق يثق ، ونحو : وهب يهب ووطىء يطأ فإن فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو : وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طيىء وأما طيىء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق . هذا كله في الثلاثي . وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ، ومما ذكراه في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين مضارعه أي ونقلت فتحتها إلى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة . ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك . (**قوله يصاغ من الثلاثي مفعل**) أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أي إن كان متصرفًا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمودة . (**قوله إن اعتلت لامه مطلقًا**) أي سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو في مقابلة التقييد اللاحق . (**قوله نحو مرمى ومغزى وموق**) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموق . وفي أكثر النسخ : ومرق براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة . والنسخة الأولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن .

نحو : مقتل ومذهب ، فإن كسرت فتحت فى المراد به المصدر ، نحو : مضرب وكسرت فى المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقًا عند غير طيىء فيما صحت لامه وفاؤه واو ، نحو : مورد وموقف وموئل : وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها

(قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين . **(قوله فإن كسرت إلخ)** منه ما عين مضارعه ياء مكسورة فى الأصل فيقال : مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت فى الزمان والمكان . وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقًا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال فى معاش معيش ولا فى محيض محاض . قال فى التسهيل وهو الأولى . **(قوله وتكسر مطلقًا)** أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان . **(قوله عند غير طيىء)** وأما طيىء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر . **(قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو)** أى ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره كما علمت . **(قوله وموئل)** الموئل الملجأ . **(قوله وشذ من جميع ذلك)** أى جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل مما شذ من معتل اللام فى المصدر من عصى وحمى أى أنف وأوى له أى رقّ ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع . وفى المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به فى لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس . وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر . وفتح الثانى الحجازيون على القياس وفى المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد . قال الدماميني : وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد . قال سيبويه : وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ا هـ ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط فى الجميع . ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس . وفى المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه فى المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفى المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس . ومما شذ من معتل الفاء فى المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح فى الثلاثة ، وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ، ومقدرة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود فى الشمس ومزرعة ، ولم يجيء مفعل بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أى رسالة وميسر قرىء فى الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة . وقد صاغوا مفعلة من الثلاثى اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب

فى التسهيل . ويعامل غير الثلاثى معاملة الثلاثى فى ذلك ، فمن أراد ذلك بنى منه اسم المفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان . ومنه : ﴿ **بسم الله مجراها ومرساها** ﴾ [هود : ٤١] ، ﴿ **ومزقناهم كل ممزق** ﴾ [سبأ : ١٩] ، وقوله :

*** الْحَمْدُ لله مُمْسَانَا وَمُصْبَحُنَا ***

لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثأة ومفعاة أى محل لكثرة الأسد والسبع والقثاء والأفعى . وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها . **(قوله فى ذلك)** أى فى صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان . ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم فى مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد إلخ . **(قوله كما مر)** أى فى قوله :

*** وعلم بيان المرء عند المجرب ***

وقوله :

*** أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا ***

على ما فيه ، وقوله :

*** أظلوم إن مصابكم رجلا ***

(قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما فى البيضاوى وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ، وممزق مصدر ، ومُمسانا ومصبحنا اسما زمان . **(فائدة)** : اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلتّ ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الأول والثالث فى الثلاثة ، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما فى القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وعتل . وجاء ممشط على القياس . قال فى الهمع : وكارات آلة تأريث النار أى إضرامها وسراد ما يسرد به أى يخرز ا هـ . وفى القاموس : أن الإراث ككتاب النار وما أعدّ للنار من حراقة ونحوها . وأن السراد الخرز فى الأديم كالسرد ا هـ وهو أيضا ككتاب .

[أُبْنِيَةُ أسْمَاء الْفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ
والصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا]

(كَفَاعِلٍ صُغْ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ يَكُونُ) لازمًا (كَغَذَا) أى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو

[أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
والصفات المشبهة بها]

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف . فتأمل . **(قوله كفاعل صغ اسم فاعل)** أى صوغا كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة . قال فى التسهيل : وربما استغنى عن فاعل بمفعل نحو : حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو : أيفع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق ا هـ بزيادة الأمثلة من الدمامينى . **(قوله من ذى ثلاثة)** أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل إلخ . **(قوله مفتوح العين)** أى عين الكلمة . واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى . وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلًا غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط فى بعض النسخ . **(قوله فيقال غذا الماء إلخ)** اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا : لازمًا كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو : ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب ا هـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديًّا نحو غذا الصبى باللبن أى رباه فهو غاذ ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم ، فيكون رمزًا من المصنف إلى التعميم . وبعض النسخ هكذا لازمًا كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى

سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعديًا نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب **(وَهُوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ)** بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره **(وَ)** فى **(فَعِلْ)** بكسرها **(غَيْرَ مُعَدًّى)** نحو سلم فهو سالم **(بَلْ قِيَاسُهُ)** أى قياس فعل اللازم المكسور العين **(فَعِلٌ)** بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض **(وَأَفْعَلُ)** فى الألوان والخلق و**(فَعْلاَنُ)** فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن **(نَحْوُ أَشِرٍ)** وبطر وفرح **(ونحو صَدْيَانَ)** وريان وعطشان **(وَنَحْوُ ٱلأَجْهَرِ)** والأحمر . ومما شذ فيه مريض وكهل **(وَفَعْلٌ)** بفتح الفاء وسكون العين **(أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ)** مضموم العين **(كَالضَّخْمِ)** والشهم **(وَٱلْجَمِيلِ)** والظريف **(وَٱلْفِعْلُ)** لهذه ضخم وشهم و**(جَمُلْ)** وظرف **(وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ)** بفتحتين ،

سال ، فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد إلخ . ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء . وبعض النسخ هكذا لازمًا كغذى الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديًّا بهما بمعنى ربى ، فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية . وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن فى صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديًّا بمعنى كذا ، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديًّا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن . **(قوله وفره)** يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف . ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء . **(قوله وهو)** أى صوغ فاعل قليل أى شاذ . **(قوله أى قياس فعل)** أى قياس الوصف من فعل . **(قوله فى الأعراض)** جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق . **(قوله والخلق)** بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة ، والمراد بها الحال الظاهرى فى البدن كالعور والحور والجهر . **(قوله وحرارة الباطن)** الواو بمعنى أو . **(قوله نحو أشر وبطر وفرح)** بتنوين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان . والأشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة . والصديان العطشان . والأجهر الذى لا يبصر فى الشمس وأعاد نحو فى قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع . وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء . واعترض بأن الرىّ انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شىء أصلا إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما . **(قوله ومما شذ فيه)** أى فى فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس ومرض وكهل لأنهما من الأعراض . **(قوله أولى)** لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل فى فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده . قال الشاطبى : وغير المصنف يرى أن فعيلًا قياس دون فعل . **(قوله والشهم)** هو ذكى الفؤاد .

وفعال بالفتح وفعال بالضم ، وفعل بضمتين ، وفعل بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعّال وفَعول ، وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش ، وخظب فهو أخطب إذا احمر إلى الكدرة . ونحو بطل ، وحسن فهو حسن . ونحو جبن فهو جبان ، وشجع فهو شجاع . ونحو جنب فهو جنب . ونحو عفر فهو عفر أى شجاع ماكر . ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور . ونحو وضوء فهو وضاء أى وضىء . ونحو حصرت فهى حصور أى ضاق مجرى لبنها . ونحو خشن فهو خشن .

(تنبيه) : جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلًا كضارب وقائم فإنه اسم

(قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل لأن فعيلًا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه . قاله الشاطبى وأقره غير واحد كالبعض . ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله : وفعل أولى وفعيل بفعل . حيث فرض الكلام فى فعل بالضم . ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو فى قوله والفعل إلخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييدا بل مستأنفًا لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر . **(قوله بالفتح)** أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم . **(قوله وفعال)** أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أى بفتح الفاء وتخفيف العين . **(قوله كحرش)** بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف . **(قوله وخظب)** بالخاء والظاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره . والذى فى القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب و لم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح . وقوله إلى الكدرة أى مائلا إلى الكدرة . **(قوله ونحو عفر)** بالعين المهملة فالفاء . **(قوله ونحو غمر)** بالغين المعجمة فالميم . **(قوله ونحو حصرت)** بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين . **(قوله فهو خشن)** بكسرتين وفى القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين . **(قوله جميع هذه الصفات إلخ)** دفع لما قد يقال أن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة و لم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها فى الباب الآتى لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد واسم

فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ، كطاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها فهو صفة مشبهة أيضًا **(وَبِسِوَى ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ)** أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف **(وَزِنَةُ ٱلْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ * مِنْ غَيْرِ ذِى ٱلثَّلَاثِ كَٱلْمُوَاصِلِ . مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ ٱلْأَخِيرِ مُطْلَقَا * وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)** أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقًا : أى سواء

المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد . **(قوله صفات مشبهة)** أى إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضف إلى مرفوعها و لم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التميز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل . وفى التصريح عن الشاطبى وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلًا قيل حاسن لا حسن . وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر . والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارىء فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله فى الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشترك فى الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت . **(قوله إذا دلّ على الثبوت)** أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة . **(قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل)** يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل . **(قوله وزنة)** أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل . **(قوله مع كسر متلو الأخير)** أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل . وأما منتن بضم التاء اتباعا فشاذ . وشذ فتح ما قبل الآخر فى ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح[1] بالفاء والحاء المهملة أى افتقر وصار مفلسا . واجرأشت الإبل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمنت . وشذ أيضا مجىء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأمحل البلد إذا قحط فهو ماحل .

---

(١) **(قوله وألفح إلخ)** هو بالجيم لا بالمهملة كما فى القاموس والصحاح ا هـ .

كان مكسورًا فى المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحًا كمتعلم ومتدحرج **(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ)** أى من هذا **(مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ)** وهو ما قبل الأخير **(صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ)** والمستخرج **(وَفِى ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِى ٱطَّرَدْ * زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)** يقصد فإنه مقصود ، وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ، ومنه مبيع ومقول ومرمىّ ، إلا أنها غيرت .

(تنبيه) : مراده بالثلاثى المتصرف **(وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ)** أى عن مفعول **(ذُو فَعِيلِ)** مستويًا فيه المذكر والمؤنث **(نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)** أو جريح أو قتيل .

(تنبيه) : مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل: وينوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح، وفعل كقنص، وفعلة كغرفة ، وبكثرة فعيل. اهـ.

(قوله وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ . **(قوله وإن فتحت إلخ)** أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فإنه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية ، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم فى اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل . ا هـ دمامينى . ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفى موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثى له أيضا ومثله الدمامينى بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق . قال : فإن قلت : فقد قالوا رق العبد قلت : إنما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق ا هـ وقد يجىء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو : ﴿ **إنه كان وعده مأتيا** ﴾ [مريم : ٦١] ، أى مرضية وآتيا . وقيل الأول مجاز عقلى أى راض صاحبها والثانى من قولهم أتيت الأمر أى فعلته . **(قوله إلا أنها غيرت)** أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء . **(قوله مراده بالثلاثى)** أى فى قوله وفى اسم مفعول الثلاثى ، وكذا قوله فيما مر : إذا من ذى ثلاثة يكون ، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط . **(قوله المتصرف)** خرج الجامد نحو : عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول . **(قوله نقلا)** أى لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو . **(قوله أى عن مفعول)** وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو : أعله المرض فهو عليل أى معلّ وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد . كذا فى التسهيل وشرحه . **(قوله ذو فعيل)** أى صاحب هذا الوزن أى موازنة .

(خاتمة) : قال الشارح : ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع . وفى التسهيل : ليس مقيسًا خلافًا لبعضهم فنص على الخلاف وفى شرحه : وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم . والله أعلم .

(قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدماميني : فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ، وفى مقرب ابن عصفور : واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول اهـ كلام ابن عصفور . فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه . ولقائل أن يقول شروط العمل إنما هى للعمل فى المنصوب لا فى المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل فى الضمير والظاهر اهـ . وفى الهمع ما نصه : ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل ، فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافًا لابن عصفور حيث أجاز ذلك . قال أبو حيان : ويحتاج فى منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب اهـ إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل فى المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل . **(قوله فعل)** أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول . **(قوله وفعل)** أى بفتحتين كما فى الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال : أى ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازًا كثير مطرد . **(قوله وفعلة)** أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة . **(قوله لم يقس عليه)** فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم . **(قوله خلافًا لبعضهم)** أى فى نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه فى شرح التسهيل الذى نقله الشارح . **(قوله وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له إلخ)** أى لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . **(قوله نحو قدر ورحم)** تمثيل للمنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم إلخ تعليل لمحذوف أى وإنما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ .

(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني
ويليه الجزء الثالث . وأوله : الصفة المشبهة باسم الفاعل)

فهرس الجزء الثاني
من كتاب شرح الأشمونى على الألفية

الموضوع — الصفحة

لا التي لنفي الجنس ٣
ظنّ وأخواتها ٢٦
الفاعل ٥٩
النائب عن الفاعل ٨٧
اشتغال العامل عن المعمول ١٠٢
تعدي الفعل ولزومه ١٢٥
التنازع في العمل ١٤٢
المفعول المطلق ١٥٩
المفعول له ١٧٩
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ١٨٤
المفعول معه ١٩٧
الاستثناء ٢٠٨
الحال ٢٥٠
التمييز ٢٨٨
حروف الجر ٣٠٢
الإضافة ٣٥٦
المضاف إلى ياء المتكلم ٤٢٣
إعمال المصدر ٤٢٧
إعمال اسم الفاعل ٤٤٢
أبنية المصادر ٤٥٩
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها ٤٧٣

فهرس شواهد العينى على الجزء الثانى من الأشموني

شواهد لا التي لنفى الجنس ٤
شواهد ظن وأخواتها ٢٧
شواهد أعلم وأرى ٥٥
شواهد الفاعل ٦٣
شواهد النائب عن الفاعل ٩٠
شواهد اشتغال العامل عن المعمول ١٠٧
شواهد تعدى الفعل ولزومه ١٣٠

شواهد التنازع فى العمل ١٤٣
شواهد المفعول المطلق ١٦٥
شواهد المفعول له ١٨٢
شواهد المفعول معه ٢٠١
شواهد الاستثناء ٢١٣
شواهد الحال ٢٥٣
شواهد التمييز ٢٨٩
شواهد حروف الجر ٣٠٤
شواهد الإضافة ٣٦٢
شواهد المضاف إلى ياء المتكلم ٤٢٤
شواهد إعمال المصدر ٤٢٨
شواهد اسم الفاعل ٤٤٥
شواهد أبنية المصادر ٤٦٣